



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

مصطلحات الأداء الصوتي في كتب القراءات

القرآنية وكتب التجويد

إعداد الطالبة

سكينة يوسف الرواشدة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي الخليل

رسالة مقدّمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغة والنحو- قسم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2007م



نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة سكينه يوسف الرواشدة الموسومة بـ:

مصطلحات الأداء الصوتي في كتب القراءات القرآنية وكتب التجويد

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية.

القسم: اللغة العربية.

التاريخ	التوقيع	
2007/7/26		أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل
2007/7/26		د. فايز عيسى المحاسنة
2007/7/26		د. سيف الدين طه الفقراء
2007/7/26		د. مصطفى طاهر الحيدرة

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين



الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة في عليين، أهدي ثمرة هذا الجهد، الذي تمنيت أن يكون معي في مثل هذا اليوم، لكن الله شاء غير ذلك. وليس كل ما يتمنى المرء يدركه.

إلى صاحبة القلب الحنون، التي ما توقفت يوماً عن الدعاء لي بالرضا والتوفيق، والدتي الحبيبة - أطال الله لنا في عمرها - وأعطائها الصحة والعافية.
إلى أخوتي: أبي فراس، وأبي يوسف، وماجد، وأبي عبدالله، وأبي أحمد، ووازن، وإلى أختي: بثينة، وأم راشد.
وأخيراً أهدي هذا العمل إلى كل من أحبني ويحبنى في الله. حباً وعرفاناً وتقديراً.

سكينة الرواشدة

الشكر والتقدير

الشكر أولاً وأخيراً لله سبحانه وتعالى، الذي هداني وألهمني الصبر ووفقتي لإعداد هذه الأطروحة.

وأقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد القادر مرعي؛ لتفضله بالإشراف على هذه الدراسة. الذي كان لتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيمة عظيم الأثر في إخراج هذه الدراسة بالصورة التي هي عليها الآن. فجزاه الله عني كل الجزاء، وأبقاه منار علم يُهتدى به على مر الأيام.

كما يسرني أن أتقدم بالشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة الأكارم: الدكتور مصطفى طاهر الحيادة، والدكتور فايز عيسى محاسنة، والدكتور سيف الدين الفقراء لتفضلهم بإبداء ملاحظاتهم القيمة التي أثرت الدراسة. أمامهم جميعاً أفف ممنونة شاكراً داعية لهم بالخير كل الخير.

والشكر كله إلى الأساتذة الأفاضل في قسم اللغة العربية - جامعة مؤتة - الذين لا يألون جهداً في تقديم العون والمساعدة للطلبة.

كما أرى أنه لزاماً علي أن أتقدم بالشكر والثناء للدكتور أحمد الزعبي والدكتور هارون القضاة اللذين كانا لي بمثابة الأخوين الناصحين.

ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى موظفي مكتبة جامعة مؤتة وأخص منهم الأخ سامي زريقات وأبا عبد الله اللذين أنظر إليهما بعين الإكبار على ما قدماه لي من خدمات جليلة وتوفير المصادر اللازمة لهذه الدراسة.

ولا يفوتني أن أذكر تلك الأيادي الرقيقة التي رافقتني في طباعة هذه الدراسة (أختي التي لم تلدها أمي أمل الضمور) فسهرت معي الليالي وأفرغت لي كل صبرها ووقتها في سبيل إخراج هذه الدراسة بهذه الصورة؛ فلها مني كل الحب والتقدير والعرفان. وجزاها الله عني خيراً ورزقها إياه من حيث لا تحسب هي وزوجها (ماجد).

سكينة الرواشدة.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الاهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	فهرس المحتويات
ز	قائمة الملاحق
ح	المخلص باللغة العربية
ط	المخلص باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
3	الفصل الأول: التمهيد
3	1.1 الأداء الصوتي
4	2.1 تاريخ التأليف في فن الأداء وأول من جمع القراءات
5	3.1 علم التجويد
9	4.1 أقسام علم التجويد
12	5.1 تاريخ التأليف في التجويد
17	6.1 موضوع علم التجويد
18	7.1 المصطلحات المرادفة لمصطلح التجويد
18	1.7.1 مصطلح التحقيق
20	2.7.1 مصطلح الترتيل
22	3.7.1 مصطلح الحدر
23	4.7.1 مصطلح التدوير
26	8.1 القراءات القرآنية
28	9.1 تاريخ التأليف في القراءات

30

الفصل الثاني: مصطلحات صفات الأصوات

1.2 مصطلحات الصفات المتقابلة

30

1.1.2 الجهر

36

2.1.2 الهمس

39

3.1.2 الشدة

44

4.1.2 الرخاوة

49

5.1.2 التوسط

56

6.1.2 الاستعلاء

61

7.1.2 الاستفال

63

8.1.2 التفخيم

69

9.1.2 الترقيق

71

10.1.2 الإطباق

75

11.1.2 الانفتاح

77

12.1.2 الذلاقة

82

13.1.2 الإصمات

84

14.1.2 القوة والضعف

90

2.2 مصطلحات الصفات غير المقابلة

90

1.2.2 الصغير

96

2.2.2 الانحراف

103

3.2.2 القلقة

108

4.2.2 التنفسي

114

5.2.2 الاستطالة

120

6.2.2 التكرير (التكرار)

124

7.2.2 أصوات الغنة

133

8.2.2 أصوات اللين

139	الفصل الثالث: مصطلحات التشكيل الصوتي	
139	الإبدال	1.3
149	الإدغام	2.3
157	الإمالة	3.3
165	الفتح	4.3
168	الوقف	5.3
178	الروم	6.3
183	الإشمام	7.3
190	المَدُّ: أو المَطُّ أو مَطْلُ الحروف	8.3
202	القصر	9.3
204	الاختلاس	10.3
213	الإظهار	11.3
220	الإخفاء	12.3
227	الإقلاب	13.3
230	الاعتبار	14.3
231	التمكين	15.3
231	الإشباع	16.3
232	التسهيل	17.3
234	التخفيف	18.3
235	التشديد	19.3
237	التميم	20.3
237	النقل	21.3
238	التحقيق	22.3
239	الفغر	23.3
239	الإرسال	24.3
240	الخاتمة	

241

253

المراجع

الملاحق

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوانه	رمز الملحق
253	فهرس المصطلحات	أ

المُلخَصُ
مصطلحاتُ الأداءِ في كُتُبِ القراءاتِ
القرآنيَّةِ وكُتُبِ التَّجويدِ

سكينة يوسف الرواشدة

جامعة مؤتة، 2007م

تهدفُ هذه الدراسةُ إلى دراسة مصطلحات الأداء الصوتي في كتب القراءات القرآنيَّة وكُتُبِ التَّجويد، والتأصيل لها، وبيان دلالاتها اللُّغويَّة والاصطلاحية. وكيفية أداء هذه الظواهر الصوتيَّة التي تُعبِّرُ عنها. وتكمن مشكلة هذه الدراسة في أنَّ مصطلحات الأداء الصوتي في كتب التَّجويد والقراءات القرآنيَّة، لم تُستَقَدَّ ولم تُبحث بحثاً دقيقاً، ولم يُؤصل لهذه المصطلحات. اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في دراسة مصطلحات الأداء الصوتي وتحليلها.

وقد جاءت هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة:

أمَّا الفصل الأوَّل فكان عبارة عن التمهيد. وأمَّا الفصل الثاني: فقد تحدَّثت فيه الباحثة عن مصطلحات صفات الأصوات، المتقابلة منها وغير المتقابلة. أمَّا الفصل الثالث والأخير: فجعلته الباحثة للحديث عن مصطلحات التشكيل الصوتي.

وقد خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

- 1- إنَّ الهدف من دراسة هذه المصطلحات وبيان معناها ودلالاتها هو بيان كيفية أدائها أداءً صحيحاً في قراءة القرآن.
- 2- إنَّ مصطلح التَّجويد ومرادفاته ومصطلح القراءات القرآنيَّة من مصطلحات علم التَّجويد والقراءات التي تفرَّدَ بها. وغيرها من النتائج.
- 3- إنَّ كثيراً من مصطلحات الأداء الصوتي، وبخاصة ما يتعلق فيها بصفات الأصوات، قد سبق إليها علماء اللُّغة والنحو علماء التَّجويد والقراءات.
- 4- لقد أثرت دراسات علم التَّجويد والقراءات القرآنيَّة الدرس الصوتي العربي قديماً وحديثاً.

Abstract

The Terminology of Phonological Phenomena in the Books of Koranic Readings and Recitations

Sukina Yusif Al-Rawashdah

Mu'tah University, 2007

This study aims at investigating the terminology of different phonological phenomena in the books of Koranic readings and recitations. It also aims at tracing the origin and development of such terminology and unfolding its linguistic and idiomatic meanings. The problem of the study lies in the fact that this terminology has not been thoroughly studied and traced before. The study is an attempt to approach this terminology and classify the different phonological terms into systematic patterns based on the viewpoints of different scientists of Koranic readings and recitations.

The researcher is going to use the descriptive analytic approach in her attempt to study the phonological terms along with the phenomena they stand for.

The study consists of three chapters and a conclusion:

The first chapter is an introduction in which the researcher mainly talks about the terminology of phonology and the history of publication on various phonological phenomena. It also tackles the science of recitation, the science of Koranic readings, and the synonymous terms of recitation.

The second chapter focuses on the different antonymous and non-antonymous terminology of the properties of speech sounds.

The third chapter encompasses a study of the terminology of different phonological phenomena used in the books of Koranic readings and recitations. These include terms like *Ibdaal* (phonetic change), *idagaam* (phonetic contraction), *waqf* (pause), *rawm*, *išmaam*, *madd* (vowel lengthening), *qasr* (vowel shortening), and others.

The study concludes with the following results:

- 1- The aim behind investigating the meanings of these terms is to apply the phonological phenomena they stand for appropriately when reciting the holy Koran.
- 2- The terminology of Koranic readings and recitations form a science by themselves.
- 3- Many phonological terms were introduced by phonological and syntactic scholars and not by the scholars of Koranic readings and recitations.
- 4- The studies of Koranic readings and recitations have added to the phonology of Arabic language.

المُقَدِّمَةُ:

الحمد لله على نعمه وآلائه، والصلاة والسلام على خير رسله وأنبيائه، وعلى آله وصحبه الفائزين باصطفائه، ومن سار على دربهم إلى يوم لقائه، وبعد، تُعَدُّ مصطلحات الأداء الصَوْتِي عند علماء التَّجْوِيد، وعلماء القراءات القرآنيَّة مِيدَانًا خصبًا للدراسات الصَوْتِيَّة؛ ذلك أنَّها تعملُ على تحديدِ طريقةِ القراءةِ التي يُقرأُ بها القرآنُ الكريمُ. لذلك فإنَّ معرفةَ هذه المصطلحات، وكيفيةَ التعاملِ معها وتطبيقها تطبيقاً صحيحاً تُمكنُ القارئَ من الحكمِ على مدى صحةِ قراءتهِ وقراءةِ غيره، ومن هُنَا جاءتْ أهميَّةُ هذا العلم.

تَهْدَفُ هذه الدراسةُ إلى دراسةِ مصطلحات الأداء الصَوْتِي في كتب القراءات القرآنيَّة وكتب التَّجْوِيد، والتأصيلِ لهذه المصطلحات، وبيان دلالتهَا اللُّغويَّة والاصطلاحية، وكيفيةِ أداءِ هذه الظواهر الصَوْتِيَّة التي تُعَبِّرُ عنها. وتكمن مشكلةُ هذه الدراسةِ في أنَّ مصطلحات الأداء الصَوْتِي في كتب التَّجْوِيد والقراءات القرآنيَّة، لم تُستَقْصَ ولم تُبَحَثْ بحثاً دقيقاً، ولم يُوصَلْ لهذه المصطلحات. ولذلك جاءتْ هذه الدراسةُ لاستقصاءِ هذه المصطلحات وتبويبها، والتأصيلِ لها من خلال نظرةِ علماء التَّجْوِيد والقراءات القرآنيَّة القداماء منهم والمحدثين.

اعتمدت الباحثة في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، في دراسة مصطلحات الأداء الصَوْتِي وتحليلها، وتفسير الظواهر الصَوْتِيَّة التي تُعَبِّرُ عنها. وقد جاءتْ هذه الدراسة في ثلاثة فصول وخاتمة:

أمَّا الفصل الأوَّل فكان عبارة عن التمهيد، حيث تحدثت فيه الباحثة عن مصطلح الأداء الصوتي وتاريخ التأليف في فن الأداء، ثم بعد ذلك تحدثت عن علم التَّجْوِيد والمصطلحات المرادفة لمصطلح التَّجْوِيد.

وأمَّا الفصل الثاني: فقد تحدثت فيه الباحثة عن مصطلحات صفات الأصوات، المتضادة منها وغير المتضادة.

أمَّا الفصل الثالث والأخير: فجعلته الباحثة للحديث عن مصطلحات التشكيل الصوتي، كالإبدال، والإدغام، والوقف، والروم، والإشمام، والمد، والقصر، وغيرها من مصطلحات التشكيل الصوتي الأخرى.

وقد انتهت الدراسة بخاتمة، عُرضت فيها أهم النتائج ومنها:

- 1- إنَّ الهدف من دراسة هذه المصطلحات وبيان معناها ودلالاتها هو بيان كَيْفِيَّة أدائها أداءً صحيحاً في قراءة القرآن.
 - 2- إنَّ مصطلح التَّجويد ومرادفاته ومصطلح القراءات القرآنيَّة من مصطلحات علم التَّجويد والقراءات التي تفرَّدَ بها.
 - 3- إنَّ علماء اللغة والنحو سبقوا علماء التَّجويد والقراءات في كثير من مصطلحات الأداء الصوتي وبخاصة ما يتعلق منها بصفات الأصوات.
 - 4- لقد أثرت دراسات علم التَّجويد والقراءات القرآنية الدرس الصوتي العربي قديماً وحديثاً.
- وأثبتت الباحثة في بداية الرسالة ملخصان باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، وقد ألحق بالدراسة فهرس للمصطلحات التي جاءت في الدراسة حسب موقعها.

الفصل الأول

التمهيد

1.1 الأداء الصوتي

الأداء نغمة: أدى الشيء: قام به، وأدى الدين: قضاها وأدى الصلاة: قام بها لوقتها، وأدى الشهادة: أدلى بها. وأدى إليه الشيء: أوصله إليه. والاسم الأداء⁽¹⁾.
الأداء اصطلاحاً: هو علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن الكريم واختلافها معزواً لناقله. ويعني قراءة الكلمات باللفظ المؤدي للمعنى المطلوب، حسب ما تقتضيه الآية، وما تشتمله من معنى، وتصوير لفظي لمعنى الآية، ويشترك فيه اللسان والعقل والقلب. فحظُّ اللسان تصحيح الحروف، وحظُّ العقل الوعي والتفسير، وحظُّ القلب الاتعاض والتدبر والانتثار. فالكلام إذا خرج من القلب دخل القلب، وإذا خرج من اللسان لم يتجاوز الأذان⁽²⁾.

ويُسمَّى علمٌ أو فن الأداء بفن التجويد، حيث إنَّ الفنَّ من الشيء هو النوع منه، والتجويد نوعٌ من العلم الشرعي أو العلوم الشرعية. ووجه تسمية هذا العلم بهذا الاسم أنه يُعرِّفنا كيف ننطق بالقرآن الكريم، ونؤديه أداءً سليماً، كما هو الواجب، ولا يخلو من الدلالة على ما يُستحسن. فهناك قدرٌ ضروريٌّ يتمُّ به العلم، وقدرٌ زائدٌ عليه يكمل به العلم⁽³⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (أدا): 30/14-31، التهانوي، محمد علي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، (بيروت - لبنان)، ط1: 126/1.

(2) العقرباوي، الشيخ زيدان محمود سلامة، أساليب التعليم عند القراء والمقرئين، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، مديرية التعليم الشرعي، (1417هـ - 1418هـ - 1997/1998م): 63.

(3) الحفيان، أحمد محمود عبد السميع، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1، (1422هـ - 2001م): 15.

كما يُطلقُ عليه تسمياتٌ عدَّةٌ منها: فن القراءة، وعلم تلاوة القرآن وعلمُ التلقين، ووصف القراءة⁽¹⁾. وجاءت تسميةُ هذا العلمِ بِـ (الأداء) من قول ابن الجَزَري (ت 833هـ): "ولهُ كتابٌ حسنٌ في الأداء" في كتابه غاية النِّهاية أثناء حديثه عن مطرف بن عبد الرحمن⁽²⁾.

2.1 تاريخ التأليف في فن الأداء وأول من جمع القراءات:

إنَّ أولَ من وضعَ قواعدَ التَّجويدِ العلميَّةِ أئمةُ القراء واللُّغة في ابتداء عصر التأليف، وقيلَ إنَّ الذي وضعها الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) كما وردَ في العميد للشيخ محمود علي بسة، وقالَ بعضهم أبو الأسود الدُّؤلي، وقيلَ أيضاً أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ) وذلكَ بعدَ ما كثرت الفتوحات الإسلاميَّة، وانضوى تحت راية الإسلام كثيرٌ من الأعاجم، واختلط اللسان الأعجمي باللسان العربي، وفشا اللحنُ على الألسنة، فخشِيَ ولاةُ المسلمين أن يُفْضي ذلكَ إلى التَّحريفِ في كتابِ الله، فعملوا على تلافِي ذلك، وإزالة أسبابه، وأحدثوا من الوسائلِ ما يكفلُ صيانة كتابِ الله عَزَّ وجلَّ من اللحن، فأحدثوا فيه النُّقْطَ والشكلَ بعدَ أن كانَ المصحفُ العثمانيُّ خالياً منهما، ثمَّ وضعوا قواعدَ التَّجويدِ حتَّى يلتزم كلُّ قارئٍ بها عندما يتلو شيئاً من كتابِ الله⁽³⁾.

وقال أحمد مختار عمر في كتابه (دراسة الصُّوت اللُّغوي) في أثناء حديثه عن تعليم الأداء: "إنَّ الأداء هو فن النُّطق، وقد احتلَّ مكاناً هاماً في التعليم الحديث. وسوف يأخذُ ولا شك اهتماماً أكثرَ فأكثر. وعلم الأصوات هو القاعدة الأساسية لأيِّ تعليم من هذا النوع"⁽⁴⁾.

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 15-17.

(2) ابن الجَزَري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، غاية النِّهاية في طبقات القُراء، مكتبة الخانجي بمصر سنة (1352هـ - 1933م) غني بنشره ج. براجشتراسر: 300/2.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات: 35.

(4) عمر، أحمد مختار، دراسة الصُّوت اللُّغوي، عالم الكتب-القاهرة، (1418هـ-1997م):

3.1 علم التجويد

التَّجْوِيدُ لُغَةً: جَوْدَةٌ جَوْدَةٌ أَي صَارَ جَيِّدًا، وَهُوَ مُصَدَّرٌ جَوَّدَ يَجُودُ، وَأَجَدْتُ الشَّيْءَ فَجَادَ وَالتَّجْوِيدُ مِثْلُهُ، وَقَدْ جَادَ جَوْدَةً وَأَجَادَ: أَتَى بِالْجَيِّدِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ (1).

التَّجْوِيدُ اصطلاحاً: قَالَ مَكِّيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ (ت 437هـ): "هُوَ تَلَاوَةُ الْقُرْآنِ بِإِعْطَاءِ كُلِّ حَرْفٍ حَقَّهُ مِنْ مَخْرَجِهِ وَصِفَتِهِ اللَّازِمَةِ لَهُ مِنْ هَمْسٍ، وَجَهْرٍ، وَشَدَّةٍ، وَرَخَاوَةٍ، وَنَحْوِهَا: وَإِعْطَاءِ كُلِّ حَرْفٍ مُسْتَحَقَّهُ مِمَّا يَشَاءُ مِنَ الصِّفَاتِ الْمَذْكُورَةِ، كَتَرْقِيقِ الْمُسْتَقْلِ، وَتَفْخِيمِ الْمُسْتَعْلِيِّ، وَنَحْوِهَا، وَرَدَّ كُلَّ حَرْفٍ إِلَى أَصْلِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ" (2).

وَعَرَّفَهُ الدَّانِي (ت 444هـ) فَقَالَ: "هُوَ إِعْطَاءُ الْحُرُوفِ حَقُوقَهَا وَتَرْتِيبُهَا مَرَاتِبَهَا، وَرَدَّ الْحَرْفِ مِنْ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ إِلَى أَصْلِهِ وَمَخْرَجِهِ، وَإِحَاقَهُ بِنَظِيرِهِ وَشَكْلِهِ، وَإِشْبَاحَ لَفْظِهِ، وَتَمَكِينُ النُّطْقِ بِهِ عَلَى حَالِ صِيغَتِهِ وَهَيْئَتِهِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا تَعَسُّفٍ، وَلَا إِفْرَاطٍ وَلَا تَكْلُفٍ، وَلَيْسَ بَيْنَ التَّجْوِيدِ وَتَرْكِهِ إِلَّا رِيَاضَةٌ مِنْ تَدْبِيرِهِ بِفِكَهِ". وَقَالَ أَيْضاً: "هُوَ انْتِهَاءُ الْغَايَةِ فِي اتِّقَانِهِ، وَبَلُوغُ النِّهَايَةِ فِي تَحْسِينِهِ" (3).

(1) ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، لسان العرب، حققه وعلق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، (بيروت- لبنان)، ط1، (1424هـ - 2003م) (جود): 3/166.

(2) القيسي، مكي بن أبي طالب، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليلها وبيان الحركات التي تلزمها، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمّار، (عمان-الأردن)، ط2، (1404هـ - 1984م): 22. وانظر: التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/386-387.

(3) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، التَّحْدِيدُ فِي الْإِتْقَانِ وَالتَّجْوِيدِ، دراسة و تحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، مطبعة الخلود، ط1، (1407هـ - 1988م): 70، وانظر: العقرباوي، زيدان محمود سلامة، المرشد في علم التجويد، دار الفرقان للنشر، عمّان، (1991م): 26.

وعرّفهُ الهمذاني (ت 569هـ) بقوله: "إنَّ تجويد القراءة وتحبيرها هو تصحيح الحروف وتقويمها، وإخراجها من مخارجها، وترتيبها مراتبها، وردّها إلى أصولها، وإحاقها بنظائرها من غير إفراطٍ يؤدي إلى التشنيع، ولا نقصان يُفسي إلى التضجيع، بل بملاحظة الرفق والسهولة، ومجانبة الشدّة والصعوبة، ومتى ما أخل بشيءٍ من وصفها فقد أزالها عن حدّها ووصفها"⁽¹⁾.

وعرّفه ابن الجَزَري (ت 833هـ) حيث قال: "والتَّجويد هو التَّحسينُ وبلوغُ الغايةِ في الإحكامِ والاتقانِ، وهو الإتيانُ بالقراءةِ مجوِّدةِ الألفاظِ، بريئةً من الرداءِ في النُّطقِ. ومعناهُ انتهاءُ الغايةِ في التصحيحِ وبلوغُ الغايةِ في التَّحسينِ"⁽²⁾.

ولذلك عدَّ علماءُ التَّجويدِ القراءةَ بغيرِ تجويدٍ لحناً وعدّوا القارئَ بها لحناً، وتلافياً لذلك أعطوا كلَّ حرفٍ حقّه، ونزلوه منزلته وأوصلوه مستحقّه من التَّجويدِ والاتقانِ، والترتيلِ والإحسانِ"⁽³⁾. وقال: "هو حليةُ التلاوةِ، وزينةُ القراءة"⁽⁴⁾.

وقال المرعشي (ت 1150هـ): "هو علمٌ يُبحثُ فيه عن مخارج الحروفِ وصفاتها، وقد يُطلقُ على إعطاءِ الحروفِ حقوقها من المخارج، ومستحقّها من الصفات"⁽⁵⁾.

هذا وقد عرّفهُ المحدثون من علماءِ التَّجويدِ بتعاريفٍ عدّةٍ أذكرُ منها ما يلي:

1- هو النُّطقُ بالألفاظِ القرآنيّةِ مُتَّفَنَةً مُحَسَّنَةً خاليةً من الزيادةِ والنقصانِ، وذلك بتصحيحِ الحروفِ وتقويمها وإعطائها حقّها، وتوفيتها واجبَ مستحقّها وصفاتها

(1) الهمذاني، أبي العلاء الحسن بن أحمد العطار، التمهيد في معرفة التَّجويد، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمان، ط1، (1420هـ - 2000م): 62.

(2) ابن الجَزَري، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، النُّشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعته للمرة الأخيرة: علي محمد الضَّبَّاع، دار الفكر للطباعة والنُّشر والتوزيع: 210/1.

(3) ابن الجَزَري، النُّشر في القراءات العشر: 211/1.

(4) ابن الجَزَري، شمس الدين أبي الخير محمد، التمهيد في علم التَّجويد، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنُّشر والتوزيع، بيروت، ط4، (1418هـ - 1997م): 59.

(5) المرعشي، محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زاده، جُهد المقل، دراسة وتحقيق: سالم قدوري الحمد، دار عمّار للنُّشر والتوزيع، عمّان، ط1، (1422هـ - 2001م): 109.

الذاتية والعرضية من غير إفراط أو تفريط أو تكلف أو تخليط⁽¹⁾.

2- هو العلم بقواعد وأحكام كيفية النطق بالكلمات القرآنية على الكيفية التي أنزل بها على النبي ﷺ، كما أنه العلم الذي يبحث في كميّات نطق الحروف والعناية بمخارجها وصفاتها وما يعرض لها من أحكام وما يتعلق بذلك وقفاً وابتداءً ووصلاً وقطعاً⁽²⁾.

وليس التجويد بتمضيغ اللسان، ولا بتقوير الفم، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصّوت، ولا بتمطيط الشدّ، ولا بتقطيع المدّ، ولا بتظنين الغنّات، ولا بحصرمة الرّاءات، قراءة تنفر عنها الطّبّاع، وتمجّها القلوب والأسماع، بل القراءة السهلة العذبة الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف ولا تكلف، ولا تصنع ولا تنطع، ولا تخرج عن طباع العرب، وكلام الفصحاء بوجه من وجوه القراءات والأداء⁽³⁾. ولأجل توضيح ذلك نقول: "تمضيغ اللسان كناية عن لوك الحروف وعدم تبيينها، ولا بتقوير الفم حيث يقال رجل مقعر: إذا تكلم من أقصى الحلق، وهي كناية عن التكلف والتنعّج والتشدّق في إخراج الحروف، وتضخيم الصّوت في القراءة، ولا بتعويج الفك وهو كناية عن المبالغة في ترقيق الحروف المستقلة، ولا بترعيد الصّوت وهو أن يحرك صوته، كالذي يرعد من برد أو ألم، ولا بتمطيط الشدّ أي الزيادة في المقدار، ولا بتقطيع المدّ أي تحريك الصّوت في المدود بالرفع والخفض والحبس والإطلاق، فتتولد من الألف الممدودة ألفات ونحو ذلك، ولا بتظنين الغنّات - ويقال: تظنين النونات - وهو المبالغة في الغنة،

(1) أبو فراخ، محمد إبراهيم، الوجيز في أحكام التجويد، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، ط2، (1410هـ - 1990م): 39.

(2) شكري، أحمد خالد ورفاقه، المنير في أحكام التجويد، المطابع المركزية، (عمان - الأردن)، ط5، (1425هـ - 2004م): 11.

(3) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر: 213/1.

وتحريك الصّوت فيها، أو تغنين الحروف التي لا غنة فيها، كأنه يخرج كل حرف من الخيشوم، ولا بحصرمة الرّاءات⁽¹⁾.

والحصّرمة بالحاء المهملة، من الحصر: وهو العي في المنطق، فالذي يُبالغ في إخفاء تكرير الرّاء المشدّدة، يجد في لسانه ثقلاً يشبه الحصر وهو العي، وسمي فعل ذلك بالحصرمة. أمّا المرعشي (ت 1150هـ) فضبطه بالخاء والضاد المعجمتين، وقال: "معناه: القطع، والمراد قطع صوت الرّاء في مخرجه بحبسه حبساً تاماً، كما في الحروف الشديدة"⁽²⁾.

والخصرمة - بالمعجمتين - تكون في الرّاء المرقّقة الساكنة مثل: (فرعون، مريّة)؛ لأنّ فيها قطع الصّوت من غير ثقل على اللسان، أمّا الحصرمة - بالمهملتين - فتكون في المشدّدة، المفتوحة أو المضمومة؛ لحصول الثقل الذي يشبه الحصر، عند المبالغة في إخفاء التكرير⁽³⁾.

إنّ فالتجويد هو إخراج كل حرف من مخرجه وإعطاء كل حرف حقه ومستحقه. وحقّ الحرف هو صفاته الدائنية اللازمة له والتي لا تتفك عنه ولا تفارقه كالجهر والهمس، والشدة والرّخاوة، والاستعلاء والاستفال، وغيرها من الصفات، وهي التي يميّز بها الحرف عن غيره. أمّا مستحقّ الحرف فهو صفات الحرف العرضية كالإظهار والإدغام والإقلاب والإخفاء والتفخيم والترقيق وغيرها. إذ يوصف الحرف بهذه الصفات أحياناً، وتفارقه أحياناً أخرى⁽⁴⁾.

قال الدّاني (ت 444هـ): "ليس بين التجويد وتركه إلاّ رياضة لمن تدبّره بفكّه"⁽⁵⁾. ومعنى هذا القول كما قال ابن الجزري هو: "أي ليس بين التجويد وتركه

(1) الحصري، محمود خليل، أحكام قراءة القرآن الكريم، ضبط نصّه وعلّق عليه: محمد طلحه بلال منيار، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، (بيروت - لبنان)، ط4،

1420هـ - 1999م): 24.

(2) المرعشي، جهد المقل: 36.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 106.

(4) أبو فراخ، الوجيز في أحكام التجويد: 39، العقرباوي، المرشد: 26.

(5) الدّاني، التّحديد: 70، ابن الجزري، النّشر: 212/1.

فرقٌ بمعنى فارق إلا مداومة امرئ على التكرار وسماعه من أفاظ المشايخ الحذاق الأبرار لا مجرد اقتصار على نقل من الكتب المدونة أو اكتفاء بالعقل المختلف الأفكار، إلا رياضة امرئ أي مداومته على القراءة والتكرار والسماع من أفواه المشايخ الحذاق، لا مجرد اقتصار على النقل⁽¹⁾.

وعلم التجويد هو علمٌ ينبنى على الممارسة والتطبيق، والأخذ من أفواه المشايخ فإن القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول، ولا يتأتى هذا إلا بالتلقي، والمشافهة عن القراء⁽²⁾.

4.1 أقسام علم التجويد:

يُقسم التجويد في اصطلاح علماء القراءة إلى قسمين: القسم الأول: (التجويد العلمي): وهو معرفة القضايا والأحكام التي وُجدت في كتب التجويد⁽³⁾ أي العلم بالقواعد التي وضعها علماء التجويد ودونها الأئمة الأعلام القراء، من مخارج الحروف وصفاتها، وبيان ومعرفة المثليين والمتقاربين والمتجانسين، وأحكام النون الساكنة والتنوين، وأحكام الميم الساكنة، والمد وأقسامه، وأحكامه، وأقسام الوقف والابتداء، وشرح الكلمات المقطوعة والموصولة في القرآن، وذكر التاء المربوطة والمفتوحة ... إلى غير ذلك مما سطره علماء القراءة⁽⁴⁾.

(1) القاري، ملاً علي بن سلطان محمد المكي، المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية وبهامشها شرح شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري على المقدمة الجزرية، لأبي الخير محمد الجزري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (1367هـ - 1948م): 23.

(2) منصور، محمد خالد عبد العزيز، الوسيط في علم التجويد، دار النفائس للنشر والتوزيع، (عمان - الأردن)، ط1، (1419هـ - 1999م): 88.

(3) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 13، العقرباوي، المرشد: 26.

(4) العقرباوي، المرشد: 26-27، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 17.

وحكم هذا القسم أنه مندوب وليس بواجب لأن صحة القراءة لا تتوقف على معرفة الأحكام، وأمّا بالنسبة لأهل العلم فهو واجب وفرض كفاية كسائر العلوم التي يحتاج إليها المسلمون⁽¹⁾.

أمّا القسم الثاني من أقسام التجويد فهو: (التجويد العملي) الذي يعني تطبيق القواعد التجويدية النظرية في أثناء تلاوة القرآن. وهو إحكام حروف القرآن، واتقان النطق بكلماته، وبلوغ الغاية في تحسين ألفاظه، والإتيان بها في أفصح منطوق، وأعذب تعبير⁽²⁾. وحكم هذا الجانب: الوجوب العيني على كل قارئ للقرآن، ويمكن تحصيل هذا العلم بطريقتين هما:

أ- طريقة الرواية: وتكون بالعرض أو بالتلقين أو بكلا الأمرين، ومعنى العرض أن يقرأ الطالب على الشيخ، ومعنى التلقين: أن يقرأ الشيخ أمام الطالب ثم يعيد الطالب ما قرأه الشيخ عليه. والجمع بين الأمرين أولى.

فإذا أخذ القارئ عن شيخه تلاوة القرآن الكريم، باتقان وتدقيق حتى صار حافظاً لها عارفاً بأحوالها روايةً أمكنه أن يتلو القرآن وأن يكون ماهراً به، ولكن يخشى عليه النسيان مع تطاول الزمن⁽³⁾.

ب- طريقة الدراية: وهي أن يُلَمَّ بأحكام التجويد النظرية دراسةً ومعرفةً، ثم يبدأ بتطبيقها على آيات القرآن الكريم، فإذا نسي شيئاً رجع إلى القاعدة فصَحَّ قراءته بناءً عليها. ولا بدُّ له أيضاً من التلاوة على شيخ متقن حتى يبلغ الغاية في الكمال ويجمع بين الرواية والدراية⁽⁴⁾.

قال ابن الجزري (ت 833هـ): "ولا شك أن الأمة كما هم متعبدون بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، متعبدون بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه على الصفة المتلقاة من أئمة القراءة المتصلة بالحضرة النبوية الأفصحية العربية التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها، والناس في ذلك بين محسن مأجور، ومسيء

(1) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 13، العقرباوي، المرشد: 27.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 17.

(3) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 13-14.

(4) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 14.

آثم، أو معذور، فمن قدر على تصحيح كلام الله تعالى باللفظ الصحيح العربي الفصيح، من لا يعدل عن اللفظ الفاسد العجمي أو النبطي القبيح؛ استغناءً بنفسه واستبداداً برأيه وحديه واتكالا على ما ألف من حفظه واستكباراً عن الرجوع إلى عالم يوقفه على صحيح لفظه، فإنه مقصّر بلا شك وآثم بلا ريب ... أمّا من كان لا يطاوعه لسانه، أو لا يجد من يهديه إلى الصواب بيانه، فإنّ الله لا يكلف نفساً إلاّ وسعها... (1).

وحكم هذا القسم أنه واجبٌ وجوباً عينياً كما سبق ذكرُ ذلك، على كلِّ من حفظ القرآن الكريم كله أو بعضه قلَّ أو كثر، أو قرأ شيئاً منه مسلماً كان أو مسلمةً بلغ حدّ التكليف الشرعي. والدليل على أنّ التجويد العملي فرضٌ عين هو: أنّ الله سبحانه وتعالى أنزل القرآن الكريم من اللوح المحفوظ على جبريل على هذه الكيفيّة ثمّ إلى النبي ﷺ، ثمّ تلقاه الصحابة ثمّ التابعون جيلاً بعد جيل على هذه الكيفيّة بطريق التواتر (2).

وقد أجمعت الأمة على الوجوب في قراءة القرآن الكريم قراءةً مجوِّدةً سليمةً لا خلاف بين المسلمين في كل عصر. وقد عبر ابن الجزري عن ذلك بقوله:

والأخذ بالتجويد حتمٌ لازمٌ من لم يجوِّد القرآن آثمٌ
لأنه به الإله أنزلا وهكذا منه إلينا وصلنا (3)

وهذا يتفق مع قول الرسول الكريم ﷺ: "من أحبّ أن يقرأ القرآن غضاً كما أنزل فليقرأ قراءة ابن أمّ عبد" (4).

(1) ابن الجزري، النشر: 210/1 - 211.

(2) العقرباوي، المرشد: 26-29.

(3) الأنصاري، شيخ الإسلام زكريا، شرح المقدمة الجزرية في علم التجويد، راجعه: أبو الحسن محي الدين الكردي، علّق عليه: محمد غياث صباغ، مؤسسة مناهل العرفان - بيروت، مكتبة الغزالي - دمشق، ط2، (1411هـ - 1990م): 57.

(4) أخرجه ابن ماجة في (سننه) - باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، 138/1، والإمام أحمد في المسند، 7/1، من حديث عبدالله بن مسعود أنّ أباً بكرٍ وعمرَ بشراه أنّ رسول الله ﷺ قال ذلك. ولفظ أحمد: (من سرّه) إلى آخر الحديث.

نخلصُ مما سبق إلى أنّ الحكم في القسم الأوّل من التّجويد أنّه بالنسبة لعامة المسلمين مندوبٌ إليه، وليس واجبٌ؛ لأنّ صحة القراءة لا تتوقف على معرفة هذه الأحكام، فهو كسائر الأحكام أو العلوم الشرعيّة التي لا تتوقف صحة العبادة على معرفتها.

أمّا بالنسبة لأهل العلم فمعرفة واجبته على الكفاية، ليكون في الأمة طائفة من أهل العلم تقوم بتعلّم وتعليم هذه الأحكام لمن يريد أن يتعلّمها، فإذا قامت طائفة منهم بهذه المهمة سقط الإثم والحرَج عن باقيهم، وإذا لم تقم طائفة منهم بذلك أثموا جميعاً. أمّا الحكم في القسم الثاني من أقسام التّجويد فهو: أنّه واجبٌ وجوباً عينياً على كلّ من يريد قراءة شيء من القرآن الكريم، قلّ أو كثر، سواءً أكان ذكراً أم أنثى من المكفّين، وهذا الحكم - وهو الوجوب - ثابتٌ بالكتاب، والسنة، والإجماع.

5.1 تاريخ التأليف في التّجويد

يبدو إنّ أوّل من استخدم مصطلح (التّجويد) بعد ابن مجاهد هو أبو الحسن علي بن جعفر السّعدي المتوفى في حدود (410هـ) أمّا بالنسبة للواضع لعلم التّجويد فنجد أنّ علم التّجويد في أصله وكيفيّته وحيّ من عند الله تبارك وتعالى فقد نزل القرآن على قلب الحبيب المصطفى ﷺ عن طريق الملك جبريل - عليه السلام - مرتلاً مجوداً من ربّ العزّة بلا زيادة أو نقصان، وهكذا تلقاه الصحابة الكرام.

قال الشيخ المرصفي: "أمّا الواضع له من الناحية العلميّة، فهو سيّدنا محمد ﷺ لأنّه نزل عليه القرآن من عند الله مجوداً، وتلقاه صلوات الله عليه وسلامه من الأمين جبريل - عليه السلام - كذلك وتلقته عنه الصحابة والتابعون... وهكذا إلى أن وصل إلينا عن طريق شيوخنا متواتراً، ولا ينكر هذا إلا مكابرٌ، أو معاند" (1). وقد اختلف العلماء بعد ذلك في واضعه من الناحية النظرية، أي استخراج القواعد والأحكام التي وجدت في كتب التّجويد.

(1) المرصفي، عبد الفتاح السيد عجمي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، دار الفجر الإسلامية - المدينة المنورة، ط1، (1421هـ - 2001م): 46/1.

إنَّ الوقتَ الذي ظهرت فيه كلمة التَّجويد بمعناها الاصطلاحي هو الوقت الذي ظهر فيه أوَّلُ مصنَّفٍ مستقل في علم التَّجويد، فقد قال ابن الجَزَري، وهو يترجم لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله (ت 325هـ): "هو أوَّلُ من صنَّفَ في التَّجويد فيما أعلم، وقصيدته الرائيَّة المشهورة، وشرحها الحافظ أبو عمرو..."⁽¹⁾.

والمصنَّف الذي أشار إليه ابن الجَزَري هنا هو أوَّلُ مصنَّف في التَّجويد هو قصيدة أبي مزاحم الرائيَّة المشهورة بالقصيدة الخاقانيَّة التي يقول في مطلعها:

أقولُ مقالاً مُعجِباً لأولي الحِجْرِ ولا فخر، إنَّ الفخرَ يدعو إلى الكبر
وعدد أبياتها واحد وخمسون بيتاً، ومع أنَّ القصيدة الخاقانيَّة هي أوَّلُ مصنَّف ظهر في علم التَّجويد إلا أنَّ أبا مزاحم لم يستخدم فيها كلمة التَّجويد ولا أيّاً من الألفاظ الأخرى التي تُشاركها في المادة اللُّغويَّة، واستخدم مكانها كلمة الحسن وما اشتقَّ من مادتها. فقد قال في صدر البيت الخامس:

أيا قارئ القرآن أحسن أداءه.

وقال في صدر البيت السابع عشر:

فقد قلتُ في حسن الأداء قصيدة.

ويرجع هذا المصنَّف إلى القرن الرابع الهجري، وقد كان لهذه القصيدة أثرٌ في جهود العلماء اللاحقين من خلال استشهادهم بأبياتها أو معارضتهم لها أو شرحهم لها ولمعانيها⁽²⁾.

إنَّ أوَّلَ من صنَّفَ في علم التَّجويد هو أبو مزاحم الخاقاني حيث جاءت قصيدته في قالب شعري لا يسمح بمناقشة القضايا على نحو مفصَّل، ومع ذلك تظلُّ هذه القصيدة رائدة في مجالها، أصليَّة في موضوعها، سهلة في أسلوبها، مشتملة على أصول علم التَّجويد في إيجازٍ ووضوح⁽³⁾.

(1) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء: 321/2.

(2) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 12.

(3) الحمد، غانم قـدوري، أبحاث في علم التَّجويد، دار عمَّار للنشر والتوزيع، ط1،

(1422هـ - 2002م): 47.

وهناك ثلاثة كتب كانت تتنافس على أن تكون أول كتاب ألف في التجويد بعد القصيدة الخاقانية، هي:

أولاً: كتاب التتبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي - لأبي الحسن علي بن جعفر السعدي الرازي، المتوفى في حدود سنة 410هـ الذي تحدّث عنه سابقاً.

ثانياً: كتاب الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة - لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي، المتوفى سنة 437هـ.

ثالثاً: كتاب التحديد في الإتيان والتجويد - لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي المتوفى سنة 444هـ⁽¹⁾.

أمّا كتاب الرعاية فيعدّ من أقدم الكتب المصنّفة وأهمها في علم التجويد، وقد اعتمد عليه أكثر المؤلفين في هذا العلم بعد مكي، وقد حاول مكي تأليف الكتاب سنة 390هـ قبل دخول الأندلس بثلاث سنوات⁽²⁾.

لكنّه ترك المحاولة لعدم تيسّر ما يعينه في ذلك، ولم يعدّ إلى تأليف الكتاب إلاّ بعد ثلاثين سنة، أي في حدود 420هـ، وقد صرّح مكي أنّه لم يجد كتاباً مؤلفاً في علم التجويد من خلال قوله: "ثمّ تركته إذ لم أجدّ مُعِيناً فيه، من مؤلّف سبقني بمثله قبلي، ثمّ قوّى الله النية وحدّد البصيرة في إتمامه بعد نحو ثلاثين سنة، فسَهّل الله أمره، ويسّر جمعه، وأعان على تأليفه"⁽³⁾.

أمّا بالنسبة لكتاب التحديد في الإتيان والتجويد فقد تحدّث الداني في مقدّمة الكتاب عن السبب الذي حمّله على تأليف الكتاب فقال: "أمّا بعد، فقد حداني ما رأيته من إهمال قرّاء عصرنا ومقرّئي دهرنا تجويد التلاوة وتحقيق القراءة، وتركهم ما ندب الله تعالى إليه، وحثّ نبيّه ﷺ أمته عليه، من تلاوة التنزيل بالترتيل والترسل. أن أعملت نفسي في رسم كتاب خفيف المحمل، قريب المأخذ، في وصف علم الإتيان والتجويد، وكيفية الترتيل والتحقيق، على السبيل التي أداها المشيخة من الخلف، عن الأئمة من السلف واجتهدت في بيان ذلك، وبذلت طاقتي، وبالغت في

(1) الحمد، أبحاث في علم التجويد: 48.

(2) ابن الجزري، غاية النهاية: 309/2.

(3) القيسي، الرعاية: 24-25.

أيضاحه عنيتي، وأفصحتُ عن جليّه وظاهره، ودللتُ على خفيّه ودائرته، وأودعتُهُ
الوارد من السنن والأخبار في معناه، على حسب ما إلينا أداه من لقيناه من العلماء،
وشاهدناه من الفهماء، عن الأئمة الماضين والقراء السالفين، لتتوفر بذلك فائدته،
ويعم نفعه من رغب حفظه وأراد معرفته من المتناهين والمقصرين، إن شاء الله
تعالى" (1).

إذا كان من المسلم به أن كتاب (الرعاية) لمكي، وكتاب (التحديد) للداني، هما
من أقدم الكتب التي ألفت في علم التجويد، فإنه من غير المعروف - الآن - أيهما
أسبق من الآخر في التأليف، ففي الوقت الذي نعرف فيه أن مكيًا أكمل كتابه في
حدود سنة 420هـ، فإننا لا نعلم بالضبط السنة التي انتهى فيها الداني من تأليف
كتابه.

لكن هناك طريقة واحدة لعلها تؤدي إلى معرفة السابق من الكتابين في اكمال
التأليف، وهي الدراسة الفاحصة لمنهج الكتابين، ومقارنة الأسلوب والنصوص
والأقوال فيهما، لنعرف أيهما قلّد صاحبه أو نقل عنه، إذا صح ما نتصوره، من
احتمال أن يكون أحدهما استفاد من الآخر في هذا المجال، لا سيما أنهما أقاما في
الأندلس في فترة متقاربة (2).

أمّا منهج الكتابين وطريقة ترتيب الموضوعات فيهما، فالكتابان متقاربان في
ذلك، وإن كان الناظر فيهما يلمح أحياناً اختلافاً في تناول بعض الموضوعات، وأمّا
أسلوب معالجة الموضوعات، فالكتابان يختلفان في ذلك اختلافاً يُدركه كل من قرأ
لهذين العالمين الجليلين في كتابي (الرعاية) و (التحديد) أو في غيرهما من الكتب
التي ألفاها (3).

مهما يكن من أمر فإن القصيدة الخاقانية يظل وصفها بأنها أول مؤلف في
التجويد صحيحاً، وتظل هذه الكتب الثلاثة: (التنبيه، والرعاية، والتحديد) هي أول ما
ألف بعد قصيدة أبي مزاحم، في علم التجويد، أيّاً كان المتقدم من الثلاثة على

(1) الداني، التحديد في الاتقان والتجويد: 68-69.

(2) الحمد، أبحاث في علم التجويد: 57.

(3) الحمد، أبحاث في علم التجويد: 57.

صاحبيّه، وكذلك الحال بالنسبة للكتاب الذي شرح فيه الدّاني قصيدة أبي مزاحم، أو أيّ كتابٍ آخر أَلَفَهُ في علم التّجويد، ويظل أبو الحسن السعدي (ت في حدود 410 هـ) وأبو محمد مكي (ت 437 هـ) وأبو عمرو الدّاني (ت 444 هـ) يُمثّلون الجيل الأوّل من علماء التّجويد الذين أرسوا بكتبهم ودراساتهم المعالم الأوّلى لهذا العلم⁽¹⁾. كما أَلَفَ أبو الفضل الرازي (ت 454 هـ) كتاباً في التّجويد، وأَلَفَ عبد الوهاب القرطبي (ت 461 هـ) كتابه (الموضح في التّجويد)؛ حيث قدّمه وحقّقه غانم قدوري الحمد.

وقد أحصى غانم قدوري الحمد في كتابه: (الدراسات الصّوتيّة عند علماء التّجويد) ما يزيد على مائة كتاب ورسالة في علم التّجويد، منها ما هو مخطوط ومنها ما هو مطبوع ورتبها من بداية التّأليف حتّى أواخر القرن الثالث عشر الهجري بحسب وفاة مؤلفيها. وللإستفادة يُنصح بالرجوع إلى كتاب الدراسات الصّوتيّة ذاته⁽²⁾.

أمّا مكي فقد استخدَمَ كلمة التّجويد كثيراً، حتّى في عنوان الكتاب: (لرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة)، واستخدم التّجويد من غير إضافة: حيث ذكر أنّ القُراء يتفاضلون في علم التّجويد⁽³⁾، كما استخدم أبو عمرو الدّاني (ت 444 هـ) كلمة التّجويد بكثرة مضافة وغير مضافة، حيث سمّى الدّاني كتابه في التّجويد باسم (التّحديد في الاتقان والتّجويد). وقد وردت كلمة التّجويد في هذا الكتاب في مواضع عدّة⁽⁴⁾.

(1) الحمد، أبحاث في علم التّجويد: 59.

(2) الحمد، غانم قدوري، الدراسات الصّوتيّة عند علماء التّجويد، مطبعة الخلود، بغداد، ط1، (1406 هـ-1986 م): 25-43.

(3) القيسي، الرّعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة: 89.

(4) الدّاني، التّحديد في الاتقان والتّجويد: 70، 79، 89.

6.1 موضوع علم التَّجويد:

إنَّ موضوع علم التَّجويد هو الكلمات القرآنيَّة من حيث إحكام حروفها وإتقان النُّطق بها، وبلوغ الغاية في تحسينها وإجادة التلفظ بها. وأضاف بعض علماء التَّجويد إلى ذلك: الحديث، فجعلهُ من موضوع علم التَّجويد. وعليه يكون موضوعه هو: الكلمات القرآنيَّة، والأحاديث النبويَّة، فحينئذٍ يجبُ في قراءة الحديث ما يجبُ في قراءة القرآن من إجادة للتلاوة، وإحكام الأداء، ولكن الجمهور رأى أنَّ موضوع علم التَّجويد هو: القرآن فحسب⁽¹⁾.

قال ابن الجَزَري (ت 833هـ): "أول ما يجب على مُريد إتقان قراءة القرآن: تصحيح إخراج كل حرف من مخرجه المختص به، تصحيحاً يمتاز به عن مقاربه، وتوفية كل حرف صيغته المختصة به توفية تُخرجه عن مُجانسه، يُعمل لسانه وفمه بالرياضة في ذلك إعمالاً بحيث يصير ذلك له طبعاً وسليقة"⁽²⁾.

وأخيراً نخلصُ إلى نتيجة مؤداها أنَّ علم التَّجويد هو من أشرف العلوم إن لم يكن أشرفها، لتعلقه بكتاب الله، وهو أشرف كتاب لاحتوائه على أشرف كلام أنزل، على أشرف بشرٍ أرسل كما أنَّ الهدف والثمرة والغاية المرتجاة من هذا العلم هي صون الكلمات القرآنيَّة من التَّحريف والتَّصحيف، والزيادة والنقصان. والظفر بما أعدّه الله تعالى لأهل القرآن من الجزاء الأوفى، والنعيم المُقيم، وذلك بمعرفة ماهيات صفات الحروف.

وتظهر أهميَّة علم التَّجويد في أنه طريقٌ لصون اللسان عن اللحن في لفظ القرآن الكريم، حال الأداء، وهو طريقٌ لتدبُّر معاني كتاب الله عزَّ وجل، والتفكر بآياته، والتبحُّر في مقاصده⁽³⁾. وذلك تحقيقاً لقوله تعالى: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾⁽⁴⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 25.

(2) ابن الجَزَري، النُّشر في القراءات العشر: 214/1.

(3) منصور، الوسيط في علم التَّجويد: 88.

(4) [ص: 29].

ومن فوائد علم التَّجويد تقويم اعوجاج اللسان، وتدريبه على النطق بالعربية الفصحى، وفي هذا إحياء للغة العربية، وحث على تعلمها، فكثير من مباحث التَّجويد، والقراءات القرآنية هي مباحث لغوية، لا يتم فهمها والعمل بها إلا بالتمرس في اللغة، نحواً وصرفاً؛ لذلك فعلم التَّجويد من العلوم التي لقيت عناية متميزة لأن الهدف منه خدمة كتاب الله تعالى، والحرص على تلاوته وتسهيل هذه التلاوة وتيسير أدائه، وبلوغ أفضل درجات إتقان التلاوة وتحسين القراءة⁽¹⁾ وقد حث رسول الله ﷺ على ذلك في قوله: "زينوا القرآن بأصواتكم"⁽²⁾.

7.1 المصطلحات المرادفة لمصطلح التَّجويد

1.7.1 مُصْطَلَحُ التَّحْقِيقِ:

التحقيق لغة: هو الإشباع، يقال: صبغت الثوب صبغاً تحقيقاً: أي مشبعاً، وثوبٌ محققٌ إذا كان مُحكم النسيج⁽³⁾.

التحقيق اصطلاحاً عرفه الداني (ت 444هـ) بقوله: "والتحقيق مصدر حققت الشيء، أي عرفته يقيناً والعرب تقول بلغت حقيقة هذا الأمر، أي بلغت يقين شأنه، والاسم منه الحق، فمعناه أن يؤتى بالشيء على حقه من غير زيادة فيه ولا نقصان منه"⁽⁴⁾.

وقال أحمد بن أبي عمر (ت بعد 500هـ) في كتابه (الإيضاح) في مصطلح التحقيق: "ومعناه أن يُقرأ القرآن فيؤدَّى كلُّ حرفٍ منه حقه من التشديد والتخفيف، والمد والقصر، والتسكين والتحرير، والوصل والقطع، والإشباع والاختلاس،

(1) منصور، الوسيط في علم التَّجويد: 89.

(2) روى هذا الحديث ابن عباس عن الرسول ﷺ حيث أخرجه أبو داود في السنن 383/5 حديث رقم 1438، والنسائي 179/2 رقم الحديث 1015 في كتاب الافتتاح، باب تزيين القرآن بالصوت. وأخرجه الحاكم في المستدرک 571/1، وأخرجه ابن ماجه: في كتاب إقامة الصلاة باب في حسن الصوت بالقرآن 426/1 حديث رقم 1342، وأخرجه الإمام أحمد في المسند 285،304/4.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (حقق): 66/10، التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون: 392/1.

(4) الداني، التَّحْدِيد: 72.

والإظهار والإدغام والإخفاء والتفخيم، الإضجاع، والهمز وترك الهمز، لا زيادة في كل ذلك ولا نقصان. فحد الحرف المُشَدَّد أن لا يكون مُخَفَّفًا، وحد الحرف المُخَفَّف أن لا يكون مُشَدَّدًا... فهذه الأشياء التي وصفناها هي حدود التحقيق⁽¹⁾.

كما عرّفه ابن الجَزَري (ت 833هـ) فقال: "وأما التحقيق فهو مصدر من حَقَّقَ تحقيقًا، إذا أتى بالشيء على حَقِّهِ، وَجَانِبَ الباطل فيه"⁽²⁾ ونجده يعرفه في النَّشْرِ قائلاً: "هو المبالغة في الإتيان بالشيء على حَقِّهِ من غير زيادة فيه ولا نقصان منه. فهو بلوغ حقيقة الشيء والوقوف على كنهه. والوصول إلى نهاية شأنه، وهو عندهم عبارة عن إعطاء كلِّ حرفٍ حَقِّهِ من إشباع المد، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات، وتوفية النونات، وتفكيك الحروف، وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت والترسيل واليسر والتؤدة وملاحظة الجائز من الوقوف ولا يكون غالباً مَعَهُ قصر ولا اختلاس ولا إسكان محرك ولا إدغامه؛ فالتحقيق يكون لرياضة الألسن وتقويم الألفاظ وإقامة القراءة بغاية الترتيل، وهو الذي يُسْتَحْسَن وَيُسْتَحَبُّ الأخذُ به على المتعلمين من غير أن يتجاوز فيه إلى حدِّ الإفراط من تحريك السواكن وتوليد الحروف من الحركات وتكرير الرّاءات وتطنين النونات بالمبالغة في الغنات"⁽³⁾.

وعرّفه الحفيان فقال: "والتحقيق قراءةٌ بالتأني أبلغ من الترتيل في اصطلاح القراءة وإسناد الحديث المذكور مستقيم، والحديث أصل كبير في وجوب استعمال قراءة التحقيق وتعلُّم الاتقان والتَّجويد لاتصال سنده وعدالة نقلته، وفيه إخراج الحروف مستوفية زمنها بتمكينها من مخارجها، وهو القراءة بتؤدة وطمانينة، بقصد التعليم، مع التدبُّر للمعاني ومراعاة الأحكام"⁽⁴⁾.

(1) الخراساني، أحمد بن أبي عمر أبو عبد الله الأندرابي، الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم، مخطوط في جامعة استانبول (رقم 1350): 66، نقلًا عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية: 566.

(2) ابن الجَزَري، التمهيد: 59-60.

(3) ابن الجَزَري، النَّشْر في القراءات العشر: 205/1.

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء وعلم القراءات: 159.

2.7.1 مُصْطَلَحُ التَّرْتِيلِ:

التَّرتِيل لغةً: رَتَّلَ الكلامَ: أحسنَ تأليفه وأبانَهُ وتمهَّلَ فيه. والتَّرتِيلُ في القراءة: التَّرسُلُ فيها والتَّبْيِينُ من غيرِ بغي، وفي التَّنزِيلِ العزِيزِ ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾⁽¹⁾.

التَّرتِيلُ اصطلاحاً: قال الدَّانِي (ت 444هـ) في تعريفِ مصطلحِ التَّرتِيلِ: "والتَّرتِيلُ مصدرٌ رَتَّلَ فلانٌ كلامه: أتبعَ بعضُهُ بعضاً على مُكثٍ وتوَدَّةٍ، والاسمُ منه الرَّتْلُ، والعربُ تقول: ثَغْرٌ رتلٌ إذا كان متفرِّقاً. وهو صفةٌ من صفاتِ التحقيقِ وليسَ به، لأنَّ التَّرتِيلَ يكونُ بالهمزِ وتركه والقصرِ لحرفِ المدِّ والتخفيفِ والاختلاسِ وليسَ ذلك في التحقيقِ"⁽²⁾. ثم قال: "والتَّرتِيلُ يكونُ للتدبُّرِ والتفكيرِ والاستنباطِ، والتحقيقِ لرياضةِ الألسنِ وترقيقِ الألفاظِ الغليظةِ وإقامةِ القراءة، وإعطاءِ كلِّ حرفٍ حقَّه من المدِّ والهمزِ والإشباعِ والتفكيكِ، ويؤمنُ معه تحريكِ ساكنِ واختلاسِ حركةِ متحركٍ"⁽³⁾.

ونقلَ أحمد بن أبي عمر عن الشيخ أبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد الرازي (ت 454هـ) أنه قال: "القراءة على ثلاثة أوجهٍ: ترتيلٌ وهدرٌ وزمزمة، والتَّجويدُ والاحسانُ مصحوباً بها. فالتَّرتِيلُ للفكرةِ والإفادةِ والرياضةِ، والهدرُ للاستكثارِ والدراسةِ، والزمزمةُ القراءةُ في النَّفسِ خاصة. وهي ضربٌ من الهدرِ"⁽⁴⁾.

وعرّفه ابنُ الجَزَري (ت 833هـ) فقال: "وأما التَّرتِيلُ فهو مصدرٌ من رَتَّلَ فلانٌ كلامه إذا أتبعَ بعضُهُ بعضاً على مكثٍ وتفهمٍ من غيرِ عجلةٍ وهو الذي نزلَ به القرآنُ"⁽⁵⁾ وأضاف في كتابه التمهيد قائلاً: "والاسمُ منه الرَّتْلُ، والعربُ تقول: ثَغْرٌ

(1) ابن منظور، لسان العرب، (رتل): 317/11، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 1/

414.

(2) الدَّانِي، التَّحْدِيدُ: 71.

(3) الدَّانِي، التَّحْدِيدُ: 72، ابن الجَزَري، التَّمْهِيدُ: 61.

(4) أحمد بن أبي عمر، الإيضاح: 67، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 557.

(5) ابن الجَزَري، النَّشْرُ فِي الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ: 207/1-208.

رَتَّلٌ، إذا كان مفروقاً لم يركب بعضه بعضاً، قال صاحب العين: رَتَّلْتُ الكلامَ تَمَهَّلْتُ فيه. وقال الأصمعي: في الأسنان الرَتَّل، وهو أن يكون بين الأسنان الفرج، لا يركب بعضها بعضاً. وحَدَّثُه: ترتيب الحروف على حقها في تلاوتها، بتلبيث فيها⁽¹⁾.

وعن الحفيان "والترتيل هو القراءة بتؤدة وطمأنينة، لا بقصد التعليم مع تدبر المعاني ومراعاة الأحكام، وبالترتيل نزل القرآن، قال تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾⁽²⁾ وهو واجب على كل من قرأ شيئاً من القرآن"⁽³⁾ قال صاحب التحفة:

والأخذ بالتجويد حتمٌ لازمٌ من لا يجود القرآن أتمٌ
لأنه به الإله أنزلا وهكذا منه إلينا وصلا
وهو أيضاً حلية تلاوة وزينة الأداء والقراءة⁽⁴⁾

وفي الفرق بين التحقيق والترتيل قال العطار (ت 569هـ): "اعلم أن التحقيق والترتيل يتفقان من وجه ويفترقان من وجه. فأمَّا وجه اتفاقهما، فمن حيث إنَّ الترتيل صفة من صفات التحقيق وليس به، وذلك أنه مصدر رَتَّل الرجل كلامه إذا أتبع بعضه بعضاً على تؤدة وتمهل، والتحقيق مصدر حققت الشيء والاسم منه الحق، ومعناه أن يؤتى بالشيء على حقه. وقد علمت أن إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها مراتبها إلى غير ذلك... وأمَّا وجه افتراقهما فمن حيث إنَّ الترتيل يكون بتحقيق الهمزات وتخفيفها واختلاس الحركات وإقرارها، والتحقيق بخلاف ذلك"⁽⁵⁾.

ويقول ابن الجزري (ت 833هـ) الترتيل يكون للتدبر والتفكير والاستنباط. والتحقيق يكون لرياضة الألسن، وترقيق الألفاظ الغليظة وإقامة القراءة، وإعطاء كل حرف حقه، من المد والهمز والإشباع والتفكيك، ويؤمن معه تحريك ساكن واختلاس حركة. وتفكيك الحروف وفكها بيانها وإخراج بعضها من بعض بيسر وترسل، ومن ذلك فك الرقبة، وفك الأسير، لأنه إخراجهما من الرق والأسر، وكذا فك الرهن هو

(1) ابن الجزري، التمهيد: 60.

(2) [المزمل: 4].

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 159.

(4) الأنصاري، شرح المقدمة الجزرية: 57.

(5) العطار، التمهيد: 89.

إخراجه من الارتهان، وفك الكتاب هو استخراج ما فيه، وفك الأعضاء هو إخراجها من مواضعها⁽¹⁾. إذن كلّ تحقيق ترتيل وليس كل ترتيل تحقيقاً.

3.7.1 مُصْطَلَحُ الْحَدْرِ:

الْحَدْرُ لُغَةً: الحدر من كل شيء تحدره من علو إلى أسفل، والمطاوعة منه الانحدار، والحدْرُ: الإسراع في القراءة، وحدَرَ في قراءته وفي أذانه حدراً أي أسرع⁽²⁾.

الْحَدْرُ اصطلاحاً: قال ابن الجَزَري (ت 833هـ): "وأما الحدر فهو مصدر من حدر بالفتح يحدر وبالضم إذا أسرع فهو من الحدور الذي هو الهبوط. لأنّ الإسراع من لازمه بخلاف الصعود، فهو عندهم عبارة عن ادراج القراءة وسرعتها وتخفيفها بالقصر والتسكين والاختلاس والبدل والإدغام الكبير وتخفيف الهمز ونحو ذلك، مما صحت به الرواية ووردت به القراءة مع إيثار الوصل، وإقامة الإعراب ومراعاة تقويم اللَّفْظ، وتمكن الحروف. وهو عندهم ضد التحقيق. فالحدر يكون لتكثير الحسنات في القراءة، وحوز فضيلة التلاوة، وليتحرز فيه عن بتر حروف المد، وذهاب صوت الغنة، واختلاس أكثر الحركات، وعن التقريط إلى غاية لا تصح بها القراءة، ولا تُوصَفُ بها التلاوة، ولا تخرج عن حد الترتيل"⁽³⁾.

كما أضاف ابن الجَزَري في كتابه التمهيد لقوله السابق ما يلي: "وإنما يُستعمل الحدرُ والهذرمَةُ، وهما سرعة القراءة مع تقويم الألفاظ، وتمكين الحروف، لتكثر حسناته، إذ كان بكل حرف عشر حسنات. وأن ينطق القارئ بالهمز من غير لكر، والمد من غير تمطيط، والتشديد من غير تمضيغ، والإشباع من غير تكلف، هذه

(1) ابن الجَزَري، النَّشر: 209/1، والتمهيد: 61-62، وانظر: الدَّاني، التَّحديد: 72.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (حدر): 201/4-202، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 626/1.

(3) ابن الجَزَري، النَّشر: 207/1.

القراءة التي يُقرأ بها كتاب الله تعالى⁽¹⁾ وكان ابن الجَزَري في قوله هذا موافقاً للداني الذي أورد هذه العبارة من قبله⁽²⁾.

قال الحفيان: "الحدَر هو القراءة بسرعة، مع مراعاة الأحكام من مخارج وصفات وغنة وإخفاء وإقلاب وإدغام وإظهار وغيرها من الأحكام التي تتعلق بحروف القرآن"⁽³⁾.

4.7.1 مُصْطَلَحُ التَّدْوِيرِ:

التَّدْوِيرُ لُغَةً: هو تدوير الشيء أي: جعله مُدَوَّرًا⁽⁴⁾.

التدوير اصطلاحاً: عرّفه ابن الجَزَري (ت 833هـ) قائلاً: "وأما التَّدْوِير فهو عبارة عن التَّوسُّط بين المقامين من التَّحْقِيق والحدَر. وهو الذي وردَ عن أكثر الأئمة ممن روى مد المنفصل ولم يبلغ فيه الإشباع وهو مذهب سائر القُراء وصحَّ عن جميع الأئمة. وهو المُخْتار عند أهل الأداء قال ابن مسعود رضي الله عنه: لا تنتروه - يعني القرآن - نثرَ الدقل ولا تهذوه هذو الشعر"⁽⁵⁾.

وقد وردت عبارة لدى ابن الجَزَري بخصوص هذا المصطلح لكنني اعتبرها بمثابة تعريف لهذا المصطلح في كتابه (التمهيد) وهي:

"وأما صفة قراءة أبي عمرو بن العلاء فالتوسط والتدوير، همزها سليم من اللكز، وتشديدها خارج عن التمضيغ، بترسل جزلٍ وحدَرٍ بيِّنٍ سهلٍ، يتلو بعضها بعضاً"⁽⁶⁾. وقد ورد ذكر هذه المصطلحات الثلاثة في شرح المقدمة الجَزَرية لكن من دون تفصيل⁽⁷⁾.

(1) ابن الجَزَري، التمهيد: 62-63.

(2) الدَّاني، التَّحْدِيد: 73.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 160.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (دور): 342/4، التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون: 404/1.

(5) ابن الجَزَري، النُّشْر: 207/1.

(6) ابن الجَزَري، التمهيد: 64.

(7) الأنصاري، شرح المقدمة الجَزَرية: 60.

كما عرفه الحفيان بقوله: "هو القراءة بطريقة بحيث تكون متوسطة بين الطمأنينة والسرعة، مع مراعاة الأحكام"⁽¹⁾.

بناءً على السابق نخلص بأن أفضل مراتب القراءة من دون شك هي مرتبة الترتيل؛ وذلك لنزول القرآن بها ونص الوحي عليها. وأن باقي المراتب صحيحة ما توافر فيها شرط مراعاة الأحكام.

كما وجدتُ بعض المصطلحات المرادفة لمصطلحات (التجويد والترتيل والتحقيق والحدرد والتدوير) وهي من ابتداء الناس في قراءة القرآن، وهي أصوات الغناء التي أخبر عنها رسول الله ﷺ أنها ستكون من بعده، ونهى عنها، ويقال إن أول ما غني به من القرآن قوله عز وجل: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾⁽²⁾ حيث نقلوا ذلك من تغنيهم بقول الشاعر:

أما القطة سوف أنعتهأ نعتاً يوافق عندي بعض ما فيها

وقد قال رسول الله ﷺ في هؤلاء: "مفتونة قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم"⁽³⁾. وهذه المصطلحات هي:

1- الترقيص:

الترقيص لغة: الرقص والرقصان: الخبب، وفي التهذيب: ضرب من الخبب، وهو مصدر رقص يرقص رقصاً⁽⁴⁾. والترقيص اصطلاحاً: هو أن يروم السكت على الساكن ثم ينفرد مع الحركة في عدو وهرولة.

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 159.

(2) [الكهف : 79].

(3) ابن الجزري، التمهيد: 55.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (رقص): 46/7.

2- التَّرْعِيدُ:

التَّرْعِيدُ لُغَةً: تَرَعَدَدَ: أَخَذَتْهُ الرَّعْدَةُ، وَالْإِرْتِعَادُ: الْإِضْطِرَابُ تَقُولُ: أَرَعَدَهُ فَارْتَعَدَ⁽¹⁾.

والتَّرْعِيدُ اصطلاحاً: هُوَ أَنْ يَرَعِدَ الْقَارِئُ صَوْتَهُ كَالَّذِي يَرَعِدُ مِنْ بَرْدٍ وَأَلْمٍ، وَهُوَ أَحَدُ عِيُوبِ الْمَدِّ. وَقَدْ يُخْلَطُ بِشَيْءٍ مِنْ أَلْحَانِ الْغِنَاءِ.

3- التَّطْرِيبُ:

التَّطْرِيبُ لُغَةً: التَّطْرِيبُ فِي الصَّوْتِ: مَدَّةٌ وَتَحْسِينُهُ. وَطَرَّبَ فِي قِرَاءَتِهِ: مَدَّ وَرَجَّعَ. وَطَرَّبَ الطَّائِرُ فِي صَوْتِهِ كَذَلِكَ⁽²⁾.

والتَّطْرِيبُ اصطلاحاً: هُوَ أَنْ يَتَرَنَّمَ الْقَارِئُ بِالْقُرْآنِ وَيَتَنَغَّمُ بِهِ، فَيَمْدُ فِي غَيْرِ مَوَاضِعِ الْمَدِّ، وَيَزِيدُ فِي الْمَدِّ عَلَى مَا يَنْبَغِي لِأَجْلِ التَّطْرِيبِ، فَيَأْتِي بِمَا لَا تَجِيزُهُ الْعَرَبِيَّةُ. وَكَثُرَ هَذَا الضَّرْبُ فِي قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ.

4- التَّحْزِينُ:

التَّحْزِينُ لُغَةً: فَلَانَ يَقْرَأُ بِالتَّحْزِينِ إِذَا أَرَقَّ صَوْتَهُ⁽³⁾.

والتَّحْزِينُ اصطلاحاً: هُوَ أَنْ يَتْرَكَ طِبَاعَهُ وَعَادَاتِهِ فِي التَّلَاوَةِ، وَيَأْتِي بِالتَّلَاوَةِ عَلَى وَجْهِ آخِرٍ، وَكَأَنَّهُ حَزِينٌ يَكَادُ يَبْكِي مِنْ خُشُوعٍ وَخُضُوعٍ، وَلَا يَأْخُذُ الشُّيُوخُ بِذَلِكَ، لَمَّا فِيهِ مِنَ الرِّيَاءِ. وَهُوَ بِالزَّيْءِ الْمَعْجَمَةِ عِنْدَ بَعْضِ مَتَأَخَّرِي الْقُرَّاءِ أَنْ يَتْرَكَ طِبَاعَهُ وَعَادَاتِهِ فِي التَّلَاوَةِ وَيَأْتِي بِهَا عَلَى وَجْهِ آخِرٍ كَأَنَّهُ حَزِينٌ يَكَادُ أَنْ يَبْكِي مِنْ خُشُوعٍ وَخُضُوعٍ وَهُوَ مِنْهُي لَمَّا فِيهِ مِنَ الرِّيَاءِ⁽⁴⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (رعد): 221/3.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (طرب): 649/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (حزن): 134/13.

(4) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 391/1.

5- التَّحْرِيفُ :

التَّحْرِيفُ لُغَةً: تحريف الكلم عن مواضعه: تغييره. والتَّحْرِيفُ فِي الْقُرْآنِ وَالْكَلِمَةِ: تَغْيِيرُ الْحَرْفِ عَنِ مَعْنَاهُ وَالْكَلِمَةَ عَنِ مَعْنَاهَا وَهِيَ قَرِيبَةٌ الشَّبَهِ كَمَا كَانَتْ الْيَهُودُ تُغَيِّرُ مَعَانِيَ التَّوْرَةِ بِالشَّبَاهِ، فَوَصَفَهُمُ اللَّهُ بِفَعْلِهِمْ فَقَالَ تَعَالَى: ﴿يَحْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنِ مَوَاضِعِهِ﴾⁽¹⁾.

والتَّحْرِيفُ اصْطِلَاحًا: هُوَ أَنْ يَجْتَمِعَ الْقُرَّاءُ فِي الْقِرَاءَةِ كُلُّهُمْ بِصَوْتٍ وَاحِدٍ، فَيَقُولُونَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾⁽²⁾ وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوَلَا يَعْلَمُونَ﴾⁽³⁾: أَفَلَا يَعْقِلُونَ، أَوْلَ يَعْلَمُونَ، فَيَحْذِفُونَ الْأَلْفَ، فَيَقْطَعُونَ الْقِرَاءَةَ وَيَأْتِي بَعْضُهُمْ بِبَعْضِ الْكَلِمَةِ وَالْآخِرُ بِبَعْضِهَا كَمَا كَانُوا يَحَافِظُونَ عَلَى مِرَاعَاةِ الْأَصْوَاتِ خَاصَّةً. وَهُوَ حَرَامٌ⁽⁴⁾.

8.1 القراءات القرآنية:

القراءات لُغَةً: جَمْعُ قِرَاءَةٍ وَهِيَ فِي اللُّغَةِ مَصْدَرٌ قَرَأَ يَقْرَأُ قِرَاءَةً وَقِرَانًا، فَهُوَ قَارِئٌ مِنْ قَوْمِ قُرَّاءٍ وَقَارِئِينَ، بِمَعْنَى تَلَا وَيَأْتِي الْفِعْلُ غَيْرَ مَهْمُوزٍ (كقري)، وَلَا يَخْتَلَفُ عَنِ الْآخِرِ فِي الْمَعْنَى⁽⁵⁾.

ويقول ابن فارس: "القاف والرّاء والحرف المعتل، أصلٌ صحيح يدل على جمع واجتماع...، وَإِذَا هُمَزَ هَذَا الْبَابُ كَانَ هُوَ وَالْأَوَّلُ سَوَاءً، وَيَطْلُقُ لَفْظُ قَرَأَ وَيُرَادُ مِنْهُ عِدَّةٌ مَعَانٍ: أَقْرَأْتُ حَاجَتَكَ إِذَا دَنْتُ، وَقَرَأْتُ الشَّيْءَ قُرْآنًا: جَمَعْتَهُ وَضَمَمْتُ

(1) ابن منظور، لسان العرب، (حرف): 52/9.

(2) [يس: 68].

(3) [البقرة: 77].

(4) ابن الجزري، التمهيد: 56، الأنصاري، شرح المقدمة الجزرية: 65، ابن الباناش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، كتاب الإقناع في القراءات السبع، حققه وقّتم له: عبد المجيد قطامش، ط1، 1403هـ: 555/1-561.

(5) الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، حَقَّقَ وَقَدَّمَ لَهُ: عبد السلام هارون، راجعه: محمد النجار، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، (1384هـ - 1964م)، (قرأ): 271/9-272.

بعضه إلى بعض، وإذا قلت: قرأت في الكتاب؛ فمعناه تفقّهت فيه، وأقرئته السلام: أي أبلغه وقارأه مقارأةً وقراءً دارسه، والقرء الوقت⁽¹⁾.

القراءات اصطلاحاً: تعددت تعريفات العلماء للقراءات القرآنية، حيث اختلفوا في تحديد مفهومها، وأوردوا العديد من التعريفات نذكر منها: تعريف الزركشي (ت 794هـ) للقراءة بقوله: "القراءاتُ اختلافُ ألفاظِ الوحي المذكورةِ في كتبةِ الحروفِ أو كفيّتها؛ من تخفيفٍ وتثقيلٍ وغيرهما"⁽²⁾.

غير أن ابن الجزري (ت 833هـ) يعرفها بقوله: "إنها علمٌ بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزوّ الناقلّة"⁽³⁾. أي بإسنادها إلى الناقل. في حين أسهب البناء الدمياطي (ت 1117هـ) في تعريف القراءات، فهي عنده: "...علمٌ يُعلّمُ منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في الحذف والإثبات والتحرك والتسكين والفصل والوصل وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع"⁽⁴⁾. وتبعه في ذلك القسطلاني في كتابه (لطائف الإشارات)⁽⁵⁾.

(1) ابن فارس، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، (1411هـ-1991م)، (قرى): 79/5، ابن منظور، لسان العرب، (قرأ): 158/1-159.

(2) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية (صيدا-بيروت): 318/1، انظر: القسطلاني، لطائف الإشارات: 116/1.

(3) ابن الجزري، محمد بن محمد، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلمية، (بيروت-لبنان)، (1400هـ): 3.

(4) البناء الدمياطي، أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشافعي، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، رواه وصحة وعلق عليه: علي محمد الضباع مراجع عموم المصاحف ومراقبها بمشيخة المقارئ المصرية، دار الندوة الجديدة، (بيروت - لبنان): 5.

(5) القسطلاني، لطائف الإشارات: 116/1.

وهي عند التهانوي: "أن يُقرأ القرآن، سواء أكانت القراءة تلاوةً، بأن يُقرأ متتابعاً، أو أداءً، بأن يُؤخذ عن المشايخ، ويُقرأ"⁽¹⁾.

نلاحظ أنّ علم القراءات القرآنيّة يهتم بكيفيّة النطق بألفاظ التنزيل، كما نزل بها الوحي، وبالطريقة المثلى لأدائها. كما أنّ الهدف الرئيس من تعدد القراءات، هو التسهيل على العباد والتخفيف عليهم.

9.1 تاريخ التأليف في القراءات:

لقد اهتمت الأمة الإسلامية بعلم القراءات، اهتماماً كبيراً، لإدراكهم أن الاهتمام بالقراءات القرآنية هو جزء من اهتمامهم بالقرآن الكريم، انطلاقاً من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽²⁾.

فقد اختلف المؤرخون في أول من ألف في القراءات، وذهب معظمهم إلى أنه أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة 224هـ، حيث ألف كتاب (القراءات) الذي جمع فيه قراءات خمسة وعشرين قارئاً، فيقول ابن الجزري: "لما كانت المائة الثالثة، واتسع الخرق، وقلّ الضبط، وكان علم الكتاب والسنة أوفر ما كان في ذلك العصر، تصدّى بعض الأئمة لضبط ما رواه من القراءات. فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب واحد: "أبو عبيد القاسم بن سلام" جعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة"⁽³⁾. ومن الغريب أن ابن الجزري في كتابه (غاية النهاية) يرى أن أول من ألف في القراءات هو، أبو حاتم السجستاني المتوفى سنة 255هـ، إذ يقول: "وأحسبه أول من صنف في القراءات"⁽⁴⁾.

واستمر التأليف بشكل عام إلى أن جاء ابن مجاهد البغدادي المتوفى سنة 324هـ واقتصر على القراءات السبع في كتابه الموسوم بـ: (القراءات السبعة).

(1) التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1312/2.

(2) [الحجر: 9].

(3) ابن الجزري، النشر: 34/1.

(4) ابن الجزري، غاية النهاية: 320/1.

وقد أثار هذا الكتاب ضجة، إذ كره بعض علماء القراءات اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء، مما أوجد التباساً بين القراءات السبعة والأحرف السبعة⁽¹⁾.

وقد علل مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) اقتصار ابن مجاهد على القراءات السبع بقوله: "فإن سأل سائل فقال: ما العلة التي قامت من أجلها اشتها هؤلاء السبعة بالقراءة دون من فوقهم؟، فنسبت إليهم السبعة الأحرف مجازاً وصاروا في وقتنا أشهر من غيرهم ممن هم أعلى درجة منهم وأجل قدراً منهم.

فالجواب: إن الرواة من أئمة القراء كانوا في العصر الثاني والثالث كثيرين في العدد، وكان اختلافهم كثيراً، فأراد الناس في العصر الرابع أن يقتصروا من القراءات التي توافق المصحف على ما يُسهل حفظه وتنضبط القراءة به؛ فنظروا إلى إمام مشهور بالثقة والأمانة وحسن الدين وكمال العلم، قد طال عمره، واشتهر أمره وأجمع أهل عصره على عدالته فيما نقل، وثقته فيما قرأ وروى، وعلمه بما يقرأ، فلم تخرجه قراءته عن خط مصحفهم المنسوب إليهم، فأفردوا من كل مصر وجه إليه عثمان مصحفاً، إماماً هذه صفحته وقراءته على مصحف ذلك المصر.

فكان أبو عمرو من أهل البصرة، وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، كلهم ممن اشتهرت إمامته، وطال عمره في الإقراء، وارتحال الناس إليه من البلدان"⁽²⁾.

أي أن ابن مجاهد في تسبيعه للقراءات حاول الاقتصار على النقل الموثوق به عن الرسول ﷺ.

(1) انظر: الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات أصول ومصطلحات وفهارس، دار سعد

الدين للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق: 78-73/1.

(2) القيسي، مكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: محي الدين رمضان، دار

المأمون، دمشق: 48-47.

الفصل الثاني مصطلحات صفات الأصوات

1.2 مصطلحات الصفات المتقابلة:

(الجَهْرُ والهِمْسُ)

1.1.2 الجَهْرُ:

الجَهْرُ لغةً: هو الاعلان والظهور، وهو ضد الهمس، يُقال: جَهَرَ بالقول إذا رفعَ به الصَّوتَ، فهو جهير، وأجهرَ فهو مُجهرٌ إذا عرِفَ بشدَّةِ الصَّوتِ، وجهرَ الشيءَ: علَنَ وبدا؛ وأجهرَ بقراءتِهِ، وأجهرَ وجهور: أعلنَ به وأظهره⁽¹⁾.

الجَهْرُ اصطلاحاً: الجهرُ من مصطلحات سيبويه (ت 180هـ)؛ حيث ذكره حين تحدَّث عن صفات الأصوات. فقد عرَّف الجهرَ بقوله: "قالالمجهورة: حرفٌ أشبَع الاعتمادُ في موضعه، ومُنِعَ النَّفسُ أن يجري مَعَهُ حتَّى ينقضِيَ الاعتمادُ عليه ويجري الصَّوت. فهذه حالُ المجهورة في الحلقِ والقم، إلا أنَّ النونَ والميمَ قد يُعتمدُ لهما في الفم والخياشيم فتصيرُ فيهما غنةً. والدليل على ذلك أنك لو أمسكتَ بأنفك ثمَّ تكلمتَ بهما لرأيتَ ذلك أخلَّ بهما"⁽²⁾.

وعرَّف المبرِّد (ت 285هـ) الجَهْرَ قائلاً: "ومنها حروفٌ إذا رددتها ارتدَع الصَّوتُ فيها وهي المجهورة"⁽³⁾.

وقد أتبع سيبويه في تعريفه السابق للمجهور أغلب علماء اللُّغة القدماء من أمثال: ابن السراج (ت 316هـ)، وابن جنِّي (ت 392هـ) وكذلك الحال مكي

(1) ابن منظور، لسان العرب، (جهر): 175/4.

(2) سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، (بيروت - لبنان)، ط1، (1411هـ - 1991م): 434/4، النويري، أبي القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي، شرح طيِّبة النَّشر في القراءات العشر، تقديم وتحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلميَّة، (بيروت - لبنان)، ط1، (1424هـ - 2002م): 238/1-239.

(3) المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت، 194/1.

(ت 437هـ)، والدَّانِي (ت 444هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ) (1) إلا أن مكياً أضافَ إلى تعريف سيبويه الكلام عن القوَّة في الصَّوْتِ المجهور، والضعف في الصَّوْتِ المهموس إضافةً إلى الخفاء (2).

وقد عرَّفَ مكي (ت 437هـ) الصوت المجهور بأنه: "حرفٌ قوي يمنع النَّفس أن يجري معه عندَ النُّطق به لقوَّته وقوَّة الاعتماد عليه في موضع خروجه" (3) ووافقه في ذلك الدَّانِي (ت 444هـ) والقرطبي (ت 461هـ) (4) ثم ربط المعنى الاصطلاحي للجهر بالمعنى اللغوي له فقال: "وإنما لقب هذا المعنى بالجهر؛ لأنَّ "الجهر": الصوت الشديد القوي، فلمَّا كانت في خروجها كذلك، لُقِّبت به لأنَّ الصوت يجهر بها لقوَّتها" (5). وقال عن الأصوات المجهورة: "وهي أقوى من المهموسة المذكورة وبعضها أقوى من بعض، على قدر ما فيها من الصفات القويَّة غير الجهر. وهذه الحروف هي ما عدا المهموسة..." (6).

وقال الدَّانِي (ت 444هـ): "والمجهورة هي ما عدا المهموسة، وهي تسعة عشرَ حرفاً، يجمعها قولك ظل قيد بضغم زر بطا واذ نعج" (7).

(1) ابن السَّرَّاج، أبي بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، (بيروت - لبنان)، ط3، (1408هـ - 1988م)، 402/3، ابن جني، أبي الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هندراوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1، (1405هـ - 1985م): 60/1، مكي بن أبي طالب، الرِّعاية: 117، الدَّانِي، التَّحديد: 107، الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي، سر الفصاحة، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، ط1، (1402هـ - 1982م): 30.

(2) القيسي، الرِّعاية: 206.

(3) القيسي، الرِّعاية: 117.

(4) الدَّانِي، التَّحديد: 107، القرطبي، الموضح: 88.

(5) القيسي، الرِّعاية: 117.

(6) القيسي، الرِّعاية: 116-117.

(7) الدَّانِي، التَّحديد: 107.

كما عرّف السكاكي (ت 626هـ) مصطلح الجهر بأنه: "انحصار النفس في مخرج الحرف"⁽¹⁾. وعرّفه ابن الجزري (ت 833هـ) مقتضياً أثر سيبويه في تعريفه الصوت المجهور⁽²⁾.

نجدُ مما سبق أنّ تعريف سيبويه قد شاع في كتب التراث، وكلامه عن المجهور من الأصوات ظلّ أساساً ثابتاً لبناء الدرس الصوتي القديم إذ لم يُضف أيُّ عالمٍ لهذا البناء، الدميّاطي الشيء الكثير، إن لم يُضيفوا إليه البتة، أمّا علماء الدرس الصوتي الحديث، فقد وقفوا طويلاً عند تعريف سيبويه، إذ لقي هذا التعريف اهتماماً بالغ الأهمية من دراساتهم؛ ذلك أنّهم حاولوا تفسير ألفاظه وشرح تراكيبه التي تحتاج إلى توضيح، وقد دعاهم إلى هذا أنّهم وجدوا أنّ تعريف سيبويه للجهر يبتعد عن تعريفهم لهذا المصطلح، وهذا سببنا لاحقاً - إن شاء الله - إذ المعيار ليس هو المعيار إن لم يكن في جوهره، ففي ألفاظه التي تحتاج إلى شرح وتفسير، ولأجل هذا الغموض الذي نجده في تعريف سيبويه شرع العلماء المحدثون في تفسير هذا التعريف وبيانه؛ حيث توقّف بعض دارجي الأصوات العربية من المحدثين أمام تعريف سيبويه للصوت المجهور محاولين تفسيره بموجب الفهم المعاصر لظاهرة الجهر، وهم لا يُخفون حيرتهم في بعض جوانبه، ولكنهم يقررون أنّ سيبويه حين قسّم الأصوات إلى مجهورة ومهموسة كان يريد بالمجهورة الأصوات التي يهتزّ معها الوتران الصوتيان، على عكس المهموسة. وعلى الرغم من اعترافهم بأنّ سيبويه لم يعرف الوترين الصوتيين لكنّه أدرك أثرهما، وعلى الرغم من أنّه عدّ كلّاً من الطاء، والقاف والهمزة أصواتاً مجهورة، - كما سنوضح ذلك لاحقاً -، وهي ليست كذلك في نطقنا المعاصر⁽³⁾.

(1) السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، مفتاح العلوم، تحقيق: أكرم

عثمان يوسف، دار الرسالة، ط1، (1400هـ-1981م): 109.

(2) ابن الجزري، التمهيد: 98، والنشر: 202/1.

(3) أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغوية، دار النهضة العربية، ط3، 1961م: 120-126، تمام

حسان، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، الدار البيضاء (المغرب): 60-62،

شاهين، عبد الصبو، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة: 202.

كما عرّف الاسترأبأذي (ت 686هـ) الجَهْرَ بقوله: "والمجهور لا اعتبار فيه بعدم جري الصَّوت، بل الاعتبار فيه بعدم جري النَّفس عند التصويت، فعلامه المجهور رفع الصَّوت"⁽¹⁾.

بناءً على قول الاسترأبأذي السَّابق يقول إبراأيم أنيس: "أنه لا يوجد تناقض في كلام سيويوه في تعريفه للمجهور، إذ فرّق بين منع النَّفس في المجهور، ولا يكون ذلك في الحنجره، أمّا منع الصَّوت في الشديد فمكانه مخرج واحد"⁽²⁾.

وبهذا الخصوص قال عبد القادر مرعي: "ولو كان سيويوه يعرف مكان منع الصَّوت، ومكان منع النَّفس لكان هذا الكلام صحيحاً. ولكن سيويوه لم يكن يعرف الحنجره ولا أجزاءها، كما أنه اضطرب في تحديد الصَّوت والنَّفس"⁽³⁾.

الجهر عند علماء التّجويد والأصوات المحدثين:

وللجهر عدّة تعاريف في الاصطلاح تجدر بنا الإشارة إليها كما وردت عند بعض المحدثين من علماء التّجويد والأصوات:

أولاً: تعريف الحصري (ت 1401هـ) حيث قال: "الجَهْرُ هو الصَّوت القوي الشديد"، وقال أيضاً: "هو انحباس جري النَّفس عند النُّطق بالحرف، لقوّته وقوّة الاعتماد عليه في موضعه أو موضع خروجه"⁽⁴⁾.

ثانياً: تعريف الحفيان فيقول: "هو ظهور الحرف وإعلانه لقوّته"⁽⁵⁾.

(1) الاسترأبأذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، شرح شافية ابن الحاجب، حقّقها وضبط غريبها وشرح مبهمها: محمد محي الدين عبد الحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، (1395هـ - 1975م): 260/3.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 93-94.

(3) مرعي، عبد القادر، المصطلح الصَّوتي عند علماء العربيّة القدماء في ضوء علم اللُّغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي، ط1، 1993م: 109.

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 84.

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

ثالثاً: تعريف المرصفي: "هو قوّة التّصويتِ بالحرفِ لقوّةِ الاعتمادِ عليه في المخرج حتّى مُنِعَ جريانُ النَّفسِ مَعَهُ فكانَ فيه جَهْرٌ، أي إعلانٌ وإظهارٌ ولذا سُمِّيَ مَجْهُوراً"⁽¹⁾.

رابعاً: تعريف إبراهيم أنيس: "والمجهور هو الصّوت الذي يتذبذب مَعَهُ الوتران الصّوتيان حال النُّطق به"⁽²⁾ ويوافقه في هذا الرأي محمد محمد داود⁽³⁾. إذن فالصّوت المجهور عند علماء الأصوات المحدثين - هو الصّوت الذي يصاحبُ تكوُّنه في مخرجه تذبذب أو اهتزاز الوترين الصّوتيين في الحنجرة. وهما يشبهان شفتين رقيقتين تعترضان مجرى النَّفس في أعلى القصبة الهوائية، فإذا تذبذب الوتران حدثت نغمة صوتيّة مصاحبة لتكوُّن الصّوت في مخرجه تُسمّى الجهر، وسُمِّيَ ذلك الصّوت مجهوراً، وإذا ظلَّ الوتران ساكنين في أثناء تكوُّن الصّوت في مخرجه لم تحدث تلك النغمة، وكان الصّوت مهموساً⁽⁴⁾.

خامساً: تعريف عبد القادر مرعي: "المجهور هو الصّوت الذي يهتز فيه الوتران الصّوتيان نتيجة احتكاك الهواء المندفَع من الرئتين بهما"⁽⁵⁾. كما يقول عبد القادر مرعي إن: "المجهور هو صوت لغوي يُسمَعُ بواسطة نشاط الأعضاء الصّوتيّة في مخرج معين، ويزداد أثره السماعي نتيجة التقارب بين عضوي النطق وحدث الجهر، أي خروج الهواء حاملاً ذبذبات صوتيّة أثناء إنتاجه"⁽⁶⁾.

(1) المرصفي، هداية القارئ: 79/1.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 21.

(3) داود، محمد محمد، العربية وعلم اللُّغة الحديث، دار غريب، القاهرة: 121.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية: 18-20-22، عمر، دراسة الصّوت اللغوي: 137، السعران،

محمود، علم اللُّغة مقدّمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط2، (1420هـ -

1999م): 144..

(5) مرعي، المصطلح الصّوتي: 105.

(6) مرعي، المصطلح الصوتي: 104.

الأصوات المجهورة:

الأصوات المجهورة هي ما عدا المهموسة، وهي تسعة عشر صوتاً، يجمعها قولك: (عَظْمٌ وَزَنْ قَارِيءٍ ذِي غَضٍّ جَدًّا طَلَبٌ) أي رجحَ ميزان قارئٍ ذي غَضٍّ للبصر واجتهادٍ في طلب العلم⁽¹⁾. وهذا يدلُّنا على أنَّ الجهر هو من صفات القوَّة في الصَّوْتِ.

ونلاحظ مما سبق أنَّ حروف الجهر التسعة عشر لقوتها في نفسها، وقوَّة الاعتماد عليها في موضع خروجها لا تخرج إلاَّ بصوت قوي شديد يمنع النَّفس من الجري معها عندَ النُّطق بها، وبهذا الاعتبار سُمِّيتَ مجهورة، كما أنَّ بعض هذه الأصوات أقوى من بعض في الجهر.

أمَّا الأصوات المجهورة في العربيَّة في النُّطق المعاصر فهي خمسة عشر صوتاً: "ع، غ، ج، ي، ل، ر، ن، د، ذ، ض، ز، م، ب، و، ظ"⁽²⁾.

ويكاد ينحصر الخلاف بين القُدَّامى والمحدثين في أصوات ثلاثة هي: (ق، ط، ء)، فقد اعتبرهُنَّ القُدَّامى من المجهورات، وتبرهن التجارب الحديثة على أنَّهنَّ خاليات من صفة الجهر كما نطق بهنَّ الآن⁽³⁾. كما وصف بعض المحدثين الهمزة بأنها صوتٌ شديد لا هُوَ بالمجهور ولا بالمهموس⁽⁴⁾.

وهذا يدلُّ على أنَّ في صوت الهمزة خلافاً كبيراً، وسيبقى إلى أن يجد المحدثون حلاً لهذا الخلاف من خلال التجارب الحديثة.

(1) سيبويه، الكتاب: 4/434، النويري، شرح طيبة النَّشر: 1/238، الجريسي، محمد مكي نصر، نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، ضبطها وصححها وخرَّج آياتها: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، ط1، (1424هـ - 2003م): 44.

(2) أنيس، الأصوات اللغوية: 22.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 52، شاهين، في التطوُّر اللغوي: 193، 195، 208.

(4) السعران، علم اللُّغة: 134، عمر، دراسة الصَّوْت اللغوي: 277.

2.1.2 الهَمْسُ:

الهَمْسُ لُغَةً: هو الخفاء، وهو الخفي من الصَّوْتِ والكلام الذي لا يُفهم⁽¹⁾.
الهَمْسُ اصطلاحاً: وصفَ سيبويه (ت 180هـ) الأصوات المهموسة بقوله: "المهموس حرفٌ أضعفُ الاعتمادُ في موضعه، حتَّى جرى النَّفسُ معه، وأنت تعرفُ ذلكَ إذا اعتبرتَ فردتَ الحرفَ مع جري النَّفسِ، ولو أردتَ ذلكَ في المجهور لم تقدر عليه، فإذا أردتَ إجراء الحروف فأنت ترفعُ صوتك إن شئت بحروف اللين والمد، أو بما فيها منها وإن شئت أخفيت"⁽²⁾.

وقد أتبع معظم علماء العربيَّة القدماء سيبويه في تعريف الأصوات المهموسة ومنهم: المبرد (ت 285هـ)، وابن السراج (ت 316هـ)، وابن جنِّي (ت 392هـ)، ومكي (ت 437هـ)، وابن سنان (ت 466هـ)، والسكاكي (ت 626هـ) وغيرهم من علماء اللُّغة وعلماء القراءات⁽³⁾. وسار على نهجه مكي (ت 437هـ)⁽⁴⁾. نجد مما سبق أنَّ مكيًا اقتفى آثار سيبويه في تعريفه للمهموس كما فعل غيره من علماء العرب القدماء.

الهَمْسُ عند علماء التَّجويد والأصوات المحدثين:

وللهمس عدَّة تعاريف في الاصطلاح لدى علماء اللُّغة وعلماء التَّجويد المحدثين أهمها ما يلي:

- (1) ابن منظور، لسان العرب، (همس): 301/6.
- (2) سيبويه، الكتاب: 4/434، الدَّاني، التَّحديد في الاتقان والتَّجويد: 107.
- (3) المبرد، المقتضب: 1/194، ابن السراج، الأُصول في النحو: 3/402، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/60، القيسي، الرعاية: 116، ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: 30، السكاكي، مفتاح العلوم: 4.
- (4) القيسي، الرعاية: 116.

أولاً: تعريف الحصري (ت 1401هـ) حيث قال: "هو خفاء التصويت بالحرف، لضعفه وضعف اعتماده على مخرجه، وجريان النفس معه حال النطق به"⁽¹⁾. ووافقه المرصفي⁽²⁾.

ثانياً: تعريف غانم قدوري الحمد: "هو صفة ناتجة عن عدم اهتزاز الأوتار الصوتية عند النطق بالحروف"⁽³⁾. وأيده في الرأي محمد محمد داود⁽⁴⁾.

ثالثاً: تعريف إبراهيم أنيس: "هو الصوت الذي لا يتذبذب معه الوتران الصوتيان، ولا يُسمع لهما رنين حال النطق به"⁽⁵⁾.

رابعاً: تعريف عبد القادر مرعي: "المهموس هو صوت لغوي يُسمع إنتاجه دون أن يُضاف إليه أثر الهواء الذي يحمل الذبذبات الصوتية"⁽⁶⁾.

ويُضيف مرعي ما يلي: "والصوت المهموس يكون فيه الوتران الصوتيان متباعدين وتكون فتحة المزمار مفتوحة فيندفع الهواء من الرئتين عبر فتحة المزمار دون أن يحتك بالوترين الصوتيين. وبذلك لا يهتز فيه الوتران الصوتيان"⁽⁷⁾.

أمّا عن سبب تسمية هذه الأصوات بالمهموسة فقد قال ابن دريد (ت 321 هـ): "وإنما سُميت مهموسة لأنها اتسع لها المخرج فخرجت كأنها منقشية، والمهجورة لم يتسع مخرجها فلم تسمع لها صوتاً"⁽⁸⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83.

(2) المرصفي، هداية القاري: 79/1.

(3) الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: 238.

(4) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 121.

(5) أنيس، الأصوات اللغوية: 21.

(6) مرعي، المصطلح الصوتي: 104.

(7) مرعي، المصطلح الصوتي: 105.

(8) ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري، كتاب جمهرة اللغة، دار صادر،

بيروت، ط1: 8/1.

وقال مكي (ت 437هـ): "وإنما لُقِّبَ هذا المعنى بالهمس؛ لأنَّ (الهمس) هو الحس الخفي الضعيف، فلمَّا كانت ضعيفةً لُقِّبَت بذلك"⁽¹⁾. وأيده ابن الجَزَري (ت 833هـ)⁽²⁾ قال تعالى: ﴿فَلَا تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا﴾⁽³⁾ ووصفت هذه الأصوات بالهمس لضعفها وضعف الاعتماد عليها في مخارجها، حتَّى أنها لم تَقْوَ على منع النَّفس من الجري معها، فبسبب ذلك صار فيها نوع من الخفاء⁽⁴⁾.

الأصوات المهموسة:

والأصوات المهموسة في العربيَّة عشرة أصوات هي: (الهاء والحاء والخاء والكاف والسين والشين والتاء والصاد والتاء والفاء) يجمعها هجاء قولك (ستشحتك خصفه) أو هجاء (سكت فحثه شخص) أو هجاء (كست شخصه فحث)⁽⁵⁾. وقد قال مكي (ت 437هـ): "إنَّ بعض هذه الحروف المهموسة أضعف من بعض، فالصَّاد والحاء أقوى من غيرهما؛ لأنَّ في الصَّاد اطباقاً واستعلاءً وصغيراً. وكل هذه الصفات من صفات القوَّة، وفي الخاء استعلاء"⁽⁶⁾.

وقد أيَّد الحصري (ت 1401هـ) مكياً بأنَّ بعض الأصوات المهموسة أضعف من بعض فقال: "وينبغي أن تعلم أنَّ هذه الحروف ليست في مرتبة واحدة في الهمس، بل بعضها فيه نوع من القوَّة لم يكن في البعض الآخر، وبعضها أضعف من بعض؛ فالصَّاد المهملة والحاء المعجمة أقوى من غيرهما؛ لأنَّ في الصَّاد اطباقاً

(1) القيسي، الرِّعاية: 116.

(2) ابن الجزري، التمهيد: 97، النويري، شرح طيِّبة النشر: 238/1.

(3) [طه : 108].

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83.

(5) سيبويه، الكتاب: 4/434، القيسي، الرِّعاية: 116، والكشف عن وجود القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط4، (1407هـ-1987م): 1/137، الدَّانسي، التَّحديد: 107، ابن الجَزَري، التَّمهيد في علم التَّجويد: 97، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83.

(6) القيسي، الرِّعاية: 116، النويري، شرح طيِّبة النشر: 238/1.

واستعلاءً وصفيراً، وكلُّها من صفات القوَّة، وفي الخاء استعلاءً، والكاف والتاء المثناة أقوى من باقي الحروف - غير الصاد والحاء - لما فيهما من الشدَّة وهي من صفات القوَّة. وأضعف الحروف المهموسة الفاء والحاء والتاء المثلثة والهاء إذ ليس فيهنَّ صفة قوَّة، وأضعفها الهاء. ولشدَّة ضعفها وخفائها قوُّها بالصلة⁽¹⁾.

(الشدَّة والرَّخاوة والتَّوسطُ):

3.1.2 الشدَّة:

الشدَّة لغةً: هي الصَّلابة، وهي نقيض اللين، تكون في الجواهر والأغراض، والجمع شدَّد. عن سيبويه قال: جاءَ على الأصل لأنه لم يُشبه الفعل، وقد شدَّة يشدُّه شدًّا فاشتد⁽²⁾.

والشدَّة اصطلاحاً: عرَّفَ سيبويه (ت 180هـ) الصوت الشديد فقال: "الصَّوت الشديد هو الذي يمنع الصَّوت أن يجري فيه، وذلك أنك لو قلت (الحج) ثم مددت صوتك لم يجر ذلك، أي لم يجر لك مدَّ الصَّوت بالجيم"⁽³⁾.

وقد تبع سيبويه في تعريفه لمصطلح الشدَّة عدد من علماء العربيَّة من أمثال المبرِّد (ت 285هـ)، وابن السراج (ت 316هـ) وابن جنِّي (ت 392هـ) وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)⁽⁴⁾.

وعنى سيبويه بمنع الصَّوت من الجريان في الشديد حصر الصَّوت في مخرجه، وقد استخدمَ سيبويه كلمة الحصر، فهو يقول: "لأنَّ الدَّال ليسَ فيها إطباق

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 83-84.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (شدد): 286/3، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون ورفاقه، المكتبة العلمية، طهران، (1985م): 475/1-478.

(3) سيبويه، الكتاب: 434/4.

(4) المبرِّد، المقتضب: 195/1-196، ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 70/1، ابن سنان الخفاجي، سر الفصاحة: 30.

فإنَّما تَغْلِبُ على الطَّاءِ؛ لأنَّها في موضعها، ولأنَّها حَصرت الصَّوْت في موضعها كما حَصرتُه الدَّالُّ" (1).

فاستخدام سيبويه عبارة (حصر الصَّوْت في الموضع أي المخرج) يَدُلُّ على أنَّ سيبويه يبني تقسيمه للحروف إلى شديدة ورخوة على أساس واضح يَعْتَمِدُ على حالة المخرج أثناء مرور الصَّوْت خلاله، فإذا حُصِرَ الصَّوْت فهو شديد. ويكون معنى قوله: (يمنع الصَّوْت أن يجري) في تعريفه للشديد أنه يحصر الصَّوْت فيمنعه من الجريان حتَّى ينقضي الاعتمادُ في المخرج فينطلق الصَّوْت بالحرف (2).

كما أن بعض النحاة والعلماء كان لهم رأي مُوافق لرأي سيبويه، ولكنهم استخدموا كلمة (الحصر) في تعريف الشديد وتركوا كلمة (المنع) الواردة في كتاب سيبويه، فيقول ابن الحاجب (ت 646هـ): "ومعنى الشدَّة أن ينحصر صوت الحرف في مخرجه فلا يجري، والرَّخاوة بخلافها، وما بينهما هو أن لا يتم له الانحصار، ولا يتم له الجري" (3).

وعرَّف مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) الشدَّة فقال: "ومعنى الحرف الشديد أنَّه حرفٌ اشتدَّ لزومه لموضعه، وقويَّ فيه، حتَّى منع الصَّوْت أن يجري معه عند اللفظ به" (4). وتبعه في ذلك الدَّاني (ت 444هـ) والقرطبي (ت 461هـ) والخفاجي (ت 466هـ) وغيرهم الكثير من علماء التَّجويد القدماء (5).

أمَّا أبو العلاء الهمداني (ت 569هـ) فحين عرَّف الشديد والرخو فقد ركَّز على امكانية مد الصَّوْت مع الرخو وعدمها مع الشديد - كما سنلاحظ لاحقاً -،

(1) سيبويه، الكتاب: 460/4.

(2) الحمد، الدراسات الصوتية عند علماء التَّجويد: 142.

(3) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي الفليبي، ط2، بغداد، (1983م): 486/2.

(4) القيسي، الرعاية: 117-118.

(5) الدَّاني، التَّحديد: 107، القرطبي، عبد الوهاب، الموضح في التَّجويد، تحقيق وتقديم: غانم قدوري الحمد، دار عمَّار، عمَّان، ط1، (1421هـ - 2000م): 89، الخفاجي، سر

الفصاحة: 30.

فقال: "والشديد ما لزمَ مخرجه فلا يمكنك مد الصوت به لتمكنه، ألا ترى أنك إذا قلتَ: (الشَّجَّ والشَّطُّ)، ثُمَّ رُمْتَ مد الصوت بالجيم والطاء امتنع عليك... والرخو ما لم يلزم مخرجه لزوم الشديد فيمكن مد الصوت به، ألا ترى أنك إذا قلتَ: الهزّ والمسّ والرشّ والسحّ ونحو ذلك، امتدَّ به صوتك جاريًا مع ز، س، ش" (1).

وعرّف الاستراباذي (ت 686هـ) الشدّة بقوله: "ونعني بالشديد ما إذا اسكنته ونطقت به لم يجر الصوت معه" (2).

وتابع علماء التجويد علماء اللغة القدامى في تحديد صفة الشدّة. فقال الحصري (ت 1401هـ): "الشدّة هي كمال انحباس جري الصوت عند النطق بالحرف لكمال قوّة اعتماده على مخرجه" (3). ويظهر هذا الانحباس عند إسكان الحرف، أي أنّ الانحباس عند إسكان الحرف أظهر منه في حال التّحرك، مثل غنة الميم والنون، وهي ثابتة في حالتَي التّحرك والسكون، لكنّها في حالة السكون أظهر، سواء انحبس معه النفس كما في الأحرف الجهرية الشديدة - وهي ستة أحرف: الهمزة وحروف القلقة (قطب جد) - أم لم ينحبس، كما في الكاف التاء الشديتين المهموستين. وبذلك علّم الفرق بين الصوت والنفس (4).

وعرّفه المرصفي بقوله: "الشدّة هي لزوم الحرف لموضعه لقوّة الاعتماد عليه في المخرج، حتّى حبس الصوت عن الجريان معه فكان فيه شدّة أي قوّة، ولذا سُمّيَ شديداً" (5).

وأيدّهما الحفيان في تعريف الشدّة حيث قال: "الشدّة هي قوّة الحرف لانحباس الصوت من الجريان معه عند النطق به" (6). وهو: "انحباس جري الصوت

(1) الهمذاني، التمهيد: 280.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 260/3.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 84-85.

(4) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 84-85.

(5) المرصفي، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري: 80/1.

(6) الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

عند النطق بالحرف لكمال قوّة الاعتماد على مخرجه"⁽¹⁾.

وقال غانم قدوري في تعريف الصّوت الشديد: "قالصّوت الشديد (الانفجاري) لدى علماء الأصوات المحدثين هو الذي ينحبس مجرى النّفس أو الصّوت المندفع من الرئتين لحظةً من الزمن في مخرجه، وذلك بالتقاء عضوين من أعضاء آلة النطق، ثم يفصل العضوان فيندفع الهواء المحبوس فجأةً محدثاً صوتاً انفجارياً، مثل الباء والتاء والدال وغيرها"⁽²⁾. وقد أخرج بعض المحدثين (الجيم) من قائمة الأصوات الانفجاريّة، وأدخلوا (الضاد) كما يُنطق بها في مصر⁽³⁾.

هذا يدلُّنا على أنّ رأي اللغويين المحدثين يُخالف رأي علماء العربيّة القدماء في صفة صوتي (الجيم والضاد)؛ إذ عدّ القدماء صوت الجيم شديداً وصوت الضاد رخواً، أمّا علماء اللّغة المحدثون فهم يعدّون صوت (الجيم الفصيحة) مزدوجاً، أي يجمع بين الشدّة والرّخاوة، ويعدّون (الضاد الحديثة) صوتاً شديداً⁽⁴⁾. وفي هذا الخصوص قال محمد محمد داود: "الشدّة هي خروج الصّوت فجأةً في صورة انفجار للهواء عقب احتباسه عند المخرج، أي أنّ اعتراض هواء الزّفير هنا يكون اعتراضاً تاماً. وقال بخصوص الجيم: إنّ القدماء يضمون إلى حروف الشدّة صوت (الجيم المعطشة)، والصواب أنّها صوتٌ مزجي مركب من انفجاري واحتكاكي أي أنّها صوتٌ مزدوج"⁽⁵⁾.

يقول عبد القادر مرعي: "والأصواتُ الشديدةُ لدى سيبويه تقابل الأصوات الانفجاريّة عند المحدثين، حيث سمّى علماء اللّغة المحدثون الصّوت الشديد بـ (الصّوت الانفجاري) أو (الصّوت الوقفي) وهو الصّوت الذي يتكوّن نتيجةً لحدوث

(1) نصر، عطيه قابل، غاية المرید في علم التّجوید، دار التقوی للنشر والتوزیع: 131.

(2) الحمد، الدراسات الصوتيّة: 140.

(3) السعران، علم اللّغة: 132-135.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية: 65-66، حسان، تمام، مناهج البحث في اللّغة، دار الثقافة، الدار البيضاء، (1400هـ - 1979م): 119-120، عبد التواب، رمضان، المدخل إلى علم اللّغة

ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، (1405هـ - 1985م): 46.

(5) داود، العربية وعلم اللّغة الحديث: 123.

انغلاق تام لمجرى الصَّوت في نقطة المخرج، ثمَّ يتبعه انفتاح مُفاجئ فيندفع الصَّوت أو الهواء محدثاً صوتاً انفجارياً⁽¹⁾.

ووصفت هذه الأصوات بالشَّدة، لمنعها الصَّوت أن يجري معها، لقوتها في مخارجها، قال ابن المصنَّف (أحمد بن محمد بن محمد، أبو بكر، ابن الجَزَري) في كتابه: (الحواشي المفهومة في شرح المقدِّمة الجَزَرية): "سُمِّيت هذه الحروف شديدة لمنعها الصَّوت أن يجري معها، لأنها قويت في مواضعها فلزِمَتْها". وقال في (العقد الفريد): سُمِّيت شديدة لاشتداد حروفها في مخارجها حتَّى منعت الصَّوت أن يجري معها عند اللفظ بها. ألا ترى أنَّكَ تقول في الحرف الشَّدِيد (أج) (أد) فلا يجري الصَّوت في الجيم، ولا في الدَّال، وكذلك أخواتهما، فلما اشتدَّ الحرف في موضعه ومُنِع الصَّوت أن يجري مَعَهُ سُمِّي حرفاً شديداً⁽²⁾.

الأصوات الشديدة:

والأصوات الشديدة ثمانية أصوات جُمِعَت في عبارة: (أجَدت طَبَقك) أو عبارة (أجَد قط بكت) وجمعها بعضهم في عبارة: (أجَدك تطبق) أو (أجَدت كقطب) أو (قطب جد تكأ) أو (أجَدك قُطِبت)⁽³⁾.

وهذه الحروف متفاوتة في القوَّة، يقول مكي (ت 437هـ): "والشَّدة من علامات قوَّة الحرف فإن كان مع الشَّدة جهراً وإطباق واستعلاء فذلك غاية القوَّة في الحرف، لأنَّ كل واحدة من هذه الصفات تدلُّ على القوَّة في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذه الصفات في الحرف أو أكثر فهي غاية القوَّة كالطاء، فعلى قدر ما في

(1) مرعي، المصطلح الصَّوتي: 109.

(2) القيسي، الرِّعاية: 118، النويري، شرح طيِّبة النَّشر: 239/1، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 85-86.

(3) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 69/1، القيسي، الرِّعاية: 117-118، الدَّاني، التَّحديد: 107، القرطبي، الموضح في التَّجويد: 89، المرعشي، جهد المقل: 69، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 85، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 128.

الحروف من الصفات القويّة، كذلك قوّته، وعلى قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه"⁽¹⁾.

إنّ فالأصوات الشديدة عند علماء العربيّة القداماء هي: (الهمزة والقاف والكاف والجيم والطّاء والدّال والباء)، أمّا عند علماء اللّغة المحدثين فهي كما دلّت عليها التجارب الصّوتيّة الحديثة: (الهمزة والباء والنّاء والنّاء والضّاد والطّاء والكاف والقاف).

ونجدُ هنا أنّ رأي اللغويين المحدثين يخالف رأي علماء اللّغة القداماء في صفة صوتي (الضّاد والجيم) إذ عدّ القداماء صوت الجيم شديداً، وصوت الضّاد رخواً. أمّا علماء اللّغة المحدثون فهم يعثّون صوت (الجيم الفصيحة) مزدوجاً، أي يجمع بين الشدّة والرّخاوة، ويعثّون صوت (الضّاد الحديثة) صوتاً شديداً.

4.1.2 الرّخاوة:

الرّخاوة لغّة: اللين، والهش من كلّ شيء، يُقال: ريحٌ رخاء أي ريحٌ لينة⁽²⁾.
الرّخاوة اصطلاحاً: عرّف سيّويه (ت 180هـ) الأصوات الرخوة بالآتي:
"هي التي يجري معها الصّوت، وذلك لو أنّك قلت: (الطس، وانقض) وأشباه ذلك أجريت فيه الصّوت، إن شئت"⁽³⁾.

واتّبعه في ذلك المبرّد (ت 285هـ)، وابن السّراج (ت 316هـ) وابن جنّي (ت 392هـ)، وقد أضاف المبرّد ما يلي: "فأمّا الرّخوة فهي التي يجري النّفس فيها من غير ترديد"⁽⁴⁾.

(1) القيسي، الرّعاية: 117-118، ابن الجزري، التمهيد: 98، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 85-86.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (رخا): 387/14-388.

(3) سيّويه، الكتاب: 434/4-435.

(4) المبرّد، المقتضب: 195/1، ابن السّراج، الأصول في النّحو: 402/3، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 61/1، 70.

وقد عرّفه مكي (ت 437هـ) بقوله: "أنه حرفٌ ضَعْفُ الاعتمادِ في موضعه عند النُّطق به، فجرى معه الصَّوت، فهو أضعف من الشديد، ألا ترى أنك تقول: (السَّ، الشَّ)، فيجري النَّفس والصَّوت معهما، وكذلك أخواتهما، بخلاف الشديدة"⁽¹⁾. وأضاف الدَّاني (ت 444هـ) إلى قول مكي ما يلي: "ومعنى الرخو أنك إذا قلتَ: (الظش والغض) أجريتَ فيه الصَّوت إن شئت"⁽²⁾.

وقال عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـ): "والرخو هو الذي يجري فيه الصَّوت ويمتد به ألا ترى أنك تقول: المسُّ والرَّش والسَّخ ونحو ذلك. فتجد الصَّوت جارياً مع السَّين والشين والحاء، ولو قلتَ: الحجَّ والشطَّ والحقَّ ثمَّ مددت صوتك لم يتأتَّ لك ذلك"⁽³⁾. وأتبعه في ذلك الخفاجي (ت 466هـ) والمقدسي (ت 665هـ)⁽⁴⁾.

الرَّخَاوَةُ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ مِنْ عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ:

وعرّفه المحدثون من علماء التَّجويد بما يلي:

1- الحصري (ت 1401هـ) حيث قال: "الرَّخَاوَةُ هي لين الحرف لضعفه وجريان الصَّوت عند النُّطق به"⁽⁵⁾ وأتبعه في ذلك الحفيان، وعطيه قابل نصر، وعزّة عبيد دعّاس⁽⁶⁾.

2- وعرّفه المرصفي فقال: "هو ضعف لزوم الحرف له لضعف الاعتماد عليه في

(1) القيسي، الرِّعاية: 119.

(2) الدَّاني، التَّحْدِيد: 108.

(3) القرطبي، الموضح في التَّجْوِيد: 89.

(4) الخفاجي، سر الفصاحة: 30، أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن اسماعيل، إبراز المعاني من حرز الاماني، تحقيق وضبط وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية: 751.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86.

(6) الحفيان، أشهر المصطلحات: 251، نصر، غاية المرید: 141، دعّاس، عزّة عبيد، فن التَّجْوِيد، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، (الزرقاء- الأردن)، ط2، (1407هـ- 1987م):

مخرجه حتى جرى معه الصّوت فكان رخواً⁽¹⁾.

أمّا المُحدّثون من علماء اللّغة فعرفوا الرّخاوة بقولهم: "الرّخاوة هي خروج الصّوت مستمراً في صورة تسرّب للهواء مُحككاً بالمخرج، أي أنّ اعتراض هواء الزفير هنا يكون اعتراضاً متوسطاً"⁽²⁾.

والصّوت الرّخو (الاحتكاكي) هو الذي لا ينحبسُ الهواء في مخرجه حبساً تامّاً، وذلك بأنّ يُضيقُ مجرى النّفس باقتراب عضوين من أعضاء آلة النطق نحو بعضهما في مخرج الحرف، دون أن يُقفلَ المجرى، فيُحدّث النّفس في أثناء مروره بمخرج الصّوت حفيفاً مسموعاً تختلفُ نسبته تبعاً لنسبة ضيق المجرى. وذلك مثل صوت (السّين والزّاي والحاء) وغيرها⁽³⁾.

أمّا معيار التمييز بين الصّوت الشديد والرخو عند علماء العربيّة القديما فهو عدم جريان الصّوت الشديد، وجريانه في الصّوت الرخو. وهذا يعني انقطاع الصّوت عند نقطة ما في الصّوت الشديد، على حين يستمر الصّوت في الصّوت الرخو ما دام هناك هواء في الرئتين، وهذا هو ما تنبّه إليه علماء الغرب وهو أنّ الأصوات الشديدة أصواتٌ آنيّةٌ لا يمكن التّغني بها أو ترديدها، لأنّها تنتهي بمجرد زوال العائق وانقطاع الهواء.

أمّا الأصوات الرخوة فهي أصواتٌ استمراريّةٌ متمادّةٌ يُمكن التّغني بها، واستمرار نطقها بدون انقطاع ما دام هناك هواء في الرئتين⁽⁴⁾. وقد تبني المرعشي

(1) المرصفي، هداية القاري: 108/1، فروخي، أحمد، التّجويد الواضح، الجزائر، (1972م): 14.

(2) داود، العربية وعلم اللّغة الحديث: 123.

(3) السعران، علم اللّغة: 143، عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللّغة: 33، الحمد، الدراسات الصّوتيّة: 140.

(4) عبد التّوّاب، المدخل إلى علم اللّغة: 41، وبراجشتراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، أخرجه وصححه وعلّق عليه: رمضان عبد التّوّاب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض، (1402هـ-1982م) : 14.

(ت 1150هـ) فكرة تسمية الشديدة بمصطلح (أنيّة)، وتسمية الرخوة بمصطلح (زمانية)⁽¹⁾.

استخدم ابن سينا (ت 428هـ) مصطلحاً جديداً بدل مصطلح شديدة وهو مصطلح مفردة، ومصطلح مركبة بدل مصطلح رخوة، فقال: "والحروف بعضها في الحقيقة مفردة، وحدثها عن حسابات تامّة للصوت أو الهواء الفاعل للصوت، يتبعها اطلاق دفعه، وبعضها مركبة، وحدثها عن حسابات غير تامّة لكن تتبع إطلاقات"⁽²⁾. ولعلّ ابن سينا في تسميته لاحظ أنّ الأصوات الشديدة أو المفردة أصوات حاسمة سريعة لا تحتاج إلى جهد عضوي، على حين أنّ المركبة وهي الرخوة تحتاج في النطق بها إلى زمن أطول وجهد أكبر.

وعن سبب تسمية حروف الرخاوة بهذه التسمية قال ابن دريد (ت 321هـ): "سُمّيت رخوة لأنها تسترخي في المجاري"⁽³⁾. وقال مكي (ت 437هـ): "وإنما سُمّيت بالرخوة لأن الرخاوة هي اللين، واللين: ضد الشدة، فسُمّيت، بذلك لأنها ضد الشديدة"⁽⁴⁾.

وقال الحصري (ت 1401هـ): "ووصفت هذه الحروف بالرخاوة للينها، وضعف الاعتماد عليها، فلم تقوَ على منع الصّوت من الجري معها"⁽⁵⁾. وقال الحفيان: "سُمّيت هذه الأحرف بالرخوة لجريان الصّوت معها حتّى لانت عند النطق بها"⁽⁶⁾.

(1) المرعشي، جهد المقل: 68.

(2) ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسّان الطيّان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: شاكر الفخّام، أحمد راتب النفاخ، ط1، (1403هـ-1983م)، مطبوعات مجمع اللّغة العربية بدمشق، (دمشق- سورية): 60، 106-105.

(3) ابن دريد، كتاب جمهرة اللّغة: 8/1.

(4) القيسي، الرّعاية: 119.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86.

(6) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 251.

الأصوات الرَّخوة:

قال سيبويه (ت 180هـ): "الحروف الرَّخوة هي: (الهاء، والحاء، والخاء، والغين، والشين، والصَّاد، والضَّاد، والزَّاي، والسَّين، والظَّاء، والثَّاء، والذال، والفاء)"⁽¹⁾. ووافقَه في عددها ابن السَّراج (ت 316هـ)⁽²⁾. إنَّ هي ثلاثة عشر حرفاً يجمعها قولك: "تخذ ظفش زحف صه خس" وهي ما عدا الشديدة المذكورة. وهذا رأي مكي (ت 437هـ)⁽³⁾.

إن ادراج سيبويه للضاد في الأصوات الرَّخوة يؤكد أنَّها لم تكن صوتاً انفجارياً في النطق القديم، وإنَّما كانت صوتاً استمراريّاً احتكاكياً جانبيّاً على الأرجح. وقد جمعها الدَّاني (ت 444هـ) في قول: (خس حظ شص هز ضغث فذ)⁽⁴⁾. كما يجمعها بعضهم في قوله⁽⁵⁾:

إن تشأ ألفاظ رخو لا تكن في الحفظ لاهي
رمزه خذ غث حظ فض شوص زي ساه

ونجد من بيتي الشعر السَّابقين أنَّ حروف الرَّخاوة ستة عشر حرفاً وليس كما وردَ في السَّابق عند علماء التَّجويد القدماء أمثال مكي والدَّاني وعلماء اللُّغة أمثال سيبويه وابن السَّراج. وقد أيَّدَ هذا القول الحصري والمرصفي والحفيان⁽⁶⁾.

قال مكي: "وهذه الصفات من علامات الضعف كالهمس، والخفاء. فاعرف الصفات الضعيفة والصفات الشديدة تقو بذلك على تجويد تلفظك بكتاب الله - جلَّ جلاله - فإذا كان أحدُ هذه الصفات الضعيفة في حرف، كان فيه ضعف، وإذا اجتمعت فيه كان ذلك أضعف له، (كالهاء) التي هي مهموسة رخوة منفتحة خفية".

(1) سيبويه، الكتاب: 434/4-435.

(2) ابن السَّراج، الأصول في النحو: 402/3.

(3) القيسي، الرِّعاية: 118-119.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 108.

(5) الجريسي، نهاية القول المفيد: 49.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86، المرصفي، هداية القاري: 80/1، الحفيان،

أشهر المصطلحات: 251.

وكل واحدة من هذه الصفات، من صفات الضعيف في الحروف ولذلك يُنبت (الهاء) بو او مرّه، وبياء مرّه. زيد ذلك بعدها لضعفها وخفائها في قولك: (رماهو) و (عصاهو) و (بهي) و (فيهي). ولم يفعل ذلك بحرف من الحروف غيرها. كذلك الصفات القويّة، إذا كان أحدها في حرف قويّ بذلك، فإذا اجتمعت في حرف كان ذلك أقوى له (كالطاء) الذي اجتمع فيه (الجهر) و (الشدة) و (الإطباق) و (الاستعلاء) فهي دون الطاء في القوة، إذ عُدّمت الجهر والشدة. و (الضاد) أقوى من (الضاد) لأنّ الضاد حرف مجهور، مع أنّه مطبق مستعل، فالجهر الذي فيه أقوى من الصفير الذي في الضاد⁽¹⁾.

5.1.2 التّوسُّط:

التّوسُّط لغةً: الاعتدال⁽²⁾. والتوسط صفة تقع بين صفتي الشدة والرخاوة. التّوسُّط اصطلاحاً: لم أجد الكثير من الحديث عن هذه الصفة لدى سيبويه سوى أنّه أعني سيبويه (ت 180هـ) ذكر من حروفها حرفاً واحداً ألا وهو حرف العين لقوله: "وأما العين فبين الرخوة والشديدة تصل إلى التردد فيها لشبهها بالحاء"⁽³⁾. وتبعه في هذا ابن السراج (ت 316هـ)⁽⁴⁾. وفي هذا الخصوص (اعتبار سيبويه للعين صوتاً متوسطاً) نلاحظ أنّ بعض دارسي الأصوات العربيّة من المحدثين يتوقفون عند عدّ العين صوتاً متوسطاً، ونجدهم متحيرين في فهم الأساس الذي اعتمد عليه سيبويه، ومن تابعه في عدّ العين صوتاً متوسطاً، ومن ثمّ مال بعضهم إلى إخراج العين من الحروف المتوسطة وعدّها صوتاً رخواً (احتكاكياً)⁽⁵⁾.

(1) القيسي، الرعاية: 119-120.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (وسط): 487/7.

(3) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3.

(5) حسان، مناهج البحث في اللغة: 130، عمر، دراسة الصّوت اللغوي: 302، عبد التواب،

المدخل إلى علم اللغة: 81، مرعي، المصطلح الصّوتي: 112.

وصرّح آخرون بقبولهم عدّ العين صوتاً متوسطاً، وآخرون توقفوا في المسألة وتركوا أمر البت فيها إلى ما ستكشف عنه التجارب الحديثة⁽¹⁾.

وأما الذين حكموا بأنها متوسطة فقد بنوا حكمهم على تضمّنها شيئاً من صفات الرّخوة، وشيئاً من الشديدة؛ حيث يرى براجشتراسر أنّ هذا الصّوت متنوع النّطق، فهي أحياناً متمادّة، وأحياناً أنيّة، والدوي الممازج لها أحياناً قوي، وأحياناً ضعيف⁽²⁾.

وعرّف القدماء الأصوات المتوسطة ومنهم المبرّد (ت 285هـ)؛ حيث جاء بقوله وتعريفه لتوضيح وتفسير تعريف سيوييه السابق ووصفه للعين فقال: "الأصوات المتوسطة هي التي تعترض بين الرّخوة والشديدة، وهي شديدة في الأصل، إنّما يجري فيها النّفس لاستعانتها بصوت ما جاورها من الرّخوة، كالعين التي يستعين بها المتكلّم عند النّطق أو اللفظ بها كصوت الحاء، واللام يجري فيها الصّوت لانحرافها واتّصالها، وكانون التي تستعين بصوت الخياشيم لما فيها من الغنة، وكحروف المد واللين التي يجري فيها الصّوت للينها، ومنها الرّاء، وهي شديدة في الأصل، ولكنها حرف ترجيع، إنّما يجري فيها الصّوت لما فيها من التّكرير"⁽³⁾.

وعرّف ابن عصفور (ت 669هـ) الأصوات المتوسطة بقوله: "هي التي لا يجري الصّوت في موضعها عند الوقف، ولكنها تعرض له أعراض توجب خروج الصّوت باتّصاله بغير مواضعها"⁽⁴⁾.

(1) زوين، علي، منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللّغة الحديث، دار الشؤون الثقافيّة العامّة، بغداد، ط1، (1986م): 68.

(2) براجشتراسر، التطور النحوي: 14-15.

(3) المبرّد، المقتضب: 196/1.

(4) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قيادة، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط1، (1407هـ-1987م): 673/2، الاسترأبادي، شرح الشافية: 3/

وقد عرّفَ بعضُ المحدثين الأصوات المتوسطة بأنها: التي يجدُ النفسُ لَه فيها منفذاً يتسرّبُ منه إلى الخارج على الرغم من التقاء العضوين في مخرج الصّوت المنطوق، وذلك مثل اللام والميم والنون وغيرها، ومن هنا سُمّيت هذه الأصوات بالمتوسطة أي التي بينَ الشديدة والرخوة أي ليست شديدة (انفجاريّة) ولا رخوة (احتكاكيّة)⁽¹⁾.

وأطلقت بعض التّسميات المرادفة لمصطلح المتوسطة ومن هذه التّسميات ما يلي: استخدم السكاكي (ت 626هـ) مصطلحاً جديداً للتعبير عن الأصوات التي بين الشديدة والرخوة وهو (معتدلة) لقوله: "إذا لم يتم الانحصار ولا الجري كما في قولك (لم يرو عناً) سُمّيت معتدلة وما بين الشديدة والرخوة"⁽²⁾.

أمّا مصطلح (متوسطة) الشائع بين المتأخرين من علماء العربيّة، فلم أجده عند سيبويه ولا المبرّد ولا ابن جنّي ولا السكاكي ولا الاسترابادي⁽³⁾. وظلّت عبارة (بين الشديدة والرخوة) هي المستعملة، و أول من استخدم مصطلح (متوسطة) هو أبو حيّان الأندلسي (ت 745هـ) في كتابه (ارتشاف الضرب)⁽⁴⁾.

أمّا علماء التّجويد فقد استخدموا مصطلحات سيبويه وتعريفاته نفسها، دون أي تغيير في ألفاظه إلا الشيء القليل؛ فهذا مكي (ت 437هـ) لم أجده يتطرّق للحديث عن هذا المصطلح، ولم أجد عنده أيّة إشارة لَه، سوى أنه قال: "الحروف

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 24-25، تمام حسان، مناهج البحث في اللّغة: 130، كانتينو،

جان، دروس في علم أصوات العربيّة، نقله إلى العربيّة: صالح القرمادي بدار المعلمين

العليا بتونس، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية، (1966م): 24.

(2) السكاكي، مفتاح العلوم: 4.

(3) سيبويه، الكتاب: 4/435، المبرّد، المقتضب: 1/196، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 1/

69، السكاكي، مفتاح العلوم: 4، الاسترابادي، شرح الشافية: 3/260.

(4) الأندلسي، أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد

النمّاس، ط1، (1404هـ-1984م): 10.

الرخوة هي ثلاثة عشر حرفاً، وهي ما عدا الشديدة المذكورة، وما عدا هجاء قولك: (لم يروِ عناً)⁽¹⁾ وهي عبارة تدل على حروف التوسط وهي (لم يروِ عناً).

أما الدّاني (ت 444هـ) فلم أره يتحدث مباشرة عن هذا المصطلح، وإنما أيدّ سيبويه عندما قال عن (العين) أنها تشبه الحاء بقوله أعني قول الدّاني: "أما العين فتجافي بها اللسان، فجرى فيها الصّوت لشبهها بالحاء"⁽²⁾. أما ابن الجزري (ت 833 هـ) فلم أجد لهذا المصطلح أيّة إشارة عنده⁽³⁾.

شمل المرعشي (ت 1150هـ) الحديث عن المصطلحات الثلاثة السّابقة الذكر وهي (الشدة والرّخاوة والتوسط) بقوله: "اعلم أنّ صوت الحرف ونفسه إمّا أن يحتسب بالكلية فيحصل صوت شديد، وهو في الحروف الشديدة. أو لا يحتسب، بل يجريان جرياناً كاملاً، وهو في الحروف الرخوة، أو يتوسّط بين كمال الاحتباس وكمال الجري، وهو في الحروف البينية"⁽⁴⁾.

نلاحظ من قول المرعشي السّابق أنّه استخدم مصطلح (البينية) بدلاً من مصطلح (المتوسطة)، كما استخدم كلمة (يحتبس) بدل كلمة (المنع) و (الحرص) التي كان السّابقون يستخدمونها، وهي أدق من الكلمات الأخرى؛ لأنها تُشير إلى القفل التّام لمجرى الصوت.

وقد استخدم بعض علماء الأصوات المحدثين كلمة (الحبس)، وما أُشتقّ منها في وصف عملية تكوّن الأصوات الانفجارية (الشديدة)، أثناء حديثهم عن الأصوات الانفجارية⁽⁵⁾.

(1) القيسي، الرّعاية: 117، 120.

(2) الدّاني، التّحديد: 108.

(3) ابن الجزري، التّمهيد: 98.

(4) المرعشي، جهد المقل: 67.

(5) أنيس، الأصوات اللغويّة: 23-24، شاهين، عبد الصبور، المنهج الصّوتي للبنية العربيّة

رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة: 27.

كما أطلقَ بعضُ المحدثين على مصطلح (متوسطة) تسميات أخرى مثل (الصَّوْتُ المركب) ومصطلح (قليل الشدَّة)⁽¹⁾. ومعنى المركب أي المركب من صوتي الشدَّة والرَّخاوة.

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد فقد عرفوا مصطلح التوسُّط بتعاريف عدَّة منها:

1- تعريف الجريسي (ت 1305هـ) حيث وافق المرعشي (ت 1150هـ) في تعريفه لمصطلح التوسط فقال الجريسي: "هو عدم كمال احتباس الصَّوْت وعدم كمال جريانه"⁽²⁾.

2- الحصري (ت 1401هـ) الذي قال: "التوسُّط هو اعتدال الصَّوْت عندَ النُّطق فيه بالحرف"⁽³⁾. ووافقهُ في ذلك أحمد الحفيان⁽⁴⁾.

3- تعريف المرصفي حيث قال: "هو كون الحرف بين الصفتين أي صفة الشدَّة وصفة الرَّخاوة الآتية بعدها، بحيث يكون النُّطق به فينحبس بعض الصَّوْت مَعَهُ ويجري بعضُهُ ولذا سُمِّيَ متوسطاً"⁽⁵⁾.

ووصفت أصوات التَّوسُّط بهذه الصفة لتوسُّط أمر الصَّوْت والنَّفْس معها؛ حيث إنهما (الصَّوْت والنَّفْس) لم ينحبسا مع حروف التَّوسُّط انحباسهما مع حروف الشدَّة، ولم يجريا معها جريانها مع حروف الرَّخاوة، بل يكونان في حالٍ متوسطةٍ بين الانحباس والجري⁽⁶⁾.

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 24، السمران، علم اللُّغة: 128، 132، حسان، مناهج البحث: 131.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 49.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 86.

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 251.

(5) المرصفي، هداية القاري: 80/1.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 87، الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 251.

كما تُسمَّى هذه الأصوات بينية أي بين الشديدة والرخوة لجري بعض الصَّوْت معها وانحصار بعضه، فنُسبت إلى بين بين، وهو محل التوسُّط بين الشَّيئين⁽¹⁾.

الأصوات المتوسطة:

الأصوات المتوسطة هي ثمانية أصوات يجمعها هجاء قولك (لم يروِ عنَّا) أو عبارة (لم يروِّعنا)⁽²⁾. إلا أنَّ سيبويه لم يذكر منها سوى حرف العين وتبعه في ذلك ابن السراج⁽³⁾. وإن شئت قلت: (لم يروِّعنا). بينما أخرج بعضهم (الواو والياء والألف) من الحروف المتوسطة.

قال الدَّاني (ت 444هـ): "والشديد ثمانية أحرف يجمعها (أجدك قطبت) ... وما عدا هذه الشديدة على نوعين شديد يجري فيه الصَّوْت، ورخو. أمَّا الشديد الذي يجري فيه الصَّوْت فخمسة أحرف يجمعها قولك: (لم نرع): العين، والنون، واللام، والراء، والميم، اشتدَّ لزومها لموضعها، ثمَّ تجافى بها اللسان عن موضعها فجرى فيها الصَّوْت لتجافئها"⁽⁴⁾.

ووردَ في شرح المقدمة الجَزَرية: وبين رخوٍ والشديد "لن عمر"⁽⁵⁾. كما عدَّها بعض العلماء خمسة أصوات، والخلاف في الأصوات الثلاثة: (الألف والواو والياء). ويبدو أنَّ الذين يعدون الأصوات المتوسطة خمسة أصوات هي (لم نرع)، ويعدون الرخوة ثلاثة عشر صوتاً يعتبرون (الألف والواو والياء)

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 49.

(2) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 69/1-70، القيسي، الرعاية: 119، والكشف: 137/1، الاسترلابادي، شرح الشافية: 260/3، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 260/2، ابن الجَزَري، التمهيد: 98، المارغني، إبراهيم، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقراً الإمام نافع، اعتنى به وراجعته: كمال حميدة، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، (صيدا - بيروت)، ط1، (1423هـ - 2003م): 182.

(3) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 402/3.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 108، الحمد، الدراسات الصوتية: 258.

(5) الأنصاري، شرح المقدمة الجَزَرية: 48، النُّوري، شرح طيبة النشر: 239/1.

قسماً رابعاً لا يدخل في أيّ من الأقسام الثلاثة (الشدة والرخاوة والتوسط). وهذا هو الظاهر من كلام الذاني السابق.

نخلص من السابق إلى أنه يوجد خلاف بين علماء العربية القدماء في تحديد مصطلح الصّوت المتوسط، كما اضطربوا في عدد هذه الأصوات فكان في عددها قولان كما مرّ بنا سابقاً: (القول الأوّل أنّها ثمانية أحرف) والقول الثاني (أنها خمسة أحرف).

فالأصوات المتوسطة في الأصل كانت شديدة، ثم تحوّلت إلى أصوات رخوة بسبب تأثرها بما يجاورها من الأصوات الرخوة. وهذا الكلام منافٍ لطبيعة حدوث هذه الأصوات؛ حيث إنّ الأصوات المتوسطة لا يحدث في أثناء النطق بها انفجار أو احتكاك.

وفي هذا اختلف علماء اللّغة المحدثون مع علماء اللّغة القدماء، إذ عدّ القدماء الحركات (الألف والواو والياء) من الأصوات المتوسطة، بينما عدّها علماء اللّغة المحدثون من غير الأصوات المتوسطة؛ لأنّ هذه الأصوات حركات وليست أصواتاً صامتة⁽¹⁾.

كما نجد أنّ ابن جنّي (ت 392هـ) قد خالف سابقيه ووصف أصوات المد واللين بأنها متوسطة.

ونلاحظ أنّ بعض دارسي الأصوات قد حاولوا تقديم التفسير لعد صوت العين من الأصوات المتوسطة أو البيئية ومنهم: المرعشي (ت 1150هـ) حيث قال: "ويجب أن يتحرّز عن حصر صوت العين بالكليّة إذا شدّد، نحو قوله تعالى: ﴿يَدْعُ آلِيَتِيمَ﴾⁽²⁾. وكذلك قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُدْعُونَ إِلَى نَارِ جَهَنَّمَ دَعَاً﴾⁽³⁾ لئلاً يصير من الحروف الشديدة⁽⁴⁾.

(1) مرعي، المصطلح الصّوتي: 112.

(2) [الماعون: 2].

(3) [الطور: 13].

(4) المرعشي، جهد المقل: 293.

وقد حاول حسام النعيمي أن يُقيم الدليل على صحة وصف صوت العين بأنه متوسط من خلال الموازنة بينه وبين الهمزة والحاء في أثناء الوقف، فقال: "ويمكن معرفة ذلك بنطقها (يعني العين) في كلمة (ارجع) مثلاً ومقارنته بصوتي (الهمزة والحاء) في كلمتي (أرجئ) و (أرجح)، إذ يمكن أن نحسّ بوقفة الهمزة الأخيرة في (أرجئ) أو شدتها أو انفجارها، ولا يمكن إجراء الصّوت بها، ونحسّ بسهولة جريان الصّوت في حاء (ارجح) الاحتكاكية أو الرخوة. أمّا عين (ارجع) فيمكن أن يجري، النفس بها ولكن ليس بسهولة جريه في الحاء، فهي بين الهمزة الشديدة والحاء الرخوة، ولذا عبّروا عنها بأنها بين الشدّة والرخاوة"⁽¹⁾.

(الاستِعْلَاءُ وَالِاسْتِفَالُ)

6.1.2 الاستِعْلَاءُ:

الاستِعْلَاءُ لُغَةً: الارتفاعُ والظهورُ والعلو، نقول: استعلاها أي ظهرَ عليها⁽²⁾.
الاستِعْلَاءُ اصطلاحاً: للاستِعْلَاءُ تعاريفُ عدّة في الاصطلاح لدى علماء العربية القدماء منها ما يلي:

أنَّ مصطلح الاستِعْلَاءِ من مصطلحات الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)؛ حيثُ ذكره الأزهري (ت 370هـ) فيما نقله عن الخليل، لكنّه استثنى من أصوات الاستِعْلَاءِ صوتي: (الغين والحاء)⁽³⁾.

أمّا سيبويه (ت 180هـ) فقد استخدمَ هذه الصفة أو هذا المصطلح عندما تحدّث عن ظاهرة الإمالة في (باب ما يمتنع من الإمالة من الألفات التي أملتها فيما مضى) حيثُ قال: "فالحروف التي تمنعها الإمالة هذه السبعة: (الصّاد، والضّاد، والطّاء، والظّاء، والغين، والقاف، الخاء)"⁽⁴⁾ ووردَ هذا المصطلح أيضاً عندّه حين

(1) النعيمي، حسام سعيد، الدراسات اللهجيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي، دار الرشيد للنشر: 317.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (علا): 103/15، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (على): 631/2.

(3) أنظر الأزهري، تهذيب اللغة: 51/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 128/4-129.

عَلَّلَ سببَ منع الإمالة مع هذه الأصوات إذ قال: "وإنما مُنِعَت هذه الحروف الإمالة؛ لأنها حروفٌ مستعلية عن الحنك الأعلى"⁽¹⁾.

نستنتج من هذا أن سيبويه وصف الأصوات بالاستعلاء والانخفاض لكنّه لم يُقدِّم تعريفاً محدّداً لهما. لكن وعلى الرغم من أن سيبويه قد تطرّق إلى صفة الاستعلاء - كما رأينا - إلا أن حسام النعيمي ظنّ أن سيبويه لم يتحدّث عنها ولم يذكر هذه الصفة إذ قال: "ووصف الحروف بالاستعلاء والانخفاض لم أجده عند سيبويه"⁽²⁾.

أمّا من جاء بعد سيبويه من علماء العربيّة القدماء فقد قدّموا توضيحاً أكثر حول صفتي الاستعلاء والاستفال؛ فهذا المبرّد (ت 285هـ) يقول: "والحروف المستعلية: الصّاد والضّاد والطّاء والظاء والغين والقاف الخاء. وإنما قيل مستعلية لأنها حروفٌ استعلت إلى الحنك الأعلى، وهي الحروف التي تمنع الإمالة"⁽³⁾.

نجد من قول المبرّد أنه ذكر حروف الاستعلاء كاملةً، وقدّم لها تعريفاً واضحاً (هي الحروف التي تمنع الإمالة) وفسّر لنا سبب تسميتها بذلك (وإنما قيل مستعلية؛ لأنها حروف استعلت إلى الحنك الأعلى).

كما عرّف ابن جنّي (ت 392هـ) الاستعلاء بعد أن قال: "واللحروف انقسامٌ آخر إلى الاستعلاء والانخفاض" بقوله: "ومعنى الاستعلاء أن تتصعد في الحنك الأعلى، فأربعة منها فيها مع استعلائها إطباق، وأمّا الخاء والقاف والغين فلا إطباق فيها مع استعلائها"⁽⁴⁾.

أمّا بالنسبة لعلماء التجويد القدماء، فقد ذكروا ما ذكره علماء العربيّة القدماء، ولم يخرجوا عن ذلك إلا في القليل النادر؛ فهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) مثلاً لم أجده يتطرّق إلى تعريف الاستعلاء ولا حتّى بالقليل من الكلام سوى أنه ذكر

(1) سيبويه، الكتاب: 128/4-129.

(2) النعيمي، الدراسات اللّهيّة والصّوتيّة عند ابن جنّي: 319.

(3) المبرّد، المقتضب، 225/1.

(4) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 62/1، 71.

حروفه وسبب التسمية⁽¹⁾، وكذلك الحال أبو عمرو الداني (ت 444هـ) الذي ذكر حروف الاستعلاء وقال: إنها على ضربين أي أنه حدد مراتبها من حيث الاستعلاء والانطباق⁽²⁾.

أمّا القرطبي (ت 461هـ) فقد عرف الاستعلاء بقوله: "هو أن يتصعدّ الصّوت بالحروف في الحنك الأعلى، ولذا مُنعت من الإمالة"⁽³⁾ وتبعه في ذلك الخفاجي (ت 466هـ)⁽⁴⁾.

وعرفه المرعشي (ت 1150هـ) فقال: "فالاستعلاء أن يستعلي أقصى اللسان عند النطق بالحرف إلى جهة الحنك الأعلى"⁽⁵⁾ حيث أدرك المرعشي أن الذي يعلو من اللسان إلى جهة الحنك في أثناء نطق الأصوات هو أقصى اللسان.

أمّا المحدثون من علماء التجويد فكان للاستعلاء تعريف واحد محدد سار أغلبهم عليه وهو: ارتفاع أقصى اللسان إلى الحنك العلوي عند النطق بالحرف، فيرتفع الصوت معه⁽⁶⁾.

أمّا المحدثون من علماء الأصوات فلهم آراء في حقيقة الاستعلاء، فهذا عبد القادر مرعي يقول: "إنّ الاستعلاء عند علماء العربية القدماء هو تصعدّ في اللسان إلى أعلى سواء انطبق اللسان إلى الحنك أم لم ينطبق"⁽⁷⁾ وقد استخدم بعض المحدثين مصطلح (التّفخيم) بدل (الاستعلاء) لوصف هذه الأصوات أعني أصوات الاستعلاء، وقال: لا فرق بين التّفخيم والإطباق والاستعلاء⁽⁸⁾. وكان بعض القدماء قد سبقهم إلى

(1) القيسي، الرعاية: 123.

(2) الداني، التّحديد: 108-109.

(3) القرطبي، الموضح في التّجويد: 91.

(4) الخفاجي، سر الفصاحة: 31.

(5) المرعشي، جهد المقل: 151.

(6) الجريسي، نهاية القول المفيد: 51، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 90، المرصفي،

هداية القاري: 81/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التّجويد: 129، الحفيان، أشهر

المصطلحات: 251.

(7) مرعي، المصطلح الصّوتي: 117.

(8) كانتينو، دروس في علم أصوات العربية: 37.

هذا القول إذ قال عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـ): "إنَّ التَّفخيمَ والإطباقَ والاستعلاءَ من وادٍ واحدٍ"⁽¹⁾.

ويقول محمد محمد داود: "الاستعلاء يحدث بارتفاع اللسان إلى أعلى، لكن دون انطباق على الحنك الأعلى. والاستعلاءُ صفةٌ لبعض الأصوات الحلقية وهي (القاف والغين والحاء)، حيث يرتفع اللسان بجزئه الخلفي نحو اللهاة ليخرج الصوت غليظاً مُفخماً. ويقول: هناك علاقة عموم وخصوص بين الإطباق والاستعلاء، وإن كان المحدثون يميزون بينهما فالعلاقة هي علاقة تمايز وتباين ويتولد عن صفة الاستعلاء صفة التَّفخيم"⁽²⁾.

أمَّا عن سبب تسمية أصوات الاستعلاء بهذه التسمية فقد قال مكي (ت 437 هـ) موافقاً سيبويه والمبرد وابن جنِّي في سبب تسمية هذه الأصوات المستعلية ما يلي: "وإنما سُمِّيت بالاستعلاء لأنَّ الصوتَ يعلو عندَ النطق بها إلى الحنك، فينطبقُ الصوتُ مستعلياً بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك مع حروف الإطباق المذكورة. ولا ينطبق مع الخاء والغين والقاف وإنما يستعلي الصوت غير منطبق بالحنك"⁽³⁾ ووافقه في ذلك الدَّاني (ت 444هـ) والقرطبي (ت 461هـ) والجريسي (ت 1322هـ) والحفيان⁽⁴⁾.

الأصوات المستعلية:

الأصوات المستعلية هي سبعة أصوات إلا أنَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي استثنى منها صوتي (الغين والحاء) فيما نقله عنه الأزهري (ت 370هـ)⁽⁵⁾ بينما هي لدى سيبويه (ت 180هـ) سبعة كاملة إذ يقول: "فالحروف التي تمنع الإمالة

(1) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 179.

(2) داود، العربية وعلم اللُّغة الحديث: 125-126.

(3) القيسي، الرِّعاية: 123، النُّويري، شرح طيبة النُّشر: 239/1.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 108، القرطبي، الموضح: 91، الجريسي، نهاية القول المفيد: 51،

الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

(5) الأزهري، تهذيب اللُّغة: 51/1.

هذه السبعة: الصَّاد والضَّاد والظَّاء والطاء والغين والقاف والخاء⁽¹⁾ وأَيَّدَهُ في عددها المبرِّد (ت 285هـ)، وابن جنِّي (ت 392هـ) ومكي (ت 437هـ) والدَّانِي (ت 444هـ) والخفاجي (ت 466هـ) وابن الطَّحَّان (ت 561هـ) والسكاكي (ت 626هـ) وابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ) والاستراباذي (ت 686هـ) ابن الجَزَري (ت 833هـ)⁽²⁾.

أمَّا القدماء من علماء التَّجويد فقد قال مكي (ت 437هـ): "واشدَّها استعلاءً القاف"⁽³⁾ وقد كان للدَّانِي (ت 444هـ) رأيٌ في أصوات الاستعلاء فهو يقول: "والمستعلية سبعة أحرف، يجمعها قولك: ضغط خصٍ قط، أو قط خصٍ ضغط، ويقول: إلاَّ أنَّها على ضربين: منها ما يعلو به اللسان وينطبق، وهي حروف الاطباق الأربعة، ومنها ما يعلو اللسان ولا ينطبق، وهي ثلاثة: الغين والخاء والقاف"⁽⁴⁾. وقال ابن الجَزَري (ت 833هـ): "وهي حروف التَّفخيم على الصواب وأعلاها الطَّاء"⁽⁵⁾.

وقد ذكر علماء التَّجويد ما ذكره علماء العربيَّة القدماء، ولم يخرجوا عن ذلك سوى أنَّ بعضهم أضافَ إلى الأصوات المستعلية (العين والحاء) حيثُ يقول أحمد بن أبي عمر الخراساني (ت بعد 500هـ): "ومنهم من ألحق العين والحاء بالمستعلية من القراء دون النُّحاة"⁽⁶⁾.

(1) سيبويه، الكتاب: 128/4.

(2) المبرِّد، المقتضب: 225/1، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 62/1، القيسي، الرِّعاية: 123، الدَّانِي، التَّحديد: 108-109، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن عصفور، الإشبيلي، مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق: محمد يعقوب تركستاني، ط1، (1404هـ - 1984م): 123، السكاكي، مفتاح العلوم: 4، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 675/2، الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100.

(3) القيسي، الرِّعاية: 123.

(4) الدَّانِي، التَّحديد: 108-109.

(5) ابن الجَزَري، النُّشر: 202/1.

(6) الخراساني، أحمد بن أبي عمر، الإيضاح: 74، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتيَّة: 291.

وذكر ذلك أبو شامة المقدسي (ت 665هـ) في قوله: "وبعضهم ألحق العين والحاء المهملتين بالحروف المستعلية فصارت تسعاً"⁽¹⁾ إلا أن غانم قدوري يرى غير ذلك إذ يقول: "لكن تعريف الحروف المستعلية لا ينطبق على العين والحاء إذ ليس للسان دور في إنتاجهما"⁽²⁾. وقد حدد المرعشي (ت 1150هـ) الاستعلاء في اللسان بقوله: "إنّ المعترف في الاستعلاء إنّما هو استعلاء أقصى اللسان سواء استعلي معه بقية اللسان أو لا، وحروف وسط اللسان وهي الجيم والشين والياء لا يستعلي بها إلاّ وسط اللسان، والكاف لا يستعلي بها إلاّ ما بين أقصى اللسان ووسطه فلم تُعدّ هذه الأربعة من المستعلية وإن وجد استعلاء اللسان؛ لأنّ استعلاءه في هذه الأربعة ليس مثل استعلائه بالحرف المستعلي"⁽³⁾.

7.1.2 الاستفال:

الاستفال لغة: هو السفلُ والتسفلُ والسفولُ والسقالة، بالضم: نقيضُ العلوِّ والعلوِّ والعلوِّ والعلاءِ والعلوة. والسفلى: نقيضُ العليا. والسفلُ: نقيضُ العلوِّ في التسفلِ والتعلي⁽⁴⁾. وهو أيضاً: الانحطاط والانخفاض⁽⁵⁾.

الاستفال اصطلاحاً: الاستفال لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) هو: "انخفاض اللسان عند خروج الصوت عن الحنك إلى قاع الفم" هذا ما نقله عنه الأزهرى (ت 370هـ)⁽⁶⁾.

وقد ذكر سيبويه (ت 180هـ) هذه الصفة وذكر أصواتها إذ قال: "فكان الانحدارُ أخف عليهم من الاستعلاء من أن يصعدوا من حال التسفل"⁽⁷⁾. وتبعه في

(1) أبو شامة المقدسي، إيراز المعاني من حرز الأمانى: 752.

(2) الحمد، الدراسات الصوتية: 291.

(3) المرعشي، جهد المقل: 151-152.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (سفل): 403/11.

(5) مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (سفل): 436/1.

(6) الأزهرى، تهذيب اللغة: 51/1.

(7) سيبويه، الكتاب: 130/4.

ذلك كُلُّ من: المبرِّد (ت 285هـ)، و ابن جنِّي (ت 392هـ)، وابن سنان الخفاجي (ت 466هـ)، والزمخشري (ت 538هـ)، والسكاكي (ت 626هـ)، وابن عصفور (ت 669هـ)، والاستراباذي (ت 686هـ) إذ قال: "والمنخفضة: ما ينخفضُ مَعَهُ اللِّسان ولا يرتفع وهي كل ما عدا المستعلية"⁽¹⁾.

نجدُ هُنا أنَّ سيبويه لم يُقدِّم تعريفاً محدداً لمصطلح (الاستفال) كما لم يقدم التعريف المحدد لمصطلح (الاستعلاء) من قبل، ونلاحظ أنَّه استخدم مصطلح (الانحدار) بدلاً من (التسفل)، كما استخدم مصطلح (التصعد) بدل الاستعلاء عندما تحدَّث عن (الاستعلاء).

ونجد أن علماء التَّجويد يوافقون علماء اللُّغة القدماء في تعريف مصطلح (الاستفال) دونَ أيَّة إضافات تُذكر من علماء التَّجويد القدماء أو المحدثين. فهذا مكي ابن أبي طالب يقول: "هي أن يستقل اللِّسان بحروف الاستفال إلى قاع الفم عند النُّطق بها على هيئة مخرجها"⁽²⁾. ووافقَه في ذلك ابن الجَزَري (ت 833هـ)⁽³⁾.

أمَّا عن سبب تسمية أصوات الاستفال بهذه التَّسمية، فقد قال مكي (ت 437 هـ) في سبب تسمية هذه الأصوات بهذه التَّسمية ما يلي: "وإنَّما سُمِّيت مستقلة، لأنَّ اللِّسان والصَّوت لا يستعلي عند النُّطق بها إلى الحنك، كما يستعلي عند النُّطق بالحروف المستعلية المذكورة، بل يستقل اللِّسان بها إلى قاع الفم عند النُّطق بها على هيئة مخرجها"⁽⁴⁾.

(1) المبرِّد، المقتضب: 225/1، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 71 / 1، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، المفصل في علم اللُّغة، قدَّم له وراجعَه وعلَّق عليه: محمد عز الدين السعيد، دار احياء العلوم، (بيروت - لبنان)، ط1، (1410هـ - 1990م): 466، السكاكي، مفتاح العلوم: 4، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 675 / 2، الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3.

(2) القيسي، الرِّعاية: 124.

(3) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100.

(4) القيسي، الرِّعاية: 124، الدَّانسي، التَّحديد: 109، الجريسي، نهاية القول المفيد: 52،

الحصري، أحكام قراءة القرآن: 92، المرصفي، هداية القاري: 81/1، الحفيان، أشهر

المصطلحات: 252.

وأيد ذلك السيوطي (ت 911هـ) (1).

ويتّضح لنا من كلام مكي أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المعنى الاصطلاحي والمعنى اللغوي، فثمة علاقة وطيدة بينهما، فقد جاء في اللسان (لسان العرب): السُّفلى نقيض العليا، والسفل نقيض العلو في التسفل والتعلي كما ذكرت ذلك في السابق (2).

وعرّفه المحدثون من علماء التجويد بقولهم: "هو انحطاط أقصى اللسان أو انخفاضه عن الحنك الأعلى عند النطق بالحرف، فينخفض معه الصوت إلى قاع الفم على هيئة مخارج الحروف المخصصة للاستفال" (3).

(التفخيم والترقيق)

8.1.2 التفخيم :

التفخيم لغةً: هو التعظيم، فخم الشيء يفخم فخامةً، وفخم الرجل بالضم فخامةً أي ضخماً، والتفخيم في الحروف ضد الإمالة (4).

التفخيم اصطلاحاً: استخدم معظم القدماء وأغلبهم مصطلح التفخيم في وصف الأصوات المفخمة، لكن دون أن يضعوا تعريفاً محدداً لهذا المصطلح أو المصطلح المقابل له (الترقيق)، كما أنهم لم يولوهما عنايتهم كما أولوا المصطلحات الأخرى.

فإذا لاحظنا علماء العربية القدماء وجدنا أن سيبويه (ت 180هـ) قد ذكر مصطلح (التفخيم) وهو يتحدث عن الحروف المستحسنة فقال: "وتكون خمسة وثلاثين حرفاً الحروف هنّ فروع... وتستحسن في قراءة القرآن والأشعار، وهي

(1) السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال

سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، (1400هـ - 1980م): 297/6.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 403 / 11.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 51، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 91، المرصفي، هداية

القاري: 81 / 1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 251.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (فخم): 526/12.

النون الخفيفة... وألف التّفخيم، يُعنى بلغة الحجاز، في قولهم: (الصَّلَاةُ، والزَّكَاةُ، والحيَاةُ)"⁽¹⁾.

وقال ابن جنّي (ت 392هـ): "وأما ألف التّفخيم فهي التي تجدها بين الألف وبين الواو، نحو قولهم: سلامٌ عليك، وقام زيد. وعلى هذا كتبوا: الصلوة، والزكوة، والحيوة بالواو؛ لأنّ الألف مالت نحو الواو كما كتبوا: إحديهما وسويهنّ بالياء لمكان إمالة الفتحة قبل الألف إلى الكسرة"⁽²⁾.

وأما الزمخشري (ت 538هـ) فقد استخدم مصطلح التّفخيم وهو يتحدث عن الإمالة، حيث قال: "والراء غير المكسورة إذا وليت الألف مُنعت مع المستعلية تقول: راشد وهذا حمارك، ورأيت حمارك، على التّفخيم، والمكسورة أمرها بالضد من ذلك"⁽³⁾.

وقال الاسترأبادي (ت 686هـ): "ولام التّفخيم" يعني بها اللام التي تلي الصّاد أو الضّاد أو الطّاء، إذا كانت هذه الحروف مفتوحة أو ساكنة، كالصّلوة ويصلّون؛ فإنّ بعضهم يُفخّمها وكذا لام "الله" إذا كان قبلها ضمّة أو فتحة"⁽⁴⁾.

وقال السيوطي (ت 911هـ) وهو يتحدّث عن الإدغام: "وألفا الإمالة والتّفخيم فرغ على الألف المنتصبة التي ليس فيها ترقيق ولا تفخيم"⁽⁵⁾.

هذا بالنسبة لعلماء العربية القدماء، أمّا بالنسبة لعلماء التّجويد القدماء فقد كانت عنايتهم بمصطلحي (التّفخيم والترقيق) أكثر من علماء العربيّة، فعرفوها وفصلوا القول فيها، كما أنّهم ربطوا التّفخيم بالإطباق والاستعلاء.

(1) سيبويه، الكتاب: 432/4.

(2) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 50/1.

(3) الزمخشري، المفصل في علم اللّغة: 402.

(4) الاسترأبادي، شرح الشافية: 255/3.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 294/6.

فهذا مكي (ت 437هـ) يقول: "التفخيم يعني التخليط"⁽¹⁾ وقال القرطبي (ت 461هـ): "التفخيم والإطباق والاستعلاء من وادٍ واحد"⁽²⁾.

كما قال القرطبي في موضع آخر وهو يتحدث عن العلاقة بين كل من التفخيم والاستعلاء: "فصار التفخيم في كونه انحصار الصوت بين اللسان والحنك نظير الاستعلاء والإطباق، ولهذا أثر الاستعلاء في الإمالة والترقيق فمنعها لأنه ضد. وقال: والفرق بين الاستعلاء والإطباق وبين الترقيق والتفخيم أن الاستعلاء يلزم حروفه فلا يزول عنها، وكذلك الإطباق بخلاف الترقيق والتخليط فإنهما يتعاقبان على الرءء واللام كالإمالة والتفخيم في الألف، والفرق بين الألف وبين حروف الترقيق والتخليط والاستعلاء والإطباق أن هذه الأشياء يتغير بها ذات الحرف بخلاف الألف فإنها تتغير بتغير الحركة قبلها، أعني في الإمالة والتفخيم"⁽³⁾.

وقد أيد المرعشي (ت 1150هـ) القرطبي في هذا الخصوص حيث قال: "ثم اعلم أن التفخيم لازم للاستعلاء، فما كان استعلاؤه أبلغ كان تفخيمه أبلغ، فحروف الإطباق أبلغ في التفخيم من باقي حروف الاستعلاء كما صرح في نظمه في متن الجزرية ونصه:

وحروف الاستعلاء فخمٌ وخصُصا الإطباق نحو: قال والعصا⁽⁴⁾

ولمّا كانت الطاء المهملة أقوى في الإطباق من أخواتها كان تفخيمها أزيد من أخواتها كما ورد في الرعاية 122 والتمهيد 100⁽⁵⁾، وأضاف المرعشي: "أقول: ولمّا كان الصاد والضاد متوسطتين في الإطباق كما عرفت كانتا متوسطتين في التفخيم أيضاً، ولمّا كانت الطاء المعجمة أضعف حروف الإطباق كان تفخيمها أقل من تفخيم أخواتها.

(1) القيسي، الكشف: 209/1.

(2) القرطبي، الموضح في التجويد: 179.

(3) القرطبي، الموضح في التجويد: 110.

(4) الأنصاري، شرح المقدمة الجزرية: 79.

(5) المرعشي، جهد المقل: 154 - 155.

إنَّ قدر التَّفخيم على قدر الاستعلاء والإطباق، فالطاء المهمله أفخم الحروف، ولمَّا كان القاف أبلغ في الاستعلاء من الغين والخاء المعجمتين كما عرفت، كان أفخم منهما⁽¹⁾.

وعرّف ابن الباذش (ت 540هـ) التَّفخيم بقوله: "يعني ربو الحرف وتسمينه، فهو والتغليظ واحد، وعكسه التَّرقيق"⁽²⁾.

كما أن ابن الجزري (ت 833هـ) جعل التَّفخيم مُرادفًا للاستعلاء إذ قال: "ومنها الحروف المستقلة وضدّها المستعلية؛ والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها قولك: قط خص ضغط، وهي حروف التَّفخيم على الصواب وأعلاها الطاء كما أن أسفل المستقلة الياء، وقيل حروف التَّفخيم هي حروف الإطباق، ولا شك أنها أقواها تفخيمًا، وزاد مكي عليها الألف وهو وهم، فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بتريق ولا تفخيم والله أعلم"⁽³⁾.

ثم جاء محمد المرعشي (ت 1150هـ) ووضّح أقوال سابقيه حول التَّفخيم عندما عرفه فقال: "والتَّفخيم في الاصطلاح عبارة عن سمن يدخل على جسم الحرف فيمتلئ الفم بصداه، والتَّفخيم والتسمين والتغليظ والتجسيم بمعنى واحد"⁽⁴⁾.

أمّا المحدثون من علماء التجويد فقد اتَّبَعُوا القُدَامِي في كل ما قالوه حول مصطلح التَّفخيم ومنهم الجريسي (ت 1322هـ) حيث قال: "هو عبارة عن سمن يدخل جسم الحرف أي صوته، فيمتلئ الفم بصداه"⁽⁵⁾ وكذلك الحصري (ت 1401هـ) فعرفه بقوله: "هو تعظيم الحرف بجعله في المخرج سميناً وفي الصفة قويّاً"⁽⁶⁾.

(1) المرعشي، جهد المقل: 155.

(2) ابن الباذش، الإقناع في القراءات السبع: 1/ 324، ابن الجزري، النُّشر: 2/ 90.

(3) ابن الجزري، النُّشر في القراءات العشر: 1/ 202 - 203.

(4) المرعشي، جهد المقل: 153-154، الحمد، الدراسات الصوتية: 292-293.

(5) الجريسي، نهاية القول المفيد: 93، المرصفي، هداية القاري: 1/ 103.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 147.

وعرّفه الحفيان فقال: "هو حالة من القوة والسمنة تلحق الحرف عند النطق به فيمتلئ الفم بصداه"⁽¹⁾.

أمّا المحدثون من دارسي الأصوات العربية فقد وضّحوا مصطلحي (التفخيم والترقيق) حسب وضع اللسان الذي يتخذه داخل الفم، فهذا رمضان عبد التواب يُعرّف التفخيم قائلاً: "التفخيم أو الإطباق وصفٌ لصوت لا ينطق في الطبّق، وإنما يُنطق من مكان آخر، وتصحبه ظاهرة عضليّة في مؤخرة اللسان"⁽²⁾.

كما عرّفه أحمد مختار عمر فقال: "والتفخيم معناه ارتفاع مؤخر اللسان إلى أعلى قليلاً في اتجاه الطبّق اللين، وتحركه إلى الخلف قليلاً في اتجاه الحائط الخلفي للحلق. ولذلك يُسمّى بعضهم الإطباق بالنظر إلى الحركة العليا للسان، ويسمّيه بعضهم التّحليق بالنظر إلى الحركة الخلفيّة للسان"⁽³⁾.

والتفخيم عند تمام حسان هو "عبارة عن ظاهرة صوتيّة ناتجة عن حركات عضويّة تُغيّر من شكل حُجرات الرنين بالقدر الذي يُعطي الصّوت هذه القيمة الصوتيّة المفخمة"⁽⁴⁾.

وعرّفه أيضاً بقوله: "التفخيم هو أن يرتفع طرف اللسان وأقصاه نحو الحنك، وينقعر وسطه، كما يرجع اللسان قليلاً إلى الخلف، والترقيق عكس ذلك"⁽⁵⁾.

وقال محمد محمد داود: "الصّوت الغليظ هو الصّوت المفخم وهي صفة متولّدة من صفتي الاستعلاء والإطباق"⁽⁶⁾.

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 211.

(2) عبد التواب، المدخل إلى علم اللّغة: 38، حسنين، صلاح الدين صالح، دراسات في علم اللّغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر، (1405هـ-1984م): 113.

(3) عمر، دراسة الصّوت اللغوي: 326.

(4) حسان، مناهج البحث في اللّغة: 187-188.

(5) حسان، تمام، اللّغة العربية مبناها ومعناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2، 1979م: 53.

(6) داود، العربية وعلم اللّغة الحديث: 126.

أصوات التَّفخيم:

أمَّا عن أصوات التَّفخيم فقد قال مكي (ت 437هـ): "وهي حروف الإطباق المذكورة، يتفخم اللفظُ بها، لانطباق الصَّوت بها بالريح من الحنك، ومثلها في التَّفخيم في كثير من الكلام: (الرَّاء) و(اللام) و(الألف) نحو: (ربَّكم) و(رحيم) و(الصلاة) و(الطلاق) في قراءة ورش"⁽¹⁾.

وقال غانم قدوري: "والأصوات المفخمة في العربية سبعة، أربعة مطبقة هي: الطَّاء والظَّاء والصَّاد والضَّاد، وثلاثة مستعلية، هي: القاف والغين والحاء. وتكون اللام والرَّاء مرققة في مواضع ومفخمة في مواضع أخرى. والألف تتبع ما قبلها في التَّفخيم"⁽²⁾.

وقال محمد محمد داود: "وجميع حروف الإطباق مفخمة دائماً في العربيَّة وهي (خ، ص، ض، ط، ظ، غ، ق)، وهناك بعض الأصوات التي تفخم أحياناً وترقق أحياناً وهي: (اللام، والرَّاء)"⁽³⁾.

كما استخدم إبراهيم أنيس مصطلح (التغليظ) بدل (التَّفخيم) عند حديثه عن اللام فقال: "اللام نوعان مرققة ومغلظة" ومصطلح التغليظ كما لاحظنا لم يكن جديداً، فقد سبقه إلى استخدامه علماء التَّجويد من قبل. كما أنه استخدم مصطلح التَّفخيم بعد ذلك فقال: "ومن القراء من يفخم معظم اللامات"⁽⁴⁾ أمَّا عند حديثه عن (الرَّاء) فقد استخدم مصطلحي (التَّرقيق والتَّفخيم)، ولم يستخدم مصطلح (التغليظ)؛ إذ قال: "الرَّاء: هي أيضاً نوعان: مرققة ومفخمة"⁽⁵⁾.

وقد قسَّم أحمد مختار عمر الأصوات المفخمة إلى ثلاثة أنواع حيث قال:
"الأصوات المفخمة في اللُّغة العربيَّة يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع:

(1) القيسي، الرعاية: 128-129، ابن الجزري، التمهيد: 104، النويري، شرح طيبة النشر: 1/241.

(2) الحمد، أبحاث في علم التَّجويد: 181.

(3) داود، العربيَّة وعلم اللُّغة الحديث: 126.

(4) أنيس، الأصوات اللغوية: 52، 55.

(5) أنيس، الأصوات اللغوية: 54.

أ. أصوات كاملة التَّفخيم، أو مفخَّمة من الدرجة الأولى، وهي الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء واللام المفخَّمة.

ب. أصوات ذات تفخيم جزئي، أو مفخَّمة من الدرجة الثانية، وهي الخاء والغين والقاف.

ج. صوت يفخَّم في مواقع ويرقق في مواقع، وهو الرِّاء⁽¹⁾.

كما يقول: "ويلاحظ أنَّ (الصَّاد والضَّاد والطَّاء والظَّاء) لها مقابل مرقق، ولذلك تراعي اللُّغة الفصل بحسم بين المتقابلين حتَّى لا يقع اللبس، أمَّا (اللام) فلا يظهر التقابل بين المرقَّق والمفخَّم منها إلَّا في كلمات معدودة. وأمَّا (الحاء والغين والقاف) فليس لها مقابل مُرقَّق، ولذلك تتساهل اللُّغة في ترقيقها، لأنَّه لا يترتب عليه تداخل فونيمين"⁽²⁾.

9.1.2 التَّرقيق:

التَّرقيق لغةً: تَرقيق الكلام: تحسينه، والرَّقِيقُ: نقيض الغليظ والثخين، والرَّقَّة: ضد الغلظ، رَقَّ يَرِقُّ رَقَّةً فهو رقيق ورَقاق⁽³⁾.

التَّرقيق اصطلاحاً: أمَّا بالنسبة لتعريف التَّرقيق في الاصطلاح فقد قال الدَّاني (ت 444هـ): "والتَّرقيق هو في الحرف دون الحركة، إذا كان صيغته"⁽⁴⁾، وعرفه ابن البادش (ت 540هـ) فقال: "التَّرقيق من الرقة، وهي ضد السَّمْن، وهو عبارة عن إنحاف ذات الحرف ونحوه"⁽⁵⁾.

كما عرفه بشكلٍ واضحٍ وصريح ابن الجَزْري (ت 833هـ) إذ قال: "وأمَّا التَّرقيق فهو عبارة عن ضد التعليل، وهو نحولٌ على جسم الحرف فلا يملأ صداهُ الفم ولا يغلغه، وهو نوعان: تَرقيقٌ مفتوح، وتَرقيقٌ غير مفتوح، وهو الإمالة على

(1) عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 325-326.

(2) عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 326.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (رقيق): 145/10، 149.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 161، 163.

(5) ابن البادش، كتاب الإقناع في القراءات السبع: 324/1.

نوعيتها، فكل فتح ترقيق، وليس كل ترقيق فتحا، وكل إمالة ترقيق، وليس كل ترقيق إمالة⁽¹⁾.

أما المحدثون من علماء التجويد فقد عرفوا هذا المصطلح فقالوا: "الترقيق هو نولٌ يدخل جسم الحرف فلا يمتلئ الفم بصداه"⁽²⁾ وهو "النطق بالحرف نحيفاً غير ممتلئ الفم بصداه"⁽³⁾ وهو "تنحيف الحرف بجعله في المخرج نحيفاً وفي الصفة ضعيفاً"⁽⁴⁾. وهو "حالة من الرقة والنحافة تلحق الحرف عند النطق به فلا يمتلئ الفم بصداه"⁽⁵⁾.

الأصوات المرققة:

والأصوات المرققة دائماً هي أصوات الاستفال، التي لا يجوز أن تُفخم أبداً، مهما كانت حركتها، ما عدا اللام في لفظ الجلالة بعد فتحة أو ضمة، كذلك الراء في بعض أحوالها، وغنة الإخفاء الحقيقي إذا وليها حرفٌ استعلاء. أما الألف: فقد ذهب بعض العلماء إلى عدم وصفها بالتفخيم أو الترقيق؛ إذ هي تابعة للحرف الذي قبلها⁽⁶⁾. وقد نبة علماء التجويد إلى الاعتناء بترقيق بعض أصوات الاستفال في أحوال؛ والسبب في ذلك أن اللسان قد يسبق إلى تفخيمها، ومن أسباب ذلك مجاورة حرف الاستفال حرفاً مفخماً أو شديداً أو رخواً، أو عند الابتداء به.

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 90/2، والتمهيد: 72-73، المرعشي، جهد

المقل: 154، وانظر: ابن الطحان، السماتي، مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ،

تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشير، مؤسسة الرسالة، عمان، ط1، 2002م: 56.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 145.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 148.

(4) المرصفي، هداية القاري: 103/1.

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 211.

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 215/1.

(الإطباق والانفتاح):

10.1.2 الإطباق

الإطباق لغة: الالتصاق، ومطاوعة ما أطبقت، والمطبق: شيء يُلصق به قشرُ اللؤلؤ فيصيرُ مثله. وهو الإلصاق والتغطية والمعونة⁽¹⁾.

الإطباق اصطلاحاً: عرّف سيوييه (ت 180هـ) الإطباق بقوله: "والحروف المطبقة هي التي إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك، فالصوت مَحْصُورٌ فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحرف"⁽²⁾. وقد أتبع سيوييه في هذا التعريف كلٌّ من: المبرد (ت 285هـ) وابن السراج (ت 316هـ) والزجاجي (ت 340هـ) وابن جنّي (ت 392هـ) والخفاجي (ت 466هـ) وابن يعيش (ت 643هـ)⁽³⁾.

وعرّفه الزمخشري (ت 538هـ) فقال: "أن تطبق على مخرج الحرف من اللسان وما حاذاه من الحنك، والانفتاح بخلافه"⁽⁴⁾.

وقال الاسترابادي (ت 686هـ): "الأصوات المطبقة ما ينطبق معها الحنك على اللسان، بأن ترفع اللسان إليه، فيصير الحنك كالطبق على اللسان فتكون الحروف التي تخرج بينهما مطبقاً عليه"⁽⁵⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (طبق): 253/10، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (طبق): 556/2.

(2) سيوييه، الكتاب: 436/4.

(3) المبرد، المقتضب: 194/1، ابن السراج، الأصول في النحو: 404/3، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق، كتاب الجمل في النحو، حققه وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل: 413، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 70/1، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن يعيش، موفق الدين بن علي النحوي، شرح المفصل، دار الكتب، بيروت: 10: 128.

(4) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466.

(5) الاسترابادي، شرح الشافية: 262/3.

وقال الجاربردي (ت 746هـ): "هو استعلاء أقصى اللسان ووسطه إلى جهة الحنك الأعلى، وانطباق الحنك على وسط اللسان، بحيث ينحصر الصوت بينهما"⁽¹⁾.
أمّا بالنسبة لعلماء التجويد القدماء فقد أتبعوا علماء العربية القدماء في تعريف مصطلح الإطباق ومنهم مكي (ت 437هـ) والدّاني (ت 444هـ)⁽²⁾ كما عرفه القرطبي (ت 461هـ) فقال: "الإطباق أن ترفع ظهر لسانك إلى الحنك الأعلى مطبقاً له، فينحصر الصوت فيما بين اللسان والحنك إلى مواضعهنّ..."⁽³⁾. ووافقهم ابن الجزري (ت 833هـ)⁽⁴⁾.

وقال القسطلاني (ت 923هـ): "الإطباق: هو تلاقي طائفتي اللسان والحنك الأعلى عند النطق بحروفها"⁽⁵⁾.

أمّا المحدثون من علماء التجويد فعرّفوا مصطلح الإطباق بالآتي:
هو "إطباق أي تلاصق ما يُحاذي اللسان من الحنك الأعلى على اللسان عند التلفظ بالحرف"⁽⁶⁾.

أمّا المحدثون من علماء الأصوات فقد استخدم بعضهم هذا المصطلح كما استخدمه القدماء ووصفوا الإطباق وعرّفوه بقولهم: "والإطباق أن يرتفع مؤخر اللسان نحو أقصى الحنك الأعلى في شكلٍ مُعَرَّرٍ على هيئة ملعقة بينما يكون طرفه

(1) الجاربردي، فخر الدّين أحمد بن الحسين بن يوسف أبو المكارم التبريزي، شرح شافية ابن الحاجب، عالم الكتب، بيروت: 322/1، منصور، الوسيط في علم التجويد: 232.

(2) القيسي، الرّعاية: 122، الدّاني، التّحديد: 108.

(3) القرطبي، الموضح في التجويد: 156.

(4) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر: 203/1.

(5) القسطلاني، شهاب الدين، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق: عامر السيد عثمان وعبد الصبور شاهين، جمهورية مصر العربيّة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (1392هـ - 1972م): 198/1.

(6) الجريسي، نهاية القول المفيد: 52، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 93، المرصفي، هداية القاري: 82/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 130، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252، دعّاس، فن التجويد: 73.

ملتحمًا مع جزءٍ آخر من أجزاء الفم مُشكلاً محبباً من المحابيس الصَوْتِيَّة المختلفة" (1).

نلاحظ من كلام المحدثين حول أصوات الإطباق أنَّ اللسان عند النطق بها يتقعر وسطه، وهذه الحالة لم يذكرها القدماء، بل اكتفوا بالإشارة إلى انطباق ظهر اللسان على الحنك الأعلى - كما لاحظنا ذلك سابقاً - وهذا الوصف الذي ذكره القدماء وصفاً مقرباً للإطباق، ولكنه ليس بدقّة الوصف الحديث (2).

قال محمد محمد داود: "الإطباق هو وضع اللسان عند النطق ببعض الكلمات، حيث ينطبق اللسان على الحنك الأعلى، أخذاً شكلاً مقعراً؛ بحيث تكون النقطة الخلفية هي مصدر الصوت في حالة الإطباق، وعند الإطباق تتولّد صفة التّفخيم لصوت الحرف المطبق" (3).

استخدم بعض المحدثين مصطلح (مفخمة) بدل (مطبقة) للدلالة على أصوات الإطباق (4).

وقابل تمام حسان مصطلح (الإطباق) بمصطلح (التغوير) الذي عرّفه أحمد مختار عمر بقوله: "وأما التغوير فيعني أن يصحب نطق الصوت (الساكن الشفوي مثلاً) رفع معظم اللسان أو مقدّم اللسان في اتجاه الغار (أو الطبق الصلب)، وهو الوضع المميز لنطق الصوت (i)" (5). كما قال أحمد مختار عمر: "وبعضهم يُسمّي

-
- (1) أنيس، الأصوات اللغوية: 51، الأنطاكي، محمد، الوجيز في فقه اللغة، دار الشرق، ط3: 167، حجازي، محمود فهمي، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2 معدّلة، (1409هـ-1989م): 46.
 - (2) ستينيّة، سمير شريف، الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية، دار وائل للنشر، (عمان-الأردن)، ط1، 2003م: 149-150.
 - (3) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 124.
 - (4) عمر، دراسة الصوت اللغوي: 124، التواب، المدخل إلى علم اللغة: 38، حسان، مناهج البحث: 120، كانتينو، دروس في علم أصوات العربية: 106.
 - (5) عمر، دراسة الصوت اللغوي: 124، حسان، مناهج البحث: 120.

ظاهرة الإطباق بظاهرة التّحليق؛ وذلك لأنّ حركة اللّسان التي تُصاحبها مزدوجة إلى أعلى قليلاً، وإلى الخلف قليلاً⁽¹⁾.

أمّا عن سبب تسمية حروف الإطباق بهذه التّسمية فقد قال مكي (ت 437 هـ): "وإنما سُمّيت حروف الإطباق بهذه التّسمية، لأنّ طائفة من اللّسان تنطبق مع الرّيح إلى الحنك عند النّطق بهذه الحروف، وتتحصر الرّيح بين اللّسان والحنك الأعلى، عند النّطق بها مع استعلانها في الفم"⁽²⁾.

أصوات الإطباق :

حدّد سيبويه (ت 180 هـ) أصوات الإطباق فقال: "وهذه الحروف الأربعة إذا وضعت لسانك في مواضعهنّ انطبق لسانك من مواضعهنّ إلى ما حاذى الحنك الأعلى من اللسان ترفعه إلى الحنك، فإذا وضعت لسانك فالصوت محصور فيما بين اللسان والحنك إلى موضع الحروف"⁽³⁾ (الطاء، الظاء، الصّاد، الضّاد)، وبعض هذه الحروف أقوى من بعض، فالطاء المهملة أقواها وأمكنها في الإطباق لجهرها وشدّتها. والطاء أضعفها في الإطباق لرخاوتها وانحرافها إلى طرف اللسان مع أصول الثنايا العلى، فالصّاد والضّاد فهما متوسطتان في الإطباق. إذن فالإطباق في الطّاء أوضح منه في الصّاد والضّاد، وفيهما أوضح منه في الظاء المعجمة. ووافق سيبويه في عدد حروف الإطباق كل من: ابن السّراج (ت 316 هـ) والزجاجي (ت 340 هـ) وابن جنّي (ت 392 هـ) ومكي (ت 437 هـ) والدّاني (ت 444 هـ)، والقرطبي (ت 461 هـ) والخفاجي (ت 466 هـ) والاستراباذي (ت 686 هـ) والجريسي (ت 1322 هـ)⁽⁴⁾.

(1) عمر، دراسة الصّوت اللغوي: 125.

(2) القيسي، الرّعاية: 122.

(3) سيبويه، الكتاب: 436/4.

(4) ابن السّراج، الأصول: 404/3، الزجاجي، الجمل في النحو: 413، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 70/1، القيسي، الرّعاية: 122-123، الدّاني، التّحديد: 108، القرطبي،

11.1.2 الانْفَتَاحُ:

الانْفَتَاحُ لُغَةً: الافتراق، والفتْحُ: نقيضُ الإغلاق، فتحه يفتحهُ فَتْحًا. وافتتحه فانْفَتَحَ وَتَفَتَّحَ⁽¹⁾.

الانْفَتَاحُ اصطلاحاً: الانْفَتَاحُ عند سيبويه (ت 180هـ) هو: "المنفتحة: كل ما سوى ذلك من الحروف؛ لأنك لا تطبق لشيء منهن لسانك ترفعه إلى الحنك الأعلى"⁽²⁾.

ووافقهُ في ذلك كل من: المبرّد (ت 285هـ)، وابن السراج (ت 316هـ)، وابن جنّي (ت 392هـ)، ومكي (ت 437هـ)، والدّاني (ت 444هـ)، والقرطبي (ت 461هـ) الزمخشري (ت 538هـ)، والاستراباذي (ت 686هـ)⁽³⁾.
وعرّفهُ المحدثون من علماء التّجويد بعدّة تعاريف منها:

أولاً. وعرّفهُ المرعشي (ت 1150هـ) فقال: "هو انفراج ما بين اللّسان والحنك الأعلى أو العلوي عند النطق بالحرف؛ بحيث لا ينحصر الصّوت بينهما"⁽⁴⁾.
ثانياً. تعريف الجريسي (ت 1322هـ) الذي يقول: "هو تجافي كل من الطائفتين - أي طائفتي اللّسان والحنك - عن الأخرى حتّى يخرج الريح"⁽⁵⁾.

الموضح: 90، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3، الجريسي، نهاية القول المفيد: 52.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (فتح): 635/2، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (فتح): 678/2.

(2) سيبويه، الكتاب: 436/4.

(3) المبرّد، المقتضب: 258/1، ابن السراج، الأصول: 404/3، ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 70/1، القيسي، الرّعاية: 123، الدّاني، التّحديد: 108، القرطبي، الموضح: 156، الزمخشري، المفصل في علم اللّغة: 466، الاستراباذي، شرح الشافية: 262/3.

(4) المرعشي، جهد المقل: 153، منصور، الوسيط في علم التّجويد: 232، والمرصفي، هداية القاري: 82/2.

(5) الجريسي، نهاية القول: 53.

ثالثاً. تعريف الحصري (ت 1401هـ) "هو افتراق اللسان عن الحنك الأعلى؛ بحيث يخرج الريح من بينهما عند النطق بحروفه"⁽¹⁾.

وعرفه المحدثون من علماء الأصوات؛ حيث يقول مرعي: "أمّا الانفتاح والتسفل فهو عكس الإطباق والاستعلاء، ويعني عدم تفخيم الصّوت، ويكون اللسان أثناء النطق بهذه الأصوات نازلاً في قاع الفم"⁽²⁾. وعرفه محمد داود فقال: "الانفتاح هو وضع اللسان عند النطق ببعض الأصوات، حيث ينفتح ما بين اللسان والحنك الأعلى ويخرج الهواء من بينهما، وتكون النقطة الأمامية من اللسان مخرج الصّوت"⁽³⁾.

أمّا عن سبب تسمية أصوات الانفتاح بهذه التسمية فقد فسّر لنا مكي (ت 437 هـ) سبب تسمية هذه الأصوات فقال: "وإنما سمّيت بالمنفتحة لأنّ اللسان لا ينطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بها، ولا تنحصر الريح بين اللسان والحنك بل ينفتح ما بين اللسان والحنك وتخرج الريح عند النطق بها"⁽⁴⁾.

وقال الحصري (ت 1401هـ): "ووصفت هذه الحروف بالانفتاح لافتراق وتجافي اللسان عن الحنك الأعلى عند النطق بها، حتّى لا يكون الصّوت محصوراً فيهما"⁽⁵⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن: 94، دعّاس، فن التّجويد: 74، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(2) مرعي، المصطلح الصّوتي: 119.

(3) داود، العربية وعلم اللّغة: 124.

(4) القيسي، الرّعاية: 123، الدّاني، التّحديد: 108، ابن الجزري، التّمهيد: 100، الجريسي، نهاية القول المفيد: 53، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 94.

أصوات الانفتاح:

للانفتاح خمسة وعشرون صوتاً، وهي ما عدا أصوات الإطباق المذكورة سابقاً. وهي كل ما سوى الأصوات المطبقة⁽¹⁾. قال الجريسي: "ويجمعها قولك: (من أخذَ وجدَّ سعةً فزكاً حقُّ له شرب غيث). ومعنى العبارة: من وجدَّ سعةً فأدى زكاةً ماله كان على الله حقُّ أن يسقيه من رحمته"⁽²⁾.

وعند مقارنة الانفتاح بالاستفال، نجدُ أنَّ الانفتاح أعم من الاستفال، فكل حرف مستفل منفتح وليس العكس، والظاهر أنَّ درجة الانفراج ما بين اللسان والحنك العلوي في الحروف المستقلة والمنفتحة متساوية أو متقاربة جداً، ويستثنى من ذلك الحروف الثلاثة غير المستقلة وهي: الخاء والغين المعجمتان والقاف⁽³⁾.

ومن هُنا نرى أنَّ الفرقَ بينهما قائمٌ على انطباق اللسان إلى الحنك الأعلى عند النطق بالحرف وانفتاحه عنه، فما كان قد انطبق معه اللسان إلى الحنك الأعلى فمنطبق، وما انفتح معه اللسان عن الحنك الأعلى فمنفتح.

(الذَّلَاقَةُ وَالْإِصْمَاتُ)

12.1.2 الذَّلَاقَةُ

الذَّلَاقَةُ لُغَةٌ: هِيَ حَدَّةُ الشَّيْءِ أَوْ طَرَفُهُ. يُقَالُ: ذَلَّقَ ذَلَّاقَةً فَهُوَ ذَلِيقٌ. وَهِيَ حَدَّةُ اللِّسَانِ وَذَلَّاقَتِهِ وَبَلَغَتِهِ، كَمَا أَنَّهَا الْفَصَاحَةُ وَالسَّرْعَةُ⁽⁴⁾.

(1) سيبويه، الكتاب: 436/4، القيسي، الرعاية: 123، الداني، التَّحْدِيدُ: 108، القرطبي، الموضح في التَّجْوِيدِ: 90، الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن الجَزْرِي، التَّمْهِيدُ: 100، المرعشي، جهد المقل: 153.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 53، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 94، المرصفي، هداية القاري: 82/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجْوِيدِ، 131.

(3) المرعشي، جهد المقل: 153.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (ذلق): 131/10، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (ذلق): 314/1، الرازي، محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق وشرح وضبط: سعيد محمود عقيل، دار الجيل، (بيروت-لبنان)، 2001م، (ذلق): 241.

الدَّلَاقَةُ اصطلاحاً: عرّف مكي (ت 437هـ) الدَّلَاقَةَ فقال: "حروف الدَّلَاقَةِ هي حروف عملها وخروجها من طرف اللّسان وما يليه من الشفتين، وقال هي أخف الحروف على اللّسان وأحسنها انشراحاً، وأكثرها امتزاجاً بغيرها"⁽¹⁾ وتبعه في ذلك ابن الجَزَري⁽²⁾.

وهي عند الخفاجي (ت 466هـ): "أن يُعتمدَ عليها بذلق اللّسان، وهو طرفه، وذلق كل شيء هو حدّه"⁽³⁾. وتبعه في ذلك الزمخشري (ت 538هـ) وابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ)⁽⁴⁾.

وعرّف الاستراباذي (ت 686هـ) الدَّلَاقَةَ بقوله: "والدَّلَاقَةُ: الفصاحة والخفة في الكلام"⁽⁵⁾.

عرّف المحدثون من علماء التّجويد الدَّلَاقَةَ فقالوا: الدَّلَاقَةُ: هي الاعتماد على ذلق اللّسان والشفة عند النطق بالحرف⁽⁶⁾. وهي: سرعة النطق بالحرف وخفته لخروجه من طرف اللّسان⁽⁷⁾.

نلاحظ أنّ علماء التّجويد لم يتجاوزوا في كلامهم عن الأصوات المذلقة ما قاله علماء العربيّة في الموضوع. وقد أهمل كثيرٌ منهم ذكر هاتين الصفتين في أثناء حديثهم عن صفات الحروف. وكان مكي بن أبي طالب أكثر علماء التّجويد عنايةً بهذا الموضوع، كما مرّ بنا سابقاً أثناء تعريفه للأصوات الذلّقيّة. وبيّن علماء العربيّة القدماء أنّ هذه الأصوات تمتازُ بسهولة في النطق، ولذلك يجب أن يتضمّن كل لفظ زادَ على ثلاثة أصوات على صوت ذلّاقة.

(1) القيسي، الرّعاية: 136.

(2) ابن الجَزَري، التّمهيد في علم التّجويد: 108.

(3) الخفاجي، سر الفصاحة: 31.

(4) الزمخشري، المفصل في علم اللّغة: 466، ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 677-676/2.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 263-262/3.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن: 95، المرصفي، هداية القاري: 83/1.

(7) الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

كما أنَّ المحدثين من علماء التَّجويد لم يخرجوا عمَّا ذكره القدماء منهم حول هذه الصفة فعرفَّ بعضهم الإذلاق بقوله: "هو سرعة النُّطق بالحرف لخروجه من طرف اللِّسان. وقال هو تلاصق ما يحاذي اللِّسان من الحنك الأعلى للسان عند النُّطق بالحرف وتلاقي طائفتي اللِّسان والحنك عند النُّطق بالحرف"⁽¹⁾.

أمَّا عن سبب تسمية أصوات الذلاقة فقد سُمِّيت بذلك لأن عملها من طرف اللِّسان، ولسرعة النُّطق بها لخروج بعضها من ذلق اللِّسان أي طرفه وهو (ر، ل، ن)، وبعضها من ذلق الشِّفة وهي (الباء الموحدة، والفاء والميم)⁽²⁾. ولذلك أُطلق مصطلح الذلاقة على الأحرف التي تخرج من طرف اللِّسان (ل، ر، ن)، والتي تخرج من طرف الشِّفة (ب، ف، م)، وتتميز هذه الأصوات بخروجها في سهولة ويسر⁽³⁾.

أصوات الذلاقة:

الأصوات الذلقيَّة هي ستة أحرف قال مكي (ت 437هـ): "وهي ستة أحرف: ثلاثة تخرج من الشِّفة ولا عمل للسان فيها وهي: (الفاء والباء والميم)، وثلاثة تخرج من أسلة اللِّسان إلى مقدِّم الغار الأعلى، وهنَّ (الرَّاء والنون واللام)، ويجمع هجاء الستة هجاء قولك: (فرَّ من لبَّ)، فهذه الستة المذلقة"⁽⁴⁾.

وقد جمعها بعضهم في هجاء قولك (نل برَّ فم) أي حصل على البرِّ لفمك وذلك بقراءة القرآن وذكر الله تعالى والتزام الحسن من القول. كما جمعت في عبارة (مرَّ بنفلٍ) كما أنه من الممكن أن يكون معنى عبارة: (فرَّ من لب) فرَّ من الخلق من

-
- (1) قمحاوي، محمد الصَّادق، البرهان في تجويد القرآن، دار ابن زيدون، بيروت، ط1: 40.
 - (2) ابن جني، سر صناعة الإعراب: 64/1، القرطبي، الموضح: 94، الجريسي، نهاية القول المفيد: 53، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 95، المرصفي، بداية القارئ: 83/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252، دعاس، فن التجويد: 74.
 - (3) داود، العربية وعلم اللُّغة الحديث: 127-128.
 - (4) القيسي، الرَّعاية: 136، النُّويري، شرح طيِّبة النَّشر: 242/1، ابن جني، سر صناعة الإعراب: 74/1.

لَهُ عَقْلٌ عَرَفَ بِهِ الْحَقَّ⁽¹⁾. ففيه إيماءٌ إلى قوله تعالى: ﴿فَفِرُّوا إِلَى اللَّهِ﴾⁽²⁾. وقوله تعالى: ﴿وَتَبَيَّنَ إِلَيْهِ تَبَيُّلاً﴾⁽³⁾.

ونجد غانم قدوري الحمد يعدّ حمل ابن جنيّ الأصوات الستة على أنها تخرج من طرف اللسان مذهباً غير سديد؛ لأنّ أصوات الشفة لا صلةً لطرف اللسان بمخرجها⁽⁴⁾.

كما نلاحظ أنّ مكياً قد قسمّ أصوات الذلاقة إلى قسمين الأوّل: ما يخرج من الشفة (ف، ب، م)، والثاني: ما يخرج من أسلة اللسان وهي: (ر، ن، ل). وفي هذا الخصوص قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ): "اعلم أنّ الحروف الذلق والشفوية ستة: (ر، ل، ن، ف، ب، م) وإنّما سُمّيت هذه الحروف ذلقاً لأنّ الذلاقة في المنطق إنّما هي بطرف أسلة اللسان والشفيتين وهما مدرجتا هذه الحروف الستة، منها ثلاثة ذلقية (ر، ل، ن) تخرج من ذلق اللسان من طرف غار الفم، وثلاثة شفوية (ف، ب، م) مخرجها من بين الشفتين خاصة لا تعمل الشفتان في شيء من الحروف الصحاح إلّا في هذه الأحرف الثلاثة فقط، ولا ينطلق اللسان إلّا بالراء واللام والنون ... فلمّا ذلقت الحروف الستة ومُدّل بهنّ اللسان وسهّلت عليه في النطق كثرت في أبنية الكلام فليس شيء من بناء الخماسي التام يعرّى منها أو من بعضها"⁽⁵⁾.

ويضيف الخليل: "فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرفاً واحداً أو

(1) الزمخشري، المفصل في علم اللّغة: 466، القاري، المنح الفكرية: 17، الجريسي، نهاية القول المفيد: 53.

(2) [الذاريات: 50].

(3) [المزمل: 8].

(4) الحمد، الدراسات الصوتية: 300.

(5) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي: 52-51/1.

اثنان أو فوق ذلك، فأعلم أنّ تلك الكلمة محدثةٌ مبتدعة، ليست من كلام العرب، لأنّك لست واجداً من يسمع من كلام العرب كلمةً واحدةً رباعيّةً أو خماسيّةً إلاّ وفيها من حروف الذلق والشفويّة واحدٌ أو اثنان أو أكثر⁽¹⁾.

ويبدو لي أنّ الخليل استخدم هذين المصطلحين ضابطاً من ضوابط معرفة الدخيل من كلام العرب. كما أنّ مصطلح الذلاقة لا يشمل إلاّ ثلاثة أصوات (ر، ل، ن) وأنّ الأصوات الثلاثة الأخرى (ف، م، ب) أطلق عليها مصطلح الشفويّة.

وأما سبب استخدام الخليل لهذه الأصوات الستة المذكورة في مكانٍ واحدٍ فهو اشتراكها في أنّ الكلمات الرباعيّة والخماسيّة لا تخلو من بعضها. ويؤكد ذلك أنّه حين وصف الأصوات المنسوبة إلى مخارجها قال: "والراء والنون واللام ذلقية، لأنّ مبدأها من ذلق اللسان، وهوّ تحديد طرفي ذلق اللسان، والفاء والباء والميم شفويّة، وقال مرّةً: شفهيّة؛ لأنّ مبدأها من الشفّة"⁽²⁾.

نلاحظ أنّ الخليل قد ميّز بين الذلاقة التي هي صفةٌ للأصوات التي تدخل في أبنية الكلم كثيراً، وبين الذلقية التي تعتمد على طرف اللسان في إخراجها. ونقل الأزهري (ت 370هـ) روايةً في كتابه (تهذيب اللّغة) عن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ) لم تذكر في كتاب (العين)، حيث بيّن فيها أنّ لمصطلح الذلاقة دلالةً أوسع تشمل الحروف الستة، وهي: "والحروف الصحاح على نحوين: منها مذلق ومنها مصمت. فأما المذلقة فإنّها ستة أحرف في حيّزين: أحدهما حيّز الفاء، فيه ثلاثة أحرف (ف، ب، م)، مخارجها من مدرجةٍ واحدةٍ لصوتٍ بين الشفتين لا عملٍ للسان في شيءٍ منها. والحيّز الآخر حيّز اللام، فيه ثلاثة أحرف (ل، ر، ن) مخارجها من مدرجةٍ واحدةٍ بين أسلة اللسان ومقدّم الغار الأعلى. فهاتان المدرجتان هما موضعاً الذلاقة، وحرّوفهما أخف الحروف في المنطق، وأكثرها في الكلام، وأحسنها في البناء، الدميّاطي، ولا يحسن بناء الرباعي المنبسط والخماسي التّام إلاّ بمخالطة بعضها نحو (جعفر، درّاق، سفرجل، درديس)"⁽³⁾.

(1) الفراهيدي، كتاب العين: 54/1-55، الحمد، الدراسات الصوتيّة: 296.

(2) الفراهيدي، كتاب العين: 58/1.

(3) الأزهري، تهذيب اللّغة: 50/1.

فأصوات الذلاقة تمتاز بخفتها وسهولة نطقها، ولذلك لا يخلو منها رباعي أو خماسي.

13.1.2 الإصمات:

الإصمات لغةً: هو المنع والكف، والتسكين والسكون، يقال: صمت يصمت صمماً وصمماً وصموتاً وصماتاً، وأصمت: أطال الصوت. والتصميت: التسكين، والتصميت أيضاً السكون⁽¹⁾.

الإصمات اصطلاحاً: عرّف مكي (ت 437هـ) مصطلح الإصمات بقوله: "فمعنى المصمّنة: الممنوعة من أن تتفرد في كلمة طويلة من قولهم: (صمت) إذا منع نفسه الكلام"⁽²⁾.

أمّا الدّاني (ت 444هـ) فقد أهمل الحديث عن هذا المصطلح في كتابه (التحديد)، حيث انني لم أجد أيّة إشارة بخصوص هذا المصطلح.

وعرّفه الحصري (ت 1401هـ): "وهو منع انفراد هذه الحروف أصولاً في كلمة تزيد عن ثلاثة أحرف، بأن كانت أربعة أو خمسة"⁽³⁾.

والإصمات: هو ثقل الحرف وعدم سرعة النطق به، أو امتناع حروفه من الانفراد أصولاً في الكلمات الرباعيّة أو الخماسية دون حرفٍ مُدلقٍ معها، لتثقل ذلك على اللسان وصعوبته، فإن وجدت كلمةً مكوّنة من أربعة حروفٍ أو خمسةً كلها أصليةً مصمّنة فهي كلمةٌ أعجميّة غير عربيّة، مثل (عسجد) وهي اسمٌ للذهب، و (عسطوس) وهي اسم للخيزران وهو نوعٌ من الشجر بفتح العين والسين فقليل أنهما غير أصليين في كلام العرب بل ملحقان به، وقيل شاذان وقيل غير ذلك. وكذلك

(1) ابن منظور، لسان العرب، (صمت): 61/2-63، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم

الوسيط، (صمت): 524/1، الرازي، مختار الصحاح، (صمت): 382.

(2) القيسي، الرعاية: 135-136، وانظر: ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 73/1-75، ابن

الجزري، التمهيد: 108، الاسترأبادي، شرح الشافية: 262-263/3.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 96، المرصفي، هداية القاري: 83/1.

(الدهدقة) و (الزهزقة). كما أنَّ السَّبَبَ في الثَّقَلِ هو خروج الحرف بعيداً عن طرف اللِّسان والشفَتين⁽¹⁾.

وعرّفه محمد محمد داود بقوله: "هو ثقل نسبي في النطق بحروف العربية بعد استبعاد أحرف الذلاقة"⁽²⁾.

والسبب في تسمية أصوات الإصمات بهذه التسمية لأنها أصوات أصممت أي مُنِعَتْ أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها بأن كانت أربعة أو خمسة من غير أن يوجد معها حرف من حروف الإذلاق. وعلة ذلك أن حروف الإذلاق سهلة على اللسان، وحروف الإصمات صعبة عليه، فمنعوا انفراد حروف الإصمات واشترطوا أن يكون معها حرف أو أكثر من حروف الإذلاق لتُعادل خفة المذلق ثقل المصمّت⁽³⁾.

وقال عبد الوهاب القرطبي (ت 461هـ): "تُسمّى المصمته، لأنها صُمِتَ عنها أن تبني كلمة رباعية مُعرّاة من حروف الذلاقة"⁽⁴⁾.

وقال عزّة عبيد دعّاس: "سُمّيت مصمته لأنها ممنوعة من انفرادها في كلمة على أربعة أحرف أو خمسة، يعني أن كل كلمة كانت على أربعة أحرف (كجعفر)، أو خمسة أحرف (كسفرجل) لا بُدَّ أن يكون فيها مع الحروف المصمته حرف فأكثر من الحروف المذلقة"⁽⁵⁾. وتشمل أصوات الإصمات جميع أصوات العربية ما عدا أصوات الذلاقة.

(1) موسى، عبد الرزاق بن علي بن إبراهيم، الفوائد التجويدية في شرح المقدمة الجزرية، دار الضياء، ط3، (1423هـ-2003م): 42-43، المارغني، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع: 185، الحفيان، أشهر المصطلحات: 252.

(2) داود، العربية وعلم اللغة الحديث: 127-128.

(3) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 1/ 73-75، الاسترأبادي، شرح الشافية: 3/ 262-263، الجريسي، نهاية القول المفيد: 54، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 96، المرصفي، هداية القاري: 83/1، الحمد، الدراسات الصوتية: 300.

(4) القرطبي، الموضح في التجويد: 95.

(5) دعّاس، فن التجويد: 75.

أصوات الإصمات:

فأصوات الإصمات هي ما عدا الأصوات المذلقة أي الأصوات الباقية بعد حروف الإذلاق حيث جمعها بعضهم في عبارة: "جُزُّ غُشٍّ ساخِطٍ صِدِّ ثَقَةٍ إِذْ وَعَظُهُ يَحُضُّكَ" ومعنى العبارة: ابتعد عن شخصٍ غاشٍ ساخِطٍ للحقِّ وابحث عن ثَقَةٍ فَإِنَّ وَعْظَهُ يَحْتُكَ عَلَى الْخَيْرِ⁽¹⁾.

وهي عند الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) تسعة عشر حرفاً، أما من جاء بعده من علماء العربية فقد اقتفوا آثار مكي وابن الجزري عندما أضافوا أصوات العله (و، ي، ء) إلى المصمته، فصارت عندهم اثنين وعشرين صوتاً⁽²⁾؛ إذ قال مكي (ت 437هـ) في هذا المجال ما يلي:

"والمصمته: وهي ما عدا هذه الستة من الحروف (فر من لب)، وهي اثنان وعشرون حرفاً ثلاثة منها معتلات وهُنَّ: (الواو، والياء، والهمزة)، وتسعة عشر صحاحاً، والألف خارجة عن المذلقة والمصمته، لأنها هواء لا مستقر لها في المخرج"⁽³⁾ ووافقه في ذلك الخفاجي وابن الجزري⁽⁴⁾.

14.1.2 (القُوَّةُ والضعْفُ):

القُوَّةُ لغةً: هي نقيض الضعف، والجمع قُوَى وقُوَى. وقد قَوِيَ فهو قَوِيٌّ و تقوَّى واقْتوى، كذلك. وقد قوي الرجل والضعيف يقوى قُوَّةً فهو قَوِيٌّ وقُوَيْتُهُ أَنَا تقويةً وقاويته فقوَيْتُهُ أي غلبته.⁽⁵⁾

والضعْفُ لغةً: خلاف القُوَّة، وقيل: الضُّعْفُ، بالضم، في الجسد؛ والضعْفُ بالفتح، في الرأْي والعقل. وقد ضعفَ يَضْعُفُ ضعفاً وضعفاً وضعفاً؛ افتح عن

(1) القيسي، الرعاية: 136، الجريسي، نهاية القول المفيد: 54، المرصفي، هداية القاري: 83/1.

(2) السعران، علم اللغة: 150.

(3) القيسي، الرعاية: 136.

(4) الخفاجي، سر الفصاحة: 31، ابن الجزري، التمهيد: 109.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (قوا): 239/15.

اللحياني، فهو ضعيفٌ، والجمع ضَعْفَاءُ وضَعْفَى وضِعَافٌ وضَعْفَةٌ وضَعَفَى. وأضَعَفَهُ وضَعَّفَهُ: صَيَّرَهُ ضَعِيفًا (1).

القوَّة والضعف اصطلاحاً: لا نجدُ في كلام متقدمي علماء العربية شيئاً واضحاً ومفصلاً عن موضوع قوَّة الصَّوْتِ وضعفه، سوى ما وردَ عند ابن جنِّي (ت 392 هـ) في كتابه (الخصائص)؛ حيث وردت إشارة إلى الأقوى والأضعف من الحروف عنده (2).

أمَّا علماء التَّجويد فيبدو أنهم همُ أوَّلُ من بحثَ هذا الموضوع بشكلٍ مفصَّلٍ وواضح، حيث قسَّم علماء التَّجويد الأصوات إلى قويةٍ وضعيفةٍ، بحسَب ما فيها من القوَّة والضعف. وسبق أن وضَّحتُ ذلك أثناء الحديث عن المصطلحات السابقة، عند الحديث عن صفات الأصوات لدى علماء التَّجويد والقراءات.

وقد طبَّقَ علماء التَّجويد فكرة القوَّة والضعف في الحروف على ظاهرة الإدغام، فقالوا إنَّ الإدغام إنما يحسن في المواضع التي يُنقلُ فيها الأضعفُ إلى الأقوى. ومثلما كان مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ) رائد نظريَّة القوَّة والضعف في الأصوات، كذلك كان رائداً في تطبيق هذه النظريَّة على موضوع الإدغام؛ فقد بحثَ هذا في كتابيه (الرعاية) و (الكشف). فمما قاله في كتابه (الرعاية): "والقويُّ من الحروف إذا تقدَّمه الضَّعيفُ مجاوراً له جَذَبَهُ إلى نفسه إذا كان من مخرجه، ليعمَلَ اللسان عملاً واحداً في القوَّة من جهةٍ واحدة" (3).

وقال أيضاً: "وقد قال بعض العلماء: إنَّ الأصلَ في "اعتدنا": أَعَدَدْنَا - بدالين - وكذلك "اعْتَدْتْ"، أصلُهُ: أَعَدَدْتْ، من العُدَّة، وفيه ضَعْفٌ لِنَقْلِ الأقوى إلى الأضعفِ وإنَّما يُنقلُ أبداً الأضعفُ إلى الأقوى، إذا تقاربتِ المخرَجُ، ليقوى الكلامُ.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (ضعف): 243/9.

(2) ابن جنِّي، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر - بيروت، ط2 : 54/1-55، النعيمي، الدراسات اللهجيَّة والصوتية عند ابن جنِّي: 288.

(3) القيسي، الرعاية: 206.

فهذا هو الأكثرُ في الأصل. وربُّما خالفَ اليسيرُ ذلكَ لعلَّةٍ موجِبَةٍ، وإذا نُقلَ الأقوى إلى الأضعفِ ضَعُفَ الكلامُ (1).

ومما قاله مكي أيضاً في كتابه (الكشف): "وليسَ من أصولِ كلامِ العربِ أن يردوا الأقوى إلى الأضعفِ، وإنما أصولهم في الحروفِ إذا أبدلوا أن يردوا الأضعفِ إلى الأقوى أبداً" (2).

وقد أورد مكي بن أبي طالب في كتابه (الكشف)، نصّاً تَضَمَّنَ موضوعَ الإدغام من ناحيةِ القوَّةِ في الحروفِ وضعفها مقروناً بالأمثلة حيث قال: "واعلم أن الإدغامَ إنّما يحسن في غيرِ المثليين، ويقوى إذا سكن الأوّل، وهو على ضربين: أحدهما إذا كان الحرفانِ متقاربين في المخرج، والحرفُ الأوّلُ أضعفُ من الثاني، فيصيرُ بالإدغامِ إلى زيادةِ قوَّةٍ، لأنَّكَ تبدلُ من الأوّلِ حرفاً من جنسِ الثاني. فإذا فعلتَ ذلكَ نُقلَ لفظُ الضعيفِ إلى لفظِ القوَّةِ، فذلكَ حسنٌ جيّدٌ.

والضربُ الثاني أن يكونَ الحرفانِ المتقاربانِ في القوَّةِ سواءً كالمثليين، فيحسن الإدغامُ، إذ لا ينتقصُ الأوّلُ من قوَّتِهِ قبلَ الإدغامِ.

وضربٌ ثالثٌ من إدغامِ المتقاربين ضعيفٌ قليل، وهو أن يكونَ الحرفُ الأوّلُ أقوى من الثاني، فيصيرُ بالإدغامِ أضعفَ من حالِهِ قبلَ الإدغامِ. فالذي يزدادُ قوَّةً مع الإدغامِ هو كإدغامِ التاءِ في الطَّاءِ نحو: ﴿قَالَتْ طَّائِفَةٌ﴾ (3)، ﴿وَدَّتْ

طَّائِفَةٌ﴾ (4) لأنَّ التاءَ حرفٌ ضعيفٌ للهمسِ الذي فيه، والطَّاءُ حرفٌ قويٌّ للإطباقِ والجرِّ والاستعلاءِ والشدَّةِ اللواتي فيها، فهو أقوى من التاءِ كثيراً، فإذا أدغمتِ التاءَ نقلتها من ضعفٍ إلى قوَّةٍ مُكرَّرة. فهذا لا تكادُ العربُ تُظهره، وكذلك أجمعُ القراءُ على الإدغامِ في هذا. فإن نقصتِ قوَّةُ الحرفِ الثاني، وهو مع نقصِ قوَّتِهِ أقوى من

(1) القيسي، الرعاية: 207-208.

(2) القيسي، الكشف: 34/1.

(3) [آل عمران: 72].

(4) [آل عمران: 69].

الأول، حَسُنَ الإِدْغَامُ والإِظْهَارُ، نحو: ﴿هُدِّمَتْ صَوَامِعُ﴾⁽¹⁾ و ﴿حَمَلَتْ طُهْرُهُمَا﴾⁽²⁾، لأنَّ الصَّادَ نَقَصْتَ عَن قُوَّةِ الطَّاءِ لِعَدَمِ الجَهْرِ، وَكُونَ الهمسِ فِيهَا، وَالظَّاءَ نَقَصْتَ عَن قُوَّةِ الطَّاءِ لِعَدَمِ الجَهْرِ، وَكُونَ الهمسِ فِيهَا، وَالظَّاءَ نَقَصْتَ عَن قُوَّةِ الطَّاءِ لِعَدَمِ التَّشْدِيدِ، وَكُونَ الرَّخَاوَةَ فِيهَا وَالَّذِي تَتَسَاوَى قُوَّةُ الحَرْفَيْنِ فِيهِ إِدْغَامُ الذَّالِ فِي التَّاءِ، وَذَلِكَ أَنَّ الذَّالَ فِيهَا ضَعْفٌ وَقُوَّةٌ، فَالضَّعْفُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا رَخْوَةٌ، وَالقُوَّةُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا مَجْهُورَةٌ، كَذَلِكَ التَّاءُ فِيهَا ضَعْفٌ وَقُوَّةٌ، فَالضَّعْفُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا مَهْمُوسَةٌ، وَالقُوَّةُ مِنْ جِهَةِ أَنَّهَا شَدِيدَةٌ، فَقَدْ تَقَارَبَتَا فِي القُوَّةِ، وَالضَّعْفِ مِنْ صِفَاتِهِمَا، فَجَوَّازَ الإِدْغَامِ حَسَنٌ، وَالأَوَّلُ حَسَنٌ فِي الإِدْغَامِ، لِأَنَّكَ تَزِيدُ الحَرْفَ الأَوَّلَ قُوَّةً بِالإِدْغَامِ. وَالَّذِي يَقْبُحُ الإِدْغَامُ فِيهِ لِقُوَّةُ الأَوَّلِ وَضَعْفُ الثَّانِي فَهُوَ نَحْوُ إِدْغَامِ الرَّاءِ فِي اللَّامِ، وَهُوَ قَبِيحٌ لِقُوَّةِ الرَّاءِ بِالجَهْرِ وَالتَّكْرِيرِ اللَّذِينَ فِيهِ، وَضَعْفِ اللَّامِ لِعَدَمِ التَّكْرِيرِ فِيهِ، وَضَعْفِ الجَهْرِ فِيهِ، فَإِذَا أَدْغَمْتَ نَقَلْتَ الأَقْوَى إِلَى الأَضْعَفِ، وَذَلِكَ مَكْرُوهٌ ضَعِيفٌ، فَفَسِدُ عَلَيْهِ هَذَا، فَإِنَّ الأَصْلَ الَّذِي يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ"⁽³⁾.

وَكَانَ الدَّانِي (ت 444هـ) قَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ المَعْنَى حَيْثُ قَالَ: "... فَلَا يُدْغَمُ الأَفْضَلُ فِي الأَنْقَصِ لِدَلَالَتِهِ، وَيُدْغَمُ الأَنْقَصُ فِي الأَفْضَلِ؛ لِأَنَّهُ يُخْرَجُ بِذَلِكَ إِلَى الحَرْفِ الأَقْوَى، وَإِخْرَاجُ الأَضْعَفِ إِلَى الأَقْوَى جَائِزٌ لِأَنَّهُ يَقْوَى فِيهِ"⁽⁴⁾.

نَجِدُ أَنَّ مَكِّيَ بنَ أَبِي طَالِبٍ (ت 437هـ) هُوَ وَاضِعُ نَظَرِيَّةِ قُوَّةِ الحُرُوفِ وَضَعْفِهَا لَدَى عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ، فَهُوَ أَقْدَمُ مَنْ تَكَلَّمَ عَن هَذَا المَوْضِعِ حَتَّى أَنَّهُ اسْتَنْطَرَدَ فِي الحَدِيثِ عَنْهُ، وَشَرَحَ تَفْصِيلاً فِي كِتَابِهِ (الرَّعَايَةُ، الكَشْفُ، التَّبَصُّرَةُ). وَيَكَادُ

(1) [الحج: 40].

(2) [الأنعام: 146].

(3) القيسي، الكشف: 135/1-136، والتبصرة في القراءات، حققه وعلق عليه: محي الدين رمضان، منشورات المخطوطات العربية، الكويت، ط1، (1405هـ-1985م): 109، 115، أبو شامة، إبراز المعاني: 62-64، ابن الجزري، النشر: 290/1، 12/2، الحمد، الدراسات الصوتية: 400-402.

(4) الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، كتاب الإدغام الكبير مخطوط في مكتبة المتحف البريطاني (الرقم 3067 مشرقيات)، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 402.

يكون كلام من جاء بعده اقتباساً منه حيثُ تحدثَ مكي بهذا الخصوص في أكثر من موضع في كتابه (الرعاية) عند حديثه عن صفات الحروف. فقال عن الحروف الشديدة: "والشدة من علامات قوة الحرف فإن كان مع الشدة جهراً وإطباقاً واستعلاءً فذلك غاية القوة في الحرف، لأن كل واحدة من هذه الصفات، تدلُّ على القوة في الحرف، فإذا اجتمع اثنتان من هذه الصفات في الحرف أو أكثر، فهي غاية القوة، كالتاء. فعلى قدر ما في الحرف من الصفات القويّة، كذلك قوّته على قدر ما فيه من الصفات الضعيفة كذلك ضعفه"⁽¹⁾.

وذكر مكي هذا الموضوع أيضاً أثناء حديثه عن مصطلح الرخاوة فقال: "وهذه الصفات* من علامات الضعف، كالهمس، والخفاء، فاعرف الصفات الضعيفة والصفات القويّة، تقو بذلك على تجويد لفظك بكتاب الله - جلّ جلاله - . فإذا كان أحد الصفات الضعيفة في حرف، كان فيه ضعف، وإذا اجتمعت فيه كان ذلك أضعف له، كـ"الهاء" التي هي مهموسة رخوة منفتحة خفيفة. وكل واحدة من هذه الصفات، من صفات الضعف في الحرف ولذلك بينت "الهاء" بواو مرّة، وبياء مرّة. زيد على ذلك بعدها لضعفها وخفائها في قولك: "رماهو" و"عصاهو" و"بهي" و"قيهي". ولم يفعل ذلك بشيء من الحروف غيرها.

كذلك الصفات القويّة، إذا كان أحدها في حرف قوي بذلك، فإذا اجتمعت في حرف كان ذلك أقوى له كـ"التاء" الذي اجتمع فيه "الجهر" و"الشدة" و"الاستعلاء". ونحو "الصّاد" الذي اجتمع فيه "الصفير" و"الإطباق" و"الاستعلاء". فهو دون التاء في القوة، إذ عُدِمَت الجهر والشدة. و"الصّاد" أقوى من "الصّاد" لأنّ الصّاد حرف مجهور، مع أنّه مُطبق مُستعل (مستطيل)، فالجهر الذي فيه أقوى من الصفير الذي في الصّاد. فاعرف هذا"⁽²⁾.

(1) القيسي، الرعاية: 117-118.

* قال وهذه الصفات والأصل أن يقول وهذه الصفة لأنّه يتحدث عن صفة واحدة هي صفة الرخاوة.

(2) القيسي، الرعاية: 119-120.

وعقدَ مكي (ت 437هـ) في كتابه (الكشف) باباً مستقلاً للموضوع سمّاه:
(باب في معرفة الحروف القويّة والضعيفة)، لخصّ فيه عناصر الفكرة، وبلغ ما
ذكره في هذا الباب من الصفات القويّة عشراً، حيث قال: "واعلم أنّ القوّة في الحرف
تكونُ بالجهرِ وبالشدّة وبالإطباقِ والتفخيمِ وبالتّكريرِ وبالاستعلاءِ وبالصفيرِ
وبالاستطالةِ وبالغنةِ وبالتفشي" (1). أمّا ما فيه ضعفٌ من الصفات فاقترصه على
صفتي (الهمس والرّخاوة) حيث قال: "اعلم أنّ الضعيف في الحروف، يكون بالهمس
وبالرّخاوة، فإذا اجتمعتا في الحروف كان أضعف له" (2).

نلاحظ أنّ مكيّاً قد قسّم صفات الحروف، بين القوّة والضعف. إلّا أنّ نصيبَ
الأسدِ من هذه الصفات كان للقويّة منها، وأمّا النصيب البخس فكان للضعيف منها.
أمّا الصفات القويّة فهي (الجهر، الشدّة، الإطباق، الاستعلاء، الاستطالة، القلقلّة،
الصفير، التفشي، الانحراف، التّكرير، الغنة)، أمّا الضعيفة فهي (الهمس، الرّخاوة،
الاستفال، الانفتاح).

وقد تحدّث المرعشي (ت 1150هـ) في كتابه (جهد المقل) عن الصفات
القويّة والضعيفة حيث قال: "اعلم أنّ الصفات القويّة هي: الجهر والشدّة والقلقلّة
والاستعلاء والإطباق والتفخيم والصفير والتّكرير والتفشي والاستطالة والغنة،
والظهور الذي هو ضد الخفاء، وأضداد هذه المذكورات صفات ضعف، وإن لم
يوضع لبعضها اسمٌ في اصطلاحهم.

وفي "الرعاية": فإذا كان أحد الصفات الضعيفة في حرف كان فيه ضعفٌ،
فإذا اجتمعت فيه كان أضعف كالهاء، التي هي مهموسة رخوة خفيفة. كذلك الصفات
القويّة إذا كان أحدها في حرف قويّ بذلك، فإذا اجتمعت في حرف كان أقوى كالطاء
المهملة التي اجتمع فيها الجهر والشدّة والإطباق والاستعلاء، ونحو الصاد المهملة
التي اجتمع فيها الصفير والإطباق والاستعلاء فهي دون الطاء في القوّة إذ عدمت
الجهر والشدّة، والصاد المعجمة أقوى من الصاد لأنّ الصاد المعجميّة حرفٌ

(1) القيسي، الكشف: 137/1.

(2) القيسي، الكشف: 137/1.

مجهور مع أنه مطبق مستعلٍ مُستطيل، والجهر الذي فيه أقوى من الصفير الذي في الصَّاد. انتهى.

وقال: أقول: فظهرَ أنَّ صفات القوة متفاوتة في القوة لأنَّ وجه كونها صفات القوة إيجاب قوة صوت الحرف، وهو مما يقبل الشدَّة والضعف، والذي نفهمه أنَّ القلقة أقوى الصفات والشدَّة أقوى من الجهر، وكل واحدة من هذه الثلاث أقوى من النفشي والصفير، وأنَّ الإطباق أقوى من الاستعلاء الخالي عنه، والله أعلم بما ذكرنا وبالبيواقي⁽¹⁾.

وأما علماء التَّجويد المحدثون فنجد أنَّ الحصري (ت 1401هـ) يُقسِّم صفات الحروف إلى قويَّة وضعيفة في كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم)⁽²⁾. وكذلك قسَّمها المرصفي في كتابه (هداية القاري)⁽³⁾.

ونفهم مما سبق أنَّ الصَّوت القوي هو ما اشتمل على صفتين أو أكثر من صفات القوة كالجهر والشدَّة والإطباق والاستعلاء والصفير والتكرار والنفشي والقلقة. والصَّوت الضعيف ما اشتمل على صفتين أو أكثر من صفات الضعف مثل: الهمس والرَّخاوة والاستفال والترقيق.

2.2 مصطلحات الصفات غير المتقابلة

كما قلنا أن هناك صفات متقابلة، فبالمقابل نجد أنه يوجد صفات مقابلة ومضادة لتلك الصفات ومن هذه الصفات الغير نتقابلة ما يلي:

1.2.2 الصَّفِيرُ:

الصَّفِيرُ لُغَةً: من الصَّوت بالدَّوَاب إذا سُقيت، صَفَرَ تَصْفِرُ صَفِيرًا، وصفِر الطائر يصفر صفيراً. وهو التَّصْوِيتُ بالفم والشفَتين⁽⁴⁾.

(1) المرعشي، جهد المقل: 165-166.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 115-116.

(3) المرصفي، هداية القاري: 92/1.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (صفر): 536/4، الرازي، مُختار الصحاح، (صفر): 378،

مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط، (صفر): 518/1.

الصَّفِيرُ اصطلاحاً: عُرِّفَ الصَّفِيرُ بعدة تعاريف في الاصطلاح، وأهم هذه

التعاريف ما يلي:

فقد وردَ مصطلح (الصَّفِيرُ) عندَ سيبويه (ت 180هـ) حينَ تحدّثَ عن إدغام أصوات الصفير قائلًا: "وأما الصَّادُ والسَّيْنُ والزَّاي، فلا تدغمهن في هذه الحروف التي أدغمت فيهنَّ، لأنهنَّ حروف الصفير، وهنَّ أُنْدَى في السمع"⁽¹⁾.

وقال المبرِّد (ت 285هـ): "حروف الصفير هي: حروف تنسلُّ انسلالاً، وهي السَّيْنُ والصَّادُ والزَّاي"⁽²⁾. وتبعه ابن جنِّي (ت 392هـ) في هذا الرأي⁽³⁾ إلا أنَّ بعض المحدثين قد ظنَّ أنَّ ابن جنِّي لم يذكر هذا المصطلح وهو حسام النعيمي، كما ظنَّ غانم قدوري أنَّ سيبويه لم يذكره أيضاً⁽⁴⁾. وقال الزمخشري (ت 538هـ): "وحروف الصفير: الصَّادُ والزَّاي والسَّيْنُ، لأنها يُصَفَّرُ بها"⁽⁵⁾. ووافقه ابن يعيش (ت 646هـ) والاسترابادي (ت 686هـ)، والسيوطي (ت 911هـ)⁽⁶⁾.

أمَّا القدماء من علماء التَّجويد فقد حاولوا توضيح المقصود بهذا المصطلح أكثر من علماء اللُّغة، فهذا مكي (ت 437هـ) يقول: "وحقيقة الصفير: أنَّه اللَّفْظُ الذي يَخْرُجُ بقوةٍ مع الريح من طرف اللِّسان مما بين الثنايا تَسْمَعُ له حساً ظاهراً في السمع"⁽⁷⁾.

أمَّا عن سبب تسمية حروف الصفير بهذه التسمية فقد قال مكي (ت 437هـ): "وإنَّما سُمِّيت بحروف الصفير، لصوتٍ يخرج معها عندَ النُّطق بها يشبه

(1) سيبويه، الكتاب: 4/464.

(2) المبرِّد، المقتضب: 1/193، 225 - 226.

(3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 2/817 - 818.

(4) النعيمي، الدراسات الصوتية عند ابن جنِّي: 312، الحمد، الدراسات الصوتية: 314.

(5) الزمخشري، المفصل في علم اللُّغة: 466.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: 10/130، الاسترابادي، شرح الشافية: 3/258، السيوطي،

همع الهوامع: 6/299.

(7) القيسي، الرعاية: 212.

الصفير"⁽¹⁾. وتبعه في هذا الرأي الدّاني (ت 444هـ)، والقرطبي (ت 461هـ)،
والزمخشري (ت 538هـ)، وابن يعيش (ت 646هـ)، والاسترابادي (ت 686
هـ)، وابن الجَزَري (ت 833هـ)، والسيوطي (ت 911هـ)⁽²⁾.

قال الأنطاكي: "ولهذا سُمِّيَت السَّيْنُ والزَّاي والصَّاد بالأصوات الصَّفِيرِيَّة، لأنَّ
الانفتاح معها يكون في أضيق حالاته"⁽³⁾. وأيده محمد صادق قمحاوي⁽⁴⁾.

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد فقد فسَّروا سبب تسمية هذه الأصوات، حيث
ربطوا بين أصوات الصَّفير، وظاهرة الصَّفير في أصوات الطبيعة فهذا الجريسي
(ت 1322هـ) يقول: "وإنَّما سُمِّيَت بحروف الصَّفير لأنَّك إذا قلت: (إص، إز، إس)
سمعتَ لهنَّ صوتاً يشبه صفير الطائر، لأنَّها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان،
فينحصر الصَّوت هناك إذا سكنت ويأتي كالصَّفير؛ فالصَّاد تشبه صوت الأوز،
والزَّاي صوت النحل، والسَّيْن صوت الجراد"⁽⁵⁾ ووافقه في ذلك الحصري (ت
1401هـ)، والمرصفي والحفيان⁽⁶⁾.

وقال ابن الطحَّان (ت 561هـ): "والصَّفير حدَّة الصَّوت، كالصَّوت الخارج
عن ضغط ثقب"⁽⁷⁾ وهو صوت زائد يخرج من بين الشفتين عند النُّطق بحروفه.

(1) القيسي، الرعاية: 124.

(2) الدّاني، التَّحديد: 109، القرطبي، الموضح: 97، الزمخشري، المفصل في علم اللُّغة: 466،
ابن يعيش، شرح المفصل: 130/10، الاسترابادي، شرح الشافية: 258/3، ابن الجَزَري،
التَّمهيد: 100، السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(3) الأنطاكي، الوجيز في فقه اللُّغة: 165.

(4) قمحاوي، البرهان: 41.

(5) الجريسي، نهاية القول المفيد: 54.

(6) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 98، المرصفي، هداية القاري: 84/1، الحفيان،
أشهر المصطلحات: 253.

(7) ابن الطحَّان، مخارج الحروف وصفاتها: 123، ومرشد القارئ: 37.

وعرّف المرادي (ت 749هـ) الصفير فقال: "وهو صوتٌ يصحبُ هذه الأحرف يُشبهُ صفير الطائر"⁽¹⁾. ووردَ ذكرها عندَ ابنِ الجَزَري (ت 833هـ) في كتابه التمهيد وكتابه النُّشر⁽²⁾.

وقال القاري (ت 1014هـ): "هو صوتٌ يخرج من الحرف يُشبه الصفير"⁽³⁾ وعرّفه الجريسي (ت 1322هـ) فقال: "هو صوتٌ زائدٌ يخرج من بين الشفتين يصحب حروفه الثلاثة عندَ خروجها"⁽⁴⁾ ووافقه الحصري (ت 1401هـ) والمرصفي، والحفيان⁽⁵⁾.

نخلص من السَّابق أنَّ علماء التَّجويد المحدثين كانوا متابعين للقدماء منهم في كل ما ذكروه حول مصطلح (الصفير) على أنَّه صوت حاد يصاحب الأصوات (ص، س، ز) بسبب الاحتكاك الشديد الذي يصاحب هذه الأصوات. أمَّا المحدثون من علماء الأصوات العربيَّة فقد وصفوا صوتي (س، ز) بأنَّهما صفيريان، لما يصحبهما من صفيرٍ أو أزيز، وهما في الحقيقة صوتان من النوع الاحتكاكي⁽⁶⁾.

قال إبراهيم أنيس: "فمثلاً حين يتصل أول اللسان بأصول الثنايا بحيث يكون بينهما فراغ صغير جداً، ولكنَّهُ كافٍ لمرور الهواء نسمعُ ذلك الصفير الذي نعبّرُ عنه بالسَّين أو الزَّاي ... وعلى قدر نسبة الصفير في الصَّوت تكون رخاوته. وعلى

-
- (1) المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم المشهور بابن أم قاسم، شرح الواضحة في تجويد الفاتحة، حققه وعلق عليه: عبد الهادي الفضلي، دار القلم، (بيروت - لبنان): 36.
 - (2) ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100 - 101، و النُّشر: 204/1.
 - (3) القاري، المنح الفكرية: 16.
 - (4) الجريسي، نهاية القول المفيد: 54.
 - (5) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 98، المرصفي، هداية القاري: 84/1، الحفيان، أشهر المصطلحات: 253، العقرباوي، المرشد في التَّجويد: 109.
 - (6) عمر، دراسة الصَّوت اللغوي: 118، وماريوي، أسس علم اللُّغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب، ط2، (1403هـ - 1983م): 85.

هذا فأكثر الأصوات رخاوةً تلك التي سمّاها القدماء بأصوات الصفير وهي السّين والزاء والصاد⁽¹⁾.

وقال عبد القادر مرعي: "إذن الصفير هو صفةٌ يراذُ بها حدّة الصّوت، أو شدّة وضوح الصّوت في السمع، نتيجة الاحتكاك الشديد الذي يُصاحبُ هذه الأصوات أثناء نطقها، فتخرج من مخرجها، وكأنّها يُصَفَّرُ بها. وقال إنّ أصوات الصفير من الأصوات الاحتكاكيّة"⁽²⁾.

وفي هذا يقول عبد الصبور شاهين: "الصفير هو كون الصّوت شديد الوضوح في السمع نتيجة الاحتكاك الشديد في المخرج، وهو وصف صادق على ثلاثة صوامت هي: س، ز، ص"⁽³⁾.

أمّا عن طريقة إنتاجها فتكون بوضع طرف اللسان قريباً من مُقدّم اللثة، والسماح للهواء بالمرور خلال الفتحة المتكوّنة بينه وبين الأسنان العليا، وتتوقفُ على قدر ارتداد طرف اللسان إلى الوراء⁽⁴⁾.

ونلاحظ أنّ صفة الصفير حالة من حالات الصّوت الاحتكاكي، وأنّ أصواته أي أصوات الصفير من الأصوات الاحتكاكيّة⁽⁵⁾.

(1) أنيس، الأصوات اللغوية: 24، 74، 76.

(2) مرعي، المصطلح الصّوتي: 120.

(3) شاهين، في التطور اللغوي: 209-210.

(4) ماريوي، أسس علم اللّغة: 85.

(5) اليسوعي، الأب هنري فليش، العربيّة الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد

الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكيّة - بيروت: 40، الخولي، محمد علي، الأصوات اللغوية،

دار الفلاح للنشر والتوزيع، (عمان - الأردن): 37.

أصوات الصفيير:

وأصوات الصفيير هي: (السَّيْن، الصَّاد، الزَّاي)⁽¹⁾ وقال مكي (ت 437هـ):
"وهي ثلاثة: (الزَّاي، والسَّيْن والصَّاد)، ففيهن قوَّة لأجل هذه الزيادة التي فيهن،
فالصفيير من علامات قوَّة الحرف، (والصَّاد) أقواها للإطباق والاستعلاء اللذين فيها،
(والزَّاي) تليها في القوَّة للجهر الذي فيها، (والسَّيْن) أضعفها للهمس الذي فيها"⁽²⁾.
ووافقه في عددها الدَّاني (ت 444هـ)، والقرطبي (ت 461هـ) وابن الجَزَري (ت
833هـ)⁽³⁾ وأجمع علماء التَّجويد سابقو الذكر على أنها ثلاثة أصوات.

وأضاف مكي في موضع آخر قوله: "السَّيْن تخرج من مخرج الزَّاي، وهو
المخرج التاسع من مخارج الفم، فهي أخت الزَّاي في المخرج والصفيير. لكن السَّيْن
أضعف من الزَّاي، لأنَّ الزَّاي حرف مجهور، والسَّيْن حرف مهموس. ولولا الهمس
الذي في السَّيْن لكان زايًا. كذلك لولا الجهر الذي في الزَّاي لكان سينًا، إذ قد اشتركا
في المخرج والصفيير، والرَّخاوة، والانفتاح، والتسفل، وإنما اختلفا في الجهر
والهمس لا غير، فباختلاف هاتين الصفتين اختلفا في السمع. وقال: فيجب أن تعلم
أن السَّيْن أيضاً حرف مواخ للصاد، لاشتراكهما في المخرج والصفيير والهمس
والرَّخاوة. ولولا الإطباق والاستعلاء اللذان في الصَّاد، لكانت الصَّاد سينًا. وكذلك
لولا التسفل والانفتاح اللذان في السَّيْن، لكانت السَّيْن صادًا. فاعرف من أين اختلف
السمع في هذه الحروف والمخرج واحد، والصفات منققة"⁽⁴⁾.

(1) سيبويه، الكتاب: 4/464، المبرِّد، المقتضب: 1/193، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 2/

817-818، الزمخشري، المفصَّل: 466، ابن يعيش، شرح المفصَّل: 10/130،

الاسترأبادي، شرح الشافية: 3/258.

(2) القيسي، الرِّعاية: 124.

(3) الدَّاني، التَّحديد: 109، القرطبي، الموضح في التَّجويد: 97، ابن الطَّحَّان، مرشد القارئ:

34، ابن الجَزَري، التَّمهيد: 100-101، النَّشر في القراءات العشر: 1/203.

(4) القيسي، الرِّعاية: 211.

2.2.2 الانحراف:

الانحراف لغةً: حرف عن الشيء يحرف حرفاً، وانحرف و تحرف و احرورف أي عدل. وإذا مال الإنسان عن شيء يُقال: تحرف وانحرف و احرورف. وهو الميل عن الشيء⁽¹⁾.

الانحراف اصطلاحاً: كان أول من استخدم هذا المصطلح هو الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) عندما تحدّث عن الأصوات حيث قال: "... ولم ينحرفن عن ظهر اللسان انحراف الرّاء واللام والنون"⁽²⁾.

نجدُ هنا أنّ الخليل لم يذكر لنا تعريفاً واضحاً لمصطلح الانحراف ولم يفصل لنا الحديث عن طبيعة حدوثه. ويُذكر لل خليل أنّه حصرَ أصوات الانحراف بـ(الراء واللام والنون) فهي عنده ثلاثة أصوات.

أمّا سيبويه (ت 180هـ) فقال بخصوص هذا المصطلح: "ومنها المنحرف، وهو حرفٌ شديد جري فيه الصّوت لانحراف اللسان مع الصّوت، ولم يعترض على الصّوت كاعتراض الحروف الشديدة، وهو اللام وإن شئت مددت فيها الصّوت. وليس كالرخوة؛ لأنّ طرف اللسان لا يتجافى عن موضعه، وليس يخرج الصّوت من موضع اللام، ولكن من ناحيتي مستدق اللسان فويق ذلك"⁽³⁾.

نخلص من قول سيبويه أنّه يرى أنّ اللام صوتٌ شديد، يخرج من بين طرف اللسان وما فويق الثنايا، غير أنّه صوت لم يخرج من هذا الموضع لظهور عقبه في مجراه حالت دون ذلك، فانحرف عن هذا الموضع إلى حافتي طرف اللسان أو جانبيه ليخرج صوته من هذا الموضع، فيخالف بجريان الصّوت مصطلح الأصوات الشديدة التي يتعرّض الهواء معها إلى وقف في مجراه، ثم انطلاق مفاجئ ينتج عن انفجار هذه الأصوات بقوة.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (حرف): 52/9-53، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم

الوسيط، (حرف): 167/1.

(2) الفراهيدي، كتاب العين: 52/1.

(3) سيبويه، الكتاب: 435/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 403/3.

كما قال سيبويه في موضع آخر: "ومنها المكرر، وهو حرف شديد يجري فيه الصَّوت لتكريره وانحرافه إلى اللام فتجافى للصوت كالرَّخوة، ولو لم يكرَّر لم يجرِ الصوت فيه. وهو الرِّاء"⁽¹⁾.

نلاحظ هنا أن سيبويه قد أضاف حرف الرِّاء إلى اللام ليشكلا معاً حرفي الانحراف.

وقد وردَ مصطلح الانحراف أيضاً لدى المبرِّد (ت 285هـ) حيث قال: "وتخرج اللام من طرف اللسان، معارضاً لأصول الثنايا والرباعيات وهو الحرف المنحرف المشارك لأكثر الحروف"⁽²⁾ وقال في موضع آخر: "ثم نذكر الحرف المنحرف وهو أكثر في الكلام من غيره، وله اتصال بأكثر الحروف وهو اللام"⁽³⁾.

ووردَ كذلك عند ابن جنِّي (ت 392هـ) إذ قال: "ومن الحروف حرفٌ منحرف، لأنَّ اللسان ينحرف فيه مع الصَّوت، وقد تتجافى ناحية مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصَّوت فيخرج الصَّوت من تينك الناحيتين ومما فوقهما، وهو اللام"⁽⁴⁾. نلاحظ أنَّ ابن جنِّي ذكر سبب تسمية أصوات الانحراف بهذه التسمية وذكر منها اللام فقط.

أمَّا الزمخشري (ت 538هـ) فقال وهو يتحدَّثُ عن أقسام الأصوات: "والمنحرف اللام قال سيبويه: هو حرف شديد جرى فيه الصَّوت لانحراف اللسان مع الصَّوت"⁽⁵⁾ ويقول ابن يعيش (ت 646هـ): "ومنها المنحرف وهو اللام لأنَّ اللسان ينحرف فيه مع الصَّوت وتتجافى ناحيتا مستدق اللسان عن اعتراضهما على الصَّوت فيخرج الصَّوت من تينك الناحيتين وما فوقهما"⁽⁶⁾.

(1) سيبويه، الكتاب: 435/4.

(2) المبرِّد، المقتضب: 193/1.

(3) المبرِّد، المقتضب: 213/1.

(4) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 63/1.

(5) الزمخشري، المفصل في علم اللُّغة: 466.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: 130/10.

وهذا ابن عصفور ابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ) يذكر أقسام الحروف فيقول: "وتنقسم أيضاً إلى منحرف و غير منحرف. فالمنحرف اللام، وما عداها ليس بمنحرف"⁽¹⁾.

فنلاحظ هنا أنّ ابن عصفور قام بتقسيم الحروف إلى منحرفة وغير منحرفة وهذا يؤدي بنا إلى القول أنّه يوجد صفة مضادة لصفة الانحراف. على أنني لم أجد في أقوال القدماء ما يشير إلى وجود صفة مضادة لهذه الصفة.

وورد هذا المصطلح عند الاستراباذي (ت 686هـ) في شرحه إذ قال: "والمنحرف اللام؛ لأنّ اللسان ينحرفُ به"⁽²⁾.

وورد كذلك عند السيوطي (ت 911هـ) فقال: "وسمّي اللام منحرفاً، وزاد الكوفيون الرّاء فهما عندهم حرفا الانحراف قالوا لانحرافهما عن مخرج النون، وقال بعضهم وصفت اللام بالانحراف لأنّها انحرفت عن مخرجها إلى مخرج غيرها وعن صفتها إلى صفة غيرها"⁽³⁾.

نلاحظ أنّ السيوطي قد نسب توسيع معنى الانحراف ليشمل اللام والرّاء إلى الكوفيين. إلا أنّ خليل العطيّة صاحب الدّراسة بخصوص جهود الكوفيين في علم الأصوات قال: "وعزي إلى أهل الكوفة عدّهم: اللام، والرّاء صوتي انحراف، ولم أطلع على رأيهم المذكور في كتبهم المطبوعة"⁽⁴⁾.

كما نجد غانم قدوري الحمد يُعلق على اعتبار بعض القدماء بل مجملهم لبعض الأصوات بالانحراف فهو يقول: "ولا يكفي قول سيبويه أنّ الرّاء انحرف إلى

(1) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 678/2.

(2) الاستراباذي، شرح الشافية: 258/3.

(3) السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(4) العطيّة، خليل إبراهيم، جهود الكوفيين في علم الأصوات، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، مطبعة دار الحكمة في البصرة، (1411هـ-1991م): عدد 53/22، وانظر:

الدّاني، التّحديد: 110، السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

اللام لِيُعَدَّ صوتاً منحرفاً، فالمنحرف صار مُصطلحاً له دلالةً معينةً، لا مجرد كلمة تدل على معنى لغوي ينطبق على أي نوع من أنواع الانحراف⁽¹⁾.

ثم علل غانم لنا ذلك عندما أشار إلى قول محمود السعران في كتابه (علم اللُّغة) حيث قال: "فالأصوات المنحرفة تتكون بوضع عقبة في وسط المجرى الهوائي مع ترك منفذ للهواء عن طريق أحد جانبي العقبة، أو عن جانبيها، ومن هنا كانت تسميتها بالمنحرف (أو الجانبية) ومن أمثلتها أصوات اللام في العربية، والإنجليزية والفرنسية"⁽²⁾.

أمَّا علماء التَّجويد فقد استخدموا مصطلح الانحراف كسابقيهم من علماء العربية، ووصفوا اللام بأنه منحرف، وأضاف بعضهم إليها الرّاء. فهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يقول: "حرفا الانحراف: وهما: "اللام" و"الراء"، ... أمّا "اللام": فهو من الحروف الرخوة، لكنّه انحرف به اللسان مع الصّوت إلى الشدّة، فلم يعترض في منع خروج الصّوت اعتراض الشدید ولا خرج معه الصّوت كله خروجه مع الرخوة فسُمِّيَ منحرفاً، لانحرافه عن حكم الشدید وعن حكم الرخو فهو بين صفتين.

وأما "الراء": فهو حرفٌ انحرف عن مخرج النون، الذي هو أقرب المخارج إليه، إلى مخرج "اللام" وهو أبعد من مخرج النون من مخرجه، فسُمِّيَ منحرفاً لذلك. وقيل: إنّما سُمِّيَت "الراء" منحرفة؛ (لأنها في الأصل من الحروف الشديدة، لكنها انحرفت عن الشدّة إلى الرخاوة، حتّى جرى معها الصّوت ما لا يجري مع الشديدة)، لانحرافها إلى "اللام" وللتكرير الذي فيها، ولولا ذلك لم يجر معها الصّوت عند النطق بها، لأنّ الأغلب عليها الشدّة، والحروف الشديدة لا يجرى معها الصّوت على ما قدّمناه من الشرح"⁽³⁾.

(1) الحمد، الدراسات الصوتية: 323.

(2) السعران، علم اللُّغة: 141.

(3) القيسي، الرّعاية: 130-132.

أمّا الدّاني (ت 444هـ) فقال: "والمنحرف حرف واحد، وهو اللام وقال الكوفيون: المنحرف والمكرّر وهو الرّاء، لأنّه ينحرف عن مخرج النون إلى مخرج اللام، ولأنّ الناطق به كأنه ناطق برائين"⁽¹⁾.

وقد نسب ابن الجزري (ت 833هـ) اقتصار صفة الانحراف على صوت اللام للبصريين حيث قال: "وحرفاً الانحراف اللام والرّاء على الصحيح، وقيل اللام فقط، ونسب إلى البصريين وسمّياً بذلك لأنهما انحرفاً عن مخرجهما حتّى اتصلا بمخرج غيرهما"⁽²⁾. ووافقه في ذلك النويري (ت 857هـ) في كتابه (شرح طيبة النّشر)⁽³⁾. في حين نسب السيوطي (ت 911هـ) توسيع معنى الانحراف ليشمل اللام والرّاء إلى الكوفيين⁽⁴⁾.

ووصف الرّاء بالانحراف غير دقيق، لأنّ التكرار أهم صفاته، ولا يلتقي في أثناء نطقه ما يلقاه اللام. قال محمود السعران: "بحيث تنشأ عقبة في وسط الفم مع ترك منفذ للهواء عن إحدى حافتي اللسان، أو عن حافتيه، ويرتفع الحنك الأعلى فلا ينفذ الهواء عن طريق الأنف"⁽⁵⁾. على حين أنّ الرّاء تتكرر فيه ضربات طرف اللسان على اللثة تكراراً سريعاً، ولا يلقي العقبة التي نجدها عند النطق باللام، لذلك صار مصطلح الانحراف مختصاً باللام "لا مجرد كلمة تدل على معنى لغوي ينطبق على أي نوع من أنواع الانحراف"⁽⁶⁾.

وهنالكَ قسم آخر من علماء التّجويد أفردوا اللام بالانحراف منهم القرطبي (ت 461هـ) حيث قال: "ومن الحروف المنحرف، وهو اللام، لأنّ اللسان ينحرف

(1) الدّاني، التّحديد: 110.

(2) ابن الجزري، النّشر: 204/1.

(3) النويري، شرح طيبة النّشر: 244/1.

(4) السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(5) السعران، علم اللّغة: 185.

(6) الحمد، الدراسات الصوتيّة: 323، وانظر: العطية، جهود الكوفيين: 53/22-54.

فيه مع الصَّوْت، وتتجافى ناحيتا مستدق اللِّسان عن اعتراضيهما على الصَّوْت من تينك الناحيتين ومما فوقهما⁽¹⁾.

وعرّف ابن الطحان (ت 561هـ) الانحراف على أنه: "خروج من صفة إلى صفة، فاللام لم تعترض في منع خروج الصَّوْت اعتراضَ الشديد، ولا خرج معه الصَّوْت خروجه مع الرخو". وقال: "والرَّاء انحرَفَ عن مخرج النون، الذي هو أقرب المخارج إليه، إلى مخرج اللام"⁽²⁾.

وجد أن ابن الطحان (ت 561هـ) قد اتَّبَعَ مكيًّا في اعتبار أن للانحراف صوتين حين قال: "والانحراف في حرفين، وهما: الرَّاء واللام" إذ قال: "وهو ميل حرف اللام والرَّاء بعدَ خروجهما إلى طرف اللِّسان. وسمي كذلك لانحرافه عن مخرجه"⁽³⁾.

وعرّفه عبد الواحد بن محمد (ت 705هـ) بقوله: "الانحراف ومعناه: الميل، وهو صفة اللام، والرَّاء، وانحرافها إلى الجهة اليمنى، إلا أن انحراف اللام أقوى من انحراف الرَّاء"⁽⁴⁾. وأكد ابن الجَزَري (ت 833هـ) أن للانحراف حرفين كما ذكر ذلك سابقاً⁽⁵⁾.

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد، فنجد أنهم استعملوا مصطلح (الانحراف) كسابقهم من علماء العربيَّة والتَّجويد. وقد قاموا بتعريف هذا المصطلح بعدة تعريفات منها:

- (1) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 92.
- (2) ابن الطحان، مرشد القارئ: 37-38.
- (3) ابن الطحان، مرشد القارئ: 34، ومخارج الحروف وصفاتها: 123.
- (4) المالقي، عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد أبي محمد المالكي، شرح كتاب التَّيسير للداني في القراءات المسمى الدرُّ النثير والعذب النмир، تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، شارك في تحقيقه: أحمد عيسى المعصراوي، دار الكتب العلمية، (بيروت-لبنان)، ط1، (1421هـ-2003م): 186.
- (5) ابن الجَزَري، النُّشْر: 204/1.

1- الميل بالحرف عن مخرجه حتى يتصل بمخرج غيره، وهو صفة لازمة لحرفين هما: اللام والراء. وإنما وصفا بالانحراف لأنهما انحرفا عن مخرجهما حتى اتصلا بمخرج غيرهما، فاللام فيها انحراف وميل إلى طرف اللسان إلى مخرج النون، والراء فيها انحراف إلى ظهر اللسان جانحة قليلاً إلى جهة اللام⁽¹⁾.

2- قال محمد الصادق قمحاوي: "الانحراف هو ميل الحرف بعد خروجه إلى طرف اللسان وله حرفان (اللام والراء) فالانحراف صفة لازمة لهما لانحرافهما عن مخرجهما حتى يتصلا بمخرج غيرهما فاللام إلى ناحية طرف اللسان والراء إلى ظهره" وهو انحراف وميل الراء واللام عن مخرجيهما إلى مخرج غيرهما⁽²⁾.

أما المحدثون من دارسي الأصوات العربية، فنجد أنهم قد اختلفوا في تسمية هذا المصطلح فبعضهم يطلقون عليه اسم (الجانبيّة)⁽³⁾ وتمسك البعض الآخر منهم بالمصطلح القديم (الانحرافية) حيث قال جان كانتينو: "اللام الانحرافية كان في اللغة السامية حرف مائع انحرافي هو اللام. واحتفظت اللغة العربية القديمة بهذا الحرف خالصاً، ومخرجه هو جميع حافة اللسان بينه وبين ما يليه من مقدّم الحنك الأعلى فويق الضواحك والأنياب والثنايا، ولهذا الحرف نطق خاص يُسمّى (الانحراف)، ذلك أنّ اللسان ينحرف عند النطق به بأن يعتمد طرف اللسان على المخرج... فيجري الهواء من جانبيه: وذلك سماه علماء الأصوات الأوروبيون حرفاً جانبياً" كما وصف الانحراف بأنه: "خاصية اللام لأن اللسان ينحرف عند النطق بهذا الحرف

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 55، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 103-104،

شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 136-137، الحفيان، أشهر المصطلحات: 253.

(2) قمحاوي، البرهان: 43، العقرباوي، المرشد: 219، عثمان، حسني شيخ، حق التلاوة، دار

العدوي للطباعة والنشر والتوزيع (عمان-سوق البتراء) مكتبة المناهل (الزرقاء)، ط3،

(1401هـ): 92.

(3) أنيس، الأصوات اللغوية: 87، عمر، دراسة الصّوت اللغوي: 322، السعران، علم اللغة:

ويجري الصَّوت من جانبي اللسان وذلك ما نعبر عنه بعبارة (لاتيرال) Latiral أي جانبي⁽¹⁾.

3.2.2 القَلْقَلَةُ:

القَلْقَلَةُ لُغَةً: هي قِلَّة الثبوت في المكان، وهي شِدَّة اضطراب الشيء وتحركه، وهو يتقلقل ويتقلقل⁽²⁾.

القَلْقَلَةُ اصطلاحاً: ورد ذكر مصطلح القلقلة لدى الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170هـ-175هـ) حيث قال: "القلقلة: شِدَّة الصياح والإكثار من الكلام، وقال: اللَقْلَقَةُ: شِدَّة الصياح، والقلقلة: شِدَّة اضطراب الشيء في تحركه، يُقال: يتقلقل ويتقلقل"⁽³⁾.

كما استخدم سيبويه (ت 180هـ) هذا المصطلح عندما قال: "واعلم أنّ من الحروف حروفاً مشربة، ضُغِطت من مواضعها، فإذا وقفتَ خرجَ معها من الفم صوت ونبا اللسان عن موضعه، وهي حروف القلقلة، وذلك القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء. والدليل على ذلك أنّك تقول: (الحذوق)، فلا تستطيع أن تقف إلا مع الصوت، لشِدَّة ضغط الحرف، وبعض العرب أشد صوتاً، كأنهم يرومون الحركة"⁽⁴⁾.

وقد أضاف المبرّد (ت 285هـ) لأصوات القلقلة صوت الكاف حين قال: "واعلم أنّ من الحروف حروفاً محصورة في مواضعها فتسمع عند الوقف على الحرف منها نبرةً تتبعه وهي حروف القلقلة. وإذا تفقدت ذلك وجدته. فمنها القاف والكاف، إلا أنّها دون القاف؛ لأنّ حصر القاف أشدّ، وإنّما تظهر هذه النبرة في الوقف، فإن وصلت لم يكن، لأنك أخرجت اللسان عنها إلى صوت آخر. فحلت بينه

(1) كانتينو، دروس في علم الأصوات العربية: 38، 78.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (قل): 675/11، أبو بكر الرازي، مختار الصحاح، (قل): 559.

(3) الفراهيدي، كتاب العين: 26/5.

(4) سيبويه، الكتاب: 174/4.

وبين الاستقرار، وهذه المقالقة بعضها أشد من بعض، كما ذكرت لك في القاف والكاف⁽¹⁾.

أمّا ابن جنّي (ت 392هـ) فلم يذكر حرف الكاف مع أحرف القالقة كما فعل المبرّد، إذ قال: "اعلم أنّ في الحروف حروفاً مشربه تحفز في الوقف، وتضغط عن مواضعها وهي حروف القالقة، وهي: القاف، والجيم، والطاء، والدال، والباء؛ لأنك لا تستطيع الوقوف عليها إلا بصوت، وذلك لشدة الحفز والضغط، وذلك نحو: الحق وذهب واخلط واخرج، وبعض العرب أشد تصويماً"⁽²⁾.

نلاحظ هنا أنّ ابن جنّي لم يخرج عمّا ذكره سيبويه من قبل، ولم يُضيف جديداً على ما ذكره سيبويه. وقد وافقه الزمخشري (ت 538هـ) في ذلك حيث عرف القالقة بقوله: "والقالقة ما تحسّ به إذا وقفت عليها من شدة الصوت المتصعد من الصدر مع الحفز والضغط"⁽³⁾ وسار على ذلك ابن يعيش (ت 646هـ) فكان مؤيداً له في ذلك التعريف في كتابه (شرح المفصل)⁽⁴⁾ وقال ابن عصفور (ت 669هـ): "وينقسم أيضاً على متقلقل، ومشرب، وما ليس فيه قالقة ولا إشراب"⁽⁵⁾.

وتبع علماء التجويد القدماء علماء اللغة في تحديد مصطلح القالقة، حيث ذكر مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) مصطلح القالقة، لكن دون أن يعرفه تعريفاً صريحاً حيث قال: "حروف القالقة، ويقال: اللقالقة، وهي خمسة أحرف، يجمعها هجاء قولك: (جد بطق)"⁽⁶⁾.

أمّا الدّاني (ت 444هـ) فلم يخرج عمّا ذكره سيبويه⁽⁷⁾. وهذا القرطبي (ت 461هـ) يسير على خطى سابقه كسيبويه والمبرّد، ويحذو حذوهم في الحديث عن

(1) المبرّد، المقتضب: 196/1.

(2) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 63/1.

(3) الزمخشري، المفصل في علم اللغة: 466.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 128/10.

(5) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 675/2.

(6) القيسي، الرّعاية: 124.

(7) الدّاني، التّحديد: 111.

هذا المصطلح، دون زيادة تفيدنا في الموضوع، ولا نقص يُخِلُّ به⁽¹⁾. وذهب ابن الجَزْرِي (ت 833هـ) مذهب سابقه في ذلك في كتابه (التمهيد في علم التَّجويد)، و (النَّشْر في القراءات العشر)⁽²⁾.

وذهب جمهور علماء التَّجويد إلى أنَّ للقلقلة موضعاً وحددوه، فبعضهم يرى أنَّها لا تكون إلاَّ عند الوقف⁽³⁾ وهو الذي يفهم من كلام علماء العربيَّة؛ لأنَّ أخذك في صوت آخر عند الوصل يشغلك عن إتباع الحرف الأوَّل صوتاً⁽⁴⁾. وذهب أكثرهم إلى أنَّه لا يشترط لحصول القلقله سوى سكون الأصوات المذكورة. سواء وقعت وسطاً أو متطرفة⁽⁵⁾. وقال مكي بن أبي طالب: "إلاَّ أنَّ ذلك الصَّوت في الوقف عليهنَّ أبين منه في الوصل بهنَّ"⁽⁶⁾.

نخلص من السَّابق إلى أنَّ العلماء ذهبوا مذهبين في الموضع الذي تُقلقل فيه هذه الأصوات، وهذان المذهبان هما:

الأوَّل : يرى بعضهم أنَّ القلقله لا تكون إلا عند الوقف.

الثاني: ذهب كثير من العلماء إلى عدم اشتراط سكون هذه الحروف لحصول القلقله.

وقد ذكر ابن الجَزْرِي (ت 833هـ) المذهبين في كتابه (النَّشْر)، حيث قال: "وسُمِّيت هذه الحروف بذلك لأنَّها إذا سكنت ضَعُفت فاشتبهت بغيرها، فيحتاج إلى ظهور صوت يشبه النبرة حال سكونهنَّ في الوقف وغيره، وإلى زيادة إتمام النُّطق بهنَّ. فذلك الصَّوت في سكونهنَّ أبين منه في حركتهنَّ. وهو في الوقف أمكن، وأصل هذه الحروف القاف؛ لأنَّه لا يقدر أن يؤتى به ساكناً إلاَّ مع صوت زائد لشدَّة استعلائه.

(1) القرطبي، الموضح في التَّجويد: 93.

(2) ابن الجَزْرِي، التَّمهيد: 101، والنَّشْر: 203/1.

(3) ابن الطَّحَّان، مرشد القارئ: 38.

(4) سيويوه، الكتاب: 175/4، المبرد، المقتضب: 196/1، ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 1/

63، الزمخشري، المفصل: 466، الاسترأبادي، شرح الشافية: 263/1.

(5) أحمد بن أبي عمر، الإيضاح: 488/2.

(6) القيسي، الرِّعاية: 124.

وذهب متأخرو أئمتنا إلى تخصيص القلقة بالوقف تمسكاً بظاهر ما رأوه من عبارة المتقدمين أنّ القلقة تظهر في هذه الحروف بالوقف. فظنوا أنّ المراد بالوقف ضد الوصل، وليس المراد سوى السكون فإنّ المتقدمين يطلقون الوقف على السكون. وقسوى الشبه في ذلك كون القلقة في الوقف العرفي أبين وحسبانهم أنّ القلقة حركة وليس كذلك، فقد قال الخليل: القلقة شدة الصياح. والقلقة شدة الصوّت.

وقال الأستاذ أبو الحسن شريح بن الإمام أبي عبد الله بن شريح رحمه الله في كتابه (نهاية الإتقان: في تجويد القرآن) لما ذكر أحرف القلقة الخمسة فقال وهي متوسطة كباء الأبواب وجيم النجدين ودال مددنا وقاف خلقنا وطاء أطوار. ومتطرفة كباء (لم يتب) وجيم (لم يخرج) ودال (لقد) وقاف (من يُشاقق) وطاء (لا تشطط) فالقلقة هنا أبين في الوقف في المتطرفة من المتوسطة انتهى. وهو عين ما قاله المبرد ونصّ فيما قلناه والله أعلم⁽¹⁾.

وقد علّل مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) سبب تسمية هذه الأحرف بهذه التسمية فقال: "وإنما سميت بذلك؛ لظهور صوت يشبه النبرة عند الوقف عليهن، وإرادة إتمام النطق بهن، فذلك الصوّت في الوقف عليهن أبين منه في الوصل بهن"⁽²⁾.

وقال الدّاني (ت 444هـ): "وتسمى هذه الحروف حروف القلقة، لأنّه إذا وقّف عليها لم يُستطع أن يُوقّف دون الصّويت، وذلك قولك: الخرق وقط وشبهه"⁽³⁾. وقال الاسترابادي (ت 686هـ): "إنما سميت حروف القلقة لأنّها يصحبها ضغط اللسان في مخرجها في الوقف مع شدة الصّوت المتصدّد من الصدر، وهذا الضغط التام يمنع خروج ذلك الصّوت، فإذا أردت بيانها للمخاطب احتجت إلى قلقة اللسان وتحريكه عن موضعه حتّى يخرج صوتها فيسمع"⁽⁴⁾.

(1) ابن الجزري، النّشر في القراءات العشر: 203/1-204.

(2) القيسي، الرّعاية: 124.

(3) الدّاني، التّحديد: 111.

(4) الاسترابادي، شرح الشافية: 263/3.

وقال ابن الجَزَري (ت 833هـ) قول مكي السَّابِق دونَ زيادةٍ على ما قاله مكي في كتابيه (النَّشر والتمهيد)⁽¹⁾. وكذلك الحال تبعه النُّويري (ت 857هـ) في كتابه (شرح طيبة النَّشر في القراءات العشر)⁽²⁾.

أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد فحاولوا تفسير سبب التَّسمية؛ فهذا الجريسي (ت 1322هـ) يقول: "وإنَّما سُمِّيت بذلك؛ لأنَّ صوتها لا يكاد يُتَّبين به سكونها ما لم تخرج إلى شبه المتحرِّك لشدَّة أمرها من قولهم قفلتُه إذا حرَّكته، وإنَّما حصل لها ذلك؛ لاتفاق كونها شديدة مجهورة، فالجهر يمنع النَّفس أن يجري معها، والشدَّة تمنع أن يجري صوتها"⁽³⁾. وأيده في ذلك المرصفي في كتابه (هداية القاري)⁽⁴⁾.

وقال الأنصاري: "سُمِّيت حروفها بذلك لأنَّها حين سكونها تتقلقل وتتلفلق عند خروجها، حتَّى يُسمع لها نبرة قوية لما فيها من شدَّة الصَّوت الصاعد بها مع الضغط، دونَ غيرها من الحروف"⁽⁵⁾.

وقال الحفيان: "وتسمى مقلقلة لاضطراب اللسان في الفم عند النطق بها حتَّى يسمع له نبرة قويَّة دونَ غيرها من الحروف"⁽⁶⁾.

كما ذهبَ بعض المحدثين من علماء الأصوات إلى تعليل ققللة العرب للأصوات الخاصة بالقلقلة بحرص هؤلاء على إظهار كل ما في هذه الأصوات من جهر، فلا ينالها شيء من الهمس⁽⁷⁾.

(1) ابن الجَزَري، النَّشر في القراءات العشر: 203/1، والتمهيد: 101.

(2) النُّويري، شرح طيبة النَّشر: 243/1.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد: 55.

(4) المرصفي، هداية القاري: 84/1.

(5) الأنصاري، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية: 52، والدقائق المحكمة في شرح

المقدمة الجزرية في علم التجويد، تحقيق: نسيب نشاوي، (1400هـ-1980م): 51.

(6) الحفيان، أشهر المصطلحات: 253.

(7) أنيس، الأصوات اللغوية: 127، العطية، خليل إبراهيم، في البحث الصَّوتي،

منشورات دار الجاحظ للنشر-بغداد، 1983م: 59.

أقسام القفلة:

اتفق علماء التجويد المحدثون مع علماء اللغة المحدثين على تقسيم القفلة إلى

نوعين هما:

1- القفلة الكبرى: وهي التي تكون عند الوقف على الصوت الشديد وتوصف بأنها شديدة. ويحدث هذا النوع إذا كانت حروف القفلة في آخر الكلمة ووقف عليها نحو: (مَرِيحٌ، بَعِيدٌ، واق).

2- القفلة الصغرى: وهي التي تكون عند نطق هذه الأصوات إذا كانت وسطاً، ويحدث هذا القسم إذا كان الحرف ساكناً في وسط الكلمة نحو: (يَجْعَلُونَ، يَدْعُونَ)⁽¹⁾.

إلا أن هذا التقسيم لم يكن موجوداً عند القدماء من علماء التجويد؛ إذ إنني لم أجد أية إشارة له عندهم.

4.2.2 التفشي:

التفشي لغة: فشا خبره يفشو فُشواً وفُشياً: انتشرَ وذاع، وفشا الشيء يفشو فُشواً إذا ظَهَرَ، وهو عام في كل شيء. وتفشى الشيء، وهو عام في كل شيء. والفواشي كل شيء منتشر من المال كالغنم السائمة والإبل وغيرها لأنها تفشو أي تنتشر في الأرض، وتفشى الشيء أي اتسع⁽²⁾.

التفشي اصطلاحاً: استخدم أغلب علماء اللغة مصطلح التفشي، وأهمله البعض منهم، أما الذين استخدموا هذا المصطلح فلم يذكروا له تعريفاً محدداً وواضحاً، وإنما أشاروا إليه عند حديثهم عن بعض الأصوات فهذا سيبويه (ت 180 هـ) يقول: "الشين لا تدغم في الجيم، لأن الشين استطال مخرجها لرخاوتها حتى أتصل بمخرج الطاء، فصارت منزلتها منها نحواً من منزلة الفاء مع الباء، فاجتمع

(1) عثمان، حق التلاوة: 85.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (فشا): 178/15-179.

هذا فيها والتفشي"⁽¹⁾. كما أنه أضاف إلى الشين حرفاً آخر وهو الضاد عندما قال:
"واللذان خالطاها - الضاد والشين"⁽²⁾.

نجد أن سيبويه لم يتحدث عن التفشي الذي يصيب الضاد والشين، بل أنه
وصفها بالاستطالة، ونفهم ذلك من قوله محاولاً تفسير مصطلح المخالطة: "لأنَّ
الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام، والشين كذلك حتى اتصلت
بمخرج الطاء"⁽³⁾.

والتفشي بالشين المعجمة لغةً الاتساع. وفي اصطلاح القراء انتشار الريح في
الفم حتى يتصل بمخرج الطاء المعجمة، وبذا عُرفَ وَجَهُ تسمية المعجمة متفشيّاً⁽⁴⁾.
أمَّا المبرد (ت 285هـ) فنلاحظ أنه خلط بين المصطلحين (التفشي
والاستطالة) بمجرد سماعه لكلام سيبويه (ت 180هـ) السابق؛ حيث أضاف
(الضاد) لصوت الشين عندما قال: "والحرفان اللذان يبعدان من مخرجهما، ويتصلان
بها في التفشي الذي فيهما الشين والضاد. فأما الشين فتخرج من وسط اللسان من
مخرج الميم، والياء ثم تنفشي حتى تتصل بمخرج اللام"⁽⁵⁾.

كما أن المبرد يتفق مع سيبويه في أن التفشي الذي في الشين يوصلها إلى
صوت الطاء من خلال قوله: "ولا تدغم الشين في الجيم البتة؛ لأنَّ الشين من حروف
التفشي، فلها استطالة من مخرجها، حتى تتصل بمخرج الطاء"⁽⁶⁾.

كما نجد سيبويه قد أضاف صوت (الراء) إلى الشين فقال: "الراء لا تدغم في
اللام ولا في النون لأنها مكررة، وهي تفشي إذا كان معها غيرها"⁽⁷⁾ فسيبويه هنا
يشترط أن يكون مع الراء غيرها، لعدّها من أصوات التفشي. ونلاحظ أيضاً أن

(1) سيبويه، الكتاب: 4/448.

(2) سيبويه، الكتاب: 4/457.

(3) سيبويه، الكتاب: 4/457.

(4) التهانوي، موسوعة كشف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1/494.

(5) المبرد، المقتضب: 1/214.

(6) المبرد، المقتضب: 1/211.

(7) سيبويه، الكتاب: 4/448.

وصف المبرّد للضاد بالتفشي أنه وصف غير دقيق، لأن التفشي لا يكون في الصوت، ونحن نعلم أنّ الضاد في النطق الحديث صوت انفجاريّ.

كما أشار ابن دريد (ت 321هـ) إلى ظاهرة التفشي عندما قال: "وأماً (جنس) حروف أقصى الفم من أسفل اللسان (فهن: القاف والكاف ثم الجيم ثم الشين)، فلذلك لم تأتلف الكاف والقاف في كلمة واحدة إلا بحواجز ليس في كلامهم (قك ولا كق)، وكذلك حالهما مع الجيم ليس في كلامهم (جك ولا كج) إلا أنها دخلت على الشين لتفشي الشين وقربها من عكدة اللسان بل هي مجاوزة للعكدة إلى الفم..."⁽¹⁾. وكذلك الحال ورد ذكر هذا المصطلح لدى ابن يعيش (ت 646هـ) في كتابه (شرح المفصل)⁽²⁾.

وورد أيضاً مصطلح التفشي عند ابن عصفور، الإشبيلي (ت 669هـ) حيث قال: "ولا يُدغم في الجيم من مخرجه شيء، أمّا الشين فلم تدغم فيها لأنّ فيها تفشياً فكرهوا إذهابه بالإدغام، وأيضاً فإنّ الشين بتفشيها لحقت بمخرج الطاء والدال، فبعدت عن الجيم"⁽³⁾، من حديث ابن عصفور السابق نجد أنه قصر مصطلح (التفشي) على صوت الشين فقط. أمّا الاسترابادي (ت 686هـ) فقال في أثناء حديثه عن امتناع إدغام المتقاربين: "وفضيلة الشين التفشي والرخاوة، فلا تدغم في الجيم مع تقاربهما في المخرج"⁽⁴⁾.

وقد أشار السيوطي (ت 911هـ) إلى هذا المصطلح عندما قال: "والشين حرف ضعيف لهمسه ورخاوته واستفاله وفيه بعض القوة لتفشيّه، فلذلك كان تقريبه من الجيم مستحسنًا"⁽⁵⁾.

(1) ابن دريد، جمهرة اللغة: 6/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 138/10.

(3) ابن عصفور، الممتع في التصريف، 687/2-688.

(4) الاسترابادي، شرح الشافية: 270/3.

(5) السيوطي، همع الهوامع: 229/2.

وقد ذكر علماء التَّجويد هذا المصطلح أيضاً، وحاولوا تقديم تعريف له. فهذا مكّي بن أبي طالب (ت 437هـ) يقول: "ومعنى "التفشي": هو كثرة انتشار خروج الريح بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها"⁽¹⁾.

أمّا الدّاني (ت 444هـ) فقال: "والتفشي حرفٌ واحد وهو الشين، تفتت في الفم لرخاوتها حتّى اتصلت بمخرج الظاء، وكذلك الفاء تفتت حتّى اتصلت بمخرج الناء، ولذلك تبدل منها، فيقال: جَدَفٌ وجَدَّتْ"⁽²⁾.

وقال القرطبي (ت 461هـ): "وأما المتفشية، وتُسمّى المخالطة، لأنها يتخالط ما يتصل بها في طرف اللسان فالشين والضاد، وذلك أنّ الشين تنفّس في الفم حتّى تتصل بمخرج الظاء، والضاد تنفّس حتّى تتصل بمخرج اللام، ولذلك سُمّيت الحرف المستطيل لأنها استطالت من موضعها حتّى خالطت بالإطباق الذي فيها الطاء والظاء والضاد. وفي الفاء تفتت لأن مخرجها يستطيل عائداً حتّى تتصل بمخرج الناء، ولذلك تبدل منها في مثل جَدَّتْ وجَدَف. ومعنى التفشي انتشار الصّوت بها عند النطق بها"⁽³⁾.

وعرّف ابن الطحّان (ت 561هـ) التفشي بقوله: "والتفشي: انتشار خروج الريح، وانبساطه، حتّى يُتخيّل أنّ الشين انفرشت، حتّى لحقت بمنشأ الظاء، وهي أخص بهذه الصفة من الهاء، وقد ذكر بعضهم الضاد في هذا المعنى، لاستطالتها، لما اتصلت بمخرج اللام"⁽⁴⁾. وقد نقل أبو شامة (ت 665هـ) أنّ ابن مريم الشيرازي⁽⁵⁾ قال: "ومنها حروف التفشي، وهي أربعة مجموعة في قولك

(1) القيسي، الرّعاية: 135.

(2) الدّاني، التّحديد: 109-110.

(3) القرطبي، الموضح في التّجويد: 96.

(4) ابن الطحّان، مخارج الحروف وصفاتها: 94، ومرشد القارئ: 34، 37.

(5) ابن مريم الشيرازي (نصر بن علي بن محمد) يعرف بابن أبي مريم فخر الدين أبو عبد الله الفارسي أستاذ عارف، له كتاب في القراءات الثمان سماه الموضح يدل على تمكنه في الفن جعله بأحرف مرموزة دالة على أسماء الرواة وذكر ناسخه أنه استملاه من لفظه في رمضان سنة اثنتين وستين وخمسمائة، انظر: ابن الجزري، غاية النهاية: 337/2.

(مشفر) وهي حروف فيها غنة وتفشٍ وتأفف وتكرار، وإنما قيل لها حروف التفشي وإن كان التفشي في الشين خاصة، لأنَّ الباقية مقاربةٌ له لأنَّ الشين بما فيه من التفشي ينتشر الصَّوت منه ويتفشي حتَّى يتصل إلى مخارج الباقية وقال الشيخ: "سُمِّيَ الشين المتفشي، لأنَّه انتشر في الفم برخاوته حتَّى اتصل بمخرج الظاء والتفشي الانتشار"⁽¹⁾.

وعرّفه عبد الواحد بن محمد (ت 705هـ) في كتابه: (شرح كتاب التيسير للداني في القراءات) بقوله: "التفشي، ومعناه الظهور، وهي صفةُ الشين، والفاء وصفاً بذلك لما يبدو على ظاهر الفم من التكيف والتأثر عند النطق بهما"⁽²⁾.

نلاحظ مما سبق أن صاحب شرح التيسير قد أضاف الفاء إلى الشين ونجد أنَّ النويري (ت 857هـ) يُعارض صاحب شرح التيسير في ذلك حيث قال: "وللتفشي الشين يعني: أنَّ حرف التفشي الشين فقط باتفاق؛ لأنَّه تفشى في مخرجه حتَّى اتَّصل بمخرج الظاء وأضاف بعضهم إليها حروفاً آخر ولا يصح"⁽³⁾.

وذكر ابن الجزري (ت 833هـ) مصطلح التفشي وعدد حروفه وبين سبب تسميته بذلك فقال: "الحرف المتفشي، وهو الشين. سُمِّيَ بذلك؛ لأنها تفشت في مخرجها عند النطق به حتَّى اتصلت بمخرج الظاء، وقيل إنَّ في الياء تفشياً. فقلت: والواو كذلك. وقال قومٌ حروف التفشي ثمانية: الميم والشين والفاء والراء والناء والصَّاد والسَّين والضَّاد، نفشي الميم بالغنة، والشين والناء بالانتشار، والفاء بالتأفف، والراء بالتكرير، والصَّاد والسَّين بالصفير، والضَّاد بالاستطالة. فقلت: ومن جعل الميم حرف تفشٍ بالغنة يلزمه النون، لأنَّه حرفٌ أغن. ومن لقَّب الصَّاد والسَّين بالتفشي لصفيرهما يلزمه الزَّاي لأنَّ فيه ما فيهما من الصفير. ومعنى الصفير هو كثرة خروج بين اللسان والحنك وانبساطه في الخروج عند النطق بها حتَّى يتصل الحرف بمخرج غيره"⁽⁴⁾.

(1) أبو شامة الدمشقي، إيراز المعاني من حرز الاماني: 753.

(2) المالقي، شرح كتاب التيسير: 186.

(3) النويري، شرح طيبة النشر: 245/1.

(4) ابن الجزري، التمهيد: 107-108، القسطلاني، لطائف الإشارات: 202/1.

كما قال ابن الجَزَري في كتابه النَّشْر وهو يتحدَّث عن صفات الأصوات: "وحروف النَّفْسي-هو الشين اتفاقاً لأنَّه تَفْشَى في مخرجه حتَّى اتصل بمخرج الطَّاء، وأضاف بعضهم إليها الفاء والضَّاد، وبعض: الرَّاء والصَّاد والسَّين والياء والنَّاء والميم"⁽¹⁾.

نخلص من قول ابن الجَزَري أنَّه ليس براضٍ عن تعدد حروف النَّفْسي، بدليل أنَّه قال بلزوم النون والزَّاي. حيث شعرت أنَّه كان يتحدَّث بسخرية، حيث إنَّ هذه الصفة لا تحتمل كل هذه الأصوات.

وقال المرعشي (ت 1150هـ): "وبالجملة أنَّ الحروف المذكورة مشتركة في كثرة انتشار خروج الريح، لكنَّ ذلك الانتشار في الشين أكثر، ولذا اتَّفَق في تَفْشِيهِ، وفي البواقي المذكورة قليل بالنسبة إليه، ولذا لم يصفها أكثر العلماء بالنَّفْسي، وفي التمهيد ينبغي أن يُبيِّن النَّفْسي في الشين عند النُّطق بها، وإذا كانت مشددة فلا بدَّ من إشباع تَفْشِيهَا كقولهِ تعالى: ﴿ فَبَشِّرْهُ ﴾⁽²⁾ ولم يضعوا لضدِّ النَّفْسي اسماً"⁽³⁾. كما

قال عنها: "النَّفْسي ريح زائدة تنتشر في الفم عند النُّطق بها بخلاف غيرها"⁽⁴⁾. أمَّا المحدثون من علماء التَّجويد، فقد اتَّبَعُوا القدماء فيما يخص هذا المصطلح من حيث المعنى وعدد الأحرف، دون أي تغيير⁽⁵⁾.

أمَّا المحدثون من دارسي الأصوات، فقد أهمل أكثرهم ذكر هذه الصفة، وهي وإن كانت من الصفات المحسَّنة التي لا تميز بين الأصوات، وإنَّما توضح خاصية في صوت معين، فإنَّها قد تكون ذات فائدة في تفسير بعض الظواهر الصَوْتِيَّة، فحين

(1) ابن الجَزَري، النَّشْر في القراءات العشر: 205/1.

(2) [الصافات: 101].

(3) المرعشي، جهد المقل: 159.

(4) القيسي، الرَّعاية: 175، المرعشي، جهد المقل: 158.

(5) الجريسي، نهاية القول المفيد: 58، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 107،

المرصفي، هداية القاري: 90/1، الحفيان، أشهر المصطلحات في فن الأداء: 254،

دعَّاس، فن التَّجويد: 77، قحاوي، البرهان: 43، عثمان، حق التلاوة: 94، العقرباوي،

المرشد: 111.

تحدّث إبراهيم أنيس عن عدم إدغام الزّاي والشين في غيرهما في الأمثلة القرآنيّة لم يجد تفسيراً لذلك إلاّ المصادفة فقال: "وليس لهذا ما يبرره من الناحية الصّوتيّة سوى مجرد المصادفة"⁽¹⁾ كما يقول: "إن منطقة الهواء في الفم عند النطق بالشين أوسع منها عند النطق بالسّين"⁽²⁾.

كما ذكر عبد الصبور شاهين صفة التّفشّي فقال: "ومعنى (التّفشّي): أن يشغل الصّوت من عرض اللّسان مساحةً ينتج بها هذا (الوشيش)"⁽³⁾.
وقال عبد القادر مرعي: "هو صفةٌ خاصّةٌ بصوت الشين في العربيّة، وعند النطق بهذا الصّوت ينفشّي الهواء وينتشر داخل الفم وخارجه"⁽⁴⁾.

5.2.2 الاستطالة:

الاستطالة نُعّة: الاستعلاء والتّرفع. وهي التّفضّل ورفع النّفس⁽⁵⁾.

الاستطالة اصطلاحاً: كان سيبيويه (ت 180هـ) أوّل من استخدم مصطلح الاستطالة عندما تحدّث عن الضّاد الضعيفة * إذ قال: "... وهي أخف لأنّها من حافة اللّسان، وأنّها تخالط مخرج غيرها بعد خروجها، فتستطيل حين تخالط حروف اللّسان"⁽⁶⁾. وقال في موضع آخر في أثناء حديثه عن موانع إدغام الضّاد: "ولا تُدغم في الصّاد والسّين والزّاي لاستطالتها، يعني الضّاد"⁽⁷⁾. ووصف سيبيويه الضّاد والشين بالاستطالة عندما قال: "لأنّ الضّاد استطالت لرخاوتها حتّى اتصلت بمخرج اللام والشين كذلك حتّى اتصلت بمخرج الطاء"⁽⁸⁾. وعند حديثه عن إدغام

(1) أنيس، الأصوات اللغويّة: 136.

(2) أنيس، الأصوات اللغويّة: 65.

(3) شاهين، في التطوّر اللغوي: 210.

(4) مرعي، المصطلح الصّوتي: 120.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (طول): 493/11، 495.

* انظر شاهين، في التطوّر اللغوي: 191-192.

(6) سيبيويه، الكتاب: 432/4.

(7) سيبيويه، الكتاب: 466/4، 470.

(8) سيبيويه، الكتاب: 457/4.

(الطاء والدال والتاء) في الشين قال: "وتدغم الطاء والدال والتاء في الشين، لاستطالته حين اتصلت بمخرجها، وذلك قولك: اضْبَيْبْنَا، وانْعَشْبْنَا، وانْقَشْبْنَا"⁽¹⁾.

كما ورد ذكر هذا المصطلح عند المبرّد (ت 285هـ) حيث قال وهو يتحدث عن منع إدغام (الشين في الجيم): "ولا تدغم الشين في الجيم البتة؛ لأنّ الشين من حروف التفشي، فلها استطالة من مخرجها، حتّى تتصل بمخرج الطاء، والإدغام لا يبخص الحروف ولا ينقصها"⁽²⁾. فالمبرّد هنا لم يصف حرف الضاد بالاستطالة، وإنما اكتفى بحرف الشين لتطبيق عليه هذه الصفة. وهذا يقودنا إلى القول بأنّ حرف الشين حرفٌ مشترك في صفتي الاستطالة والتفشي.

أمّا ابن جنّي (ت 392هـ) فلم أجد عنده حديثاً عن هذا المصطلح، سوى أنّه استخدم الضاد وصفاً لأصوات المد (الألف والواو والياء) حيث قال: "فجميع الحروف صحيح إلاّ الألف والواو اللواتي هُنَّ حروف المد والاستطالة"⁽³⁾. وهذا يدلُّنا على أنّ هذه الأصوات قد عُرفت بصفاتٍ أخرى كالمدّ والعلة أو الهوائيّة، فأغنت عن استخدام مصطلح الاستطالة للدلالة عليها. ونجد أنّ أغلب علماء العربيّة القدماء قد أهمل الحديث عن هذا المصطلح.

وإذا وصلنا إلى ابن عصفور (ت 669هـ) وجنناه يتبع المبرّد في الحديث عن هذا المصطلح في كتابه (المتع في التصريف) أثناء حديثه عن جواز إدغام (الضاد) في الطاء، والدال، والتاء، والطاء، والدال، والتاء، واللام، فقال: "فإنّ الضاد، بالاستطالة التي فيها، لحقت مخرج الطاء والدال والتاء، لأنّها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتّى خالطت أصول ما اللام فوقه، إلاّ أنّها لم تقع من التنثية موقع الطاء لانحرافها، لأنك تضع لسانك للطاء بين التثيين"⁽⁴⁾ كما استخدم الاسترابادي (ت 686هـ) مصطلح الاستطالة أثناء حديثه عن موانع إدغام

(1) سيبويه، الكتاب: 466/4.

(2) المبرّد، المقتضب: 211/1.

(3) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 62/1.

(4) ابن عصفور، الإشبيلي، المتع في التصريف: 691/2.

أحد المتقاربين في الآخر، إذ قال: "وفضيلة الضَّاد الاستطالة"⁽¹⁾. وقال عندما تحدَّثَ عن وجوب إدغام لام المعرفة في مثلها: "أمَّا الضَّاد فلأنَّها استطالت لرخاوتها حتَّى اتصّلت بمخرج اللام"⁽²⁾.

كما استخدم علماء التَّجويد القدماء مصطلح (الاستطالة) لوصف صوت (الضَّاد). فهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يقول: "الحرف المستطيل: وهو الضَّاد"⁽³⁾ نجد هنا أنَّ مكيًّا قد استخدم مصطلح (الاستطالة) للدلالة على صوت (الضَّاد) العربيَّة القديمة، وذلك لأنَّ مخرجها يبدأ من أول حافة اللسان من أقصاه وينتهي إلى مخارج طرف اللسان فيستوعب طول حافته. حيث إنَّ هذه الصفة ملازمة لصوت الضَّاد في أثناء كونه متَّسعاً؛ إذن فهي صفة تختصُّ بمخرج الصَّوت لا بطبيعة خروجه. كما نجد أنَّ مكيًّا اقتصر مصطلح (الاستطالة) على صوت الضَّاد واستخدامه لهذا المصطلح ينطبقُ على جري المخرج لا النَّفس.

كما نلاحظ أنَّ مكيًّا قد أشرك صفة النقيش بصوت الضَّاد، فكان لها نصيبٌ فيه، حين قال: "والضَّاد تنفّس حتَّى تتصل بمخرج اللام"⁽⁴⁾ وقد أشار المبرِّد (ت 285هـ) إلى هذا في كتابه (المقتضب)⁽⁵⁾.

وفسرَّ مكي سبب تسمية هذا المصطلح بتلك التسمية فقال: "سُمِّيت بذلك لأنَّها استطالت على الفم عند النطق بها، حتَّى اتَّصّلت بمخرج اللام، وذلك لما اجتمع فيها من القوَّة بالجهر والإطباق والاستعلاء فقويت بذلك واستطالت في الخروج من مخرجها حتَّى اتَّصّلت باللام لقرب مخرج اللام من مخرجها"⁽⁶⁾.

(1) الاسترلابادي، شرح الشافية: 270/3.

(2) الاسترلابادي، شرح الشافية: 279/3، 283.

(3) القيسي، الرِّعاية: 134، والكشف: 137/1.

(4) القيسي، الرِّعاية: 135.

(5) المبرِّد، المقتضب: 211/1.

(6) القيسي، الرِّعاية: 134.

أما الدَّاني (ت 444هـ) فقد حصر مصطلح (الاستطالة) في صوت الضَّاد فقط عندما قال: "والمستطيل حرفٌ واحدٌ، وهو الضَّاد" (1).

وذكرَ القرطبي (ت 461هـ) مصطلح (الاستطالة) في كتابه (الموضح) فقال: "وفي الضَّاد استعلاءً واستطالةً وجهرٌ وإطباقٌ يجبُ مراعاته فيها وتوفيرهُ عليها سِيِّمًا في ما يشتبه لفظه مثل: ﴿الضَّالِّينَ﴾ (2) و﴿الظَّالِّينَ﴾ (3) و﴿ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ﴾ (4) و﴿ظَلَّ وَجْهَهُ﴾ (5) و﴿أضَلَّنَ كَثِيرًا﴾ (6) و﴿فَيَظْلَنَ رَوَاكِدَ﴾ (7) و﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾ (8) وكذلك في مثل ﴿وَصَاقَتْ عَلَيْهِمُ﴾ (9) و﴿صَابِقُ بِهِ صَدْرُكَ﴾ (10) لئلا يشتبه بقوله: ﴿فَذَاقَتْ وَبَالَ أَمْرِهَا﴾ (11)، و﴿ذَائِقَةُ آلَوْتِ﴾ (12) لافتراقهما في المعنى، وإن تقاربا في اللفظ" (13).

كما أنه كان مؤيداً لمكي في إشراك صوت الشين في مصطلح الاستطالة؛ حيث قال في موضع آخر من كتابه: "والضَّاد تنفسي حتى تصل بمخرج اللام،

(1) الدَّاني، التَّحديد: 110.

(2) [الفاتحة: 7].

(3) [الفتح: 6].

(4) [الإسراء: 67].

(5) [النحل: 58].

(6) [إبراهيم: 36].

(7) [الشورى: 33].

(8) [القيامة: 22].

(9) [التوبة: 118].

(10) [هود: 12].

(11) [الطلاق: 9].

(12) [آل عمران: 185].

(13) القرطبي، الموضح: 114.

ولذلك سُميت الحرف المستطيل لأنها استطالت من موضعها حتى خالطت بالإطباق الذي فيها الطاء والظاء والصاد⁽¹⁾.

وورد هذا المصطلح لدى ابن الطحان (ت 561هـ) حين قال: "وذكر بعضهم أن الصاد ... لاستطالتها، لما اتصلت بمخرج اللام"⁽²⁾.
كما عرفها ابن الطحان بقوله: "الاستطالة: تمدُّ عند نبات الصاد؛ للجهر والاستعلاء تمكنها من أول حافة اللسان إلى منتهى طرفه؛ فاستطالت بذلك؛ فلحقت بمخرج اللام"⁽³⁾.

أمّا ابن الجزري (ت 833هـ) فقال في كتابه (التمهيد) في أثناء حديثه عن أقسام الحروف وألقابها ما يلي: "الحرف المستطيل، وهو الصاد المعجمة"⁽⁴⁾. وقال في فقرة أخرى من نفس الصفحة ما يلي: "وقال قوم حروف التنقيش ثمانية: الميم والشين والفاء والراء والياء والصاد والسين والصاد، ... والصاد بالاستطالة"⁽⁵⁾ إذن نلاحظ أن ابن الجزري وافق مكيًا في إشراكه مصطلح الاستطالة في صوت الصاد. إلا أن المرعشي (ت 1150هـ) لم يقصر صفة الاستطالة على صوت الصاد فقط، بل اتفق في رأيه مع سابقه كابن الجزري ومكي، حيث قال: "... فهي لا تختص بالصاد، بل الشين المعجمة مستطيلة أيضاً للتنقيش"⁽⁶⁾. كما لاحظ علماء التجويد أن هناك صلة بين مصطلح المستطيل ومصطلح الممدود، وحاولوا التفريق بينهما، فقال الجعبري "والفرق بين المستطيل والممدود أن المستطيل جرى في مخرجه، والممدود جرى في نفسه"⁽⁷⁾. وقال المرعشي مُعلقاً على ذلك: "توضيح هذا الفرق أن للمستطيل مخرجاً له طول في جهة جريان الصوت فجرى في مخرجه

(1) القرطبي، الموضح: 96.

(2) ابن الطحان، مرشد القارئ: 37.

(3) ابن الطحان، مخارج الحروف وصفاتها: 133.

(4) ابن الجزري، التمهيد: 107.

(5) ابن الجزري، التمهيد: 107.

(6) المرعشي، جهد المقل: 160.

(7) القاري، المنح الفكرية: 17.

بقدر طولِهِ، ولم يتجاوزُهُ، لما عرفت أنّ الحرف لا يتجاوز مخرجةَ المحقق، وليس للممدود مخرج فلم يجر إلا في ذاته لا في مخرج، إذ المخرج المقدر ليس المخرج حقيقة، فلا ينقطع إلا بانقطاع الهواء، ولأجل هذا الفرق اختلفت تسمياتها، ولو انعكست لصحّ، لكنهم اختاروا ذلك⁽¹⁾.

كما لاحظ المرعشي (ت 1150هـ) وجود علاقة بين صفة الاستطالة وصفة التفشي، ويتضح من كلامه أنّ الصّوت المتفشي والصّوت المستطيل يحتاجان إلى زمن لنطقهما أكثر من بقيّة الحروف الجامدة الرخوة، ولكن لا يبلغان زمن الصّوت الممدود⁽²⁾. حيث يقول: "فظهر أنّ التفشي يُوجبُ استطالة الصّوت، فكل متفشٍ مستطيل، وقد عرفت حروف التفشي في بابهِ. وبالجملة إنّ الحروف على أربع مراتب: آني لا يمتدُّ أصلاً، وهي الحروف الشديدة، وزماني يمتدُّ قدر ألف وهي حروف المد، وزماني يقرب من قدر ألف وهي الضّاد المعجمة وحروف التفشي، وزماني يقرب من الآني وهي بواقي الحروف"⁽³⁾.

ويقول غانم قدوري: "ولمّا كانت الضّاد القديمة الموصوفة بالاستطالة غير متحققة في النطق اليوم، وهي الأصل في هذه الصفة فإنّ تصوّر تلك الصفة في الضّاد لا يصل إلى الوضوح التام، ويمكن أن نستنتج أنّ المقصود بالاستطالة هو اتساع مخرج الحرف، أي أنّ ما يأخذه الحرف المستطيل من العضوين اللذين يشتركان في مخرجه أكبر مما يأخذه الحرف غير المستطيل من ذينك العضوين"⁽⁴⁾.

نلاحظ أنّ القدماء من علماء العربيّة والتّجويد قد اتفقوا على أنّ الضّاد هي الأصل في صفة الاستطالة، وأنّ مصطلح الاستطالة يصدّقُ عليها وينطبق أيضاً. واستخدم المحدثون من علماء التّجويد مصطلح الاستطالة كسابقهم من علمائه، فعرفوه بتعاريف عدّة منها:

(1) المرعشي، جهد المقل: 160.

(2) الحمد، الدراسات الصوتيّة: 321.

(3) المرعشي، جهد المقل: 160-161.

(4) الحمد، الدراسات الصوتيّة: 321.

- 1- امتداد الصَّوْت من آخر حافة اللِّسان إلى أولها عند النُّطق بحرفها وهو الضَّاد. إذن فهي صفةٌ لازمةٌ للضاد المعجمة⁽¹⁾.
- 2- امتداد مخرج الضَّاد عند النُّطق بها حتَّى تتصل بمخرج اللام، ولا يكون ذلك إلا في الضَّاد فقط⁽²⁾.

6.2.2 التَّكْرير (التَّكْرارُ):

التَّكْرير لُغَةً: المكرر من الحروف: الرِّاء، وذلك لأنَّك إذا وقفت عليه رأيتَ طرف اللِّسان يتغيَّر بما فيه من التَّكْرير، ولذلك احتسبَ في الإمالة بحرفين⁽³⁾. والتكرار: هو عبارة عن الإتيان بشيء مرَّةً بعدَ أخرى⁽⁴⁾. والتَّكْرير: بالرِّاء ذكر الشيء مرَّةً فصاعداً بعدَ أخرى، وكذا التكرار كما يستفاد من المطول في تعريف الفصاحة⁽⁵⁾.

التَّكْرير اصطلاحاً: كان سيويوه (ت 180هـ) أوَّل من استخدَم هذا المصطلح من القدماء في أثناء حديثه عن صفات الحروف فيها هو يقول: "ومنها المكرر، وهو حرفٌ شديدٌ يجري فيه الصَّوْت لتكريره وانحرافه إلى اللام، فتجافى للصوت كالرخوة، ولو لم يكرَّر لم يجر الصَّوْت فيه، وهو الرِّاء"⁽⁶⁾ وقال أيضاً: "والرِّاء إذا تكلمتَ بها خرجت كأنها مضاعفة، والوقفُ يزيدُها إيضاحاً"⁽⁷⁾.

-
- (1) موسى، الفوائد التَّجويدية: 43، الجريسي، نهاية القول المفيد، 58، الحصري، أحكام قراءة القرآن، 108، عثمان، حق التلاوة: 94، قمحاوي، البرهان: 44، العقرباوي، المرشد: 111، الأنصاري، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية: 14.
 - (2) الحفيان، أشهر المصطلحات: 254.
 - (3) ابن منظور، لسان العرب، (كرر): 160/5.
 - (4) الجرجاني، علي بن محمد، كتاب التعريفات، حققه وقَدَّم له ووضع فهرسه: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط2، (1413هـ-1992م): 90.
 - (5) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 502/1.
 - (6) سيويوه، الكتاب: 435/4، ابن السَّراج، الأصول في النحو، 403/3.
 - (7) سيويوه، الكتاب: 136/4.

كما وردَ هذا المصطلح عند المبرِّد (ت 285هـ) فقال: "ومنها الرّاء. وهي شديدة، ولكنها حرفٌ ترجيعٌ فإنما يجري فيها الصّوت، لما فيها من التّكرير"⁽¹⁾. وقال أيضاً: "وتدغم اللام، والنون في الرّاء، ولا تدغم الرّاء في واحدةٍ منهما، لأنّ فيها تكراراً فيذهب ذلك التّكرير"⁽²⁾. وذكر هذا المصطلح ابن جنّي (ت 392هـ) حين قال: "ومنها المكرّر، وهو الرّاء وذلك أنّك إذا وقفتَ عليه رأيتَ طرف اللّسان يتعثرُ بما فيه من التّكرير، ولذلك احتسب في الإمالة بحرفين"⁽³⁾.

ووردَ كذلك لدى الزمخشري (ت 538هـ) عندما قال: "والمكرّر الرّاء؛ لأنّك إذا وقفتَ عليه تعثرَ طرف اللّسان بما فيه من التّكرير"⁽⁴⁾. كما ورد ذكر مصطلح التّكرير لدى أبي عثمان عمرو عثمان بن عمر (ت 646هـ) المعروف بابن الحاجب النحوي في كتابه (الإيضاح في شرح المفصل) حيث قال: "والمكرّر الرّاء" لما تحسه من شبه ترديد اللّسان في مخرجه عند النطق به، ولذلك أجري مجرى الحرفين في أحكام متعدّدة فحسُن إسكانُ يَنْصُرُكُمْ وَيُشْعِرُكُمْ ولم يحسن إسكان يَفْتُلُكُمْ وَيَسْمَعُكُمْ، وحسُن إدغام مثل ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ﴾⁽⁵⁾ أحسن منه في أن يمسم ولم يحسن طلبَ وغنم وأميلَ طارد وغارم، وامتنعوا من إمالة راشد، ولم يمتنعوا من إمالة ناشد، وكل هذه الأحكام راجعة في المنع والتسويغ إلى التّكرير الذي في الرّاء"⁽⁶⁾.

وأما ابن عصفور (ت 669هـ) فقد قسّم الحروف إلى قسمين حيث قال: "وتنقسم إلى مكرّر وغير مكرّر، فالمكرّر: الرّاء، وما عداها غير مكرّر: وأعني بالتكرار: أنّك إذا وقفتَ عليها رأيتَ طرف اللّسان يتعثرُ فيها، ولذلك احتسبت في

(1) المبرِّد، المقتضب: 196/1.

(2) المبرِّد، المقتضب: 212/1.

(3) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 62/1.

(4) الزمخشري، المفصل في علم اللّغة: 466.

(5) [آل عمران: 120].

(6) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 490/2.

الإمالة بحرفين على ما ذكر في باب الإمالة⁽¹⁾. فنجد أن ابن عصفور قد عرف مصطلح التكرير كمن سبقه.

وورد هذا المصطلح عند الاسترابادي (ت 686هـ) حيث قال: "وإنما سمي الرءاء مكرراً لأن طرف اللسان إذا تكلم به كأنه يتعثر: أي يقوم فيعثر؛ للتكرير الذي فيه"⁽²⁾.

وقال السيوطي: "وسمي الرءاء المكرراً، لأنها تتكرر على اللسان عند النطق بها، كأن طرف اللسان يرتعد بها، فكأنك نطقت بأكثر من حرف واحد"⁽³⁾.

أما علماء التجويد القدماء، فقد ساروا على نهج سابقهم من علماء العربية، في تعريف هذا المصطلح. فنجد مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يعرف (الصوت المكرراً) بقوله: "الحرف المكرر: وهو "الرءاء"، سمي بذلك، لأنه يتكرر على اللسان عند النطق به، كأن طرف اللسان يرتعد به، وأظهر ما يكون ذلك إذا كانت الرءاء مشددة"⁽⁴⁾. وعرفه مكي بـ: ارتعاد طرف اللسان بالرءاء، مكرراً لها، بإخفاء ذلك التكرير لا بد منه. وكذلك إن كانت الرءاء مكسورة مشددة أخفيت تكريرها وشددتها مرققة نحو: "لا نفرق" و"بضارئين" و"الرجال قوامون"، و"متبرجات"، و"متفرقة"، و"ذرية"، وهو كثير أيضاً"⁽⁵⁾. وقد وضح ابن الجزري المقصود بتكرير الرءاء عندما قال: "وقد توهم بعض الناس أن حقيقة التكرير ترعيد اللسان بها المرة بعد المرة فأظهر ذلك حال تشديدها، كما ذهب إليه بعض الأندلسيين، والصواب التحفظ من ذلك بإخفاء تكريرها، كما هو مذهب المحققين. وقد يبالي قوم في إخفاء تكريرها مشددة فيأتي بها محصرمة شبيهة بالطاء، وذلك خطأ لا يجوز، فيجب أن تلفظ بها

(1) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 675/2.

(2) الاسترابادي، شرح الشافية: 264/3.

(3) السيوطي، همع الهوامع: 298/6.

(4) القيسي، الرعاية: 130، والكشف، 137/1، ابن الجزري، التمهيد: 105-106، والنشر: 1/204.

(5) القيسي، الرعاية: 196.

مشددة تشديداً ينبو به اللسان نبوةً واحدةً وارتفاعاً واحداً من غير مبالغة في الحصر والعسر نحو: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ (1) و﴿خَرُّ مُوسَى﴾ (2)... (3).

واعتقد أن هذا القول مبني على قول مكي: "ولا بُدَّ في القراءة من إخفاء التكرير" حيث وصَّى مكي بوجوب إخفاء التكرير فقال في موضع آخر: "والتكرير هو ارتعاد طرف اللسان بالراء، مكرراً لها، فإخفاء ذلك التكرير لا بُدَّ منه" (4). وفي سبب التسمية قال مكي: "سمي بذلك، لأنه يتكرر على اللسان عند النطق به، كأنه يرتعد به" (5).

وورد هذا المصطلح عند الذاني (ت 444هـ) فنجده يقول: "والمكرر حرف واحد، وهو الراء، ويتبين ذلك فيه إذا وقف عليه وأخلص سكونه، وهو حرف شديد جرى فيه الصوت لتكريره وانحرافه إلى اللام" (6).

وورد كذلك عند القرطبي (ت 461هـ) حيث عرفه وفسر سبب تسميته بتلك التسمية في كتابه (الموضح في التجويد) (7). وقال ابن الباذش (ت 540هـ): "والمكرر: الراء" (8). وعرف ابن الطحان (ت 561هـ) التكرير فقال: "والتكرير: تضعيف يوجد في جسم الراء، لارتعاد طرف اللسان بها، ويقوى مع التشديد، ولا يبلغ به حد يقبح" (9). وورد عند النويري (ت 857هـ) (10).

(1) [الفتحة: 1].

(2) [الأعراف: 143].

(3) ابن الجزري، النشر: 218/1-219.

(4) القيسي، الرعاية: 131، 196.

(5) القيسي، الرعاية: 130-131، ابن الجزري، التمهيد: 105-106، والنشر: 204/1.

(6) الذاني، التحديد: 110.

(7) القرطبي، الموضح في التجويد: 92.

(8) ابن الباذش، كتاب الإقناع في القراءات السبع: 176/1.

(9) ابن الطحان، مرشد القارئ: 37.

(10) النويري، شرح طيبة النشر: 244.

أمّا المرعشي (ت 1150هـ) فنلاحظ أنّه يرد على قول مكي بإخفاء أو وجوب إخفاء التّكرير حيث يقول: " أقول: ليس معنى إخفاء تكررّه بالكلية، بإعدام ارتعاد رأس اللّسان بالكلية، لأنّ ذلك لا يمكن إلاّ بالمبالغة في لصق رأس اللّسان باللثة بحيث ينحصر الصّوت بينهما بالكلية، كما في الطّاء المهملة، وذلك خطأ لا يجوز كما صرّح به ابن الجزري في النّشر (219/1)، لأنّ ذلك يؤدي إلى أن يكون الرّاء من الحروف الشديدة مع أنّه من الحروف البينية، بل معناه تقوية ذلك اللصق بحيث لا يتبين التّكرير والارتعاد في السمع ولا يميز الالفاظ ولا السامع بين المكرّرين، كما نقلناه عن "شرح المواقف"، فظهر معنى إظهار التّكرير أيضاً فاعرف"⁽¹⁾.

أمّا علماء التّجويد المحدثون فقد وافقوا سابقهم من علماء التّجويد في تعريف هذا المصطلح وقد عرفه الجريسي (ت 1322هـ) فقال: "هو ارتعاد رأس اللّسان عند النطق بالحرف، وهو صفة لازمة للرّاء"⁽²⁾ ووافقه في ذلك الحصري (ت 1401هـ) في كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم) وغيره الكثير من محدثي علماء التّجويد⁽³⁾.

7.2.2 أصوات الغنة:

الغنة لغة: صوت في الخيشوم، وقيل صوت فيه ترخيم نحو الخياشيم تكون في نفس الأنف، وقيل: الغنة أن يجري الكلام في اللهاة، وهي أن يشرب الحرف صوت الخيشوم⁽⁴⁾.

الغنة اصطلاحاً: أشار سيبويه (ت 180هـ) إلى مصطلح الغنة في كتابه حيث قال: "ومنها حرف شديد يجري معه الصّوت لأنّ ذلك الصّوت غنة من

(1) المرعشي، جهد المقل: 157، الحمد، الدراسات الصوتية: 317.

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 57.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن: 104، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التّجويد: 137،

عثمان، حق التلاوة: 93، قحايوي، البرهان: 43، العقرباوي، المرشد: 110.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (غنن): 385/13، ابن دريد، كتاب جمهرة اللّغة: 7/1.

الأنف، فإنما تخرجه من أنفك واللسان لازم لموضع الحرف، لأنك لو أمسكت بأنفك لم يجر معه الصوت. وهو النون، وكذلك الميم⁽¹⁾.

وأشار إليه أيضاً المبرد (ت 285هـ) في كتابه (المقتضب) حيث قال: "والميم ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة، فلذلك تسمعها كالنون؛ لأن النون المتحركة مشربة غنة، والغنة من الخياشيم"⁽²⁾.

وورد عند ابن السراج (ت 316هـ) عندما قال أن: (الميم والنون) لهما مخرجان: أحدهما من الفم، وهو معتمد اللسان والشفتين، والآخر في الخيشوم وهو مجرى الغنة⁽³⁾.

وقد وافق ابن السراج في رأيه هذا كل من (مكي، والاسترابادي)؛ حيث قال مكي (ت 437هـ) في كتابه (الكشف): "قحرف الغنة له مخرجان، فإذا أدغمته أدغمت ما يخرج من الفم منه، وأبقيت ما يخرج من الخياشيم ظاهراً، فلا يتمكن التشديد مع بقاء الغنة ظاهرة"⁽⁴⁾.

وكذلك الاسترابادي (ت 686هـ) إذ قال في كتابه (شرح الشافية): "والحق أن يقال: إن للنون مخرجين: أحدهما في الفم، والآخر في الخيشوم إذ لا بدّ فيها من الغنة، وإذا أردت إخراجها في حالة واحدة من المخرجين، فلا بدّ فيها من اعتماد قويّ وعلاج شديد؛ إذ الاعتماد على المخرجين في حالة واحدة أقوى من الاعتماد على مخرج واحد"⁽⁵⁾.

وورد هذا المصطلح عند ابن جني (ت 392هـ) في كتابه (سر صناعة الإعراب) حيث قال: "ويدلك على أن النون الساكنة إنما هي من الأنف والخياشيم،

(1) سيبويه، الكتاب: 4/435، السيرافي، شرح كتاب سيبويه: 6/517.

(2) المبرد، المقتضب: 1/194.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: 3/401.

(4) القيسي، الكشف: 1/164.

(5) الاسترابادي، شرح الشافية: 3/271-272.

أنك لو أمسكت بأنفك، ثم نطقت بها، لوجدتها مختلفة، وأمّا النون المتحركة فمن حروف الفم...، إلا أن فيها بعض الغنة من الأنف"⁽¹⁾.

وقال ابن يعيش (ت 646هـ) : "إذا لم يكن بعدها حرف البتة كانت من الفم، وبطلت الغنة، كقولك: مَنْ وَعَنْ ونحوهما مما يوقف عليه"⁽²⁾.

وقد عرف ابن عصفور (ت 669هـ) الغنة بقوله: "والغنة: صوت في الخياشيم"⁽³⁾، كما أنه قسم الأصوات إلى أغن وغير أغن وخصص منها أصوات الغنة حين قال: "وتنقسم أيضاً إلى أغن وغير أغن. فالأغن الميم والنون"⁽⁴⁾. ثم بعد ذلك فصل القول فيها من موضع آخر من كتابه (المتع في التصريف) فنجده يقول: " وأمّا النون والميم فيجري معهما الصّوت في الأنف، لأنّ الغنة صوت، ولا يجري في الفم؛ لأنّ اللسان لازم لموضع الحرف من الفم"⁽⁵⁾.

وورد كذلك هذا المصطلح عند السيوطي (ت 911هـ) في كتابه: (همع الهوامع) إذ قال: "وغنة مخرجها الخيشوم"⁽⁶⁾.

الغنة عند علماء التجويد والقراءات:

ورد هذا المصطلح عند علماء التجويد ومنهم مكي (ت 437هـ) حيث قام بتخصيص فصل خاص به في كتابه (الكشف) سمّاه: (فصل في النون الساكنة والتّوين والغنة) عرف فيه الغنة بأنها: صوت يخرج من الخيشوم، وفصل فيه القول عن الغنة⁽⁷⁾. كما ورد في كتابه (الرعاية) إذ قال فيه: "حرفا الغنة: وهما: النون والميم الساكنتان، سمّيتا بذلك، لأنّ فيهما غنة تخرج من الخياشيم عند النطق بهما،

(1) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 48/1.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 127/10.

(3) ابن عصفور، الإشبيلي، المتع في التصريف: 678/2.

(4) ابن عصفور، الإشبيلي، المتع في التصريف: 678/2.

(5) ابن عصفور، الإشبيلي، المتع في التصريف: 674-673/2.

(6) السيوطي، همع الهوامع: 227/2.

(7) القيسي، الكشف: 167-161/1.

فهي زائدة فيهما، كالإطباق الزائد في حروف الإطباق، وكالصغير الزائد في حروف الصغير، فالغنة من علامات قوة الحرف ومثلها "التنوين" (1).

وقال في موضع آخر: "الحرف الراجع: وهو الميم الساكنة، سُميت بذلك، لأنها ترجع في مخرجها إلى الخياشيم، لما فيها من الغنة، ويجب أن يُشاركها في هذا اللقب النون الساكنة لأنها ترجع أيضاً إلى الخياشيم للغنة التي فيها" (2). نجد هنا أن مكياً قد ذكر صوتي الغنة، وعلل سبب تسميتها بهذه التسمية بخروجها من الخياشيم عند نطقها، كما أنه جعل هذه الصفة من الصفات القويّة في صفات الأصوات، كما نجده يُسمّي صوت الميم بالصوت الراجع.

كما أن مكياً قد خصّص للغنة باباً خاصاً في كتابه (الرعاية) سمّاه (باب الغنة) عرفها فيه بقوله: "الغنة: نون ساكنة خفيفة، تخرج من الخياشيم. وهي تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة - وهي التي تتحرك مرّةً وتسكن مرّةً - (والتنوين) - لأنه نون ساكنة - وللميم الساكنة. ومخرجه هو المخرج الثالث عشر من مخارج الفم" (3).

ونفهم من قول مكّي هذا أن الغنة صوت تابع للميم والنون الساكنتين تخرج من الخياشيم (الأنف) عند إظهارها، أمّا في حالة إخفاء النون عند أصوات الفم التي تخفى عندها، فتصير نوناً خفيفةً يقتصر خروجها عند مكّي على الخياشيم فقط، وسبب ذلك فقدانها مخرجها من الفم. فقد بيّن مكّي الحالات التي تظهر فيها الغنة عندما قال: "والغنة تظهر عند إدغام النون الساكنة والتنوين في النون والميم، ولا تدغم. وتظهر عند إدغام النون والتنوين في الياء والواو. ويجوز أن تدغم فلا تظهر" (4).

وبعد ذلك وصف مكّي الغنة بأنها صوتٌ مجهورٌ شديد لا عمل للسان به، حيث قال: "والغنة حرفٌ مجهورٌ شديدٌ، لا عمل للسان فيها، (والخيشوم الذي تخرج

(1) القيسي، الرعاية: 131.

(2) القيسي، الرعاية: 138.

(3) القيسي، الرعاية: 240.

(4) القيسي، الرعاية: 240.

منه هذه الغنة) هو المركب فوق غار الحلق الأعلى. فهي صوتٌ يخرج من ذلك
الموضع" (1).

كما أطلق مكي مصطلح (النون الخفية) على مصطلح (الغنة) حين قال:
"وتبيّن أنّ النون الخفية هي الغنة، والنون المدغمة والمظهرة هي غير الغنة، والغنة
تابعة لها" (2).

إلا أن المرعشي (ت 1150هـ) قال إنَّ هناك فرقاً بين كل منهما حيث قال
في كتابه (جهد المقل): "المخرج السابع عشر: الخيشوم وهو أقصى الأنف كما قال:
يخرج منه النون المخفاة، إن قلت: ما الفرق بين النون المخفاة وبين الغنة؟ قلت: هما
متحدتان ذاتاً، لأنَّ كلاهما صوتٌ يخرج من الخيشوم، لكن ذلك الصوت في
الأصل للنون والميم الساكنتين المظهرتين كما في (عَنْ) و (لَمْ) ويُسمّى حينئذٍ غنةً،
وقد تُخفى النون الساكنة، ومعناه أن يُعَدَمَ ذاتها وتبقى صفتها التي هي الغنة كما في
(عنك)، وسمّيت الغنة الباقية من النون نوناً مخفاةً، وبالجملة إنَّ الغنة تطلق لغةً على
الصوت الخارج من الخيشوم، سواء قام بالحرفين المذكورين أو قام بنفسه، وفي
اصطلاح أهل الأداء تختص بما قام بالحرفين المذكورين" (3).

وقد أشار الداني (ت 444هـ) إلى مصطلح الغنة في كتابه (التحديد) حيثُ
قال: "وحرفا الغنة الميم والنون، لأنَّهما غنة في الخيشوم، ألا ترى أنك إذا أمسكت
بأنفك ثمَّ نطقتَ بهما لم يجر فيهما صوتُ الغنة. والخيشومُ الخرقُ المنجذبُ إلى
داخلِ الفم. ويُسمّى الميمُ الحرفَ الراجع، لأنَّها ترجعُ إلى الخيشوم، لما فيها من
الغنة، وهي أقوى من النون، لأنَّ لفظها لا يزول، ولفظُ النون قد يزول عنها، فلا
يبقى منها إلا غنة، ولذلك لم تُدغم الميمُ فيها ولا في شيءٍ من مقاربيها" (4).

نجد أنَّ الداني حدّد لنا حرفي الغنة، وأعطانا تجربةً تُساعدنا في معرفة
صوت الغنة، كما أنه سمّى الخيشوم بالخرق المنجذب داخل الفم. ووجدناه يعقّدُ

(1) القيسي، الرعاية: 240.

(2) القيسي، الرعاية: 268.

(3) المرعشي، جهد المقل: 137.

(4) الداني، التحديد: 111.

مقارنةً بين (الميم والنون) من حيث القوة والضعف، حيث قال أن الميم أقوى من النون وفسر سبب قوتها بأن لفظها لا يزول مقارنةً بلفظ النون الذي يزول ولا يبقى منه إلا الغنة.

وورد مصطلح الغنة عند القرطبي (ت 461هـ) في أكثر من موضع من كتابه (الموضح في التجويد) حيث قال: "وأما الراجع فالميم، وذلك لأنها ترجع إلى الخياشيم بما فيها من الغنة. وأما حروف الغنة فالنون ساكنة ومتحركة، والميم، إلا أن الميم أقوى من النون، لأن لفظها لا يزول ولفظ النون قد يزول، فلا يبقى منه إلا غنة، وكذلك لم تدغم الميم في النون"⁽¹⁾. فنلاحظ أنه قد وافق الداني في أن الميم أقوى من النون.

كما قال القرطبي في أثناء حديثه عن حرف الباء: "وأشبهه شيء به الميم، ولولا الغنة التي في الميم وجريان الصوت بالغنة معها لكانت باء، لاجتماعهما في الشدة والجهر مع انطباق الشفتين بهما، فحاذر جريان الغنة معه وخروج الصوت من الخياشيم عقبه لئلا ينقلب لذلك ميماً، سيما إذا كان مُشَدَّداً في مثل ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽²⁾ و﴿رَبَّنَا﴾⁽³⁾ و﴿نَبِّئْهُمْ﴾⁽⁴⁾ و﴿سَبِّحْ لِلَّهِ﴾⁽⁵⁾ وما أشبه ذلك. فإنه يكون إلى لفظ القارئ أسرع"⁽⁶⁾.

من السابق نجد أن القرطبي جمع بين صوتي (الباء والميم) في صفات الجهر والشدة والانطباق. كما وصف صوت الغنة بأنه الصوت الذي تخرج معه الغنة، ويجري في الخيشوم. كما أشار القرطبي إلى أن الغنة لا تنفك عن الميم والنون من

(1) القرطبي، الموضح: 97.

(2) [الفاحة: 2].

(3) [البقرة: 127].

(4) [الحجر: 51].

(5) [الحديد: 1].

(6) القرطبي، الموضح: 101.

خلال قوله: "والنون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، لأن الغنة صوت من الخيشوم يتبع الحرف..."⁽¹⁾.

وذكر ابن البادش (ت 540هـ) حرفي الغنة في كتابه (الإقناع) حيث قال: "وحرفا الغنة: الميم والنون"⁽²⁾. وقال أيضاً: "ومن ذلك الميم عند الفاء والواو، نحو: ﴿يَمْدُهُمْ فِي طُعَيْنِهِمْ﴾ [البقرة: 15]، و ﴿نَعَمْ فَأَذَّنَ﴾ [الأعراف: 44] و ﴿قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ [المذثر: 2] و ﴿عَلَيْهِمْ وَلَا أَلْضَالِينَ﴾ [الفاحة: 7] و ﴿هُمْ وَقُودُ النَّارِ﴾ [آل عمران: 10] و ﴿مَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ﴾ [لقمان: 22] وشبه ذلك حيث سكنت. لا يجوز في شيء منه الإدغام لما فيه من الإخلال بالغنة، فالحكم أن تظهر الميم عندها، وتبين بياناً حسناً من غير تكلف"⁽³⁾.

وعرف ابن الطحان (ت 561هـ) مصطلح الغنة في كتابه (مرشد القارئ) بقوله: "والغنة: الصوت الزائد على جسم الميم والنون، منبعت عن الخيشوم المركب فوق غار الحلق الأعلى"⁽⁴⁾. وقال: "ويصدق هذا أنك لو أمسكت أنفك لم تمكن خروج الغنة، ولتغير التصويت بالنون لعدم الغنة بالمقدرة لها"⁽⁵⁾. كما أنه حدد صوتي الغنة حين قال: "والغنة في حرفين، وهما: الميم، والنون"⁽⁶⁾.

وورد كذلك عند العطار الهمداني (ت 659هـ) في كتابه (التمهيد في معرفة التجويد) حيث قال: "والأغن النون والميم، سيمًا بذلك؛ لأن فيهما غنة، وهو صوت يخرج من الخياشيم... وإنما سمي هذا الصوت غنة لجريه مع النون والميم بعد لزوم اللسان موضعهما، يدلك على ذلك أنك لو أمسكت بأنفك عند النطق بهما لانحصر

-
- (1) القرطبي، الموضح: 145.
 - (2) ابن البادش، الإقناع: 175/1.
 - (3) ابن البادش، الإقناع: 177/1.
 - (4) ابن الطحان، مرشد القارئ: 38.
 - (5) ابن الطحان، مرشد القارئ: 38.
 - (6) ابن الطحان، مرشد القارئ: 34.

الصَّوْتِ فِيهِمَا كَالطَّنِينِ، لِأَنَّ الْخَيْشُومَ مَرْكَبٌ فَوْقَ الْغَارِ الْأَعْلَى، وَإِلَيْهِ سُمُوْهُ هَذَا الصَّوْتُ»⁽¹⁾.

وقال ابن الجَزْرِي (ت 833هـ) في كتابيه (النَّشْر) و(التمهيد): "حرفا الغنَّة، وهما النون والميم الساكنان، سُمِّيَا بِذَلِكَ لِأَنَّ فِيهِمَا غَنَّةً تَخْرُجُ مِنَ الْخَيْشُومِ عِنْدَ النَّطْقِ بِهِمَا، فَهِيَ زِيَادَةٌ فِيهِمَا، وَمِثْلُهُمَا التَّنْوِينُ، وَقَالَ: وَيُقَالُ لَهُمَا الْأَغْنَانُ لِمَا فِيهِمَا مِنَ الْغَنَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالْخَيْشُومِ"⁽²⁾.

كما وردَ ذَكَرَ هَذَا الْمِصْطَلَحَ عِنْدَ الْقِسْطَلَانِي (ت 923هـ) فِي كِتَابِهِ (لَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ)⁽³⁾.

وقد وردَ مِصْطَلَحُ الْغَنَّةِ عِنْدَ الْبِنَاءِ الدِّمِيَاطِيِّ (ت 1117هـ) فِي كِتَابِهِ (اتِّحَافُ فَضْلَاءِ الْبَشَرِ) فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ عَنِ أَحْكَامِ النُّونِ السَّاكِنَةِ وَالتَّنْوِينِ⁽⁴⁾.
وَتَحَدَّثَ عَنْهُ الْمَرْعَشِيُّ (1150هـ) فِي كِتَابِهِ (جَهْدُ الْمَقْلِ) فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ أَكْتَفِي بِذِكْرِ بَعْضِ هَذِهِ الْمَوَاضِعِ⁽⁵⁾.

الغنة عند علماء التجويد المحدثين:

درس علماء التجويد المحدثون (الغنة)، حيث عرّفوا الغنة وبينوا محلها، وحدّدوا مخرجها، وذكروا مراتبها، ووضحوا مقدارها، وشرحوا كيفية أدائها، وفي ذلك نذكر تعريف الحصري (ت 1401هـ) حيث قال: "الغنة: صوت مستقر في جوهر النون - ومثلها التنوين - والميم، فيقال: النون حرف أغن، والميم حرف أغن، لأنّ في كل منهما غنة تخرج من الخيشوم عند النطق بهما، فهي زيادة فيهما كالإطباق الزائد في حروفه، والصفير الزائد في حروفه. فالغنة من علامات القوة وهي صفة لازمة للنون والميم، سواء كانتا متحركتين أم ساكنتين، وسواء كانتا عند

(1) الهمداني، التمهيد في معرفة التجويد: 146.

(2) ابن الجَزْرِي، التمهيد: 106، والنشر: 204/1.

(3) القسطلاني، لطائف الإشارات: 195/1.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 32-33.

(5) المرعشي، جهد المقل: 137-138، 163-165، 181، 194-212.

سكونهما مظهرتين أم مُدغمتين أم مخفأتين. وسواء كانتا مخففتين أم مشددتين، فهي صفةٌ لازمةٌ لهما في جميع أحوالهما لا تنفكُ عنهما، غيرَ أنَّها تكون فيهما حال تشديدهما أقوى منها في حال إدغامهما، وفي حال إدغامهما أقوى منها في حال إخفائهما، وفي حال إخفائهما أقوى منها حال سكونهما مظهرتين، وفي حال سكونهما مظهرتين أقوى منها في حال تحركهما⁽¹⁾.

وقال الحصري (ت 1401هـ): "وعلى هذا، فمراتب الغنة في النون والميم

خمس مراتب:

الأولى: وهي أقوى المراتب -عند تشديدهما-، والثانية: وهي تلي الأولى في القوة -عند إدغامهما-، والثالثة: وتلي الثانية في القوة -عند إخفائهما-، والرابعة: وتلي الثالثة في القوة -عند سكونهما مظهرتين-، والخامسة: تلي الرابعة في القوة -عند تحريكهما-. وقال: ومقدار الغنة: ألف، أي حركتان، لا يزداد عليهما ولا ينقصُ عنهما، فهي كالمُدَّ الأصلي يُمدُّ حركتين، بلا زيادةٍ ولا نقصٍ⁽²⁾.

وعرّف المرصفي الغنة بأنها: صوتٌ أغن مركب في جسم النون ولو تتويناً والميم مطلقاً، أي أنّ صوت الغنة صفةٌ لازمةٌ للنون والميم⁽³⁾.

وعرّفه الحفيان بأنه صوتٌ لذيذٌ مركب في جسم النون - ولو تتويناً - والميم⁽⁴⁾.

والغنة: صوتٌ يخرج من الخيشوم لا عملٌ للسان فيه... فيقال النون حرفٌ أغن والميم حرفٌ أغن، وهي صفةٌ لازمةٌ للنون والميم في جميع أحوالهما⁽⁵⁾.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 109-110.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 111، وانظر: شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 138-139.

(3) المرصفي، هداية القاري: 177/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 110.

(4) الحفيان، أشهر المصطلحات: 168.

(5) قمحاوي، البرهان: 23، عثمان، حق التلاوة: 134، العقرباوي، المرشد: 112.

8.2.2 أصوات اللين:

اللين لغةً: هو ضدُّ الخشونة. يُقال في فعلٍ الشيء اللين: لأنَّ الشيءَ يلينُ ليناً ولياناً وتلين⁽¹⁾. واللين بالكسر وسكون الياء التحتانية مقابل الصلابة، واللين بتشديد الياء مقابل الصلابة⁽²⁾.
وحروف اللين: هي الواو والياء والألف، وسُميت حروف اللين لما فيها من قبول المد⁽³⁾.

اللين اصطلاحاً: استخدم سيبويه (ت 180هـ) مصطلح (اللين) للدلالة على صوتي: (الواو، والياء)، حيث قال: "ومنها (اللين) وهي الواو والياء، لأنَّ مخرجها يتسع لهواء الصوت أشدَّ من اتساع غيرها كقولك: وأي، والواو. وإن شئت أجريت الصوت ومددت⁽⁴⁾".

وقد فصل سيبويه بين الألف وبين الواو والياء، إذ سمى الألف بالصوت الهاوي؛ وربما يعود ذلك؛ لأنه لاحظ أنَّ مخرج الألف يتسع للهواء أشدَّ من اتساع مخرجي الواو والياء، فقال: "ومنها الهاوي وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجهُ أشدَّ من اتساع مخرج الياء والواو لأنك قد تضمَّ شفتيك في الواو، وترفع في الياء لسانك قبل الحنك، وهي الألف"⁽⁵⁾.

نلاحظ أنَّ قول سيبويه صحيح ودقيق؛ ذلك أنَّ مخرج الألف أكثر اتساعاً من مخرجي الواو والياء.
وقال في موضع آخر: "إذا تحركت لم تكن حرف لين، فبَعْدَ شبهها من الألف"⁽⁶⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (لين): 485/13.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1418/2.

(3) الجرجاني، التعريفات: 116.

(4) سيبويه، الكتاب: 435/4.

(5) سيبويه، الكتاب: 436-435/4.

(6) سيبويه، الكتاب: 197/4.

ووردَ هذا المصطلح عند ابن السراج (ت 316هـ) حيث قال: "الحروف اللينة هي الواو والياء، لأنَّ مخرجهما يتسع لهواء الصَّوت أشدَّ من اتساع غيرهما". كما عرَّف ابن السراج الحرف الهاوي فقال: "والحرف الهاوي هو حرفٌ اتَّسع لهواء الصَّوت مخرجةً أشدَّ من اتساع مخرج الياء والواو، لأنَّك قد تضمَّ شفتيك في الواو وترفع لسانك في الياء قبل الحنك، وهي الألف، وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتساع مخرجها، وأخفاهنَّ وأوسعهنَّ مخرجاً الألف ثمَّ الياء ثمَّ الواو"⁽¹⁾.

ووردَ عند ابن جنِّي (ت 392 هـ) في كتابه (سر صناعة الإعراب) حيث قال: "إنَّ الياء، والواو لمَّا تحركتا قويتا بالحركة، فلحقنا بالحروفِ الصحاح"⁽²⁾. وبينَ ابن الحاجب (ت 646هـ) معنى اللين وحدد حروفه بقوله: "واللينة حروفُ اللين"، وهي الألف والواو والياء لما فيها من قبولِ التطويل لصوتها وهو المعني باللين فيها، فإذا وافقها ما قبلها في الحركة فهي حرفٌ مدٌّ ولين، فالألفُ حرفٌ مدٌّ ولينٌ أبداً، والواو والياء بعدَ الفتحة حرفٌ لين، وبعدَ الضمة حرفٌ مدٌّ ولين"⁽³⁾.

وسمَّى الاستراباذي (ت 686هـ) أصوات "الألف، والواو، والياء" بالهوائية إذ قال: "والواو والياء والألف والهمزة هوائية؛ إذ هي من الهواء لا يتعلَّق بها شيء"⁽⁴⁾. وقال في موضعٍ آخر من كتابه (شرح الشافية): "وفضيلة الواو والياء اللين"⁽⁵⁾.

اللين عند علماء التجويد والقراءات:

وردَ مصطلح اللين عند مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) في كتابه (الكشف) حيث بينَ حرفي اللين حين قال: "وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان، اللتان قبلهما

(1) ابن السراج، الأصول في النحو: 403/3-404.

(2) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 22/1.

(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 489/2.

(4) الاستراباذي، شرح الشافية: 254/3.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 270/3.

فتحة نحو ﴿ شَيْءٌ ﴾ (1) ﴿ أَلْسَوءٌ ﴾ (2) (3).

ووردَ عنده هذا المصطلح في كتابه (الرعاية) حيثُ قال: "حرفا اللين وهما: الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة وإنما سُميتا بذلك، لأنهما يخرجان في لينٍ وقلةٍ كلفةٍ على اللسان، لكنهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغير حركة ما قبلهما عن جنسهما. فنقصتا المد الذي في الألف، وبقيَ فيهما اللين لسكونهما فسُميتا بحرفي اللين" (4).

نجد أن مكياً قد حدّد حرفي اللين، وبيّن لنا سبب تسميتهما بهذه التسمية، كما أنه أرجع السبب في نقص المدّ فيهما إلى نقصهما عن مشابهة الألف التي هي الأصل في المد، بسبب انفتاح ما قبلهما.

كما وردَ هذا المصطلح عند الداني (ت 444هـ) في كتابه (التحديد)؛ إذ قال: "إلا أن المدّ الذي في الألف أكثر من المدّ الذي في الياء والواو، لأن اتّساع الصّوت بمخرج الألف أشدّ من اتّساعه لهما، لأنك قد تضمّ شفتيك في الواو، وترفع لسانك قبل الحنك في الياء، وتسمّى أيضاً حروف اللين لضعفها وخفائها وأن الحركات مأخوذة منها، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو" (5).

ووردَ كذلك لدى القرطبي (ت 461هـ) في أثناء حديثه عن حرفي الواو والياء فقال: "الواو والياء تكونان تارةً من حروف المدّ واللين بأن تسكنا، ويكون ما قبلهما منهما، وتارةً يتحيزُ مخرجهما إذا تغيّرتا عن هذا الوضع بأن تسكنا ويفتح ما قبلهما. ومتى وجد ذلك زالَ عنهما معظمُ المدّ وبقيَ اللين وانبسطَ اللسان بهما وصارتا بمنزلة سائر الحروف الجامدة، فألقيَ عليهما حركات الهمزات كما تلقى على غيرهما من الحروف الجوامد" (6).

(1) [البقرة: 20].

(2) [التوبة: 98].

(3) القيسي، الكشف: 45/1.

(4) القيسي، الرعاية: 126.

(5) الداني، التحديد: 109.

(6) القرطبي، الموضح: 121.

وقال ابن الطحّان (ت 561هـ): "واللّين: عبارةٌ عمّا يجري من الصّوت في حروف المدّ، ممزوجاً بالمدّ طبيعةً وارتباطاً، لا ينفصلُ أحدهما في ذلك عن الآخر، وهو أجرى في الياء والواو إذا انفتح ما قبلهما، كما أنّ المدّ أجرى فيهما إذا انكسر ما قبل الياء، وانضمّ ما قبل الواو"⁽¹⁾.

ووردَ هذا المصطلح عند المالقي (ت 705هـ) فعَرَّفَهُ بقوله: "اللّين، وهي صفة الياء والواو الساكنتين بعدَ الفتحة، فأما إن ساكنتا، وكانت حركة ما قبلهما من جنسهما - فهما حرفا مد-، كما أنّ الألفَ حرفٌ مدٌّ أبداً؛ لما لزمها السكون، وكون حركة ما قبلها من جنسها والله -تعالى- أعلم"⁽²⁾.

وقال السمرقندي (ت 780هـ): "وفي الواو لين ومدّ إذ ساكنت وانضمّ ما قبلها، وفيها لين إذ ساكنت وانفتح ما قبلها، وفيها ثقل إذ تحركت، وكذا حكم الياء أنّ فيها مدّاً وليناً إذ ساكنت وانكسر ما قبلها، وفيها لين إذ ساكنت وانفتح ما قبلها، وفيها ثقلٌ إذ تحركت. وحروف المدّ واللّين ثلاثة: الواو والألف والياء"⁽³⁾.

ووردَ كذلك عند ابن الجزري (ت 833هـ) في كتابه (النّشر) حيثُ قال: "وحرفا اللّين الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما"⁽⁴⁾.

وحاولَ ناصر الدّين الطّبرلوي (ت 966هـ) تحديد المصطلحات الصّوتية التي تخصّ الواو والياء في أحوالهما المختلفة، فقال: "الواو والياء إن تحركا بأي

(1) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 50، الحموي، القواعد والإشارات: 42، ابن الجزري، التمهيد: 68.

(2) المالقي، شرح كتاب التيسير للداني: 186.

(3) السمرقندي، محمد بن محمود بن محمد، روح المرید في شرح العقد الفريد في نظم التّجويد، مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة في الموصل (الرقم 22/2 مخطوطات مدرسة الحجات)، الأوراق 124-143، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصّوتية: 355.

(4) ابن الجزري، النّشر: 204/1.

حركة فحرفاً علّة، وإن سكنا: فإن لم تجانسهما حركة ما قبلهما كالخوف والبيت فحرفاً لين، وإن جانستهما فحرفاً مدّ ولين⁽¹⁾.

يقول علي القاري (ت 1014هـ): "والتحقيق أنّ هذه الحروف تُسمى حروف العلة بالمعنى الأعم، سواء تكون متحركة أو ساكنة، حركة ما قبلها من جنسها أولاً، ثم حروف المدّ، ثم اللّين بالوجه الأخص، وهو مختصّ بالواو والياء دون الألف"⁽²⁾. وذكره البناء الدميّاطي (ت 1117هـ) فقال: "وأما حرفا اللّين فهما الواو والياء الساكنتان المفتوح ما قبلهما ويصدق اللّين على حرف المدّ فيقال حرف مدّ ولين بخلاف العكس فلا يوصف اللّين بالمدّ على ما اصطلاحوا عليه فبينهما مباينة حينئذٍ وإن تساويا من حيث قبول حرف اللّين للمدّ..."⁽³⁾. وقد سبقه النويري (ت 857هـ) إلى هذه الفكرة في كتابه (شرح طيبة النشر في القراءات العشر)⁽⁴⁾.

اللّين عند علماء التجويد المحدثين:

ورد مصطلح اللّين عند علماء التجويد المحدثين، كما ورد عند من سبقهم من علماء العربية وعلماء التجويد القدماء، فعرفوه وبينوا حروفه فهذا الجريسي (ت 1322هـ) يقول: "اللّين: هو اخراج الحرف بعد كلفة على اللسان، وهو صفة لازمة للواو والياء التحتية الساكنتين المفتوح ما قبلهما، نحو: (خَوْفٌ) و (بَيْتٌ)، فهما حرفا لين بلا مدّ، فلا مدّ عليهما وصلّاً، ويجوز مدّهما وقفاً إذا وقع بعدهما ساكن كخَوْفٌ و بَيْتٌ، ويكون وصف اللّين فيهما أيضاً عند مجانسة ما قبلهما لهما، كـ (هُودٌ) و (شَيْثٌ)، وفي الألف كـ (موسى)، وتظهر فائدة ذلك عند لقائهما الساكن

(1) الطبلّاي، ناصر الدين، محمد بن سالم، مرشدة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم 5/690)، 9، نقلًا عن غانم قدوري الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي، (1423هـ-2002م): 138.

(2) القاري، المنح الفكرية: 9.

(3) البناء الدميّاطي، اتحاف فضلاء البشر: 37.

(4) النويري، شرح طيبة النشر: 375.

بعدها بسبب الوقف أو الإدغام، فتجري الأوجه الثلاثة: المد، والتوسط، والقصر⁽¹⁾. وهو عبارة عن مدّ حروف الواو والياء الساكنتين بعد فتح حالة الوقف مثل: خوف وبيت مع لين وسهولة وعدم تكلف⁽²⁾.

ووافقه في ذلك الحصري (ت 1401هـ) في كتابه (أحكام قراءة القرآن الكريم)⁽³⁾

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 56-57.

(2) دعّاس، فن التجويد: 77.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 103.

الفصل الثالث

مصطلحات التشكيل الصوتي

1.3 الإبدالُ :

الإبدالُ لُغَةً: هو تَنَحِيَةُ الجوهرة واستئناف جوهرة أخرى؛ وحروف البديل: الهمزة والألف والياء والواو والميم والنون والتاء والهاء والطَّاء والدَّال والجيم، وإذا أضفت إليها السَّين واللام وأخرجت منها: الطَّاء والدَّال والجيم كانت حروف الزيادة⁽¹⁾. وهو أن يُجْعَلَ موضعَ حرفٍ آخر، لدفع التَّثْقُلِ⁽²⁾.

الإبدالُ اصطلاحاً: وردَ هذا المصطلح لدى كثير من علماء اللغة القدماء، وكان الخليلُ بن أحمد الفراهيدي (ت 175هـ) أوَّل من استخدمَ هذا المصطلح في كتابه (العين) حيث يقول: "ضَجَعَ فلان ضجوعاً: أي نامَ وهو ضاجِعٌ، وكذلك اضطجعَ وأصل هذه الطاء تاءً، ولكنهم استقبحوا أن يقولوا: اضتجعَ"⁽³⁾.

فنجده هنا قد أُبدِلَ التاء طاءً. كما قال في موضع آخر: "والتاء التي تكون بدلاً من السين". إذ قال: "مثلُ: طست. والتاء بدل من السين لأنَّ الأصل فيه طس والدليل على ذلك أنك إذا صفرت قلت: طُسيسٌ. فتردُّه إلى السين"⁽⁴⁾.

ووردَ هذا المصطلح عند سيبويه (ت 180هـ) فقد خصص له باباً أسماه (هذا باب حرف البديل)⁽⁵⁾ كما قال في موضع آخر من كتابه: "وإذا كانت الهمزة ساكنة وما قبلها فتحة، فأردت أن تخفف أبدلت مكانها ألفاً، وذلك في قولك في رأس وبأس وقرأت: راس وباس وقرات، الحرف الذي منه الحركة التي قبلها لأنه ليس

(1) ابن منظور، لسان العرب، (بدل): 57/11-58.

(2) الجرجاني، التعريفات: 21.

(3) الفراهيدي، كتاب العين: 212/1.

(4) الفراهيدي، الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: فخر الدين قبادة، الطبعة الخامسة،

(1416هـ - 1995م): 298، الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: عبد

الفتاح شلبي، مراجعة: علي النجدي ناصف: 276/3.

(5) سيبويه، الكتاب: 237/4.

شيءٌ أقرب منه ولا أولى به"⁽¹⁾. وقال أيضاً: "وقد أبدلت الطاء من التاء في فعلت ... وهي لغةٌ لتميم؛ قالوا: فَحَصَّطَ بِرَجْلِكَ وَحِصَّطَ؛ يريدونَ حَصَّتْ وَفَحَصَّتْ، والطاء كالصا د فيما ذكرنا"⁽²⁾. ووردَ هذا المصطلح عند سيبويه في مواضع كثيرة لا مجال لذكرها جميعها، وأكتفي بالإشارة إليها⁽³⁾.

واستخدم ابن السكيت (ت 244هـ) مصطلح الإبدال فقال: "وقد يبدلونَ بعض الحروف ياءً... وأبدلوا النون من يتسنن ياء كما قالوا تظنيت وإنما الأصل تظننت"⁽⁴⁾.

كما استخدم المبرِّد (ت 285هـ) هذا المصطلح إذ خصَّص له باباً كان قد أسماه (هذا باب حروف البديل) وقال أيضاً: "فمن حروف البديل حروف المدِّ واللَّين"، وقال: "والواو تكون بدلاً من الألف الزائدة في فاعل، وفاعله، في التصغير والجمع، كقولك: ضوَيَّرِبْ، وضوَّارِبْ" وقال: "والياء تكونُ بدلاً من الواو إذا انكسرَ ما قبلها وهي ساكنة وذلك قولك: ميزان، وميعاد، وميقات لأنَّه من وزنتَ ووعدتَ ومن الوقت"⁽⁵⁾.

كما وجدت أن المبرِّد استخدمَ لفظ القلب ومشتقاته بمعنى الإبدال، فوضعَ باباً في كتابه المقتضب أسماء: (هذا باب ما تُقلب فيه السَّين صاداً وتركها على لفظها أجود) قال فيه: "وإنما تُقلب للتقريب مما بعدها، فإذا لقيها حرفٌ من الحروف المستعلية قُلبت معه ليكون تناولهما من وجهٍ واحدٍ" وقال: "وذلك قولك: (سطر - صطر) و(سقر - صقر) و (سلختُ - صلختُ) و(مساليخ - مصاليخ)"⁽⁶⁾ نلاحظ أن مصطلح القلب الذي استعمله المبرِّد هنا للدلالة على الإبدال لا بمعنى القلب المكاني.

(1) سيبويه، الكتاب: 544-543/3.

(2) سيبويه، الكتاب: 240-239/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 483، 480-478، 393، 241، 238/4.

(4) ابن السكيت، اصلاح المنطق، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف بمصر: 302-301.

(5) المبرِّد، المقتضب: 62-61/1.

(6) المبرِّد، المقتضب: 225/1.

ووردَ هذا المصطلح عندَ ابن السراج (ت 316هـ) حيث قال: "الثاني من القسم الأوّل: وهو الإبدال لغير إدغام"⁽¹⁾ وقال: "الألف تُبدل من الياء والواو والهمزة والنون الخفيفة"⁽²⁾ وقال في أثناء حديثه عن إبدال الياء من الواو: "إبدالها من اللامات، تُبدل في: "شقيت" وهي متحركة مفتوحة وقبلها كسرة، والواو إذا كان قبلها حرف مضموم في الاسم، وكانت حرف الإعراب قلبت ياء وكُسِرَ المضموم، وذلك قولهم: دَلُّوا، وأدَلِّ، وحَقَّوا، وأحَقِّ، كان الأصل: أدلُّوا وأحقَّوا، قلبت الواو ياء"⁽³⁾.

كما أن ابن السراج استعمل لفظ القلب للدلالة على مفهوم الإبدال الذي وردَ عند سابقيه، ونجد هذا في قوله: "تُقلب الواو ياء في شقيت وغبيت، لانكسار ما قبلها"⁽⁴⁾ كما قال أيضاً: "الألف تُبدل من الياء والواو إذا كانتا عينين وكانتا متحركتين، وقبلهما فتحة كاللام لا فرق بينهما وذلك نحو: قال وباع وخاف والأسماء نحو: باب ودار، وناب، فالواو والياء تُقلب في جميع ذلك لأنهما متحركتان قبلهما فتحة، فهذا يعودُ مستقصى في باب إبدال الألف من الواو، وهي عين، وقالوا: العاب، يريدون: العيب، فهؤلاء بنوها على فعل، وقالوا: أحال البئر حوئها، قال الجرمي: فأبدلوا الألف من الواو"⁽⁵⁾. وقال وهو يتحدث عن إبدال الدال في افتعل، وفعلت: "تبدل من التاء في افتعل قلباً مطَّرداً إذا كان قبل التاء حرفٌ مجهور، زايٌّ أو دالٌّ، تقول في افتعل من الزينة: ازدان ازدياناً ومن الزرع: ازدرع ازدرعاً وذلك أن التاء كانت مهموسة والزاي مجهورة، فأبدلوا التاء حرفاً من موضعها مجهوراً، و هو الدال"⁽⁶⁾.

(1) ابن السراج، الأصول في النحو: 244/3.

(2) ابن السراج، الأصول في النحو: 246/3.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: 255/3-256.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو: 258/3.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو: 251/3.

(6) ابن السراج، الأصول في النحو: 270/3.

واستخدمة أبو سعيد السيرافي (ت 368هـ) حيث قال: "أنهم لما احتاجوا إلى إبدال الـياء: أو إبدال الواو بالألف، وإزالة إحداهما كان إزالة الواو وإبدالها أولى لأنها أثقل"⁽¹⁾.

كما استخدمه ابن جنّي (ت 392هـ) في أثناء حديثه عن إبدال التاء مع الصّاد والضّاد والطّاء والظاء، وهي أصوات الإطباق، حيث قال: "فأبدلوا من التاء ما هو مستعمل من حيزها وهو الطّاء فقالوا: "مُصْطَبِرٌ" فانفقت الصّاد والطّاء في الاستعلاء؛ ثمّ صرّفوه على ذلك فقالوا: "يُصْطَبِرُ مُصْطَبِرٌ" لأنّ العلة قائمة"⁽²⁾. واستعمل لفظ القلب في أثناء حديثه عن إبدال الطّاء من تاء افتعل وتاء فعلت: فقال: "وأما البديل فإنّ تاء افتعل إذا كانت فائوه صاداً أو ضاداً أو طاءً، أو ظاءً يُقلب طاءً البتّة"⁽³⁾ واستخدم هذا المصطلح أيضاً في كتابه الخصائص في أكثر من موضع⁽⁴⁾.

وكذلك الزمخشري (ت 538هـ) قام بتخصيص فصلٍ يتحدث فيه عن مصطلح الإبدال هو (من أصناف المشترك إبدال الحروف)⁽⁵⁾ وورد هذا المصطلح عنده في أكثر من موضع من كتابه (المفصل) نذكر أهمها⁽⁶⁾.

(1) السيرافي، أبو سعيد، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب ورفاقه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1986م: 217/1.

(2) ابن جنّي، أبو عثمان المازني النحوي البصري، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنّي النحوي لكتاب التصريف، بتحقيق لجنة من الأساتذتين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، ملتزم الطبع: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1، (1373هـ-1954م): 327/2.

(3) ابن جنّي، سر صناعة الإعراب: 218/1.

(4) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، (بيروت - لبنان)، ط1، (1421هـ-2001م): 372/2، 376، وسر صناعة الإعراب: 251-232/1.

(5) الزمخشري، المفصل في علم اللّغة: 428.

(6) الزمخشري، المفصل في علم اللّغة: 428-433.

كما وردَ هذا المصطلح كذلك لدى ابن يعيش (ت 646هـ) حيث قال الشارح: "البديل أن تُقيم حرفاً مقام حرفٍ إمّا ضرورةً وإمّا صنعةً واستحساناً، وربّما فرّقوا بينَ البديل والعوض فقالوا البديل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض ولذلك يقع موقعه نحو تاء تخمة وتكأة، وهاء هرقت، فهذا ونحوه يُقال له بدل ولا يُقال له عوض، لأنّ العوض أن تُقيم حرفاً مقام حرفٍ في غير موضعه نحو تاء عدّة وزنة همزة ابن واسم ولا يُقال في ذلك إلاّ تجوّزاً مع قلته"⁽¹⁾.

ف نجد أنّ ابن يعيش قد عرّف البديل، وفرّق بينه وبين مصطلح العوض كما أنّه قام بتقسيم البديل إلى قسمين هما:

- 1- إقامة حرف مقام غيره مثل تاء تخمة وتكأة.
- 2- قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إمالته إليه، وهذا إنّما يكون في حروف العلة (الواو والياء والألف). وفي الهمزة أيضاً لمقاربتها إياها وكثرة تغييرها وذلك نحو قام؛ أصله قوم، فالألف واو في الأصل..."⁽²⁾ ونلاحظ أنّ ابن يعيش قد استخدم لفظ (الإبدال) نفسه للإشارة إلى مصطلح (الإبدال) في أكثر من موقع في كتابه (شرح المفصل)⁽³⁾. وقال ابن عصفور (ت 669هـ): "وأبْدِلَ الفاء من الثاء في ثَمّ، وجدث، فقالوا: قام زيد فَمَّ عمرو، والأصل الثاء، لأنّ ثم أكثر استعمالاً من فَمّ، وقالوا جدف، والأصل الثاء لقولهم في الجمع أجداث ولم يقولوا أجداف"⁽⁴⁾.

أمّا الاستراباذي (ت 686هـ) فقد استخدم لفظ الإبدال مرّةً للدلالة على مصطلح الإبدال، ومرّةً أخرى استخدم لفظ القلب للدلالة عليه - على مصطلح الإبدال -⁽⁵⁾.

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 7/10.

(2) ابن يعيش، شرح المفصل: 7/10.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 54-7/10.

(4) ابن عصفور، الإشبيلي، الممتع في التصريف: 414/1.

(5) الاستراباذي، شرح الشافية: 233-197/3.

الإبدال عند علماء القراءات والتجويد

يتبع علماء التجويد والقراءات علماء العربية القدماء في تحديد مصطلح الإبدال فقد استخدم الفراء (ت 207هـ) لفظ الإبدال في كتابه (معاني القرآن) عندما قال: "أنّ دساها من: دسّنت، بُدّلت بعض سيناتها ياء كما قالوا: تظنيت من الظن، وتقضيت ويريدون تقضضت من: تقضض البازي، وخرجت أتلعى: ألتمس اللعاع أرعاه. والعرب تبدل في المشدّد الحرف منه بالياء والواو"⁽¹⁾ ومعنى قول الفراء أن كلمة دسنت تصبح مع الإبدال، أي إبدال السين ياء أو واواً دسوت أو دسيت. وقال: "والعرب تبدل الفاء بالثاء فيقولون: جَدَتْ وَجَدَفٌ، ووقعوا في عاثر شَر وعافور شَرَّ، والأثافي والأثافي، وسمعت كثيراً من بني أسد يُسمّي المغافير المغاثير"⁽²⁾.

كما استخدم الفراء مصطلح العوض للدلالة على مفهوم الإبدال حيث قال: "وأناسٌ واحدهم إنسيٌّ، وإن شئت جعلته إنساناً ثم جعلته أناساً فتكون الياء عوضاً من النون، والإنسان في الأصل أنسيان لأنّ العرب تُصغّره أنيسان"⁽³⁾.

وورد هذا المصطلح لدى ابن مجاهد (ت 324هـ) في كتابه (السبعة في القراءات) عندما قال: "وكان الفراء يحكي عن حمزة: (الزّراط) بالزّاي خالصة، ويحكي ذلك في الصّاد الساكنة فقط، فإذا تحركت لم يقلبها زايّاً"⁽⁴⁾ فقد استخدم ابن مجاهد لفظ (القلب) بمعنى مصطلح (البدل) من خلال كلمة (يقلبها) في قوله السابق. وقال عندما تحدّث عن قلب السين صاداً: "... والسين الأصل، والكتاب بالصّاد، وإنما كتبت بالصّاد ليقرّبوها من الطّاء، لأنّ الطّاء لها تصعّد في الحنك، وهي مطبّقة، والسين مهموسة، وهي من حروف الصّفير، فنقل عليهم أن يعمل اللسان منخفضاً ومستعلياً في كلمة واحدة، فقلبوا السين إلى الصّاد، لأنها مؤاخية للطّاء في

(1) الفراء، معاني القرآن: 267/3.

(2) الفراء، معاني القرآن: 41/1.

(3) الفراء، معاني القرآني: 252/2.

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2: 106،

الإطباق، ومناسبة للسين في الصغير، ليعمل اللسان فيهما مُتصَعِّداً في الحنك عملاً واحداً⁽¹⁾.

واستخدم مكي (ت 437هـ) لفظ أبدلت للدلالة على مصطلح الإبدال من خلال قوله: "... ولا تشديد في هذا، والغنة ظاهرة فيه في نفس الحرف الأول، لأنك أبدلت من حرف فيه غنة حرفاً آخر فيه غنة، وهو الميم الساكنة، فالغنة لازمة للمبدل والمبدل منه في نفسه، فلا بُدُّ من إظهارها في هذا على كل حال. والعلة في إبدال النون الساكنة والتتوين ميماً عند الباء أن الميم مؤاخية للباء، لأنها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدة وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة والجهر. فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لبعد المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها ميماً لمؤاخيتها النون والباء"⁽²⁾.

كما استخدم مكي لفظ (أبدل) عندما تحدّث عن الهمزة الساكنة حيث قال: "فأما الساكنة فهي تجري على ما قبلها، فما قبلها من الحركة يُدبّرُها، لأنها لما كانت ساكنة ضَعُفَتْ، فلم تدبّر نفسها، إذ لا حركة فيها، ولا قوّة، فدبّرُها أقرب الحركات منها، وهي الحركة التي قبلها، فإذا انفتح ما قبلها أبدلت ألفاً لأنّ الفتحة من الألف، والألف من إشباع الفتحة تحدث. وكانت الألف أولى بالبدل، لأنها أخت الهمزة في المخرج، ولأنّ الألف، إذا احتيجَ إلى حركتها في بعض اللغات أُبدل منها همزة، وإذا انضمَّ ما قبلها أُبدل منها واو ساكنة، لأنّ الضمّة من الواو، والواو من إشباع الضمّة تحدث، ولأنّ الواو تبدل منها الهمزة، إذا انضمت أو تطرّفت بعد ألف زائدة، نحو: "دعاء" وأصله "دعاو"، ونحو "وجوه"، فجعلت هي أيضاً في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة، وذلك نحو: "تؤمن، وتؤتي"، وإذا انكسر ما قبلها أُبدل منها ياء ساكنة كالهمزة، لأنّ الكسرة من الياء، والياء تحدث من إشباع الكسرة، ولأنّ الياء تبدل منها همزة، إذا تطرّفت بعد ألف زائدة نحو "سقاء" أصله "سقاي" فجعلت هي في

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 107.

(2) القيسي، الرعاية: 266، والكشف: 165/1، ابن الجزري، التمهيد: 168.

التخفيف للهمزة عَوْضاً من الهمزة، وذلك نحو: "بئس، وبئس"، فهذا حكم الساكنة في التخفيف وعلتها⁽¹⁾.

أما الدَّانِي (ت 444هـ) فقد استخدمَ لفظ الإبدال في كتابه (التحديد) و (التيسير) في أثناء حديثه عن مصطلح الإبدال. فذكر الإبدال في أثناء حديثه عن الهمزتين في (باب ذكر الهمزتين المتلاصقتين في كلمة): من كلمة ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾⁽²⁾، وكلمة ﴿ءَأَسْجُدُ﴾⁽³⁾ وذلك من خلال قوله: "اعلم أنهما إذا اتفقتا بالفتح نحو "ءَأَنْذَرْتَهُمْ" البقرة آية/6، ويس آية/10 و"ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ" البقرة آية/140 و"ءَأَسْجُدُ" الإسراء آية/61 وشبهه؛ فإنَّ الحرميين* وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية منهما، وورش يبدها ألفاً"⁽⁴⁾. وقال أيضاً: "وحكم تسهيل الهمزة في البابين أن تجعل بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها ما لم تفتح وينكسر ما قبلها أو ينضم فإنها تبدل مع الكسرة ياء ومع الضمة واو"⁽⁵⁾ وقال أيضاً: "اعلم أن حمزة وهشاما كانا يقفان على الهمزة الساكنة والمتحركة إذا وقعت طرفاً في الكلمة بتسهيلها ويصلان بتحقيقها فإذا سَهَّلا المضموم ما قبلها أبدلاها واواً في حال تحريكها وسكونها نحو قوله "لَوْلُوا"⁽⁶⁾.

كما استخدمَ لفظ القلب للدلالة على مصطلح الإبدال في كتابه (التحديد) في أثناء حديثه عن النون الساكنة قبل الباء حيث قال: "والحالة الثالثة: أن يُقْلَبَا ميماً من

(1) القيسي، الكشف: 102/1-103، والتبصرة: 75، 103، والدَّانِي، أبي عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، عني بتصحيحه (أوتويرتزل)، دار الكتاب العربي: 39، ابن الجَزْرِي، النشر: 419/1، 428.

(2) [البقرة: 6].

(3) [الإسراء: 61].

* نافع وابن كثير (الحرميين).

(4) الدَّانِي، التيسير: 31-32.

(5) الدَّانِي، التيسير: 34.

(6) الدَّانِي، التيسير: 37.

غير إدغام، وذلك إذا لقيا الباء نحو ﴿ أَنْ بُورِكَ ﴾ [8/27]، و﴿ أَنْبِئَهُمْ ﴾ [23/2]، و﴿ جُدُّ بَيْضٌ ﴾ [27/35]، و﴿ ظَلَمْتُ بَعْضَهَا ﴾ [40/24] وما أشبهه. وإنما قلبا ميماً عندها خاصة من أجل مؤاخاة الميم للنون في الغنة، ومشاركتها للباء في المخرج فقلبا ميماً من أجل ذلك⁽¹⁾. واستخدم أيضاً لفظ القلب في كتابه (التيسير) بمعنى البديل وذلك حين قال: "وكذا أجمعوا على قلبهما ميماً عند الباء خاصة"⁽²⁾.

كما وردَ هذا المصطلح لدى القرطبي (ت 461هـ) في كتابه (الموضح)، لكنّه استخدم لفظ (القلب) ليدلّ به على مصطلح (الإبدال) حيث قال: "... فإنّ النون تنقلبُ ميماً وتصيرُ في اللفظِ كقولك: مم بعد، مم يئوتكم، فامبجست منه، أمبئوني. وكذلك سائرُها، كما تنقلب في عنبر ومنبر، ثمّ بعد قلبها ميماً يتحوّل اللفظ إلى الإخفاء، لأنّ حظ الميم إذا سكنت أمام الباء الإخفاء، وغنة النون والميم عند الباء تشبّه، فلا يوجد في اللفظ فرق بين قوله: ﴿ أَمْ يَظْهَرُ مِنَ الْقَوْلِ ﴾⁽³⁾، ﴿ أَمْ يَمْ جِنَّةٌ ﴾⁽⁴⁾، وبين قوله: ﴿ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ ﴾⁽⁵⁾ ﴿ أَنْبِئُونِي ﴾⁽⁶⁾، سواءً كان ما قبل الباء نوناً أو ميماً، لا فرق بينهما، كلّهُ في اللفظ سواءً، ولو تكلف متكلف إخراج النون مظهرَةً من غير قلب ولا إخفاء لأمكن ولكن بمشقة وفرط معالجة.

وقال: "وإنما قلبت ميماً لأنّ الباء لزمّت موضعها ولم تتخطّه ولا كان للصوت مدارٌ بها في غير موضعها ومخرجها، كما كان للنون ... فأبدلت منها لذلك". وقال أيضاً: "ومن ذلك أيضاً الألف التي تُبدل من نون التأكيد الداخلة على

(1) الدّاني، التّحديد: 117.

(2) الدّاني، التّيسير: 45.

(3) [الرعد: 33].

(4) [سبأ: 8].

(5) [نوح: 17].

(6) [البقرة: 31].

الفعل، كقوله تعالى: ﴿وَلْيَكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾⁽¹⁾، وقوله: ﴿لَسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾⁽²⁾، لا يجوز أن يُبدلَ من النون ألفاً في حال الوصل، فيقول: (لَسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ)، ولا أن يترك إبدالها في حال الوقف فيقول: (لنسعفا)، وفي حال الوصل يَصِلُ بالنون ولا يخالف ذلك فيكون مُخَلَّأً⁽³⁾.
 أمّا ابن البادش (ت 540هـ) فقد سَمَّى القلب إبدالاً، حيث قال عندما كان يتحدث عن الهمزتين في كلمة مثل "ءَأَنْذَرْتَهُمْ" و "ءَأَنْتُمْ أَعْلَمُ" وشبهه، فإنّ الحرميين وأبا عمرو وهشاما يسهلون الثانية منهما، وورش يبدلها ألفاً⁽⁴⁾. وقال في موضع آخر: "وقال أبو محمد مكي: البديل أحسن في قراءة ورش خاصة لأنّ الرواية عنه أنه مدّ الثانية"⁽⁵⁾. واستخدم ابن خالويه لفظ القلب للدلالة على مصطلح الإبدال عندما تحدّث عن الهمزتين المختلفتين في الحركة حيث قال: "والحجة لمن جعل الثانية ياء: أنه كره الجمع بين همزتين، فقلب الثانية ياءً لكسرها في أثناء حديثه عن قوله تعالى ﴿فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ﴾⁽⁶⁾ بعد أن لينها، وحركها لالتقاء الساكنين"⁽⁷⁾.

كما أنّ هذا المصطلح وردَ لدى ابن الجَزَرِي (ت 833هـ) إذ قال في كتابه (النَّشْر): "أمّا (الذنب) فوافقهم على إبداله ورش والكسائي وخلف". وقال: "وإن كانت لآما من الفعل فإنّ حفصاً اختصَّ بإبدالها في (هزوا)". وقال: "وانفرد أبو العلاء الحافظ النهرواني بالإبدال في (شانيك)"⁽⁸⁾ كما وردَ هذا المصطلح عنده في مواضع

(1) [يوسف: 32].

(2) [العلق: 15].

(3) القرطبي، الموضح في التجويد: 175-176.

(4) ابن البادش، الإقناع: 257/1-258، 377.

(5) ابن البادش، الإقناع: 381/1.

(6) [التوبة: 12].

(7) ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد، الحجة في القراءات السبع، تحقيق

وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5، (1410هـ - 1990م): 173.

(8) ابن الجَزَرِي، النَّشْر، 394/1-396.

أخرى من كتابه النشر لا مجال لذكرها هنا، وإنما أكتفي بالإشارة إلى مواطنها⁽¹⁾ كما وردَ عنده في كتابه (التمهيد) وقد ذكرت ذلك النص سابقاً⁽²⁾.

أمَّا المحدثون من علماء التجويد فقد وردَ عندهم هذا المصطلح بلفظ القلب حيث كان هذا اللفظ يدل على مصطلح الإبدال⁽³⁾.

2.3 الإِدْغَامُ:

الإِدْغَامُ لُغَةً: هو إدخالُ حرفٍ في حرفٍ. يُقال: أدغمت الحرف وأدغمته على أفعلته. والإدغامُ: إدخال اللجام في أفواه الدَّوَابِّ. وأدغمَ الفرس اللجام: ادخله في فيه، وأدغمَ اللجام في فمه كذلك⁽⁴⁾. وهو إدخال الشيء في الشيء، يقال أدغمت الثياب في الوعاء، إذا أدخلتها، وفي الصناعة: إسكان الحرف الأوَّل وإدراجه في الثاني، ويسمى الأوَّل مدغماً، والثاني مدغماً فيه وقيل: هو إلباث الحرف في مخرجه مقدار إلباث الحرفين، نحو: مَدَّ، وعدَّ⁽⁵⁾.

الإِدْغَامُ اصطلاحاً: كان أولُ من استخدمَ مصطلحَ الإدغام من علماء التجويد وعلماء القراءات الفرَّاء (ت 207هـ) في كتابه (معاني القرآن) حيث قال: "العرب تُدغم اللام عندَ النون إذا سكنت اللام وتحركت النون. وذلك أنَّها قريبة المخرج"⁽⁶⁾. وعرفه ابن مجاهد (ت 324هـ) فقال: "الإدغام: تقريب الحرف من الحرف إذا قَرَّبَ مخرجه من مخرج اللسان كراهية أن يعمل اللسان في حرف واحد مرتين

(1) ابن الجزري، النشر: 400/1، 403، 406.

(2) ابن الجزري، التمهيد: 168.

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 122-123، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 179-182.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (دغم): 236/12.

(5) الفراهيدي، كتاب العين، (دغم): 395/4، ابن دريد الأزدي، كتاب جمهرة اللُّغة، (دغم): 2/

287-288، الجرجاني، كتاب التعريفات: 29-30، حاجي خليفة، المولى مصطفى

بن عبد الله القسطنطني، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، (1402هـ -

1982م): 2/1543.

(6) الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة: محمد علي النجار، الدار

المصرية للتأليف والترجمة: 2/353.

فيثقل عليه". "وهو إدخال حرف في حرف إمّا مماثل له أو مقارب في المخرج، إذ يؤدي النطق بهما إلى ضرب من الثقل فيوحدان حتى يخف جريانهما على اللسان"⁽¹⁾. كما قسّم الإدغام إلى نوعين صغير: وهو إدغام ساكن فيما يليه، وكبير: وهو إدغام متحرك في تاليه⁽²⁾. نجد هنا أن ابن مجاهد يودُّ القول بأنَّ الإدغام يُستعمل للتخفيف على القارئ والتيسير عليه في النطق.

وهذا ابن خالويه (ت 370هـ) يستخدم لفظ الإدغام في أكثر من موضع من كتابه (الحجة في القراءات السبع) بالمفهوم الذي استقرَّ عند السَّابِقين⁽³⁾.

واستخدم مكي (ت 437هـ) لفظ الإدغام، فنجده قد تعرض لظاهرة الإدغام في أكثر من موضع في كتابيه (الرعاية، والكشف)، إلاَّ أنَّه لم يجعل له أبواباً خاصة⁽⁴⁾. فنذكره في (باب الحاء) في أثناء حديثه، عن وقوع حاء بعدها عين في كلمتين وسكنت الحاء قبل العين، إذ قال: "فإذا سكنت الحاء قبل العين من الكلمتين كان التحفظ ببيان الحاء أكد، لأنها قد تهيأت بسكونها للإدغام، لأن كل حرف أدغمته في حرف، فلا بُدَّ من إسكان الأوَّل أبدأ، ثم تدغم"⁽⁵⁾.

وقال في موضع آخر: "اعلم أن الحروف إنما يبدل بعضها في بعض، ويدغم بعضها في بعض، للتناسب والقرب الذي بينهما"⁽⁶⁾. وقال في باب الميم: "إذا لقي الميم - وهي ساكنة - ميم أخرى وجب الإدغام، وإظهار تشديد متوسط، مع إظهار غنة في الميم الأوَّلى الساكنة، وذلك نحو: "خلق لكم ما في الأرض"، و"منهم من يؤمن به"، و"لهم ما يدعون" وهو كثير. وإنما كان التشديد في هذا النوع غير مُشَبَّح، لبقاء الغنة وإظهارها، فأنت إذا أدغمت لم تدغم الحرف كله، إذ قد أبقيت بعضه ظاهراً، وهو الغنة، وإنما يقع التشديد البالغ في المدغم إذا لم يبق من الحرف الأوَّل شيء إلا

(1) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 113، 125.

(2) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 113، وينظر: ابن الجزري، النشر: 274/1-275.

(3) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع: 77، 84، 85، 117، 260.

(4) القيسي، الرعاية: 216، 225، 228، 230، 233، 237، والكشف: 134/1.

(5) القيسي، الرعاية: 166.

(6) القيسي، الرعاية: 216.

أدغم⁽¹⁾. وقال: "واعلم أن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثليين. وعلّة ذلك إرادة التخفيف لأنّ اللسان إذا لفظ بالحرف من مخرجه ثم عاد مرّةً أخرى إلى المخرج بعينه ليلفظ بحرف آخر مثلث صعّب ذلك"⁽²⁾.

نلاحظ هنا أنّ مكياً كان مؤيداً وموافقاً لابن مجاهد في أنّ الإدغام يستعمل للتخفيف والتسهيل على القارئ في أثناء قراءة القرآن الكريم.

وعرّف الدّاني (ت 444هـ) الإدغام في كتابه (التحديد) حيث قال: "ومعنى الإدغام إدخال شيء في شيء وتغييبه فيه، مأخوذ من قول العرب: أدغمتُ الفرس اللجام، إذا أدخلته في فيه. وقال بعض أهل اللغة: الدّغمُ التغطية، وقد دغمتُ إذا غطّاه"⁽³⁾.

وقال أيضاً: "وأما المدغم من الحروف فحقّه إذا التقى بمثله أو مقاربه، وهو ساكن، أن يدخل فيهما إدخالاً شديداً، فيرتفع اللسان بالحرفين ارتفاعاً واحدة، لا فصل بينهما بوقف ولا بغيره، ويعتمد على الآخر اعتماداً واحدة، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد لا مهلة بين بعضه وبعضه، ويشتدّ الحرف ويلزم اللسان موضعاً واحداً، غير أنّ احتباسه في موضع الحرف، لمّا زيد فيه من التضعيف أكثر من احتباسه فيه بالحرف الواحد.

والحرفان المتقاربان إذا أدغم أحدهما في الآخر قلب الأول منهما إلى لفظ الثاني قلباً صحيحاً، وأدغم فيه إدغاماً تاماً، هذا ما لم يكن للأول صوت يبقى، نحو صوت النون و التنوين إذا أدغم في الياء والواو، وصوت الطاء إذا أدغمت في التاء، وبقي ذلك الصوت مع الإدغام، فإنّ الأول لا يُقلب قلباً صحيحاً، ولا يُدغم إدغاماً تاماً، إذ لو فعل ذلك به لذهب ذلك الصوت بذهابه لعدم وجوده في غيره. ويخرج كل حرف مدغم من مخرج المدغم فيه، لا من مخرجه، وذلك من حيث القلب إلى لفظه، فاعتمد اللسان عليه دونه"⁽⁴⁾.

(1) القيسي، الرعاية: 233، وانظر: باب المشددات: 245-246.

(2) القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع: 134/1.

(3) الدّاني، التحديد: 102.

(4) الدّاني، التحديد: 101-102.

قال القرطبي (ت 461هـ): "ثم الإدغام في المتقاربين: تارةً يكون بقلب الأول إلى الثاني وهو الأكثر الأشيع، كقولك ﴿النعيم﴾⁽¹⁾ و ﴿السلم﴾⁽²⁾، وهو الأصل. وتارةً يكون بقلب الثاني إلى الأول نحو (مذكر)⁽³⁾ في لغة من أبدل من تاء افتعل ذالاً معجمة وأدغمها في الذال الأصلية، وتارةً يكون بأن يُبدل بحرف مناسب لهما ثم يدغم، وذلك نحو: ﴿مذكر﴾⁽⁴⁾ بدال غير معجمة. ومنه ما يُقلب الأول من جنس الثاني ويترك من الحرف الأول شائبة ما، وذلك نحو ﴿أحطت﴾⁽⁵⁾ في إبقاء شائبة من إطباق مع التاء عند الإدغام، ومثل ﴿من يهد الله﴾⁽⁶⁾ و ﴿من وراءهم﴾⁽⁷⁾. في إبقاء الغنة مع إدغام النون في الياء والواو⁽⁸⁾.

كما نجد القرطبي يستخدم لفظ (المشدد) بدلاً من المدغم في موضع آخر من كتابه (الموضح) في الباب الثاني الذي خصصه لما يلحق الحروف العربية من أحكام عند النطق بها في التركيب، إذ قال: "اعلم أن التأليف: منه متعذر ممتنع ومنه ممكن، ولكنه منبوذ مستكره، ومنه ممكن وهو مستحسن مستعمل ... وهذا الضرب يعرض فيه عند الائتلاف والتجاور من الأحكام زيادةً على وضع بسيط الحروف كالمد والتشديد والإظهار والإخفاء والتليين والقلب، وما يدخل من شوائب الحروف بعضها على بعض بسبب المناسبة بينها والمباينة والمقاربة والمباعدة"⁽⁹⁾. وقال: "والعلة في ذلك أن اعتماد آلة النطق على موضع ارتفاعها عنه وعودها إليه ثم ارتفاعها عنه

(1) [المائدة: 65].

(2) [النساء: 94].

(3) ليس له مثال في القرآن.

(4) [القمر: 15].

(5) [النمل: 22].

(6) [الأعراف: 178].

(7) [الجاثية: 10].

(8) القرطبي، الموضح في التجويد: 140-141، والفرء، معاني القرآن: 215/1-216.

(9) القرطبي، الموضح: 127-128.

مُسْتَنْقَلٌ يشبه مشي المُقَيَّدِ، فَجُعِلَ اللِّسَانُ أَوْ غَيْرُهُ مِنَ المَخَارِجِ يَنْبُو عَنْهُمَا نَبْوَةً وَاحِدَةً طَلَبًا لِلخَفَةِ، وَلِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ السَّهْوَةِ عَلَى اللَّافِظِ⁽¹⁾.

من قول القرطبي السَّابِقِ نَجِدُ أَنَّ اسْتِخْدَامَهُ لَفْظَ التَّشْدِيدِ بَدَلَ الإِدْغَامِ يَدُلُّ دَلَالَةً وَاضِحَةً عَلَى المَفْهُومِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ لَفْظُ الإِدْغَامِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ المِصْطَلِحِينَ فِي المَعْنَى.

كَمَا عَرَّفَ الخِرْسَانِي (ت بَعْدَ 500هـ) الإِدْغَامَ فَقَالَ: "وَاعْلَمْ أَنَّ الإِدْغَامَ هُوَ أَنْ تَصِلَ حَرْفًا بِحَرْفٍ مِنَ المِثْمَاتِلِ أَوْ المِتْجَانِسِ أَوْ المِتْقَارِبِ، فَتَرْفَعُ لِسَانَكَ بِلَفْظِ الثَّانِي مِنْهُمَا بِنَبْرَةٍ وَاحِدَةٍ مُشَدَّدَةٍ مِنْ غَيْرِ إِبْقَاءِ أَثَرٍ مِنَ الأَوَّلِ مِنْهُمَا، إِلا إِذَا كَانَ الأَوَّلُ مَطْبُوعًا أَوْ أَغْنَى فِيهَا اخْتِلَافًا"⁽²⁾. وَهَذَا يَدُلُّنَا عَلَى أَنَّ الخِرْسَانِي قَدْ قَسَمَ الإِدْغَامَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ.

وَعَرَّفَهُ ابْنُ الطَّحَّانِ (ت 561هـ) فِي كِتَابِهِ (مُرْشِدُ القَارِئِ) فَقَالَ: "وَالإِدْغَامُ: عِبَارَةٌ عَنِ خَلْطِ الحَرْفَيْنِ وَتَصْيِيرِهِمَا حَرْفًا وَاحِدًا مُشَدَّدًا"⁽³⁾. وَيَقُولُ ابْنُ الطَّحَّانِ أَيْضًا: "وَكَيفِيَّةُ أَنْ يَصِيرَ الحَرْفُ الَّذِي يَرَادُ إِدْغَامُهُ حَرْفًا عَلَى صُورَةِ الحَرْفِ الَّذِي يُدْغَمُ فِيهِ، فَإِذَا تَصَيَّرَ مِثْلَهُ حَصَلَ حِينَئِذٍ مِثْلَانٌ، وَإِذَا حَصَلَ مِثْلَانٌ وَجِبَ الإِدْغَامُ حِكْمًا إِجْمَاعِيًّا. فَإِنْ جَاءَ نَصْرٌ بِإِبْقَاءِ نَعْتٍ مِنْ نَعَوَاتِ الحَرْفِ المَدْغَمِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ الإِدْغَامَ بِإِدْغَامٍ صَحِيحٍ، لِأَنَّ شَرْوِطَهُ لَا تَكْتَمِلُ فِيهِ، وَهُوَ بِالإِخْفَاءِ أَشْبَهَ. وَقَدْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ هَذَا الأِسْمَ بَعْضُ العُلَمَاءِ. وَهُوَ قَوْلُ شَيْخِنَا أَبِي العَبَّاسِ، رَحِمَهُ اللهُ⁽⁴⁾"⁽⁵⁾.

(1) الدَّانِي، التَّيْسِيرُ: 42-43، نَقْلًا عَنِ القُرْطُبِيِّ: المَوْضِعُ: 140.

(2) الخِرْسَانِي، الإِيضَاحُ: 106، نَقْلًا عَنِ غَانِمِ قَدُورِيِّ الحَمْدِ، الدِّرَاسَاتُ الصَّوْتِيَّةُ: 397.

(3) ابْنُ الطَّحَّانِ، مُرْشِدُ القَارِئِ: 51، وَيَنْظُرُ: ابْنُ مَجَاهِدٍ، السَّبْعَةُ فِي القِرَاءَاتِ: 113، ابْنُ

غَلْبُونِ، أَبُو الحَسَنِ طَاهِرُ بْنُ عَبْدِ المَنْعَمِ، التَّذَكُّرَةُ فِي القِرَاءَاتِ الثَّمَانِ، حَقَّقَهُ وَرَاجَعَهُ وَعَلَّقَ

عَلَيْهِ: سَعِيدُ صَالِحِ زَعِيمِهِ، دَارُ الكُتُبِ العِلْمِيَّةِ، (بَيْرُوت-لِبْنَانِ)، ط 1، (1422هـ-2001م):

72.

(4) أَحْمَدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ عَيْشُونَ ابْنِ عَصْفُورٍ، الإِشْبِيلِيُّ، ت 531هـ، انْظُرْ: ابْنُ الجَزْرِيِّ، غَايَةُ

النِّهَايَةِ فِي طَبَقَاتِ القِرَاءِ: 52/1.

(5) ابْنُ الطَّحَّانِ، مُرْشِدُ القَارِئِ: 51.

أمّا ابن الجَزَري (ت 833هـ) فقد خصَّصَ باباً للإدغام في كتابه (النَّشر) أسماء (باب اختلافهم في الإدغام الكبير) فصلَّ فيه القولَ حَولَ الإدغام من كل جوانبه وأقسامه وشروطه وموانعه⁽¹⁾.

واستخدمَ علي القاري (ت 1014هـ) لفظ الإدغام ومشتقاته في أكثر من موضع في كتابه (المنح الفكرية) وقسم الإدغام إلى تام وناقص، وبيَّن كل قسم⁽²⁾. ووافقَه في ذلك مع التفصيل عليه محمد المرعشي (ت 1150هـ) في كتابه (جهد المقل)⁽³⁾. كما عرفَه بقوله: "هو أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل بينهما على أن يصيرا حرفاً واحداً مغايراً لهما بهيأته وهو الحرف المشدد، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد المخفف وأقصر من زمان الحرفين المخففين"⁽⁴⁾.

أمّا المحدثون من علماء التَّجويد فقد استخدموا لفظ الإدغام ومشتقاته بنفس المفهوم الذي ثبت عند القدماء منهم، حيث عرفوا الإدغام بقولهم: "هو إدخال الحرف الأوَّل فيَّ الحرف الثاني بحيث يصيران حرفاً واحداً مشدداً"⁽⁵⁾.

أقسام الإدغام:

قسمَ العلماء اللغويون الإدغام إلى قسمين هما:

- (1) ابن الجَزَري، النَّشر: 274/1-296.
- (2) القاري، المنح الفكرية: 29، المرعشي، جهد المقل: 182.
- (3) المرعشي، جهد المقل: 184.
- (4) المرعشي، جهد المقل: 181.
- (5) الهلاوي، محمد عبد العزيز، كيف تجوِّد القرآن وترتله ترتيلاً، مكتبة الاعتصام: 37، 40، عثمان، حق التلاوة: 97-98، العقرباوي، المرشد: 85، 84، المحيسن، محمد محمد سالم، المهذب في القراءات العشر وتوجيهها من طريق طيبة النَّشر، مكتبة الكليات الأزهرية، (1389هـ-1969م)، 49/1، 55، 58، 96، صبرة، علي بن أحمد الشافعي مذهباً الغرياني، كتاب العقد الفريد في فن التَّجويد، المطبعة الأزهرية المصرية، ط2، (1333هـ): 36-53.

1- الإدغام الصغير:

وهو أن يلتقي صوتان متماثلان الأوّل ساكن والثاني متحرّك في كلمة واحدة أو كلمتين، وإدغام الأوّل في الثاني ولفظهما دفعةً واحدة. إذن هو ما كان فيه المدغم ساكناً فيدغم في الثاني فيحصل فيه عمل واحد⁽¹⁾. وهذا القسم ليس له قواعد، لأنّه واجب الحدوث دائماً سواء وقع في الكلمة الواحدة مثل: "العَدَدُ < العَدُّ" أم وقع في الكلمتين مثل: أحبسُ سعيداً < أحبسَّ سعيداً.

وقد تحدّث ابن الجَزَري (ت 833هـ) عن مصطلح الإدغام حيثُ عرّف الإدغام الصغير بقوله: " (والصغير) هو الذي يكون الأوّل منهما ساكناً⁽²⁾". وقال في موضع آخر: "وينقسم إلى جائز، وواجب، وممتنع...، فأما الجائز وهو الذي جرت عادة القراء بذكره في كتب الخلاف فينقسم إلى قسمين:

الأوّل: إدغام حرف من كلمة في حروف متعددة من كلمات متفرقة وينحصر في فصول: إذ، وقد، وتاء التأنيث، وهل، وبيل.

الثاني: إدغام حرف في حرف من كلمة أو كلمتين، حيثُ وقع وهو المعبر عنه عندهم بحروف قُرِبَتْ مخرجها ويلتحق بهما قسم آخر اختلف في بعضه، فذكره جمهور أئمتنا عقيب ذلك، وهو الكلام على أحكام النون الساكنة والتنوين خاصة، إلاّ أنّه تتعلّق به أحكام آخر سوى الإدغام والإظهار من الإخفاء والقلب والله تعالى أعلم⁽³⁾.

وسبب وجوبه الدائم هو أنّ الإنسان ينساق إليه انسياقاً لا خيار له فيه، فهو آليّةٌ نطقيّةٌ حتميّة⁽⁴⁾ فحكم هذا القسم من الإدغام واجبٌ. ولقد وجب الإدغام عندما يكون الأوّل ساكناً لعسر النطق بالمثلين مُنْفَكَيْن⁽⁵⁾ وسمي هذا القسم بالإدغام

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 130/1.

(2) ابن الجَزَري، النّشر: 274/1-275، 2/2.

(3) ابن الجَزَري، النّشر: 2/2.

(4) الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربيّة ونحوها وصرّفها، دار الشرق العربي،

بيروت، ط3: 123/1-124.

(5) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 504/2.

الصغير: "قلّة العمل فيه عند الإدغام، بحيث لا يكون إلا عملاً واحداً، وهو إدغام الأوّل في الثاني متى تحققت الشروط فيه⁽¹⁾ فعمل الإدغام في هذا القسم أقل من عمل الإدغام في الكبير"⁽²⁾. نجد أنّ هذا القسم من أقسام الإدغام يقع مباشرة؛ إذ لا يسبقه حذفٌ للحركة أو قلبٌ للصوت الأوّل من جنس الثاني كما هو في الإدغام الكبير، وإنما يلتقي فيه صوتان متماثلان أولهما ساكن والثاني متحرك فيحدث الإدغام تلقائياً.

2- الإدغام الكبير:

هو أن يدخل حرفٌ متحركٌ في حرفٍ متحركٍ آخر. وهو ما كان فيه المدغم والمدغم فيه متحركين، سواء كانا مثلين أو متجانسين أو متقاربين⁽³⁾ كإدغام اللام في السلام، كقوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ﴾⁽⁴⁾ والتاء في السّين كقوله تعالى: ﴿الصّٰلِحٰتِ سُنِّدْ خُلُومَهُمْ﴾⁽⁵⁾ والتاء في الطّاء كقوله تعالى: ﴿الصّٰلِحٰتِ طُوبٰى﴾⁽⁶⁾.

سمّي هذا القسم من الإدغام بذلك لكثرة وقوعه، إذ الحركة أكثر من السكون. وقيل لما فيه من الصعوبة. وكذلك سميّ به لأنه يسكن الأوّل ويدغم الثاني، فيحصل فيه عملان فصار كبيراً⁽⁷⁾.

ووردَ هذا القسم عند ابن الجَزَري (ت 833هـ) في كتابه (النّشر) في أثناء حديثه عن الإدغام في (باب اختلافهم في الإدغام الكبير) حيث قال: "الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفٍ كالثاني مشدّد وينقسم إلى كبير وصغير: (فالكبير) ما كان الأوّل من الحرفين فيه متحركاً. سواء أكانا مثلين أم جنسين أم متقاربين. وسمي كبيراً لكثرة وقوعه إذ الحركة أكثر من السكون وقيل لتأثيره في إسكان المتحرك قبل

(1) الزراري، عبد الودود، مدخل إلى علم التّجويد، الوكالة العربيّة للتوزيع والنّشر، (الأردن-الزرقاء)، ط1، (1985م): 125.

(2) منصور، الوسيط في علم التّجويد: 286.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 130/1.

(4) [البقرة: 22].

(5) [النساء: 57].

(6) [الرعد: 29].

(7) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 130/1.

إدغامه. وقيلَ لما فيه من الصعوبة. وقيلَ لشمولِهِ نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين⁽¹⁾. نلاحظ أن ابن الجَزَري قد شمل الحديث عن قسمي الإدغام (الصغير والكبير) وفسَّر لنا سبب تسمية هذا القسم بتلك التسمية.

ونلاحظ في هذا القسم ما يخالف القسم السَّابق، إذ يجب فيه القيام بعمليتين قبل الإدغام هُما:

أ- حذف حركة الصَّوت الأوَّل، أي الصَّوت المدغم، وذلك ليتم التقاء الصَّوتين مباشرةً دون فاصل.

ب- قلب الصَّوت المدغم من جنس الصَّوت المدغم فيه إذا كان الصَّوتان مختلفين؛ لتتم عملية المماثلة بين الصَّوتين على صورة الإدغام⁽²⁾. وذلك بعكس القسم الأول من الإدغام الذي لا يحتاج لهاتين العمليتين.

(الإمالةُ والفتْحُ)

3.3 الإمالةُ

الإمالةُ لغةً: مالَ ميلاً وميلاناً: زالَ عن استوائِهِ. يُقال: مالَ الحائط: لم يكن مستقيماً. ويقال: أمالَ قارئُ القرآن: استعمل الإمالة في قراءتِهِ⁽³⁾. وهي أن تُنحَى بالفتحة نحو الكسرة⁽⁴⁾. وهي عند القراء والصرفيين أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء كثيراً وهو المحض، ويُقالُ لَهُ الإضجاع والبطحُ والكسرُ؛ قليلاً وهو بين اللفظين، ويقالُ لَهُ أيضاً التقليلُ والتلطيفُ، وبين بين، فهي قسمان: شديدة ومتوسطة، وكلاهما جائز في القراءة. والشديدة يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه، والمتوسطة بين الفتحة المتوسط والإمالة الشديدة. قال الدَّاني: علماؤنا مختلفون أيهما أوجه وأولى، وأنا أختارُ الإمالة الوسطى التي بين بين لأنَّ الغرض

(1) ابن الجَزَري، النُّشر: 274/1-275، 2/2.

(2) شاهين، أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي: 239.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (ميل): 758/11، مصطفى، إبراهيم ورفاقه، المعجم الوسيط،

(مال): 901/2.

(4) الجرجاني، التعريفات: 53.

من الإمالة حاصلٌ بها وهو الإعلامُ بأنَّ أصلَ الألفِ الياءُ، والتنبية على انقلابها إلى الياء في موضع أو مُشاكلتها للكسرِ المجاور لها أو الياء⁽¹⁾.

وجاء البَطْحُ بمعنى الإمالة؛ حيث ورد في (كشاف اصطلاحات الفنون) للتهانوي: البَطْحُ: بالفتح وسكون الطاء المهمله عندَ القراء هو الإمالة⁽²⁾.

الإمالة اصطلاحاً: وردَ مصطلح الإمالة عندَ علماء اللُّغة القدماء، وكانوا قد ذهبوا في تعريف هذا المصطلح ثلاثة مذاهب. الفريق الأول يرى أنَّ الإمالة هي: (تقريب الألف من الياء)، فقد قال سيبويه (ت 180هـ): "قالألف قد تشبه الياء، فأرادوا أن يقربوها منها"⁽³⁾. وقال سيبويه: "زعم الخليل: أنَّ إجناح الألف أخفُ عليهم، يعني الإمالة، ليكون العمل من وجه واحد"⁽⁴⁾. وقال أيضاً: "وقال الخليل: لو سُميت رجلاً بها وامرأة - ويقصد (حتى، وأمّا، وإلاً) جازت فيها الإمالة"⁽⁵⁾.

وقال المبرّد (ت 285هـ): "الإمالة هي أن تتحوّ بالألف نحوَ الياء، ولا يكون ذلك إلا لعلة تدعو إليه"⁽⁶⁾. وقال ابن يعيش (ت 646هـ): "والإمالة في العربية عدولٌ عن الألف عن استوائه وجنوح به إلى الياء، فيصيرُ مخرجه بين مخرج الألف المُفخمة وبين مخرج الياء، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة وبحسب بعده تكون خفتها"⁽⁷⁾. وقال السيوطي (ت 911هـ): "الإمالة هي أن يُنحَى جوازاً بالألف نحوَ الياء"⁽⁸⁾.

أمّا الفريق الثاني فيرى أنَّ الإمالة، هي تقريب الفتحة من الكسرة، فهذا ابن جنّي (ت 392هـ) يقول: "إنما هي أن تتحو بالفتحة نحوَ الكسرة فتميل الألف التي

(1) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 259/1.

(2) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 340/1.

(3) سيبويه، الكتاب: 117/4.

(4) سيبويه، الكتاب: 278/3.

(5) سيبويه، الكتاب: 135/4.

(6) المبرّد: المقتضب: 42/3.

(7) ابن يعيش، شرح المفصل: 54/9.

(8) السيوطي، همع الهوامع: 198/6.

بعدها نحوَ الياء لضرب من ضروب تجانس الصَّوت وذلك قولك في عالم: عالم وفي سالم: سالم، وفي جالس: جالس وفي رمى: رمى وفي سعى: سعى⁽¹⁾، حيث قال الاسترأبادي (ت 686هـ): "الإمالة أن يُنحى بالفتحة نحوَ الكسرة، وسببها قصد المناسبة لكسرة أو ياء، أو لكون الألف منقلبةً عن مكسورٍ أو ياء، أو صائراً ياءً مفتوحةً، وللواصل أو الإمالة قبلها على وجه⁽²⁾".

أمَّا الفريق الثالث فيرى أنَّ الإمالة هي: تقريب الألف من الياء، والفتحة من الكسرة⁽³⁾.

وقد بيّن سيبويه أنَّ إمالة الفتحة نحوَ الكسرة وسيلة من وسائل تيسير النطق وبذل أقل مجهود عضلي، إذ الغرض من الإمالة تحقيق الانسجام الصوتي. قال سيبويه (ت 180هـ): "فالألف تمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسور وذلك قولك: عابد، عالم، ومساجد، ومفاتيح، وغذافر، وهابيل، وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها كما قرَّبوا في الإدغام الصَّاد من الزَّاي حين قالوا: (صَدَرَ)، فجعلوها بينَ الزَّاي والصَّاد... فكما يُريدُ في الإدغام أن يرفع لسانه من موضع واحد، كذلك يُقرَّب الحرف على قدر ذلك"⁽⁴⁾.

أمَّا ابن جنِّي (ت 392هـ) فقد جعل الإمالة ضرباً من ضروب الإدغام الأصغر، وهي عنده (لتقريب الصَّوت من الصَّوت، وذلك نحوَ عالم...؛ ألا تراك قربت فتحة العين من عالم إلى كسرة اللام منه، بأن نحوت بالفتحة نحوَ الكسرة،

(1) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 58/1، و اللُّمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مُغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان، (1988م): 156.

(2) الاسترأبادي، شرح الشافية: 4/3.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: 160/، ابن جنِّي، اللُّمع في العربية: 156، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أسرار العربية، عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، دار الآفاق العربية. أسرار العربية: 406، الزمخشري، المفصل: 400-401.

(4) سيبويه، الكتاب: 117/4.

فأملتَ الفتحَةَ نحوَ الياءِ⁽¹⁾ كما سَمَى هذه الألفَ الإمالةَ ووصفها بقوله: "الَّتِي تجدها بينَ الألفِ والياءِ نحوَ قولِكَ في عالمِ وخاتمِ عالمِ وخاتمِ"⁽²⁾ ونجده قد فرَّقَ بين هذه الألفِ وألفِ التَّفخيمِ⁽³⁾.

ووردَ هذا المصطلحُ عندَ الزمخشري (ت 538هـ) في أثناء حديثهِ عن المشترك، إذ قال: "فمن أصنافِ المشتركِ الإمالةُ، يشترك فيها الاسمُ والفعلُ وهي أن تتحوَّ بالألفِ نحوَ الكسرةِ فتميلُ الألفُ نحوَ الياءِ ليتجانسَ الصَّوتُ"⁽⁴⁾.

الإمالة عند علماء التَّجويد:

كانت عناية علماء التَّجويد بمصطلح الإمالة قليلةً جداً مقارنةً بعلماء اللُّغة، فهذا مكي (ت 437هـ) يسيرُ على نهج الفريق الثالث من علماء اللُّغة في تعريف الإمالة حيث قال: "ومعنى الإمالة أن تُمِيلَ الفتحَةَ نحوَ الكسرةِ، وتُميلُ الألفُ نحوَ الياءِ"⁽⁵⁾. كما عرفها في كتابهِ (الكشف) بقوله: "واعلم أن معنى الإمالة هو تقريب الألفِ نحوَ الياءِ، والفتحَةَ الَّتِي قبلها نحوَ الكسرةِ"⁽⁶⁾. فنجدُهُ هنا يستعمل لفظين في تعريف الإمالة هما (الميل، والتقريب) واستعمل أيضاً كلمة (تتحو) في معنى الإمالة، إذ قال في موضعٍ آخر: "ومعنى الإمالة في "الألف" أن تتحوَّ بها نحوَ الياءِ، ولا تقدر على ذلك حتَّى تتحوَّ بالفتحَةَ الَّتِي قبلها نحوَ الكسرةِ"⁽⁷⁾.

كما أنه سَمَى هذه الألفَ بـ "الألفِ الممالة"؛ حيث وصفها قائلاً: "الألفِ الممالة: الَّتِي هي ألفٌ بين الألفِ والياءِ، لا هي ألفٌ خالصةٌ، ولا ياءٌ خالصةٌ، إنما هي ألفٌ قريبةٌ من لفظِ الياءِ لِعَلِّ أَوْجِبَتْ ذلكَ. وبذلك قرأ حمزةُ والكسائي في كثيرٍ

(1) ابن جنِّي، اللمع في العربيَّة: 156.

(2) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 55/1.

(3) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 52/1.

(4) الزمخشري، المفصل: 400.

(5) القيسي، الرِّعاية: 129.

(6) القيسي، الكشف: 168/1.

(7) القيسي، الرِّعاية: 130.

من القرآن نحو: الهدى، والعلاء، وأسارى، ووافقهما أبو عمرو وغيره على جملة منه⁽¹⁾. ولعلّ مكياً قد أخذ هذا التعريف، مما فهمه من حديث سيبويه (ت 180 هـ) عندما قال في كتابه (الكتاب): "الألف تُمال إذا كان بعدها حرفٌ مكسورٌ وذلك قولك: عابد، عالم، ومساجد، ومفاتيح، وعذافر، وهابيل وإنما أملوها للكسرة التي بعدها، أرادوا أن يقربوها منها"⁽²⁾. كما قال سيبويه: "واعلم أنّ الألف إذ دخلتها الإمالة دخل الإمالة ما قبلها"⁽³⁾.

وقد حدّد مكي (ت 437 هـ) أصوات الإمالة بثلاثة أصوات في كتابه (الرعاية) في باب صفات الأصوات وألقابها وعللها؛ إذ قال: "حروف الإمالة: وهي ثلاثة أحرف: "الألف" و"الراء" و"هاء التأنيث". ثمّ علل سبب تسميتها قائلاً: "وإنما سُميت حروف الإمالة، لأنّ الإمالة في كلام العرب لا تكون إلّا فيها"⁽⁴⁾. كما قال: "لكنّ "الألف" و"هاء التأنيث" لا تتمكّن إمالتها إلّا بإمالة الحرف الذي قبلها. و"الهاء": لا يُمال إلّا في الوقف، و"الراء" و"الألف" يُمالان في الوقف والوصل.

ويقول: وإذا أملت من أجل الراء، فلا بدّ من إمالة ما قبلها، فإن كان "الفاء" فلا بدّ من إمالة ما قبل "الألف"، لأنّ الألف لا تصل إلى إمالتها إلّا بإمالة ما قبلها. كما قال: فإذا قلت: في "دراهم" أملت الألف لأجل كسرة "الراء"، وأملت فتحة الدال لأجل إمالة "الألف" فـ "الألف" و"هاء التأنيث" يُمالان في أنفسهما، ويُمال ما قبلهما من أجلهما. و"الراء" إنّما يُمال ما قبلها من أجلها إذا انكسرت وكان قبلها ألفٌ، وتُمال من أجل غيرها، نحو "تري" و"اشترى" فافهمه"⁽⁵⁾.

كما أشار مكي إلى أنواع الألفات وما يكون أصلها قائلاً: "واعلم أنّ الألف الممالة تكون أصلية بدلاً من ياء، فتميلها، لتدل بالإمالة على أصلها، وتكون ألفاً زائدة، تُمال لشبهها بالأصلية؛ ولأنّها لا أصل لها في الواو نحو: معزى، وقصارى،

(1) القيسي، الرعاية: 108.

(2) سيبويه، الكتاب: 117/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 126/4.

(4) القيسي، الرعاية: 129، ابن الجزري، التمهيد: 105.

(5) القيسي، الرعاية: 129-130.

وقد يكون أصلها الواو، ولكنها أميئت لرجوعها إلى الياء في نحو "أزكى"، والكسرة مقدره نحو "خاف"، التي توجب الإمالة⁽¹⁾.

أسباب الإمالة:

تحدّث مكّي عن أسباب الإمالة، وأفرد لها باباً خاصاً في كتابه (الكشف)، وأسماءه (باب أقسام العلل) حيث قال: "واعلم أنّ العلل التي توجب الإمالة ثلاث: وهي الكسرة وما أميل ليدلّ على أصله، والإمالة للإمالة"⁽²⁾ ثم فصلّ الحديث في كل واحد من هذه الأسباب إلاّ أنّه لا مجال هنا لذكر هذه الأسباب بالتفصيل، لذا أكتفي بالإشارة إلى أرقام الصفحات. وعلى من يرغب في زيادة معرفة الرجوع إلى كتاب (الكشف)⁽³⁾.

كما وردَ هذا المصطلح عند الدّاني (ت 444هـ) فقال: "وأما الممال فعلى ضربين: مشبع وغير مشبع، فالمشبع حقّه أن يؤتى به بين الكسر الشديد الذي يوجب القلب لشدّته وليس له إمام، وبين الفتح الوسط... وغير المشبع حقّه أن يؤتى به بين الفتح الوسط وبين الإمالة التي دون الكسر. ويُسمّى القراء هذا الضرب بين اللفظين، وهما المذكوران"⁽⁴⁾. وقد ذكر الدّاني هذه التقسيمات في كتابه (الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة) وقسم الإمالة إلى شديدة ومتوسطة⁽⁵⁾.

نلاحظ أنّ الدّاني قسم الإمالة إلى ضربين (مشبع وغير مشبع)، وقسمها أيضاً إلى قسمين هما: إمالة شديدة، وإمالة متوسطة. وأيدّه في هذا التقسيم أبو شامة (ت 665هـ) حيث قال: "والإمالة على ضربين: إمالة متوسطة، وإمالة شديدة، والقراء

(1) القيسي، الكشف: 168/1-169.

(2) القيسي، الكشف: 170/1.

(3) القيسي، الكشف: 170/1-183.

(4) الدّاني، التّحديد: 103، وانظر: كتابه (الموضح): 24، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات

الصّوتية: 372، شلبي، عبد الفتاح، كتاب الإمالة في القراءات واللهجات، مكتبة نهضة

مصر - القاهرة، ط2، (1971م): 22.

(5) الحمد، الدراسات الصّوتية: 372.

يستعملونها معاً، فالإمالة المتوسطة حقّها أن يؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة، والإمالة الشديدة حقّها أن تقرب الفتحة من الكسرة، والألف من الياء، من غير قلب خالص ولا اشباع مبالغ، قال: والإمالة والفتح لغتان مشهورتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم، فالفتح لغة أهل الحجاز، والإمالة لغة عامّة أهل نجد، من تميم وقيس وأسد. وقال: وعلماؤنا مختلفون في أي هذه الأوجه الثلاثة أوجه وأولى، وأختار أنا الإمالة الوسطى التي بين بين، لأنّ الغرض من الإمالة حاصل بها، والاعلام بأن أصل الألف الياء أو التنبيه على انقلابها إلى الياء في موضع، أو مشاكلتها للكسرة المجاورة لها أو الياء⁽¹⁾. كما تبعه في هذا التقسيم الأخير ابن الجرّري (ت 833هـ) في كتابه (النشر)، حيث قال: "فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين إمالة شديدة وإمالة متوسطة، وكلاهما جائز في القراءة جارٍ في لغة العرب. والإمالة الشديدة يجتنب معها القلب الخالص والاشباع المبالغ فيه والإمالة المتوسطة بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة"⁽²⁾.

وقال ابن الباذش (ت 540هـ) في أثناء حديثه في باب الإمالة: "معنى الإمالة أن تتحى بالفتحة نحو الكسرة انتحاءً خفيفاً، كأنه واسطة بين الفتحة والكسرة، فتميل الألف من أجل ذلك نحو الياء، ولا تستعلي كما كانت تستعلي قبل إمالتك الفتحة نحو الكسرة. والغرض بها أن يتشابه الصوّت مكانها، ولا يتباين"⁽³⁾.

وورد ذكر هذا المصطلح لدى ابن الطحّان (ت 561هـ) حيث عرف الإمالة بقوله: "والإمالة: عبارة عن ضدّ الفتح، وهي نوعان: إمالة صغرى، وإمالة كبرى. فالإمالة الصغرى: حدّها أن يُنطق بالألف مُركبة على فتحة تُصرف إلى الكسر قليلاً. والعبارة المشهورة في هذا: بين اللفظين. ومعنى (بين اللفظين): بين الفتح وبين الإمالة الكبرى. والإمالة الكبرى: حدّها أن يُنطق بالألف مُركبة على فتحة تتصرف إلى الكسر كثيراً. ونهاية ذلك الصرف أن لا يُبالغ فيه حتى تتقلب الألف ياء"⁽⁴⁾.

(1) أبو شامة، إراز المعاني: 204.

(2) ابن الجرّري، النشر: 30/2.

(3) ابن الباذش، الإقناع: 268/1.

(4) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 55، ابن الجرّري، التمهيد: 72.

وقد وردَ هذا التقسيم عندَ أبي الرضا الحموي (ت 791هـ) في كتابه (القواعد والإشارات في أصول القراءات) حيث قال: "والإمالة ضربان: أحدهما الكبرى، وهي المرادة عندَ الإطلاق، وحدُّها: نطقُ بألفٍ خالصةٍ فتُصَرَّفُ إلى الكسر كثيراً. وقال: وهُنا نجد في تعريف المؤلف قصوراً، لأنَّ الإمالة قد تكون في الألف، وقد تكون في الفتحة نحو "الضَّرَر" و "رأفة" وما شكَلَ ذلك.

والثاني: الصغرى، ويُعبَّرُ عنها بالتقليل، وبين بين، والتلطيف؛ وحدُّها: النُّطق بالألف منصرفةً إلى الكسر قليلاً⁽¹⁾.

وقال ابن الطحَّان (ت 561هـ): "والبطح والإضجاع: عبارتان قديمتان بمعنى الإمالة الكبرى، تقعان في كتب المتقدمين من علمائنا، رضي الله عنهم، ويعبرون عن الإمالة بالإشباع، والألف المعوج، واللي⁽²⁾ وقد وردَ في (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم) للتهانوي: البطح بالفتح وتسكين الطاء المهملة عند القراء هو الإمالة⁽³⁾.

كما قال ابن الطحَّان في كتابيه (المرشد) و(مخارج الحروف وصفاتها): "والألف الممالة نوعان: صوتٌ مَبْطُوحٌ صِرْفٌ، ضدُّ الفتحِ الصرف. وصوتٌ بين الصَّوتين: الفتح والبطح"⁽⁴⁾.

وسار الجعبري (برهان الدين إبراهيم بن عمر ت 732هـ) على نهج ابن الطحَّان ومن أيده في تقسيم الإمالة إلى كبرى وصغرى حيث قال: "وهي تنقسم إلى إمالة كبرى ويُقال لها: إمالة محضة، وهي الإمالة التي لو زيدت لصارت الألف ياءً

(1) الحموي، القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق: عبد الكريم بن محمد الحسن بكَّار، دار القلم، دمشق، ط1، (1406هـ-1986م): 50، الخطيب، معجم القراءات: 57/11.

(2) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 55، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 688، ابن الجَزَّري، النُّشر: 30/2، شلبي، الإمالة في القراءات واللهجات: 36، البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 74.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 340/1.

(4) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 40، ومخارج الحروف وصفاتها: 100.

محضة والفتحة كسرة محضة، وإلى إمالة صغرى ويقال لها: بين بين أي بين الفتح الخالص وبين الإمالة الكبرى، وهي إمالة لو نقصت لصارت الألف ألفاً محضة والفتحة فتحة محضة⁽¹⁾.

وعرّف ابن الجَزَري (ت 833هـ) الإمالة، حيث قال: "والإمالة أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء (كثيراً) وهو المحض"⁽²⁾ وسبقه إلى ذلك المالقي (ت 705هـ) في كتابه (شرح كتاب التيسير) حيث قال: "وإن شئت قلت: الإمالة أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء، وكلتا العبارتين قائمة من لفظ سيبويه"⁽³⁾. وتبعهما في ذلك البناء، الدمياطي (ت 1117هـ)⁽⁴⁾ وقال البناء، الدمياطي: "والإمالة في الفعل أقوى منها في الاسم لتمكنها في التصريف وهي دخيلة في الحرف لجموده ولذا قلت فيه"⁽⁵⁾ وكان قد سبقه لذلك النويري (ت 857هـ) في كتابه (شرح طيبة النشر)⁽⁶⁾.

أمّا المحدثون من علماء التجويد فلم يهتموا بهذه الظاهرة الصوتية اهتمام علماء التجويد وعلماء القراءات القدماء.

4.3 الفتح :

الفتح لغة: أن تفتح على من يستقرئك⁽⁷⁾، بالفتح وسكون التاء المثناة فوقانية عند أهل العربية يُطلق على نوع من الحركة، ويقال له التفخيم وهو شديد ومتوسط⁽⁸⁾.

(1) المرعشي، جهد المقل: 236، الحمد، الدراسات الصوتية: 375.

(2) ابن الجَزَري، النشر: 30/2، النويري، شرح طيبة النشر: 62.

(3) المالقي، شرح كتاب التيسير: 457.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 74.

(5) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 563.

(6) النويري، شرح طيبة النشر: 62.

(7) ابن منظور، لسان العرب (فتح): 638/2.

(8) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 1263/2.

الْفَتْحُ اصطلاحاً: ورد ذكر مصطلح (الْفَتْحُ) عند مكي (ت 437هـ) في كتابه (الكشف)، حيث اعتبر الفتح هو الرائد في الكلام في أثناء حديثه في (باب تُذَكَّرُ فِيهِ عِلَلُ الْفَتْحِ وَالْإِمَالَةِ وَمَا هُوَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ) إذ قال: "اعلم أن أصل الكلام كله الفتح. والإمالة تدخل في بعضه، في بعض اللغات لعلّة. والدليل على ذلك أن جميع الكلام، الفتح فيه سائغ جائز، وليست الإمالة بداخلة إلا في بعضه، في بعض اللغات، لعلّة. فالأصل ما عمّ، وهو الفتح"⁽¹⁾.

كما ورد هذا المصطلح عند الدّاني (ت 444هـ) حيث قال: "وأما المفتوح فحَقُّهُ أَنْ يُؤْتَى بِهِ بَيْنَ مَنْزِلَتَيْنِ، بَيْنَ التَّفْخِيمِ الشَّدِيدِ الَّذِي يَسْتَعْمَلُهُ أَهْلُ الْحِجَازِ فِي نَحْوِ: الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ فَيَنْحَوْنَ بِالْأَلْفِ نَحْوَ الْوَاوِ، مِنْ شِدَّةِ التَّفْخِيمِ، وَهَذِهِ اللَّغَةُ لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِمَامَ لَهَا، وَبَيْنَ الْإِمَالَةِ الْمُحَضَّةِ الَّتِي يَسْتَعْمَلُهَا الْقُرَاءُ، وَهِيَ الَّتِي دُونَ الْكَسْرِ الصَّحِيحِ"⁽²⁾.

وحدّد الدّاني معنى الفتح بقوله: "والْفَتْحُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: فَتْحٌ شَدِيدٌ، وَفَتْحٌ مُتَوَسِّطٌ، وَالْفَتْحُ الشَّدِيدُ هُوَ نَهَائِيَةٌ فَتْحُ الْقَارِئِ لِفِيهِ بِلَفْظِ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ أَلْفٌ، وَيُسَمَّى أَيْضاً التَّفْخِيمِ، وَالْقُرَاءُ يَعْذِلُونَ عَنْهُ وَلَا يَسْتَعْمَلُونَهُ، وَأَكْثَرُ مَا يَوْجَدُ فِي أَلْفَاظِ أَهْلِ خِرَاسَانَ، وَمِنْ قَرَبٍ مِنْهُمْ، لِأَنَّ طِبَاعَهُمْ فِي الْعَجْمَةِ جَرَتْ عَلَيْهِ، وَاسْتَعْمَلُوهُ كَذَلِكَ فِي اللَّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ فِي الْقِرَاءَةِ مَكْرُوهٌ وَعَيْبٌ، وَالْفَتْحُ الْمُتَوَسِّطُ هُوَ مَا بَيْنَ الْفَتْحِ الشَّدِيدِ، وَالْإِمَالَةِ الْمُتَوَسِّطَةِ، وَهَذَا الَّذِي يَسْتَعْمَلُهُ أَصْحَابُ الْفَتْحِ مِنَ الْقُرَاءِ كَابْنِ كَثِيرٍ وَعَاصِمٍ وَغَيْرِهِمَا"⁽³⁾.

نلاحظ أن الدّاني قد قسم الفتح إلى ضربين: الفتح الشديد، والفتح المتوسط وعرف كلا منهما على حده. كما أنه استخدم مصطلح التفخيم للدلالة على الفتح الشديد.

كما ورد هذا المصطلح عند ابن البادش (ت 540هـ) دون أن يعرفه ويفصل القول فيه إذ قال: "ونظرنا إلى ما اختلف فيه القراء، فأماله بعض، وفتحه بعض،

(1) القيسي، الكشف: 168/1.

(2) الدّاني، التّحديد: 103-102.

(3) الدّاني، الموضح: 24، نقلاً عن عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي: 162.

وجعله بعضٌ بينَ بينٍ من الكلم...⁽¹⁾. ووردَ عنده مصطلح التفخيم، فهو عنده يعني التعليل وربو الحرف وتسمينه⁽²⁾.

وعرّف ابن الطحّان (ت 561هـ) مصطلح (الفتح) في كتابه (مرشد القارئ) حيث قال: "والفتحُ: عبارةٌ عن النطق بالألف مركبةً على فتحةٍ خالصةٍ غير ممالهٍ إلى مصافِ الكسر"⁽³⁾.

وقال ابن الطحّان: "وتحديدهُ: أن يُؤتى بهِ على مقدار انفتاحِ الفم. مثالهُ: (كان)، تركبَ صوتُ الألفِ على فتحةِ الكاف، وهي فتحةٌ خالصةٌ، لا حظٌّ للكسرِ فيها، معترضةٌ على مخرجِ الكاف اعتراضاً. وتحقيقُهُ أن يفتحَ لهِ الفم في النطق بـ (كان) ونظيره، كانفتاحِ الفم في (قال) ونظيره"⁽⁴⁾.

وتبعه في ذلك أبو شامة (ت 665هـ) في كتابه (إبراز المعاني)، وابن الجَزَري (ت 833هـ) في كتابه (التمهيد)⁽⁵⁾، فقد عرّف أبو شامة (ت 665هـ) الفتح إذ قال: "الفتح هنا ضد الإماله؛ وهو مُنْقَسِمٌ إلى فتحٍ شديدٍ، وفتحٍ متوسطٍ، فالشديد هو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي بعده ألف، ويُسمّى التفخيم، والقراء يعدلون عنه، ولا يستعملونه، وأكثر ما يوجد في ألفاظ أهل خراسان، ومن قُرْبٍ منهم، لأنّ طباعهم في العجمة جرت عليه، فاستعملوه كذلك في اللُّغة العربيّة، وهو في القراءة مكروهٌ وعيبٌ"⁽⁶⁾.

وقال المالقي (ت 705هـ) في أثناء حديثه عن مصطلح الفتح في (باب الفتح والإماله وبين اللفظين) من كتابه (شرح كتاب التيسير للداني): "... كما يسمون

(1) ابن البادش، الإقناع: 270/1.

(2) ابن البادش، الإقناع: 324/1.

(3) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 54.

(4) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 54-55.

(5) أبو شامة، إبراز المعاني: 42، ابن الجَزَري، التمهيد: 71-72، وانظر: المرعشي، جهد المقل: 236-237.

(6) أبو شامة، إبراز المعاني: 203-204، ابن الجَزَري، النُّشر: 29/2-30.

الفتح: النصب، وهذا كله من غير أن ينتهي إلى قلب الفتحة كسرة، والألف ياء⁽¹⁾.
وسار على نهجه ابن الجزري (ت 833هـ) في هذه التسمية حين قال: "ويقال له
التفخيم وربما قيل له النصب"⁽²⁾.

وقال ابن الجزري (ت 833هـ) في معرفة أيهما الأصل وأيهما الفرع في
كل من الإمالة والفتح: "وقد اختلف أئمتنا في كون الإمالة فرعاً عن الفتح أو أن كلا
منهما أصل برأسه مع اتفاقهم على أنهما لغتان فصيحتان صحيحتان نزل بهما
القرآن. فقد ذهب جماعة إلى أصالة كل منهما وعدم تقدمه على الآخر. وكذلك
التفخيم والترقيق، وكما أنه لا يكون إمالة إلا بسبب فكذلك لا يكون فتح ولا تفخيم إلا
بسبب. قالوا: ووجود السبب لا يقتضي الفرعية ولا الأصالة. وقال آخرون إنَّ الفتح
هو الأصل وإنَّ الإمالة فرعٌ بدليل أنَّ الإمالة لن تكون إلا عند وجود سبب من
الأسباب فإنَّ قُدَّ سَبَبٌ منها لَزِمَ الفتح، وإنَّ وُجِدَ شيءٌ منها جاز الفتح والإمالة فما
من كلمة تُمال إلا وفي العرب من يفتحها ولا يُقال كل كلمة تُفتح ففي العرب من
يميلها. قالوا فاستدلنا باطراد الفتح وتوقف الإمالة على أصالة الفتح وفرعية الإمالة.
قالوا وأيضاً فإنَّ الإمالة تُصَيِّرُ الحرف بين حرفين بمعنى أنَّ الألف الممالة بين
الألف الخالصة والياء. وكذلك الفتح الممالة بين الفتحة الخالصة والكسرة والفتح
يُبقِي الألف والفتحة على أصلها قالوا فلَزِمَ أنَّ الفتح هو الأصل والإمالة فرعٌ"⁽³⁾.

5.3 الوقفُ:

الوقفُ لغةً: مصدر قولك وقفتُ الدابة ووقفتُ الكلمة وقفاً، وهذا مجاوز، فإذا
كان لازماً قلتُ وقفتُ وقوفاً⁽⁴⁾. وهو: الحبس، والوقف في القراءة: قطع الكلمة عما
بعدها⁽⁵⁾.

(1) المالقي، شرح كتاب التيسير للداني: 457.

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 29/2.

(3) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر: 32-31/2.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (وقف): 429/9.

(5) الجرجاني، التعريفات: 328.

الوقف اصطلاحاً: كان سيبويه (ت 180هـ) أوّل من أشار إلى هذا المصطلح في أثناء حديثه عن الحركة الإعرابية في الوقف على الكلمة؛ حيث عقد باباً للوقف في أواخر الكلم المتحرّك في الوصل والتي لا يلحقها زيادة في الوقف فقال: "هذا باب الوقف في آخر الكلم المتحرّك في الوصل التي لا تلحقها زيادة في الوقف، فأما المرفوع والمضموم فإنه يوقف عنده على أربعة أوجه: بالإشمام، وبغير الإشمام كما تقف عند المجزوم والساكن، وبأن تروم التحريك، وبالتضعيف"⁽¹⁾.

نلاحظ من قول سيبويه أنه جعل للوقف أربعة أنواع هي: (الوقف بالإشمام، والوقف بغير الإشمام، والوقف بالروم، والوقف بالتضعيف). ثم يقول: "وأما الذين راموا الحركة فإنهم دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وأن يُعلموا أن حالها عندهم ليس كحال ما سكن على كل حال وذلك أراد الذين أشمّوا، إلا أن هؤلاء أشدّ توكيداً"⁽²⁾.

وفصل سيبويه القول في ذلك بما رواه عن الخليل، وجعل لكل واحد من هذه الاصطلاحات علامة تميزه، فللإشمام نقطة توضع فوق السكون أعلى الحرف، وللروم خطّ بين يدي الحرف، وللتضعيف الشين، والخاء لمن أراد الوقف وأجرى الحرف مجرى الجزم والإسكان⁽³⁾ وعبر الخليل عن الوقف بالسكون⁽⁴⁾ وجعل الوقف ضد الوصل، كما عبّر عن التضعيف بالثقل في الحاق واو أخرى لـ (لَوْ، وأَوْ) ساكنتي الآخر إذا سُمّي بهما، وعلل الثقل هنا بقوله: "ليس في كلام العرب اسم آخره (واو) قبلها حرف مفتوح"⁽⁵⁾.

وقد ورد هذا المصطلح لدى معظم علماء العربية القدماء أذكر منهم ابن جنّي في كتابه (الخصائص)⁽⁶⁾، والزجاجي في كتابه (الجمل في النحو)، حيث خصص

(1) سيبويه، الكتاب: 168/4، وانظر: الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب: 392/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 168/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 169/4.

(4) أبو شامة، إبراز المعاني: 33.

(5) ابن جنّي، الخصائص: 144/2، 496-497.

(6) ابن جنّي، الخصائص: 61/2-80.

بأباً بعنوان "الوقف" تحدث فيه عن أوجه الوقف، إذ قسم الوقف إلى سبعة أوجه حين قال:

فالوجه الأول: أن تقف على المرفوع والمجرور بالسكون، كقولك "هذا زيد"، و"مررت بزيد". وتقف على المنصوب بالألف، فتجعلها عوضاً من التنوين، فنقول: "رأيتُ زيداً"، و"لقيتُ عمراً".

والوجه الثاني: أن تقف عليه كله بالسكون، فنقول: "هذا محمد"، و"رأيتُ محمدًا"، و"مررتُ بـمحمدًا".

والوجه الثالث: أن تعوّض من التنوين في المرفوع واواً، ومن المنصوب ألفاً، ومن المخفوض ياءً، فنقول: "هذا زيدو"، و"مررتُ بزيدي"، و"رأيتُ زيداً".

والوجه الرابع: روم الحركة: وهو أن تلفظ بأخر الكلمة وأنت تشير إلى الحركة، ليعلم أنه مضموم في الوصل.

والوجه الخامس: الإشمام: وهو أخفى من روم الحركة؛ وإنما هو لرأي العين. والإشمام وروم الحركة إنما يكونان في المرفوع.

والوجه السادس: الإتياع: وهو أن تنتقل حركة الحرف إلى ما قبله، ليعلم السامع أنها حركة الحرف في الوصل، وأكثر ما يجيء ذلك في الشعر، نحو قولهم: "هذا بكر"، و"مررتُ ببكر" وليس ذلك في المنصوب. قال الشاعر⁽¹⁾:

أنا ابنُ ماويّةَ إذ جدّ النقر⁽²⁾

(1) نسب هذا الرجز في كتاب سيبويه لبعض السعديين، ونسبه المبرّد في الكامل إلى عبيد بن ماوية الطائي، وتبعه ابن منظور في اللسان، ووافقهما الجوهري، وهو لفندي بن أعبد المنقري، ونسب في شرح الجمل لابن هشام (ص 225) إلى الفرزدق.

(2) جدّ: تحقق واشتدّ، النقر: أن تلتزق طرف لسانك بحنكك وتفتح ثم تصوت، وهو صوت يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه، والمعنى: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند

الوجه السابع: التثقيل، كقولك: "هذا جعقرٌ، وعامرٌ"، وما أشبه ذلك. قال الشاعر:

لقد خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدًّا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَمَا أَخَصَبَا (1) (2)

ورد هذا المصطلح عند الزمخشري في كتابه (المفصل) (3) وعند ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل) (4) وعند الاسترأبادي في كتابه (شرح الشافية) (5) وعند السيوطي في كتابه (همع الهوامع) (6).

الوقف عند علماء التجويد والقراءات

أولى علماء التجويد والقراءات هذا المصطلح جلَّ عنايتهم واهتمامهم، حيث عرفوه وبينوا حالاته وأحكامه، فهذا الفراء (ت 207هـ) يتحدث عن هذا المصطلح في كتابه (معاني القرآن) (7).

وهذا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) يقول في تعريف الوقف: "هو أن تقفَ على الحركة، أي تتركها، كما يقول: وقفتُ على كلامك، أي تركته" (8).

كما وضَّح مكي الهدف من استعمال الرُّوم والإشمام حيث قال: "اعلم أنَّ الرُّوم والإشمام استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة، كيف كانت في

اشتداد الحرب. وعجز البيت: (.....) وجاءت الخيلُ أتابيَّ زُمَرٍ) والبيت من شواهد سيبويه

2: 284، الكامل 2: 162، المغني: 434، العيني 4: 559.

(1) عدّه الأعلام في شرح أبيات الجمل من البحر السريع. والبيت من شواهد سيبويه 2: 282،

شرح اللمع: 420، شرح الشافية: 254.

(2) الزجاجي، الجمل في النحو: 309-310.

(3) الزمخشري، المفصل: 403-410.

(4) ابن يعيش، شرح المفصل: 66/9-90.

(5) الاسترأبادي، شرح الشافية: 271/2-323.

(6) السيوطي، همع الهوامع: 199/6-221.

(7) الفراء، معاني القرآن: 144/2.

(8) القيسي، التبصرة: 104.

الوصل" (1). وقد فرّق مكي بين الرّوم والإشمام حيث قال: "وأصل الرّوم أظهر للحركة من أصل الإشمام، لأنّ الرّوم يسمع ويُرى، والإشمام يُرى ولا يُسمع. فمن رام الحركة أتى بدليل قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشمّ الحركة أتى بدليل ضعيف على ذلك والإشمام لا يكون إلا في المرفوع والمضموم. فالرّوم إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة، يسمعا الأعمى، والإشمام بضمّ شفتيك لا غير من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بحسّه، لأنّه لرأي العين" (2).
وتفريق مكي هذا بين كل من الرّوم والإشمام، يتطلّب منا أن نعرّف كلاّ منهما على حده.

وتحدّث في كتابه (التيسير) عن مصطلح (الوقف بالسكون) حيث قال: "اعلم أنّ من عادة القراء أن يقفوا على أواخر الكلم المتحركات في الوصل بالسكون لا غير لأنّه الأصل" (3).

وورد مصطلح السكون أو الوقف بالسكون لدى القرطبي (ت 461هـ) حيث قال: "وكذلك السكون ينبغي ألاّ تستوفيه إشباعاً فيخرج إلى التشديد أو السكون ومساواة حال قطع الكلام بوصله ولا يُزعجه وينفره فيصير حركة أو بعضها، بل يجعل الحركات والسكنات وزناً واحداً وقدراً معلوماً وكَيْلاً سواءً، حذو النّقل بالنّقل والقذّة بالقذّة" (4).

أمّا النوع الأخير من أنواع الوقف التي أشار إليها سيبويه، وهو الوقف بالتضعيف. فقد ورد عند مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) في كتابه (الرعاية)، حيث خصّص له باباً سمّاه (باب الوقف على المشدّد) إذ قال فيه: "اعلم أنّ الوقف على المشدّد، فيه صعوبة على اللسان، لاجتماع ساكنين في الوقف غير منفصلين، كأنّه حرف واحد، فلا بدّ من إظهار التشديد في الوقف في اللفظ، وتمكين ذلك حتّى يظهر في السّمع التشديد. نحو الوقف على قوله: "ما لكم من دونه من وليّ"، و "من

(1) القيسي، الكشف: 122/1.

(2) القيسي، الكشف: 122/1.

(3) الدّاني، التيسير: 58.

(4) القرطبي، الموضح: 191.

طرفٍ خفي"، و"في يومٍ نحسٍ مُستمر"، و"أدهى وأمر"، وشبهه، تطلبُ كمال التشديد في الحرف الذي تقفُ عليه من هذا النوع، وتقفُ على ساكنٍ قبله ساكنٌ غيرُ منفصلٍ منه⁽¹⁾.

وقال ابن الباذش (ت 540هـ): "والتضعيف: تشديد الحرف في الوقف، ولا يكون في الحرف الذي قبله ساكن نحو (العجل)، لأنه لا يجتمع في كلامهم ثلاثة سواكن. ونقل الحركة يكون فيما سكن ما قبل آخره فتحرك لكرهيتهم التقاء الساكنين، فإن كان ذلك مما يجوز في الوقف نحو (منه، وعنه، وبالصبر، وهذا بكر) ولا يكون في النصب. فأما المنصوب المنون فلا يكون فيه شيء من هذه الوجوه لتوسطه بإبدال التنوين ألفاً.

فهذا حكم الحرف الصحيح الموقوف عليه عند العرب. فأما ما عند القراء في ذلك فذكر أبو الفضل الخزاعي وغيره أن الرواية وردت عن حمزة و الكسائي بالروم والإشمام. وذكر عثمان بن سعيد أنها وردت بذلك عن الكوفيين وأبي عمرو.⁽²⁾⁽³⁾

ورد مصطلح الوقف عند الداني (ت 444هـ)، حيث خصص له باباً سماه (باب ذكر الوقف وبيان أقسامه). إلا أنه لم يقدم له تعريفاً واضحاً يذكر. وإنما تحدث فيه عن أهمية معرفة مواضع الوقف لدى قارئ القرآن، حيث سمى أنواع الوقف وذكر أسماء مرادفة لبعض هذه الأسماء إذ قال: "اعلموا أن التجويد لا يتحصل لقراء القرآن إلا بمعرفة الوقف ومواقع القطع على الكلم، وما يتجنب من ذلك لبشاعته وقبحه،... فالوقف في كتاب الله - عز وجل - على أربعة أضرب: تام، وكاف، وحسن، وقبيح.

فالتام: هو الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، لأنه لا يتعلق بما بعده ولا ما بعده به، وذلك يوجد عند تمام القصص وانقضاء الكلم، وأكثر ما يكون في رؤوس الآي، إذ هي مقاطع وفواصل، وقد يجيء بعد آية وآيتين وأكثر.

(1) القيسي، الرعاية: 259.

(2) الداني، التيسير: 59.

(3) ابن الباذش، الإقناع: 505/1.

والكافي: هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً والابتداء بما بعده، إلا أن الذي بعده متعلق به، وذلك نحو: ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ ﴾ [23/4] والابتداء بما بعده في الآية كلها. ألا ترى أنه معطوفٌ بعضه على بعض فهو متعلق بما قبله، ويُسمى هذا الضرب مفهوماً أيضاً.

والحسن: هو الذي يحسن الوقوف عليه، ولا يحسن الابتداء بما بعده، وذلك نحو الوقف على ﴿ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [2/1]. و ﴿ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمِ ﴾ [3/1]، وشبهه. وهو حسن لأن المراد مفهوم، والابتداء بما بعده قبيح لأنه مجرور، ويُسمى هذا الضرب صالحاً أيضاً.

وأما الوقف القبيح: فهو الذي لا يُعرف المراد منه، وذلك نحو الوقف على ﴿ بِسْمِ ﴾ ، ﴿ مَلِكِ ﴾ وشبهها، والابتداء بقوله: ﴿ اللَّهُ ﴾ ، و ﴿ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ ، ألا ترى أنه إذا وقف عليه لم يُعلم إلى أي شيء أُضيف. وهذا يُسمى وقف الضرورة لتمكن انقطاع النفس عنده.

والقراء ينهون عن الوقف على هذا الضرب وينكرونه، ويستحبون لمن انقطع نفسه عليه، وعلى ما أشبهه من الوقف القبيح والبشيع أن يرجع إلى ما قبله حتى يصله بما بعده. والمختار الوقف التام، والكافي مستحسن، والحسن جائز إذا اضطر إليه القارئ⁽¹⁾. نلاحظ أن الداني سمى الأنواع الثلاثة الأخيرة بأسماء مرادفة لها فمثلاً سمى (الكافي بالمفهوم) و (الحسن بالصالح) و (القبيح بوقف الضرورة)، ونخلص من قوله بأن أفضل أنواع الوقف هو الوقف التام، الذي لا إشكال فيه.

كما تحدّث القرطبي (ت 461هـ) عن الوقف في كتابه (الموضح) إذ عرف الوقف بقوله: "ولأن معنى الوقف أن يوقف عن الحركة، أي يُترك"⁽²⁾، ثم قال: "فهو يجري في جميع الكلم مُعْرَبِها ومَبْنِيَّها إلا في موضعين: أحدهما المنصوب المنون،

(1) الداني، التّحديد: 176-177، دَعَّاس، فن التّجويد: 96-97.

(2) القرطبي، الموضح: 206.

سواءً كان ممدوداً أو غير ممدود ...، والثاني الممدود، وهو على ضربين: مُشَدَّدٌ ومهموز (1).

أمَّا ابن الجَزَري (ت 833هـ) فقد عرَّفَ الوقف بقوله: "الوقف: عبارة عن قطع الصَّوت على الكلمة زمنًا يتنَفَّسُ فيه عادةً بنيةً استئناف القراءة أمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله" (2).

وعرّفه البناء الدميّاطي (ت 1117هـ) بقوله: "الوقف عبارة عن قطع النطق على الكلمة الوضعيّة زمنًا يتنفس فيه عادةً بنية استئناف القراءة، ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل وسمًا، ولا بد من التنفس معه" (3).

الوقفُ عند علماء التَّجويد المحدثين:

أتبع علماء التَّجويد المحدثون سابقهم من علماء التَّجويد في هذا المصطلح (دراسة وتعريفًا وشرحًا وتفصيلًا)؛ حيث عرّفوه بتعاريف عدّة منها:

1- قَطْعُ الصَّوت على الكلمة زمنًا يُتَنَفَّسُ فيه عادةً بنيةً استئناف القراءة؛ إمَّا بما يلي الحرف الموقوف عليه، إن صلَّح الابتداء به، أو بالحرف الموقوف عليه، أو بما قبله مما يصلح الابتداء به، لا بنية الإعراض (4).

2- هو سكتة عن الكلام يُؤخذ معها نفسٌ ومُدَّتْها في الحديث العادي قدر ما يستغرقه النفس الواحد، وقد يطول في تجويد القرآن الكريم ترتيلاً، وقد تقصر أثناء الحديث العادي في الوقف المتعلّق الشبيه بالسكتة اللطيفة في تلاوة القرآن الكريم (5).

(1) القرطبي، الموضح: 206-207.

(2) ابن الجَزَري، النُّشر: 240/1.

(3) البناء الدميّاطي، الاتحاف: 100.

(4) الجريسي، نهاية القول المفيد: 152، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 251،

المرصفي، هداية القاري: 368/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التَّجويد: 178،

الحفيان، أشهر المصطلحات: 217.

(5) أبو فراخ، الوجيز في أحكام التَّجويد: 135-136.

وقد أضاف الحفيان إلى أنواع الوقف التي ذكرها الداني ومرّ ذكرها سابقاً، ووافقها فيها معظم علماء التجويد المحدثين أنواعاً ثلاثة هي:

1- الممنوع: وهو الوقف على ما لا يتم الكلام به، وأقبح منه الوقف على ما يوهم وصفاً لا يليق بذات الله العلياء، وصفاته المتفردة، وأسمائه الحسنى ووحدانيته نحو: الوقف على كلمة يَسْتَحْيِي من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا﴾⁽¹⁾.

2- الشاذ: وهو الوقف على ما يوهم معنى غير المراد كالوقف على: (قرّت عين لي ولك) وهو شاذ لا يجوز.

3- المتعاقب: وهو أن يأتي لفظان متواليان إذا وقف على أحدهما لم يجز أن يُوقَفَ على الآخر نحو: ﴿لَا رَيْبُ فِيهِ﴾⁽²⁾، فإذا وقفنا على (رَيْب) لا نقف على فيه، والعكس، وهكذا في كل وقف متعاقب، وعلامته (فيه)⁽³⁾.

كما قسم علماء التجويد المحدثون الوقف إلى أقسام أربعة هي:

أ- الوقف الاختباري: "بالباء التحتيّة الموحّدة" وهو أن يُطلب من القارئ أن يقف لاختباره وامتحانه، وللاطمئنان إلى جودة القراءة وعلمه بكيفيّة الوقف إذا اضطرّ لذلك⁽⁴⁾. وهو متعلّق بالرسم العثماني لبيان المقطوع والموصول والثابت والمحذوف من حروف المدّ والمجرور والمربوط من التاءات. ولا يوقف عليه إلا لعذرٍ كانقطاعِ نفسٍ أو سؤالٍ ممتحنٍ أو تعليمٍ قارئٍ كيف يقف إذا اضطرّ؛ لأنّه قد يضطر إلى الوقف على شيء فلا يدري كيف يقف. وحكم هذا القسم من أقسام الوقف (الجواز)، على أن يعود إلى الكلمة التي وقف

(1) [البقرة: 26].

(2) [البقرة: 2].

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 219.

(4) القضاة، محمد عصام ورفاقه، الواضح في أحكام التجويد، دار النفائس - عمان، ط3،

(1418هـ-1998م): 122.

عليها، فيبدأ بها ويصلها بما بعدها إن صلح البدء به، وإلا بدأ من كلمة قبلها من الكلمات التي يصح البدء بها.

ب- **الوقف الاضطراري:** وهو الذي يعرض للقارئ بسبب ضرورة الجأته إلى الوقف، كضيق النفس أو انقطاعه، أو العطاس، أو النسيان أو غلبة نوم، أو ضحك، أو بكاء. وما أشبه ذلك من الأعذار التي لا يتمكن معها من وصل الكلمات بعضها ببعض؛ حتى يقف على ما يصح الوقف عليه، ثم يجب عليه أن يعود إلى الكلمة التي وقف عليها فيبتدئ بها إن صلح الابتداء بها، وإلا ابتداء من كلمة قبلها يصلح الابتداء بها⁽¹⁾.

ج- **الوقف الانتظاري:** وهو الوقف على الكلمة القرآنية ليستوعب ما فيها أو فيما قبلها من القراءات والروايات والطرق والأوجه، ولا يكون ذلك إلا حال تلقى الطالب على الشيخ وجمعه القراءات السبع أو العشر، أو الرواة عن القارئ، أو الأوجه عن الراوي. وقد يكون حين يرغب القارئ في إعادة الآية الواحدة أكثر من مرة لبيان معنى أو تحسين صوت. ولا يشترط في هذا الوقف ولا فيما قبله تمام المعنى، فللقارئ أن يقف على أية كلمة ليبين حكمها من حيث الرسم، أو ليستوعب ما فيها من أوجه القراءة مهما كان تعلقها بما بعدها، ولكن على القارئ أن يكون حصيماً فلا يقف على ما يؤدي إلى إخلال بالمعنى أو إيهاً معنى فاسد، كالوقف على كلمة (يغفر) من قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ﴾⁽²⁾ ونحوها. وحكم هذا الوقف: الجواز، ويقال فيه ما قيل فيما قبله من حيث البدء.

د- **الوقف الاختياري:** "بالياء المثناة التحتيّة"، وهو الوقف الذي يعمد القارئ إليه بمحض اختياره وإرادته، لملاحظته معنى الآيات، أو ارتباط الجمل، وموقع الكلمات دون أن يعرض له ما يقتضي الوقف من عذر أو ضرورة أو

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 153، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 252، المرصفي،

هداية القاري: 368/1، شكري ورفاقه، المنير: 178-179.

(2) [النساء: 48].

تَعَلَّمُ حَكْمَ أَوْ إِجَابَةَ عَنْ سَوَالٍ. وَهَذَا الْقِسْمُ هُوَ الْمُرَادُ بِالْوَقْفِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ لَفْظُ "وَقْفٍ" أَوْ إِذَا قِيلَ: يُوَقِّفُ عَلَى كَذَا أَوْ الْوَقْفُ عَلَى كَذَا تَامًا، أَوْ كَافًا أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ: لَا يُرَادُ بِهِ إِلَّا الْوَقْفُ الْاِخْتِيَارِيُّ⁽¹⁾. وَأَنْوَاعُ هَذَا الْقِسْمِ هِيَ (التَّامُ، الْكَافِي، الْحَسَنُ، الْقَبِيحُ) الَّتِي ذَكَرَهَا الدَّانِي، وَمَرَّ بِنَا ذِكْرَهَا سَابِقًا.

6.3 الرَّوم:

الرَّومُ لُغَةً: "رَامَ الشَّيْءَ يَرُومُهُ رُومًا وَمَرَامًا: طَلَّبَهُ، وَمِنْهُ رُومُ الْحَرَكَةِ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْمَرْفُوعِ وَالْمَجْرُورِ، وَرُومُ الْحَرَكَةِ هُوَ حَرَكَةٌ مَخْتَلَسَةٌ مَخْتَفَاةٌ لَضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ، وَهِيَ أَكْثَرُ مِنَ الْإِشْمَامِ، لِأَنَّهَا تُسْمَعُ، وَهِيَ بَزْنَةُ الْحَرَكَةِ وَإِنْ كَانَتْ مَخْتَلَسَةً مِثْلَ هَمْزَةٍ بَيْنَ بَيْنٍ"⁽²⁾. وَهُوَ أَنْ تَأْتِيَ الْحَرَكَةُ الْخَفِيفَةَ؛ بِحَيْثُ لَا يَشْعُرُ بِهِ الْأَصَمُ⁽³⁾.

الرَّومُ اصْطِلَاحًا: اسْتُخْدِمَ سَبِيوِيهِ (ت 180هـ) لَفْظَ (الرَّومِ) إِذْ قَالَ: "... وَبِأَنَّ تَرُومَ الْحَرَكَةِ التَّحْرِيكَ"⁽⁴⁾. وَهُوَ الْإِشَارَةُ لِلْحَرَكَةِ بِصَوْتِ خَفِيٍّ، وَرُومُ الْحَرَكَةِ يَكَادُ الْحَرْفَ يَكُونُ بِهِ مَتَحْرِكًا، أَلَّا تَرَكَ تَفْصِلَ بِهِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤنَّثِ فِي قَوْلِكَ فِي الْوَقْفِ: أَنْتَ وَأَنْتِ، فَلَوْلَا أَنْ هُنَاكَ صَوْتًا لَمَا وَجَدْتَ فَصْلًا⁽⁵⁾.
كَمَا أَشَارَ الزَّمَخْشَرِيُّ (ت 538هـ) إِلَى هَذَا الْمَصْطَلَحِ حَيْثُ قَالَ: "وَالرَّومُ: وَهُوَ أَنْ تَرُومَ التَّحْرِيكَ"⁽⁶⁾.

(1) الجريسي، نهاية القول: 153، الحصري، أحكام قراءة القرآن: 253-261، المرصفي،

هداية القاري: 369/1، شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 179-182.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (روم): 300/12.

(3) الجرجاني، التعريفات: 151.

(4) سيبويه، الكتاب: 168/4.

(5) ابن جنِّي، الخصائص: 118/1، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 886/1.

(6) الزمخشري، المفصل: 338.

الرَّوْمُ عِنْدَ عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ

استخدمَ علماءُ التَّجْوِيدِ مصطلحَ (الرَّوْمِ) حيثُ قال مكي (ت 437هـ): "اعلم أنَّ الرَّوْمَ والإشمامَ إنّما استعملتهما العرب في الوقف لتبيين الحركة، كيف كانت في الوصل. وأصل الرَّوْمِ أظهر للحركة من أصل الإشمام، لأنَّ الرَّوْمَ يُسْمَعُ ويُرَى، والإشمام يُرَى، ولا يُسْمَعُ. فمن رامَ الحركة أتى بدليلٍ قوي على أصل حركة الكلمة في الوصل، ومن أشمَّ الحركة أتى بدليلٍ ضعيفٍ على ذلك"⁽¹⁾.

ثم عرّف مكي الرَّوْمَ بقوله: "فالرَّوْمُ إتيانك في الوقف بحركة ضعيفة غير كاملة، يسمعا الأعمى"⁽²⁾ ويفرّق مكي بين الرَّوْمِ والإشمام من حيث أنَّ الرَّوْمَ يكون في أواخر الكلم، والإشمام يكون في الأوائل والأواسط والأواخر⁽³⁾.

ووردَ هذا المصطلح عند الدّاني (ت 444هـ) إذ قال: ".... والرَّوْمُ أنّم من الإشمام، لأنّه تضعيفُ الصّوت بالحركة، حتّى يذهب معظمها، فيُسمَعُ لها صوّيتٌ خفيٌّ يُدركُ معرفته الأعمى بحاسة سمعه، ويستعملُ في الحركات الثلاث إلا أنّ عادة القراء أن لا يروموا المنصوبَ ولا المفتوحَ لختفهما وسرعة ظهورهما إذا حاول الإنسانُ الإتيان ببعضها، فيبدو الإشباع لذلك"⁽⁴⁾.

ووردَ كذلك عند القرطبي (ت 461هـ) إذ أخرج المفتوح من الرَّوْمِ حين قال: "وإنّما كان الرَّوْمُ في المكسور والمضموم؛ إعراباً كان أو بناءً، دون المفتوح، وإن كان الأصل استواءهما في الرَّوْمِ، لأنَّ المفتوح أخفُّ، وحركته أسرع ظهوراً فلو رامَ الرّائِمُ الإتيان ببعضها وجزئها جاء كلّها وجملتها"⁽⁵⁾.

وذكر ابن البادش (ت 540هـ) هذا المصطلح، حيث عرّفه قائلاً: "فالرَّوْمُ: أن تُضعِفَ الصّوت فلا تُشبع ما ترومّه. ويكون في المرفوع منوّناً أو غير منوّن، وفي المضموم، وفي المنصوب غير المنون، والمفتوح، والمجرور بالكسرة

(1) القيسي، الكشف: 122/1، والتبصرة: 104.

(2) القيسي، الكشف: 122/1.

(3) القيسي، التبصرة: 105.

(4) الدّاني، التّحديد: 171، والتّيسير: 59، القرطبي، الموضح: 208.

(5) القرطبي، الموضح: 209.

أو الفتح، والمكسور نحو: (عَدُوٌّ، وَبَرِيءٌ، وَنَسْتَعِينُ، وَيَعْلَمُ، وَمِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ، وَبِي الأعداء، ويعلمون، وجعل، ومن عاصم، ومن الماء، وعلى إبراهيم واسماعيل، وهؤلاء و﴿جِئْتُ﴾⁽¹⁾ وشبهه حيث وقع⁽²⁾. كما قال: "وعمل الروم يمكن في الحركات كلها لأنه عمل اللسان، فيلظ بها لفظاً خفيفاً يُسمَعُ"⁽³⁾.

نلاحظ أن هناك اختلافاً في الرأي بين كل من القرطبي وابن البادش؛ ذلك أن القرطبي أخرج المفتوح من الروم، وأن ابن البادش أدخل المفتوح في الروم ولم يخرج منه كالقرطبي.

وهذا ابن الطحان (ت 561هـ) يتبع سابقه حيث يقول: "والروم: عبارة عن النطق ببعض الحركة، ويكون الفاني منها أكثر من الباقي"⁽⁴⁾.

وعرفه ابن الجزري (ت 833هـ) بقوله: "هو عند القراء عبارة عن النطق ببعض الحركة. وقال بعضهم هو تضعيف الصّوت بالحركة حتى يذهب معظمها، وكلا القولين واحد وهو عند النحاة عبارة عن النطق بالحركة بصوت خفي"⁽⁵⁾.

وقال كذلك: "الروم وهو إذهاب أكثر الحركة، وإبقاء جزء منها حال الوقف. وهو النطق ببعض الحركة وتضعيف الصّوت بها حتى يذهب معظمها"⁽⁶⁾ وفائدته الإعلام بأصل الحركة؛ ليرتفع جهالة السامع. حيث قال ابن الجزري: "قالوا: فائدة الإشارة في الوقف بالروم، والإشمام هي بيان الحركة التي تثبت في الوصل للحرف الموقوف عليه؛ ليظهر للسامع، أو للناظر كيف تلك الحركة الموقوف عليها، وهذا التعليل يقتضي استحسان الوقف بالإشارة إذا كان بحضرة القارئ من يسمع قراءته، وإلا فلا يتأكد الوقف بالروم، أو الإشمام إذ ذلك؛ لأنه غير محتاج أن يبين نفسه،

(1) [مريم: 27].

(2) ابن البادش، الإقناع: 504/1.

(3) ابن البادش، الإقناع: 505/1.

(4) ابن الطحان، مرشد القارئ: 56، ومخارج الحروف وصفاتها: 96.

(5) ابن الجزري، النشر: 121/1، والتمهيد: 73.

(6) ابن الجزري، النشر: 121/2.

وعند حضور الغير يتأكد ذلك ليحصل البيان للسامع، فإن كان السامع عالماً بذلك علم صحة عمل القارئ⁽¹⁾.

كما ذكر ابن الجزري أنّ الكوفيين يختلفون عن غيرهم في تسمية مصطلح الروم والإشمام، إذ قال: "وقد حكي عن الكوفيين أنهم يُسمون الإشمام روماً، والروم إشماماً؛ قال مكي: وقد روي عن الكسائي الإشمام في المخفوض. قال وأراه يُريدُ به الروم، لأنّ الكوفيين يجعلون ما سميناهُ روماً إشماماً وما سميناهُ إشماماً روماً. وقد ذكر نصر علي الشيرازي في كتابه (الموضح) أنّ الكوفيين ومن تابعهم ذهبوا إلى أنّ الإشمام هو الصّوت وهو الذي يُسمَعُ لأنّه عندهم بعض حركة، والروم هو الذي لا يُسمَعُ؛ لأنّه رومٌ للحركة من غير تفوّه به قال: والأوّل هو المشهور عند أهل العربيّة"⁽²⁾.

وعرّفه زكريا الأنصاري (ت 926هـ) فقال: "والروم هو: الإتيان ببعض الحركة، ومن ثم ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمع القريب المصغي دون البعيد"⁽³⁾. وورد ذكر هذا المصطلح عند البناء الدميّاطي (ت 1117هـ) في كتابه (اتحاف فضلاء البشر) حيث قال: "أمّا الروم فهو الإتيان ببعض الحركة وقفاً، فلذا ضعف صوتها لقصر زمنها ويسمعها القريب المصغي، وهو معنى قول التيسير هو تضعيفك الصّوت بالحركة حتّى يذهب معظم صوتها فتسمع له صوتاً خفيفاً وهو عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء..."⁽⁴⁾.

الروم عند علماء التّجويد المحدثين:

درس علماء التّجويد المحدثون مصطلح (الروم) وعرّفوه بتعاريف عدّة، تختلف في الصياغة، والمعنى واحد فمن أهمها:

(1) ابن الجزري، النشر: 125/2.

(2) ابن الجزري، النشر: 121/2.

(3) زكريا الأنصاري، الدقائق المحكمة: 105.

(4) البناء الدميّاطي، اتحاف فضلاء البشر: 101.

1- النطق ببعض حركة الحرف الأخير في الكلمة الموقوف عليها. وهو الإتيان بالحركة بصوت خفي يدركه الأعمى والقريب المصغي⁽¹⁾.

وقال الحصري (ت 1401هـ): "والمعتبر في دخول الرّوم: الحركة الملفوظ بها سواء كانت أصلية أم نائبة عن غيرها، فيدخل فيما جمع بألف وتاء مزيدتين وما ألحق به نحو: " (خلق الله السموات، وإن كنّ أولات) وإن كان منصوباً، لأنّ نصبه بالكسرة، والكسرة يدخلها الرّوم. ولا يدخل في الاسم الذي لا ينصرف نحو: (إلى إبراهيم، وبشرناه بإسحاق) لأنّ جرّه بالفتحة، والفتحة لا يدخلها الرّوم"⁽²⁾.

نلاحظ هنا أنّ الحصري (ت 1401هـ) كان موافقاً للقرطبي (ت 462هـ) في إخراج المفتوح من الرّوم.

2- هو الإتيان ببعض الحركة يسمعه القريب دون البعيد، ويأتي في المكسور والمضموم والمجرور⁽³⁾.

3- وهو عبارة عن إطباق الشفتين عقب تسكين الحرف المضموم أو المرفوع إشارة إلى أنّ الحركة المحذوفة ضمة بدون صوت فلا يدركه الأعمى⁽⁴⁾.

4- وهو صوت ضعيف كأنك تروم الحركة ولا تتمها وتختلسها اختلاسا، وذلك مما يدركه الأعمى والبصير، لأنّ فيه صوتاً يكاد الحرف يكون به متحركاً، وبعضهم لا يرى الرّوم في المفتوح لخفته، فإذا حاول الناطق الإتيان ببعض الفتحة جاءت كلها⁽⁵⁾.

فالرّوم إذن هو الإتيان ببعض الحركة ويستعمل للمبصر والأعمى.

(1) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 233.

(2) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 234.

(3) الحفيان، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، المستنبط الجديد في قواعد التجويد، دار الكتب العلميّة، نقلاً عن كتابه أشهر المصطلحات: 177.

(4) الأنصاري، الدقائق المحكمة: 42-43، العقرباوي، المرشد: 75.

(5) الحمد، المدخل إلى علم أصوات العربية: 266.

7.3 الإِشْمَامُ:

الإِشْمَامُ لُغَةً: روم الحرف الساكن بحركة خفيفة يُعْتَدُّ بها ولا تكسرُ وزناً. والإِشْمَامُ أَنْ يُشَمَّ الحرف الساكن حرفاً كقولك في الضمَّة (هذا العمل) وتسكت، فتجد فيه إشماما للام لم يبلغ أن يكون واواً، ولا تحريكاً يعتدُّ به⁽¹⁾. وهو عند القراء والنحاة عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت. وقيل أن تجعل شفتيك على صورتها. وكلاهما واحد، ويختص بالضم سواء كانت حركة إعراب أو بناء إذا كانت لازمة، وهو بهذا المعنى من أقسام الوقف كما في الإتقان. وأمّا الإِشْمَامُ بمعنى أن تنحو الكسرة نحو الضمَّة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً، إذ هي تابعة لحركة ما قبلها فيستعمله النحاة والقراء في نحو (قيلَ وبيع).

وقيلَ الإِشْمَامُ فِي نَحْوِ (قِيلَ وَبِيعَ) كَالِإِشْمَامِ حَالَةَ الْوَقْفِ، أَعْنِي ضَمُّ الشَّفَتَيْنِ مَعَ كَسْرَةِ الْفَاءِ خَالِصاً، هَذَا خِلَافُ الْمَشْهُورِ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ. وَقِيلَ الْإِشْمَامُ أَنْ تَأْتِيَ الضَّمَّةُ خَالِصَةً بَعْدَهَا يَاءٌ سَاكِنَةٌ وَهَذَا أَيْضاً مَشْهُورٌ عِنْدَهُمْ، وَالْغَرَضُ مِنَ الْإِشْمَامِ فِي نَحْوِ قِيلَ وَبِيعَ الْإِذَانُ بِأَنَّ الْأَصْلَ الضَّمُّ فِي أَوَائِلِ هَذِهِ الْحُرُوفِ⁽²⁾.

الإِشْمَامُ اصْطِلَاحاً: اسْتَعْمَلَ الْقَدَمَاءُ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَرَبِيَّةِ مِصْطَلِحَ (الإِشْمَامِ) فَقَدْ وَرَدَ ذِكْرُ هَذَا الْمِصْطَلِحِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ (ت 180هـ) فِي (بَابِ الْوَقْفِ فِي آخِرِ الْكَلِمِ) فِي كِتَابِهِ (الْكِتَابِ) حِينَ قَالَ: "...فَأَمَّا الْمَرْفُوعُ وَالْمُضْمُومُ فَإِنَّهُ يُوقَفُ عِنْدَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوْجِهٍ: بِالِإِشْمَامِ، وَبِغَيْرِ الْإِشْمَامِ كَمَا تَقِفُ عِنْدَ الْمَجْزُومِ وَالسَّاكِنِ وَبِأَنَّ تَرْوِمَ التَّحْرِيكِ، وَبِالتَّضْعِيفِ..."⁽³⁾. كَمَا اسْتَعْمَلَ سَيَبَوِيهِ مِصْطَلِحَ الْإِشْمَامِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ فِي كِتَابِهِ (الْكِتَابِ)⁽⁴⁾.

(1) ابن منظور، لسان العرب، (شم): 379/12، الأزهرى، تهذيب اللغة، (شم): 291/11.

(2) التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون: 211/1.

(3) سيبويه، الكتاب: 168/4.

(4) سيبويه، الكتاب: 169/4، 171-172، 342-343.

وكان سيبويه قد أشار إلى نوع آخر من الإشمام غير الذي ذُكر سابقاً، وهو الإتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر، ويُسمّى روماً، حين قال: "وبعض العرب يقول: خَيْفٌ، وبيعٌ، وقيلٌ فيشَم، إرادة أن يُبينَ أنها فعلٌ"⁽¹⁾.

وذكره الزمخشري (ت 538هـ) فقال: "وتقول فيما لم يُسمَّ فاعله قِيلَ وبيعٌ بالكسر وقيلَ وبيعَ بالإشمام"⁽²⁾. وتبعه في ذلك ابن يعيش (ت 646هـ)⁽³⁾. وعرفَ الزمخشري الإشمام (في باب الوقف) بقوله: "والإشمام وهو ضم الشفتين بعدَ الإسكان"⁽⁴⁾.

واستخدم الاسترابادي (ت 686هـ) مصطلح (الإشمام) للدلالة على إشمام السَّين صوت الزَّاي حيث قال في أثناء شرحه لكلام ابن الحاجب: "قوله: (وضورع بها) أي بالصَّاد الزَّاي متحركة أيضاً: أي إذا تحركت الصَّاد وبعدها دال أُشِمَّ الصَّاد صوت الزَّاي، ولا يجوزُ قلبها زياً صريحة، لوقوع الحركة فاصلةً بينهما، وأيضاً فإن الحرف يَوقَى بالحركة، فلم يُقلب، فلم يبقَ إلا المضارعة للمجاورة، والإشمام فيها أقلُّ منه في الساكنة، إذ هي محمولة فيه على الساكنة التي إنما غيرت لضعفها بالسكون، فإن فصل بينهما أكثر من حركة كالحرف والحرفين لم تستمر المضارعة، بل يقتصر على ما سمع من العرب، كلفظ الصَّاد والمصادر والصراط، لأنَّ الطَّاء كالدَّال"⁽⁵⁾.

كما استخدمه الاسترابادي في أثناء حديثه عن حركة فاء المبني للمجهول من الأجوف وكذلك حركة فاء المبني للمفعول من الأجوف⁽⁶⁾. كما استخدمه بعض العلماء وعزاه إلى لهجة من اللهجات⁽⁷⁾.

(1) سيبويه، الكتاب: 342/4.

(2) الزمخشري، المفصل: 403.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 74/10.

(4) الزمخشري، المفصل: 403.

(5) الاسترابادي، شرح الشافية: 232/3.

(6) الاسترابادي، شرح الشافية: 156-155/3.

(7) انظر: أبي حيَّان الأندلسي، البحر المحيط: 61/1.

الإشمام عند علماء التجويد والقراءات:

كان ابن مجاهد (ت 324هـ) أول من استخدم مصطلح الإشمام حيث أطلقه على خلط الصَّاد بالزَّاي في كلمة (الصراط) حين قال: "غير أنَّ حمزة كان يُشِمُّ الصَّاد فيلفظ بها بين الصَّاد والزَّاي"⁽¹⁾.

وعرّفه مكي (ت 437هـ) بقوله: "والإشمام إتيانك بضم شفتيك لا غير من غير صوت، ولا يفهمه الأعمى بحسبه، لأنَّه لرأي العين"⁽²⁾. كما قال: "والإشمام لا يكون إلا في حرف ساكن نحو إشمامك ضمة الدال من: ﴿نَعْبُدُ﴾⁽³⁾ بعد إسكانها، وإشمامك ضمة النون الأولى من: ﴿تَأْمَنَّا﴾⁽⁴⁾ وهي ساكنة، لأنَّ أول المدغم لا يكون إلا ساكناً. فإن وقعت الترجمة بالإشمام في المتحرك، فهو في الحقيقة رومٌ، لأنَّه لا يُسْمَعُ نحو ترجمتهم الإشمام في: ﴿سَيِّتُ﴾⁽⁵⁾ و ﴿قِيلُ﴾⁽⁶⁾ وشبهه، هذا إشمامٌ يُسْمَعُ، فهو كالرَّوم، وهي ترجمة على مذهب الكوفيين، لأنَّهم يترجمون عن الإشمام، الذي لا يُسْمَعُ بالرَّوم، ويترجمون عن الرَّوم الذي يُسْمَعُ بالإشمام، الذي لا يُسْمَعُ فكأن الرَّوم عندهم من قولك: رمتُ فِعْلَ كذا، وأنت لم تفعله. والإشمام من قولك: شَمِمْتُ كذا، إذا وجدت ريحه، فذلك أمكن في وجود الفعل من الرَّوم فلذلك سَمُّوا ما يُسْمَعُ بالإشمام، وما لا يُسْمَعُ في وجود الفعل من الرَّوم، فلذلك سَمُّوا ما يُسْمَعُ بالإشمام، وما لا يُسْمَعُ بالرَّوم"⁽⁷⁾.

وتحدّث مكي عن إشمام الصَّوت عند حديثه عن تخريج قراءة خلف عن حمزة لكلمة الصراط إذ قال: "وحجة من قرأه بين الصَّاد والزَّاي وهو خلف عن

(1) ابن مجاهد، كتاب السبعة: 106.

(2) القيسي، الكشف: 122/1.

(3) [الفاحة: 5].

(4) [يوسف: 11].

(5) [الملك: 27].

(6) [البقرة: 11].

(7) القيسي، الكشف: 122/1-123.

حمزة، أنه لما رأى الصَّاد فيها مخالفة للطاء في الجهر، لأنَّ الصَّاد حرفٌ مهموس والطَّاء حرفٌ مجهور، أشمَّ الصَّاد لفظ الزَّاي، للجهر الذي فيها، فصارَ قبل الطَّاء حرفٌ يُشابهها في الإطباق وفي الجهر، اللذين هُما من صفة الطَّاء، وحسُنَ ذلك لأنَّ الزَّاي من مخرج السَّين، والصَّاد مؤاخية لها في الصغير⁽¹⁾.

ويُفرَّق مكي بين الرُّوم والإشمام، من حيث أنَّ الرُّوم يكونُ في أواخر الكَلِم، والإشمام يكون في الأوائل والأواسط والأواخر⁽²⁾.

كما وردَ هذا المصطلح (الإشمام) لدى الدَّاني (ت 444هـ) حيث بيَّن أنَّ الإشمام لا يكون خاصاً بالوقف، بل إنَّه يحدث في الوصل أيضاً إذ قال: "وأما المشمُّ من الحروف في حالِ الوصل أو الوقف فحقُّه أن يُخلَصَ سكون الحرف ثمَّ يُومَى بالعضو، وهما الشفتان، إلى حركته لئدَلَّ بذلك عليها من غير صوت خارج إلى اللفظ، وإنما هو تهيئةً بالعضو لا غير، ليعلمَ بالتهيئة أنَّه يُرادُ المهياً له، ولا يعرف ذلك الأعمى، لأنَّه لرؤية العين ويختص به من الحركات الرفع والضم، لا غير، لأنَّهما من الواو، والواو تخرج من الشفتين وفيهما تعالج"⁽³⁾.

وتحدَّث القرطبي (ت 461هـ) عن مصطلح الإشمام في كتابه (الموضح)، حيث بيَّن أنَّ المشم يختص بالمرفوع دون المكسور والمفتوح، إذ قال: "وأما الإشمام فهو يُشاركُ الرُّوم في أنَّه إبقاء جزءٍ من الحركة، لكن بعدَ قطع الصَّوت قبل الإتيان بهذا الجزء، ولهذا تمحَّض لرؤية العين فأدركه المبصرُ دون الأعمى، واختصَّ به المرفوع والمضموم دون المكسور والمجرور والمفتوح والمنصوب، لأنَّ الضمَّ من الشفتين، وإذا أوماً بشفتيه نحوهً أمكن الإيماء وأدركه الرائي، وإن انقطع الصَّوت، لأنَّ الرائي يُدركُ مخرج هذه الحركة وهو الشفتان، فأمكن أن يدركها، أمَّا في المجرور والمكسور والمنصوب والمفتوح فإنما امتنع لأنَّ الكسر ليس من الشفة، وإنما هو من مخرج الياء، ومخرج الياء من شجر الفم، والنظر لا يدركه فلم يدرك حركته، وكذلك الفتح من الألف، ولا آلة للألف يدركها النظر، لأنَّ مخرجها من

(1) القيسي، الكشف: 34/1-35.

(2) القيسي، التبصرة في القراءات: 105.

(3) الدَّاني، التَّحديد: 98-99، 172، والتَّيسير: 59.

الحلق، والرأئي لا يدركه ولا يدركُ حركته، والصَّوتُ ينقطعُ دونَ الشروعِ في هذا الجزء من الحركة فلم يبقَ للنظر ولا للسمع وصولٌ إلى إدراكه فامتنعَ الإشمامُ فيه لذلك⁽¹⁾. نلاحظُ أنَّ القرطبي قد وافق الدَّاني في حصر الإشمام في المرفوع فقط وسار على خطاه في ذلك.

وعرّفهُ ابن البادش (ت 540هـ) بقوله: "والإشمام: هُوَ أن تضم شفطيك بعدَ الإسكان، وتهيئتهما للفظٍ بالرفعِ أو الضم، وليس بصوتٍ يُسمَعُ، وإنما يراهُ البصيرُ دونَ الأعمى، ولا يكون في المجرور والمنصوب، لأنَّ الفتحةَ من الحلق، والكسرةَ من وسط الفم، فلا يمكن الإشارة لموضعهما، فالإشمام في النصب والجر لا آله⁽²⁾".

وقال في (باب إشمام المتحرّك): "اختلفوا في إشمام المتحرّك في أصلٍ مُطَّرِد، وهو ما جاك من الفعل المعتلّ العين المبني للمفعول، وذلك سبعة أفعال وهي: (قِيلَ، وَغِيضَ، وَحِيلَ، وَسِيَّقَ، وَجَأَىءَ، وَسِيءَ، وَسِيئَتْ)⁽³⁾. حيثُ وقعن. فقرأ الكسائي وهشام بإشمام الضمِّ في أوائلها حيثُ وقعت. وقرأ ابن ذكروان بالإشمام في (حِيلَ، وَسِيَّقَ، وَسِيءَ، وَسِيئَتْ) فقط. وقرأ نافع بالإشمام في (سِيءَ، وَسِيئَتْ) فقط. والباقون بغير إشمام.

وقال أيضاً: وحقيقة الإشمام في هذه الأفعال أن يُنتحَى بكسر أوائلها انتحاءً يسيراً نحو الضمّة، دلالةً على أن أصلها (فَعِلَ) كما يُنتحَى بألف (رمى) نحو الياء، دلالةً على أنها منقلبةٌ منها، فهو مسموعٌ كلاماً، بخلاف الإشمام في الحرف الموقوف عليه. وقد أجاز أبو محمد مكي أن يكون الإشمام في أوائل هذه الأفعال قبل اللّفظ بالحرف، وحسُنَ ذلك في المنفصل نحو (سِيءَ، وَسِيئَتْ). فإن كان متّصلاً نحو: (وقِيلَ، وَحِيلَ) لم يكن هذا الوجه عندهُ كحُسْنِهِ مع المنفصل، وذلك أنَّ الإشمام قبل

(1) القرطبي، الموضح في التّجويد: 209-210.

(2) ابن البادش، الإقناع: 505/1.

(3) قال محقق الكتاب: "الحرف الثاني ورد في هود: 4، الثالث في سبأ: 54، والرابع في

الزمر: 71، 73، والخامس في الزمر: 69، والفجر: 23، والسادس في هود: 77،

والعنكبوت: 33، والسابع في الملك: 27".

الحرف غير مسموع فلا يتأتى في الإبتداء، لأنه يضم شفتيه ساكناً قبل أن يشرع في التكلم، فإذا شرع في التكلم، كان الإشمام قبل الحرف رجوعاً إلى بعض السكوت، فلم يتمكن تمكنه في الإبتداء. فأما ﴿تَأْمَنَّا﴾ في يوسف [11] فأجمع القراء فيه على الإدغام والإشارة إلى حركة النون المدغمة، فمن أهل الأداء من يُسمي هذا إدغاما محضاً، ومنهم من يُسميه إخفاءً، وهو أشبه، والله أعلم⁽¹⁾.

وعرّف ابن الطحّان (ت 561هـ) مصطلح (الإشمام) في كتابه (مرشد القارئ) حيث قال: "والإشمام عبارة عن ضمّ الشفتين، وهو بالأوائل والأوساط والأطراف، يكون حاملاً على الضمة خلفها الحركة والسكون، فيكون صوغه بأوائل الكلم مع الشروع في كسر الحرف المُشَمِّ، ويكون صوغه بأوساطها سكونها الخالص في مدغماتها، ويكون صوغه بأطرافها عند سكونها الوقفي وإثر حصوله، ولا يقصد به أن يقرع سمعاً في جميعها. فإن وجد الإشماغ غير مقصود، فلعلة خافية إلا على من اقتدى بسنة التجويد العالية"⁽²⁾.

وورد هذا المصطلح عند ابن الجزري (ت 833هـ) حين قال: "وأما الإشمام فهو عبارة عن الإشارة إلى الحركة من غير تصويت وقال بعضهم: أن تجعل شفتيك على صورتها إذا لفظت بالضمّة. وكلاهما واحد، ولا تكون الإشارة إلا بعد سكون الحرف. وهذا مما لا يختلف فيه "نعم". حكي عن الكوفيين أنهم يُسمون الإشمام روماً والروم إشماماً؛ قال مكّي: وقد روى عن الكسائي في المخفوض وقال وأراه يريد به الروم؛ لأن الكوفيين يجعلون ما سميناه روماً إشماماً وما سميناه إشماماً روماً..."⁽³⁾.

وعرّفه الأنصاري (ت 926هـ) في كتابه (الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية) بقوله: "والإشمام عبارة عن إطباق الشفتين عقب تسكين الحرف المضموم

(1) ابن الباناش، الإقناع: 534/1-535.

(2) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 56، انظر: القيسي، التبصرة: 104، الدّاني، التّحديد: 172،

القرطبي، الموضح: 209، ابن الجزري، النّشر: 121/2.

(3) ابن الجزري، النّشر: 121/2، والتّمهيد: 73.

أو المرفوع إشارةً إلى أنّ الحركة المحذوفة ضمةً بدون صوت فلا يدركه الأعمى" (1).

وورد كذلك عند البناء الدميّاطي (ت 1117هـ) فعرفه بقوله: "وأما الإشمام فهو حذف حركة المتحرّك في الوقف فضم الشفتين بلا صوت إشارة إلى الحركة والفاء في فضم للتعقيب فلو تراخى فإسكان مجرد لا إشمام، وهو معنى قول الشّاطبي: والإشمام إطباقٌ للشّفاه بُعيد ما يسكن، وهو أتم من تعبير غيره ببعد لعدم إفادته التعقيب..." (2).

الإشمامُ عند علماء التّجويد المحدثين:

درس علماء التّجويد مصطلح (الإشمام) وعرفوه بما يلي:

1- عرفه الحصري (ت 1401هـ) بقوله: "وأما الإشمام: فهو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، أو يُقال: هو أن تجعل شفتيك بعد النطق بالحرف ساكناً، على صورتها إذا نطقت بالضمّة" (3).

2- وعرفه الحفيان بقوله: "والإشمام: هو ضمُّك شفتيك بُعيد سكون الحرف بدون صوت فلا يُدرك إلا بالبصر، أي أنه يُرى ولا يُسمع وهو في ذلك عكس الرّوم، ويكون في الحرف الموقوف عليه ولا يكون إلا في المرفوع أو المضموم".

وقال: وهناك نوعان آخران من الإشمام هما:

الأوّل: خلط حرف بحرف كما في (الصّراط، والصّراط) حيث نمزج الصّاد بصوت الزّاي، ويُسمى إشمام الصّاد الزّاي، أي النطق بها بين السّين والصّاد أي بصوت الزّاي، ونحوه أيضاً قول الله تعالى (تصديق) وذلك من قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ مَا كَانَ حَدِيثًا يُفْتَرَى وَلَكِن

(1) الأنصاري، الدقائق المحكمة: 42-43، العقرباوي، المرشد: 75.

(2) البناء الدميّاطي، الاتحاف: 101.

(3) الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 234-235.

تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ ﴿ [يوسف: 111]. فقد قرأ الأخوان بإشمام الصَّادِ الزَّاي والباقون بالصَّادِ الخالصة.

والثاني: خلط حركة بحركة وهو نوعان: الأوّل: كما في (قيل) وبابه وكيفية ذلك أن ينطق بحركة مركبة من حركتين ضمة فكسرة، وجزء الضمة مقدّم وهو الأقل ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، والثاني: ضم الشفتين مصاحباً لإسكان الحرف بدون صوت لذلك الضم وهو في لفظ (تأمننا) في قول الله تعالى: ﴿ قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُ لَنَنصِحُونَ ﴾ [يوسف: 11].

وفي ﴿ لَا تَأْمَنَّا ﴾ هُنا ضم الشفتين قبيل النطق بالنون كمن يريدُ النطق بضمة، والأصل فيها (لا تأمننا)⁽¹⁾.
فالإشمام، يكون بحركة الشفتين وهو للمبصر وليس للأعمى.

8.3 المَدُّ: أو المَطُّ أو مَطْلُ الحروف

المَدُّ لُغَةً: الجذبُ والمطل، مَدَّةٌ يَمُدُّهُ مَدًّا ومَدَّ بِهِ فامْتَدَّ ومَدَّدَهُ فتمدَّد، وتمدَّدناه بيننا مَدَّدناه. وفلان يُمادُّ فلاناً أي يماطلُهُ ويجاذبه⁽²⁾. وهو بالفتح والتشديد الزيادة، وعند القراء إطالة الصَّوت بحرف مدِّي من حروف العلة وهو الألف والواو والياء الساكنة التي حركات ما قبلها مجانسة لها⁽³⁾. وهو ما كان بعد الألف همزة، ككساء، ورداء⁽⁴⁾.

المَدُّ اصطلاحاً: استخدم الخليل بن أحمد (ت 175هـ) مصطلح (الحروف الهوائية) للدلالة على الألف والياء والواو، وعلل هذه التسمية بأنه لم يكن لهذه الأصوات حيز تُنسب إليه سوى الهواء، حيث قال: "الواو والياء والألف اللينة، والهمزة، وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج

(1) الحفيان، أشهر المصطلحات: 177-178.

(2) ابن منظور، لسان العرب (مدد): 486/3.

(3) التهانوي: كشف اصطلاحات الفنون: 1497/2.

(4) الجرجاني، التعريفات: 296.

اللِّسَان، وَلَا مِنْ مَدْرَجِ اللَّهَاءِ، إِنَّمَا هِيَ فِي الْهَوَاءِ فَلَمْ يَكُنْ لَهَا حِيْزٌ تَنْسَبُ إِلَيْهِ إِلَّا الْجَوْفُ. وَكَانَ يَقُولُ كَثِيرًا: الْأَلْفُ اللَّيْنَةُ وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ هَوَائِيَّةٌ أَيُّ أَنَّهَا فِي الْهَوَاءِ"⁽¹⁾.

وَاسْتَعْدَمَ سَيَّبُويهِ (180هـ) مِصْطَلِحَ (حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ) لِلدَّلَالَةِ عَلَى أَصْوَاتِ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ حِينَ قَالَ: "وَهَذِهِ الْحُرُوفُ غَيْرُ مَهْمُوسَاتٍ، وَهِيَ حُرُوفٌ لَيِّنٌ وَمَدٌّ، وَمَخَارِجُهَا مَتَسَعَةٌ لِهَوَاءِ الصَّوْتِ؛ وَلَيْسَ شَيْءٌ مِنَ الْحُرُوفِ أَوْسَعُ مَخَارِجَ مِنْهَا، وَلَا أَمَدٌ لِلصَّوْتِ"⁽²⁾. وَبَيَّنَّ ظَاهِرَةَ الْمَدِّ مَعَ هَذِهِ الْأَصْوَاتِ"⁽³⁾.

وَكَانَ اتَّبَعَ الْمَبْرَدُ (ت 285هـ) سَيَّبُويهِ فَقَالَ: "وَمِنْهَا أَنَّ فِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ مَدًّا وَلَيْنًا، فَلَوْ أَدْغَمْتَ الْوَاوُ فِي الْيَاءِ وَالْمِيمَ لَذَهَبَ مَا كَانَ فِيهِمَا مِنَ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ. وَهِيَ حُرُوفٌ بَائِنَةٌ مِنْ جَمِيعِ الْحُرُوفِ؛ لِأَنَّهَا لَا يَمُدُّ صَوْتٌ إِلَّا بِهَا"⁽⁴⁾.

وَأَشَارَ ابْنُ جَنِّي (ت 392هـ) إِلَى مِصْطَلِحِ (أَصْوَاتِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ) بِقَوْلِهِ: "وَاعْلَمْ أَنَّ الْحُرُكَاتِ أِبْعَاضَ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَهِيَ الْأَلْفُ وَالْيَاءُ وَالْوَاوُ، فَكَمَا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ ثَلَاثَةٌ، فَكَذَلِكَ الْحُرُكَاتُ ثَلَاثٌ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ، وَالْكَسْرَةُ، وَالضَّمَّةُ، فَالْفَتْحَةُ بَعْضُ الْأَلْفِ، وَالْكَسْرَةُ بَعْضُ الْيَاءِ، وَالضَّمَّةُ بَعْضُ الْوَاوِ وَقَدْ كَانَ مُتَقَدِّمُو النَّحْوِيِّينَ يُسَمُّونَ الْفَتْحَةَ الْأَلْفَ الصَّغِيرَةَ، وَالْكَسْرَةَ الْيَاءَ الصَّغِيرَةَ، وَالضَّمَّةَ الْوَاوِ الصَّغِيرَةَ"⁽⁵⁾.

وَوَرَدَ كَذَلِكَ عِنْدَ ابْنِ يَعِيشَ (ت 643هـ) مِصْطَلِحَ (أَصْوَاتِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ) دَالًا عَلَى الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ حَيْثُ قَالَ: "وَهِيَ حُرُوفُ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَقِيلَ لَهَا ذَلِكَ لِاتِّسَاعِ مَخَارِجِهَا"⁽⁶⁾. وَوَرَدَ لَدَى الْإِسْتِرَابَازِيِّ (ت 686هـ) مِصْطَلِحَ (الْحُرُوفِ الْهَوَائِيَّةِ) حَيْثُ قَالَ: "وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ وَالْهَمْزَةُ هَوَائِيَّةٌ، إِذْ هِيَ مِنَ الْهَوَاءِ لَا يَتَعَلَّقُ بِهَا

(1) الفراهيدي، العين: 57/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 176/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 467-466/4.

(4) المبرد، المقتضب: 210/1.

(5) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 17/1، القرطبي، الموضح: 72، أنيس، الأصوات اللغوية: 38.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل: 130/10.

شيء⁽¹⁾. فنجد من قوله هذا أنه اقتفى أثر الخليل بن أحمد الذي أطلق نفس المصطلح على أصوات المدّ واللّين، كما أنه أضاف الهمزة إلى هذه الأصوات الثلاثة. ونجده في موضع آخر يستخدم مصطلح (حروف المد) حين قال: "الحركة في الحقيقة بعض حروف المد"⁽²⁾. ونفهم من قوله أنه يعتبر أنّ الحركات جزء من أصوات المدّ.

المدّ عند علماء التجويد:

ذكر مكي (ت 437هـ) حروف المدّ في (باب صفات الأصوات) إذ قال: "وهي ثلاثة أحرف: "الألف"، و"الواو الساكنة التي قبلها ضمّة"، و"الياء الساكنة التي قبلها كسرة"⁽³⁾. وصوتا اللّين وهما: الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة التي قبلها فتحة⁽⁴⁾ نحو: شيء وسوء⁽⁵⁾. ثمّ يفسر مكي سبب تسمية هذه الحروف إذ قال: "وإنما سمّيت بحروف المدّ، لأنّ مدّ الصّوت لا يكون في شيء من الكلام إلّا فيهن"⁽⁶⁾ وهذا ما أشار إليه المبرّد من قبل حين قال: "وهي حروف بائنة من جميع الحروف، لأنها لا يمدّ صوتٌ إلّا بها"⁽⁷⁾. والعلة في ذلك - حسب ما أعلم - أنّ هذه الأصوات تتميّر عن غيرها بأنّ الهواء المندفع من الرئتين حال النطق بها يندفع بلا وجود لأيّ عائق يؤثر على حركته في أعضاء النطق. على العكس من باقي الأصوات التي لا امتداد فيها، فهي بحاجة إلى أن ينحبس الهواء حال النطق بها وراء أحد مواضع النطق انحباساً إمّا كلياً أو جزئياً.

(1) الاسترابطي، شرح الشافية: 254/3.

(2) الاسترابطي، شرح الشافية: 127/3.

(3) القيسي، الرّعاية: 125، والكشف: 45/1.

(4) القيسي، الرّعاية: 126.

(5) القيسي، الكشف: 45/1.

(6) القيسي، الرّعاية: 125.

(7) المبرّد، المقتضب: 210/1.

كما وجدَ مكّي أنّ هناك اختلافاً في درجة هذا المدّ بين الألف من جهة، والواو والياء من جهةٍ أخرى حيث قال: "والألف هي الأصل في ذلك، و"الياء" و"الواو" مُشَبَّهتان بالألف، وإنّما اشتبهتا بالألف، لأنّهما ساكنتان كالألف، ولأنّ حركة ما قبلهما منهنّما كالألف، ولأنّهما يتولّدان من إشباع الحركة التي قبلهما كالألف، ولأنّهما يُعزَّبُ بهما كالألف، ولأنّهما يبدلان من الألف، والألف تبدل منهنّما في أشباه لهذا"⁽¹⁾. ثم قال: "والألف أمكن في هواء الفم - عند خروجها - من الواو والياء، إذ لا يعتمدُ اللسان عند النطق بها على موضعٍ من مواضع الفم"⁽²⁾.

ووردَ مصطلح المدّ عند الدّاني (ت 444هـ) في كتابه (التحديد) حيث قال: "والممدود ثلاثة أحرف: الياء والواو والألف، سُمّيت ممدودة لأنّ الصّوت يمتدُّ بها بعد إخراجها من موضعها، إلّا أنّ المدّ الذي في الألف أكثرُ من المدّ الذي في الياء والواو، لأنّ اتساع الصّوت بمخرج الألف أشدُّ من اتساعه لهما، لأنك قد تضمّ شفتيك في الواو، وترفع لسانك قبل الحنك في الياء، وتسمّى أيضاً حروف اللين لضعفها وخفائها وأنّ الحركات مأخوذة منها فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمة من الواو"⁽³⁾.

نجد أنّ الدّاني سارَ على خطى سابقه في تحديد عدد حروف المدّ، وتفسير سبب تسميتها بتلك التسمية، وأنّه عدّ الألف أكثرها مدّاً. كما أنّه أطلق عليها تسميةً أخرى غير المدّ وهي (حروف اللين) لاشتراكهما في الصفة ذاتها وهي الضعف. وقد قسم الدّاني الممدود إلى نوعين حيث قال: "وأما الممدود فعلى ضربين: طبيعي ومتكلف، فالطبيعي حقّه أن يؤتى بالألف والياء والواو التي هي حروف المدّ واللين ممكّنات على مقدار ما فيهنّ من المدّ الذي هو صيغتهنّ، من غير زيادة ولا إشباع. وذلك إذا لم تلقَ واحدة منهنّ همزةً ولا حرفاً ساكناً، ويسمّى هذا الضرب القراء مقصوراً، لأنّه قُصرَ عن الهمزة الموجبة، لزيادتها في الإشباع لخفائها وشدّتها، أي

(1) القيسي، الرّعاية: 125-126، ابن الجزري، التمهيد: 102.

(2) القيسي، الرّعاية: 126-127.

(3) الدّاني، التّحديد: 109، أبو شامة، إيراد المعاني: 754.

حُبَسَ عنها وَمُنِعَ منها. ومن ذلك قولهِ تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾ (1) أي محبوسات. ويُقدَّرُونَهُ مقدارَ ألفٍ إن كان ألفاً، ومقدارَ ياءٍ إن كان ياءً، ومقدارَ واوٍ إن كان واواً.

والمتكلف حَقُّهُ أَنْ يُزَادَ فِي تَمَكِينِ الألفِ والياءِ والواوِ على ما فيهنَّ من المدِّ الذي لا يوصل إلى النُّطقِ إلَّا بهِ، من غيرِ إفراطٍ في التَّمَكِينِ ولا إسرافٍ في التَّمْطِيطِ. وذلك إذا لَقِينِ الهمزاتِ والحروفِ السواكن لا غير. وحقيقة النُّطقِ بذلك أن تَمَدَّ الأحرفِ الثلاثةُ ضعفي مدِّهنَّ في الضربِ الأوَّلِ. والقراءُ يُقدِّرونَ ذلك مقدارَ ألفينِ إن كان حرفَ المدِّ ألفاً، ومقدارَ ياعينِ إن كان ياءً، ومقدارَ واوينِ إن كان واواً، لما دخلتهُ من زيادةِ التَّمَكِينِ وإشباعِ المدِّ دلالةً على تحقيقِهِ وتفاضلِهِ (2).

وقال القرطبي (ت 461هـ) في المدِّ: "أما المدُّ فهو حكمٌ يجبُ لحروفِ المدِّ واللينِ إذا كان عقبيها همزةً أو حرفٌ ساكنٌ مُدْغَمٌ أو مُظْهَرٌ ك: ﴿السَّمَاءِ﴾ (3) و﴿بِنَاءِ﴾ (4) و﴿قَابِلِ﴾ (5) و﴿بائعِ﴾ (6)، وك﴿الضَّالِّينِ﴾ (7) و﴿الْعَادِينَ﴾ (8) و﴿الصَّاحَّةِ﴾ (9)

(1) [الرحمن: 72].

(2) الدَّانِي، التَّحْدِيدُ: 100.

(3) [البقرة: 19].

(4) [البقرة: 22] لكنها وردت بناءً لا البناء.

(5) [يوسف: 10].

(6) [ليس لها في القرآن مثال].

(7) [الفاتحة: 7].

(8) [المؤمنون: 113].

(9) [عبس: 33].

و «الطَّامَّةُ»⁽¹⁾ و «الْأَبْرَارُ»⁽²⁾ و «نَسْتَعِينُ»⁽³⁾ و «يُوقِنُونَ»⁽⁴⁾ و «يَعْلَمُونَ»⁽⁵⁾ إذا وقف عليها، وما أشبه ذلك»⁽⁶⁾.

وقد تحدّث القرطبي عن هذا المصطلح حديثاً موسّعاً، لا مجال ولا سعة لذكره هنا؛ إنّما أكتفي بالإشارة إليه. حيثُ تناوله في أكثر من موضع في كتابه (الموضح في التّجويد)⁽⁷⁾. كما قسّم هذا المصطلح إلى ضربين هما: (مشدّد) و (مهموز)⁽⁸⁾، ولا مجال لذكرهما هنا.

كما ورد هذا المصطلح عند ابن الطحان (ت 561هـ) في كتابه (مرشد القارئ) حيث قال: "والمدّ واللّين: امتداد الصّوت وليّنه، صفتان مرتبطتان"⁽⁹⁾، كما قال في موضع آخر من كتابه ذاته: "والمدّ، واللّين في ثلاثة أحرف، وهي: الألف، وهو هواءٌ أبداً. والياء بعد كسر. والواو بعد ضمّة. فإن كانتا بعد فتح، كان اللّين أجرى فيهما"⁽¹⁰⁾ وقال: "والمد: عبارة عن أصوات المدّ واللّين. وهو نوعان: طبيعي وعرضي. فالطبيعي: هو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ دونه والعرضي: هو الذي يعرض زيادةً على الطبيعي، لموجبٍ يوجبهُ"⁽¹¹⁾.

(1) [النازعات: 34].

(2) [آل عمران: 193].

(3) [الفاتحة: 5].

(4) [البقرة: 4].

(5) [البقرة: 13].

(6) القرطبي، الموضح في التّجويد: 128.

(7) القرطبي، الموضح في التّجويد: 128-144.

(8) القرطبي، الموضح في التّجويد: 207.

(9) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 36.

(10) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 33-34.

(11) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 50، ابن الجزري، التمهيد: 173.

أمّا ابن الجَزَري (ت 833هـ) فقد عرّف المدّ بقوله: " المد هو زيادة مطّ في حرف المدّ عن المدّ الطبيعي لهذا الحرف، وهو الذي لا يقوم ذاتُ حرف المدّ دونه"⁽¹⁾ وتبعه في ذلك البناء الدميّاطي (ت 1117هـ) في كتابه (الإتحاف)⁽²⁾. وهذا عليّ القاري (ت 1014هـ) يتحدثُ عن المدّ إذ يقول: "ولا يخفي أنّ المدّ ليس حرفاً ولا حركةً، بل زيادة على كمية حرف المدّ"⁽³⁾ فنلاحظ أنّ القاري قد نفى تسمية الحرف، وكذلك الحركة عن مصطلح المدّ، واعتبره زيادة على ذلك الحرف، كما أنّه اعتبر أنّ المدّ لا يؤدي إلى تغيير المعاني إذا كان في آخر الكلمة.

المدّ عند المحدثين من علماء التّجويد:

اهتمّ علماء التّجويد المحدثون بمصطلح المدّ، ودرسوه بعناية فائقة، وأولوه نصيباً كبيراً من الدرس والجهد. فقد عرّفوه وبينوا حروفه والأصل فيه وأنواعه. فالمدّ عندهم هو: "إطالة الصّوت بحرف من حروف المدّ، أو بحرف من حرفي اللين"⁽⁴⁾.

وعرّفه الحفيان بقوله: "إطالة زمن صوت حرف المدّ إلى أكثر من حركتين عند ملاقاته همز أو سكون"⁽⁵⁾.

وقد قسّم المحدثون المدّ إلى قسمين هما:

1- المدّ الطبيعي: وهو الذي لا تقوم ذات حرف المدّ إلاّ به، ولا يتوقف على سبب كالهَمْزة أو السكون، بل يكفي فيه وجود أحد حروف المدّ الثلاثة المجتمعة في قوله

(1) ابن الجَزَري، النّشر: 313/1.

(2) البناء الدميّاطي، الاتحاف: 37-38.

(3) القاري، المنح الفكرية: 45.

(4) الجريسي، نهاية القول المفيد: 129، المرصفي، هداية القاري: 266/1، شكري ورفاقه،

المنير في أحكام التّجويد: 69، أبو فراح، الوجيز في أحكام التّجويد: 135.

(5) الحفيان، أشهر المصطلحات: 237.

تعالى: ﴿تَوْحِيهَا﴾⁽¹⁾ وسمي طبيعياً لأنَّ صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حدِّه ولا يزيدُ عليه⁽²⁾.

ويقسم هذا النوع إلى قسمين هما:-

أ- المد الطبيعي الكلمي: وهو ما كان موجوداً في كلمة، وله ثلاث حالات: الحالة الأوَّلى: أن يكون حرف المد ثابتاً وصلّاً ووقفاً نحو الألف والواو والياء في (أتجادلونني في) و (قالوا ربنا) سواء أكان متوسطاً أم متطرفاً، ثابتاً في الرسم أم محذوفاً مثل: (هذا ربي).

الحالة الثانية: أن يكون حرف المد ثابتاً في الوقف دون الوصل، وذلك في الأحوال الآتية:

1- مد العوض، نحو أَلْف (عليماً) و(فتى) ووقفاً.

2- الألفات السبع وهي: ﴿أَنَا﴾ حيث وقعت في القرآن الكريم، و﴿لَيْكِنَّا﴾ [الكهف:

38]، و ﴿الظُّنُونَا﴾، و ﴿الرُّسُولَا﴾، و ﴿السَّيْلَا﴾ [الأحزاب: 10، 66، 67]. و

﴿سَلَسِلَا﴾ [الإنسان: 4]، و ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: 15]، والمقصود الموضع

الأوَّل، أمَّا الموضع الثاني: ﴿قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: 16] فلا تثبت فيه الألف

المتطرفة وصلّاً ولا وقفاً.

3- المدود التي تحذف حال الوصل لمنع التقاء الساكنين لوجود ساكن بعدها في

كلمة أخرى وتثبت في الوقف نحو: ﴿وَقَالَ أَحْمَدُ﴾ [النمل: 15]، و ﴿مَا فِي

الْأَرْضِ﴾ [طه: 6]، و ﴿اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الحشر: 18].

4- المد المنفصل عند الوقوف على حرف المد فيما يجوز فيه الوقف، نحو: (بما

أنزل) عند الوقوف على (بمأ).

(1) [هود: 49].

(2) الجريسي، نهاية القول المفيد: 129، شكري ورفاقه، المنير: 72، العقرباوي، المرشد: 54.

5- الواو والياء إذ كانتا متطرفتين متحركتين وقبلهما حركة مجانسة مثل: (وهو)، (وهي)، (يعفوا)، (تبتغي).

الحالة الثالثة: أن يكون حرف المد ثابتاً في الوصل دون الوقف، وذلك في:

1- مد الصلة نحو: (بيده ملكوت)، و(إنه هو) ... أمّا في حال الوقف على هاء الضمير فتكون الهاء ساكنة ولا مدّ فيها.

2- المد العارض للسكون، فإنه في حال الوصل مدّ طبيعي⁽¹⁾. ويندرج ضمن هذا المد أ- مد تمكين، ب- مد عوض، لا مجال لذكرهما هنا لذا اكتفي بالإشارة إلى مواضعهما⁽²⁾.

ب- المد الطبيعي الحرفي: وهو ما كان موجوداً في واحدٍ من الحروف الهجائية التي افتتح بها بعض سور القرآن الكريم مثل ﴿طه﴾⁽³⁾ والحاء من ﴿حم﴾⁽⁴⁾، وينحصر هذا المدّ في خمسة أحرف مجموعة في (حي طهر)، وهجاؤها على حرفين ثانيهما حرف مدّ، فيقول: -حا- ها- را- طاء- ياء-، وهذا المدّ ثابت في الوصل والوقف دائماً⁽⁵⁾.

2- المد الفرعي: وهو إطالة الصوّت بحرف من حروف المدّ زيادةً على المد الطبيعي، ويتوقف وجوده على سبب من همز أو سكون⁽⁶⁾.

مراتب المدود:

تتفاوت مراتب المدود قوّةً وضعفاً؛ وذلك تبعاً لتفاوت أسبابها. فالمدود ليست بدرجة واحدة بل منها القوي والضعيف، ويعرف ذلك من مقدار المدّ وعدد الحركات

(1) شكري ورفاقه، المنير في أحكام التجويد: 73-74.

(2) شكري ورفاقه المنير في أحكام التجويد: 74-76.

(3) [طه: 1].

(4) [غافر: 1].

(5) المرصفي، هداية القاري: 273/1، شكري ورفاقه، المنير: 74.

(6) الجريسي، نهاية القول المفيد: 130، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 212،

المرصفي، هداية القاري: 275، شكري ورفاقه: 76.

فيها، فأقواها اللازم لأنه يمد ست حركات، ويليه المتصل الذي يمد أربع حركات أو خمساً أو ستاً، ويليه العارض الذي يمد حركتين أو أربعاً أو ستاً، ثم يليه المنفصل الذي يمد حركتين أو أربعاً أو خمساً أو ستاً، ثم البدل الذي يمد حركتين أو أربعاً أو ستاً، وهذه المقادير في المد للقراء العشرة⁽¹⁾.

فالمد اللازم: هو أن يقع سكون أصلي بعدَ حرف المد، أو بعدَ حرف اللين في كلمة، أو حرف من فواتح السور وصلأً ووقفاً⁽²⁾، نحو: ﴿الضَّالِّينَ﴾ هذا في كلمة، أمّا في حرف فنحو (ق) ، (ص)⁽³⁾.

وسمّي هذا المدُ لازماً للزوم سببه في حالتَي الوصل والوقف، وقيل سمي لازماً للزوم مدّه عندَ كلِّ القراء مدّاً متساوياً بمقدار ست حركات اتفاقاً في الوقف والوصل⁽⁴⁾.

ويقسم هذا المدّ إلى قسمين: المد اللازم الكلمي، والمد اللازم الحرفي، كما يقسم كل منهما إلى متقل ومخفف⁽⁵⁾. ومقدار هذا المدّ بجميع أنواعه ست حركات⁽⁶⁾. أمّا المدّ العارض للسكون: فهو أن يأتي بعدَ حرف المدّ حرفٌ متحرّكٌ في آخر الكلمة ثمّ يسكن بسبب الوقف فيقع سكون عارض لأجل الوقف بعدَ حرف المدّ. وسمّي هذا المدّ عارضاً لعروض سببه في الوقف وهو السكون⁽⁷⁾. ويقسم هذا المد إلى ما يلي:

(1) شكري ورفاقه، المنير: 193، وانظر: الجريسي، نهاية القول المفيد: 136، الحصري، أحكام قراءة القرآن الكريم: 228، العقرباوي، المرشد: 71، المرصفي، هداية القاري: 1/352.

(2) المرصفي، هداية القاري: 337/1، شكري ورفاقه، المنير: 82.

(3) شكري ورفاقه، المنير: 82.

(4) الجريسي، نهاية القول المفيد: 137، المرصفي، هداية القاري: 339، شكري ورفاقه، المنير: 82.

(5) انظر: شكري ورفاقه، المنير: 83-87.

(6) شكري ورفاقه، المنير: 83.

(7) شكري ورفاقه، المنير: 88-89.

- 1- المد العارض للسكون المطلق: والمقصود ما يكون في حال الوصل مدّاً طبيعياً وفي حال الوقف عارضاً للسكون، نحو: (تَعْلَمُونَ)، (الصَّلَاة)، ويمدُّ جوازاً حركتين أو أربع حركات أو ست حركات⁽¹⁾.
- 2- المد المتصل العارض للسكون نحو (السَّمَاء) ويمدُّ وجوباً أربع حركات أو خمساً، ويمدُّ جوازاً ست حركات.
- 3- مد البدل العارض للسكون نحو: (مَآب) ويمدُّ جوازاً حركتين أو أربع حركات أو ست حركات.
- 4- مد اللين العارض للسكون نحو: (خَوْفٌ)، فيمد بمقدار ست حركات أو أربع أو حركتين في حال الوقف، أمّا في حال النطق بحرفي اللين عند الوصل فلا بُدَّ من القصر⁽²⁾.

وقد استخدم مكي (ت 437هـ) مصطلح (المد العارض) في أثناء حديثه عن زيادة المدّ في الوقف، حيث قال: "فأمّا الوقف على أواخر الكلم، التي قبل الآخر منها حرف مدّ و لين، نحو: (عليم وخبير، ويعلمون) وشبهه، فإنه يلزم من الوقف بالسكون أو بالإشمام فيما يجوز فيه الإشمام، أن يمد بين الساكنين، مدّاً غير مُشبع، لالتقائهما في الوقف ولا يلزم إشباع المدّ لأنّ الوقف والسكون عارضان"⁽³⁾.

أمّا المحدثون من علماء الأصوات، نجد أنهم لا يتفقون مع القدماء من العلماء في تسمية أصوات المدّ، حيث أطلق البعض من المحدثين تسميات أخرى عليها فهذا إبراهيم أنيس قد أطلق على أصوات المدّ تسميةً أخرى هي: (أصوات اللين) إذ قال: "وأصوات اللين في العربية هي ما اصطلاح القدماء على تسميته بالحركات من فتحة

(1) الجريسي، نهاية القول المفيد: 141، المرصفي، هداية القاري: 307/1، شكري ورفاقه، المنير: 89.

(2) شكري ورفاقه، المنير: 89-90.

(3) القيسي، الكشف: 62/1.

وكسرةٍ وضُمَّةٍ، وكذلك ما سموه بألف المدّ، وياء المدّ، وواو المدّ، وما عداها فأصوات ساكنة⁽¹⁾.

وأطلق كذلك مصطلح (أشباه أصوات اللين) على صوتي (الواو والياء) حيث قال: "هناك صوتان بين الأصوات اللغويّة يستحقان دائماً أن يُعالجا علاجاً خاصّاً، لأنّ موضع اللسان معها قريبُ الشبهِ بموضعهِ مع أصوات اللين؛ ومع هذا فقد دلت التجارب الدقيقة على أننا نسمع لهما نوعاً ضعيفاً من الحفيف، وهذان الصّوتان ما اصطلح علماء العربيّة على تسميتها بالياء والواو في مثل (بيت، يوم). ففي تكوّن "الياء نلاحظ أنّ اللسان يكون تقريباً في موضع النطق بصوت اللين (i)، غير أنّ الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الأعلى حين النطق بالياء يكون أضيق منه في حالة النطق بصوت (i)؛ مما يترتب عليه أننا نسمع ذلك النوع الضعيف من الحفيف. فالياء لأنها تشتمل في النطق بها على صوت حفيف، يمكن أن تُعدّ صوتاً ساكناً. أمّا إذا نظر إلى موضع اللسان معها فهي أقرب شبيهاً بصوت اللين (i)، لهذا اصطاح المحدثون على تسمية الياء بشبه صوت اللين⁽²⁾. ولم يفرّق بين الواو والضُمَّة إلاّ في ضيق الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك عند النطق بالواو، مقارنة به عند النطق بالضُمَّة (u)⁽³⁾.

وقد أطلق قسم آخر من المحدثين مصطلح (الحركات) ليدلّ به على أصوات المد⁽⁴⁾.

كما أطلق براجشتراسر مصطلح (المدّ) على مدّ الحركات وعلى الصّوت المشدّد الصامت. حيث قال: "وللمدّ موضعٌ ثانٍ في تركيب الأصوات، غير مدّ الحركات، هو التشديد، فإنّ الحروف المشدّدة، وخصوصاً المُتمادة منها، من أهمّ

(1) أنيس، الأصوات اللغويّة: 26.

(2) أنيس، الأصوات اللغويّة: 43.

(3) أنيس، الأصوات اللغويّة: 43-44.

(4) حجازي، المدخل إلى علم اللغة: 43، براجشتراسر، التطوّر النحوي: 46، 53.

خصائصها أنّ امتداد نطقها، أطول من امتداد نطق الحروف غير المشدّدة. فالتشديد مدٌّ للحروف الصامتة، نظيرٌ لمدِّ الحروف الصائتة أي الحركات⁽¹⁾.

فيكون براجشتراسر بهذا مميزاً عن سواه، إذ إنّه انفردَ بهذه التسمية من العلماء المحدثين في مجال علم الأصوات.

وأخيراً نخلص بأنّ الهدف من المدّ هو الانسجام الصوّتي بين صوت المدّ والصوت الذي قبله أو بعده. سيّما وأنّ المدّ -كما قلنا سابقاً- ليس حرفاً ولا حركة، بل زيادة تطراً على كميّة حرف المدّ.

9.3 القصر:

القصر لغةً: خلاف المدّ، والفعل كالفعل والمصدر كالمصدر⁽²⁾

وهو ضد المدّ وهو ترك المدّ وهو الأصل إذ المدّ لا بُدَّ له من سبب يتفرّع عليه. والمراد بالقصر: ترك تلك الزيادة لا ترك أصل الزيادة. وهو حذف المدّ العرضي وإبقاء ذات حرف المدّ على ما فيها من غير زيادة⁽³⁾.

القصر اصطلاحاً: ذكره ابن مجاهد (ت 324هـ) في كتابه (السبعة في القراءات)؛ حيث خصص له باباً سماه (المدّ والقصر)⁽⁴⁾.

وعرّفه ابن الطحّان (ت 561هـ) في كتابه (مرشد القارئ) حيث قال: "والقصر: عبارة عن صيغة حرف المدّ واللّين، وهو المدّ الطّبيعي"⁽⁵⁾.

وخصّص أبو شامة المقدسي (ت 665هـ) باباً خاصاً لمصطلحي المدّ والقصر أسماه (باب المدّ والقصر)، فعرّف فيه مصطلح القصر إذ قال: "والقصر: ترك الزيادة من المدّ، وقد يُستعمل المدّ في إثبات حرف المدّ والقصر في حذفه، وذلك يأتي في فرش الحروف نحو: ومدأنا في الوصل، وفي (حاذرون) المدّ،

(1) براجشتراسر، التطور النحوي: 53.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (قصر): 113/5.

(3) التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: 1497/2.

(4) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 134-135.

(5) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 50.

وقصر: ﴿ءَاتَيْتُمْ مِّن رَّبِّا﴾⁽¹⁾ وأتاكم فقصر حفيظاً، ومعنى القصر: المنع؛ من قولهم قصرتُ فلاناً عن حاجته: أي منعتُهُ منها، ومنه ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾⁽²⁾ فلهذا سُمِّيَ منع المدِّ قصرًا، والله أعلم⁽³⁾.

وذكر ابن الجَزَري (ت 833هـ) مصطلح القصر في كتابيه (النَّشر، والتمهيد)، حيث قال: "وأما القصر فهو صيغة حرف المدِّ واللَّين، وهو المدُّ الطبيعي"⁽⁴⁾. كما قال أيضاً في كتابه (النَّشر): "والقصرُ عبارة عن ترك تلك الزيادة وإبقاء المدِّ الطبيعي على حاله"⁽⁵⁾. فنلاحظ أن مصطلح القصر عنده هو المدُّ الطبيعي الذي لا تقوم ذات الحرفِ إلا به كما عرفنا ذلك سابقاً.

وورد كذلك عند النويري (ت 857هـ) في كتابه (شرح طيِّبة النَّشر في القراءات العشر)، فقال: "والقصر ترك تلك الزيادة"⁽⁶⁾. وقد خصَّص للمدِّ والقصر باباً أسماه (باب المدِّ والقصر) في كتابه ذاته⁽⁷⁾.

وذكره أيضاً البناء الدميّاطي (ت 1117هـ) في كتابه (اتحاف فضلاء البشر)، حيث عرفه كمن سبقه من العلماء دون زيادةٍ عليهم أو على ما قالوه عن هذا المصطلح⁽⁸⁾. وذكره عبد اللطيف الخطيب في معجمه (معجم القراءات القرآنيّة)⁽⁹⁾.

(1) [الرُّوم: 39].

(2) [الرحمن: 72].

(3) أبو شامة، إبراز المعاني: 113، المرعشي، جهد المقل: 213.

(4) ابن الجَزَري، التمهيد، 68، الحمد، الدراسات الصوتيّة: 524.

(5) ابن الجَزَري، النَّشر: 313 / 1.

(6) النويري، شرح طيِّبة النَّشر: 374.

(7) النويري، شرح طيِّبة النَّشر: 374-415.

(8) البناء الدميّاطي، الاتحاف: 37-44.

(9) الخطيب، معجم القراءات: 49/11.

القَصْرُ عِنْدَ عُلَمَاءِ التَّجْوِيدِ المَحْدَثِينَ:

وردَ مصطلحُ القصرِ عندَ المحدثين من علماء التَّجْوِيدِ، فقد عرَّفَهُ الجريسي (ت 1322هـ) في كتابه (نهاية القول المفيد) فقال: "وأما القصر فمعناه في اللُّغة: الحبس، ومنه قوله تعالى: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾⁽¹⁾ أي محبوسات فيها، ويُعرَّفُ القصرُ أيضاً في اللُّغة: بالمنع؛ يُقال: "قصرْتُ فلاناً عن حاجته: أي منعتَه عنها" ومنه ﴿قَصِرَتُْ الطَّرْفُ﴾⁽²⁾، وفي الاصطلاح: إثباتُ حرفِ المدِّ من غير زيادة عليه"⁽³⁾.

ووافقه في ذلك المرصفي في كتابه (هداية القارئ) حيثُ قال: "هو إثبات حرف المدِّ فقط وحرف اللين وحده من غير زيادةٍ عليهما. ويستفاد من التعريف الاصطلاحي للقصر بالنسبة لحرف المدِّ فقط أنَّ المراد منه هنا هو ترك الزيادة التي فوق مقدار المدِّ الطبيعي لا ترك المدِّ بالكلية كما قد يتبادر؛ لأنه يؤدي إلى حذف حرف القرآن، وهو غير جائز، وقد يردُّ القصر ويُرَاد منه حذف حرف المدِّ كلياً أو نوعاً ما، وهو قليل..."⁽⁴⁾.

10.3 الاختلاسُ

الاختلاسُ لُغَةً: الخَلْسُ: الأخذُ في نُهْزَةٍ ومخاتلةً، والاختلاسُ كَالخَلْسِ، وقيل الاختلاسُ أَوْحَى مِنَ الخَلْسِ وَأَخَصُّ⁽⁵⁾.

وهو عندَ القراءِ عَدَمُ تكميلِ الحركة كما شرح الشاطبي⁽⁶⁾.

الاختلاسُ اصطلاحاً: وردَ هذا المصطلحُ لدى سيبويه (ت 180هـ) لكن دونَ أنْ يُعرِّفَهُ تعريفاً واضحاً حيثُ قال: "فأما الذين يشبعون، فيختلسون اختلاسا،

(1) [الرحمن: 72].

(2) [الصافات: 48].

(3) الجريسي، نهاية القول المفيد: 129.

(4) المرصفي، هداية القارئ: 266/1-267، وانظر: الحفيان، أشهر المصطلحات: 237.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (خلس): 78/6.

(6) التهانوي، كشف اصطلاحات الفنون: 116/1.

وذلك قولك: "يَضْرُبُهَا" و "من مَأْمَنُكَ" يسرعونَ في اللفظ. ومن ثمَّ قال أبو عمرو:
"إلى بارئِكُمْ"⁽¹⁾.

ثم قال: "ويدلك على أنها متحركة قولهم: "من مَأْمَنُكَ" فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تُحَقِّقْ النون، ولا يكون هذا في النصب، لأنَّ الفتح أخفُّ عليهم، كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات؛ وزنة الحركة ثابتة كما تثبت في الهمزة حيث صارت بَيْنَ بَيْنٍ"⁽²⁾.

وذكره المبرِّد (ت 285هـ) حيث قال: "ولا تدغم الشين في الجيم البتة ...
أفرش جبلة. تظهر وتخفى ولا تدغم،... نحو قولك: أراك متعففاً، إنما هو
كالاختلاس"⁽³⁾.

أمَّا ابن جنِّي (ت 392هـ) فقد وضَّح معنى الاختلاس أكثر منهما، وبين أنَّ
الاختلاس يكون في الحركة الطويلة (حرف اللين والمد)، ويكون في الحركة
القصيرة. كما ذكر لذلك أدلة من القرآن قوله تعالى ﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسَّرَ ﴾⁽⁴⁾ وقوله
﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغُ ﴾⁽⁵⁾ وقوله الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ ﴿⁽⁶⁾ ومن ذلك قول الشاعر:

سيفي وما كنا بنجد وما قرقر قمر الواد بالشاهق
فأنت ترى أنَّ الياء قد اختلست في كل هذا وأضعفت حتى لم يبق منها سوى الكسرة
التي قبلها، ولذا عبَّر عن ذلك بالحدف"⁽⁷⁾.

ومن اختلاس الواو وإضعافها قول الأسود بن يعفر:
فألحقت أхраهم طريق الأهم كما قيل نجم قد خوى متتابع

(1) سيبويه، الكتاب: 202/4.

(2) سيبويه، الكتاب: 202/4، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 154-155.

(3) المبرِّد، المقتضب: 211/1.

(4) [الفجر: 4].

(5) [الكهف: 64].

(6) [الرعد: 9].

(7) ابن جنِّي، الخصائص: 294/2.

يسريذ: أولاهم، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى ﴿يَمْحُ اللَّهُ الْبَاطِلَ﴾ (1) وقوله سبحانه ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَةَ﴾ (2). قال: "كُتِبَتْ فِي الْمَصْحَفِ بِلَا وَاوٍ لِلْوَقْفِ عَلَيْهَا كَذَلِكَ" (3). فلو أردت الوقف على (يمحُ أو سَدَّعُ) لوقفتَ عليها بغير وَاوٍ على ما ذكر.

أمَّا بالنسبة إلى اختلاس الحركات القصيرة، فقد قال ابن جنِّي: "ومن ذلك إضعاف الحركة لتقرب بذلك من السكون نحو: حَيِّي وَأَحْيِي وَأَعِيي، فهو وإن كان مخفياً بوزنه محرراً... (4) حيثُ أن هذا الاختلاس للحركات عبارة عن حذف أو إضعاف لها حتى تقترب من السكون. كما قام ابن جنِّي بتفسير الاختلاس في الحركة بأنه نوعٌ من التخفيف على ألسنتهم فقال: "وخففوا عن ألسنتهم بأن اختلسوا الحركات اختلاسا وأخفوها فلم يمكنوها في أماكن كثيرة ولم يشبعوها؛ ألا ترى إلى قراءة أبي عمرو: ﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَى يُوسُفَ﴾ (5) مختلساً لا محققاً، وكذلك قوله: (أليس ذلك بقادر على أن يحي الموتى) مخفياً لا مستوفى... والذي رواه صاحب الكتاب اختلاس هذه الحركة، لا حذفها البتة" (6).

وقال ابن جنِّي: "فأمَّا الحركة الضعيفة المختلصة كحركة همزة بين بين وغيرها من الحروف التي يُراد اختلاس حركتها تخفيفاً، فليست حركة مُشَمَّة شيئاً من غيرها من الحركتين، وإنما أضعف اعتمادها، وأخفيت لضرب من التخفيف وهي بزنتها إذا وقَّيت ولم تُختلَّس" (7). فنلاحظ أن ابن جنِّي قد أتبع سيبويه في حديثه هذا، عندما قال كحركة همزة بين بين. حيث أشار إليها سيبويه في قوله الذي ذكرته سابقاً.

(1) [الشورى: 24].

(2) [العلق: 18].

(3) ابن جنِّي، الخصائص: 294/2-295.

(4) ابن جنِّي، الخصائص: 146/2.

(5) [يوسف: 11].

(6) ابن جنِّي، الخصائص: 73/1.

(7) ابن جنِّي، سر صناعة الإعراب: 56/1.

ووردَ هذا المصطلح لدى ابن يعيش (ت 643هـ) في أثناء حديثه عن الإدغام حيث نقلَ كلام ابن مجاهد، الذي قال: "يترجمونَ عنه بإدغام وليسَ بإدغامٍ إنّما هو إخفاء والإخفاء اختلاس الحركة وتضعيف الصّوت..."⁽¹⁾ ونخلص من قول ابن يعيش، بأنّه قد أدرج مصطلح الاختلاس تحت مصطلح أو باب الإخفاء. وهذا يدلُّنا على أنّهما متفقان في المعنى.

الاختلاسُ عندَ علماءِ التَّجويد:

أولى علماء التَّجويد هذا المصطلح جُلَّ عنايتهم واهتمامهم. فهذا ابن مجاهد (ت 324هـ) يقول: "واختلفوا في كسر الهمزة واختلاس حركتها وإشباعها في قوله ﴿إِلَى بَارِيكُمْ﴾"⁽²⁾ فكان ابن كثير وناقع وعاصم وابن عامر وحمزة والكسائي يكسرون الهمزة من غير اختلاس ولا تخفيف. واختلفَ عن أبي عمرو... وقال سيبويه: كان أبو عمرو يختلس الحركة من ﴿بَارِيكُمْ﴾⁽³⁾ و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾⁽⁴⁾ وما أشبه ذلك مما تتوالى فيه الحركات، فيرى من سمعه أنّهُ قد أسكن، ولم يكن يسكن..."⁽⁵⁾.

أمّا مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) فقد أشار إلى هذا المصطلح في كتابه (الكشف) حيث قال: "قوله: (ينصركم، وبارئكم) وشبهه، قرأه أبو عمرو في رواية الرّقيين عنه بإسكان الرّاء والهمزة في "بارئكم" و "يأمركم" و "يشعركم" و "ينصركم" و "بارئكم"... وقرأ في رواية العراقيين عنه باختلاس حركة الرّاء والهمزة في ذلك"⁽⁶⁾.

-
- (1) ابن يعيش، شرح المفصل: 123/10، 140، 147.
(2) [البقرة: 54].
(3) [البقرة: 54].
(4) [البقرة: 67].
(5) ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 155-156.
(6) القيسي، الكشف: 240/1، ابن الجزري، النشر: 212/2.

وقال: "وقرأ ابن كثير وأبو عمرو في رواية الرقيين عنه (أرني، وأرنا) بإسكان الراء. وقرأ أبو عمرو في رواية العراقيين عنه باختلاس"⁽¹⁾.

وقال أيضاً: "وعلة من اختلس الحركة أنها لغة للعرب في الضمات والكسرات تخفيفاً، لا ينقص ذلك الوزن، ولا يتغير المعرب، ولما كان تمام الحركة مستقلاً، لتوالي الحركات وكثرتها، والإسكان بعيداً، لأنه لا يغير الإعراب من جهته فتوسط الأمرين، فاختلس الحركة، فلم يُخل بالكلمة من جهة الإعراب، ولا ثقلها من جهة توالي الحركات، فتوسط الأمرين.

وعلة من أتم الحركة، لم يسكن، ولا اختلس أنه أتى بالكلمة على أصلها، وأعطاهما حقها من الحركات، كما يفعل بسائر الكلمات، ولم يستقل توالي الحركات، لأنه في تقدير كلمتين، المضمرة كلمة، وما قبله كلمة..."⁽²⁾. وقال: "والاختلاس فيه تكلف وتعمد ومؤونة، وهو خارج عن الأصول، قليل العمل به، قليل الرواية له"⁽³⁾.

وقال في موضع آخر من كتابه (الكشف): "وحجة من اختلس حركة الخاء وأخفاها أن أصله "يفتعلون"، فالحاء ساكنة، فلما كانت ساكنة في الأصل في "يختصمون"، وأدغمت التاء في الصاد لم يمكن أن يجتمع ساكنان: المشدد و الخاء، فأعطاهما حركة مختلصة، أو مخفأة، ليذل بذلك أن أصل الخاء السكون، فيدل على أصلها أنه السكون بعض الحركة فيها، لأن الحركة المختلصة والمخفأة حركة ناقصة"⁽⁴⁾.

أمّا الدّاني (ت 444هـ) فقد أشار إلى هذا المصطلح في أكثر من موطن حيث قال: "وأما المختلس حركته من الحروف فحقه أن يُسرَع اللفظ به إسرَاعاً يظنُّ

(1) القيسي، الكشف: 241/1، ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 170، ابن الجزري، النشر: 2: 214/.

(2) القيسي، الكشف: 241/1-242.

(3) القيسي، الكشف: 242/1.

(4) القيسي، الكشف: 217/2-218.

السامعُ أنَّ حركته قد ذهبت من اللفظ لشدة الإسراع، وهي كاملة في الوزن، تامة في الحقيقة، إلاَّ أنها لم تُمَطَّطْ لا تُرْسَلْ بها، فخفيَ إشباعُها ولم يتبيَّنْ تحقيقُها⁽¹⁾.

كما ذكر الدَّاني مصطلح الاختلاس في أثناء حديثه عن إخفاء الحركات، حيث قال: "فأما إخفاء الحركات فهو اختلاسها والإسراع باللفظ من غير تسكين ولا تشديد، وهو عند النحويين بزنة متحرك، يعنون أنَّ الصَّوت يَضْعُفُ لا أَنَّهُ يَسْكُنُ رَأْسًا، وذلك في قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ﴾⁽²⁾ في قول الجماعة"⁽³⁾.

كما قال الدَّاني: "والهمزة إذا سهَّلت وجُعِلت بين بين أُشِيرَ إليها بالصدر إن كانت مفتوحة، وإن كانت مكسورة جُعِلت كالياء المختلصة الكسرة، وإن كانت مضمومة جُعِلت كالواو المختلصة الضمة، من غير إشباع"⁽⁴⁾.

ووردَ هذا المصطلح عند القرطبي (ت 461هـ) عندما ذكر لنا المواضع التي تُختلس فيها الحركات أو تُشبع حيث قال: "الياء إذا انفتحت وقبلها كسرة في مثل قوله تعالى: ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾⁽⁵⁾، ﴿فَدِيَةٌ مُّسَلَّمَةٌ﴾⁽⁶⁾ و﴿الْغَاشِيَةِ﴾⁽⁷⁾ و﴿الْأَيَّامِ الْحَالِيَةِ﴾⁽⁸⁾ و﴿خَافِيَةٍ﴾ و﴿مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ﴾⁽⁹⁾ ينبغي أن تختلس الكسرة التي مثل هذه الياءات اختلاسا خفيفا ولا تشبع فتصير في اللفظ ياعين كأنه يقول: شبيبة،

(1) الدَّاني، التَّحديد: 98، القرطبي، الموضح في التَّجويد: 192.

(2) [يوسف، 11].

(3) الدَّاني، التَّيسير: 73.

(4) الدَّاني، التَّحديد: 99.

(5) [البقرة: 71].

(6) [النساء: 92].

(7) [الغاشية: 1].

(8) [الحاقة: 24].

(9) [القارعة: 10-11].

وحامِيَّة، حَتَّى كَأَنَّكَ تَأْتِي بِيَاءٍ سَاكِنَةٍ بَعْدَهَا يَاءٌ مَفْتُوحَةٌ، وَذَلِكَ غَيْرَ مَرْضِيٍّ، بَلْ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْكَسْرُ فِيهَا خَلْسًا بِزَنْتِهِ فِي عَيْنِ عِدَّةٍ، وَزَايَ زَنْةٍ، وَصَادِ صِلَةٍ⁽¹⁾.
 وَقَالَ أَيْضًا: "وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْمُشْبَعِ وَالْمُخْتَلَسِ فِي اللَّفْظِ كَكَسْرَةٍ مَا قَبْلَ الْيَاءِ فِي
 ﴿إِنِّي أَخَافُ﴾⁽²⁾ وَ﴿يَدِي إِلَيْكَ﴾⁽³⁾ وَ﴿مِنِّي إِلَّا﴾⁽⁴⁾ وَ﴿يَأْتِ لَا تَكَلِّمْ﴾⁽⁵⁾ وَ
 ﴿وَجْهِي﴾⁽⁶⁾ وَ﴿بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ﴾⁽⁷⁾ فَإِنَّ هَذِهِ الْكَسْرَاتِ تُشْبَعُ مَا دَامَتِ الْيَاءُ سَاكِنَةً،
 فَإِذَا تَحَرَّكَتْ بِالْفَتْحِ عَادَتِ الْحَرَكَةُ الَّتِي قَبْلَهَا إِلَى الْاِخْتِلَاسِ، لِأَنَّكَ لَوْ أَشْبَعْتَ كَسْرَةَ مَا
 قَبْلَهَا مَعَ الْفَتْحِ فِيهَا صَارَتْ فِي تَقْدِيرِ يَاءَيْنِ، وَذَلِكَ مُسْتَكْرَهٌ⁽⁸⁾.

كَمَا أَنَّ الْقُرْطَبِيَّ ذَكَرَ مُصْطَلِحَ الْاِخْتِلَاسِ فِي أَكْثَرِ مِنْ مَوْضِعٍ فِي كِتَابِهِ
 (الْمَوْضِحِ)، لَا مَجَالَ لِذِكْرِهَا هُنَا. لِذَلِكَ أَكْتَفِي بِالْإِشَارَةِ إِلَى هَذِهِ الْمَوَاضِعِ وَهِيَ⁽⁹⁾.
 وَوَرَدَ هَذَا الْمِصْطَلِحُ لَدَى ابْنِ الطَّحَّانِ (ت 561هـ) حَيْثُ عَرَّفَهُ بِقَوْلِهِ:
 "وَالْاِخْتِلَاسُ: عِبَارَةٌ عَنِ الْإِسْرَاعِ بِالْحَرَكَةِ إِسْرَاعًا يَحْكُمُ السَّامِعُ بِهِ أَنَّ الْحَرَكَةَ قَدْ
 ذَهَبَتْ، وَهِيَ كَامِلَةٌ فِي الْوِزْنِ"⁽¹⁰⁾. وَكَانَ فِي ذَلِكَ مُوَافَقًا لِلدَّانِي (ت 444هـ)⁽¹¹⁾.
 وَأَمَّا ابْنُ الْجَزْرِيِّ (ت 833هـ) فَقَدْ وَرَدَ عِنْدَهُ هَذَا الْمِصْطَلِحُ فِي أَثْنَاءِ حَدِيثِهِ
 عَنِ الرَّوْمِ وَالْإِشْمَامِ فِي بَابِ (الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ) حَيْثُ قَالَ: "تَظْهَرُ فَائِدَةٌ

(1) القرطبي، الموضح في التَّجْوِيدِ: 196.

(2) [المائدة: 28].

(3) [المائدة: 28].

(4) [البقرة: 249].

(5) [هود: 105].

(6) [آل عمران: 20].

(7) [البقرة: 125].

(8) القرطبي، الموضح: 197.

(9) القرطبي، الموضح: 191-193، 197-199، 201، 205.

(10) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 56، الحموي، القواعد والإشارات في أصول القراءات: 52،

ابن الجَزْرِيِّ، التَّمْهِيدُ: 73.

(11) الدَّانِي، التَّحْدِيدُ: 97.

الخلافاً بين مذهب القراء والنحويين في حقيقة الروم في المفتوح والمنصوب غير المنون... الروم عندهم بعض حركة. وعلى قول النحاة يدخل على حركة الفتح، كما يدخل على الضم والكسر لأن الروم عندهم إخفاء الحركة فهو بمعنى الاختلاس. وذلك لا يمتنع في الحركات الثلاث؛ ولذلك جاز الاختلاس عند القراء في هاء (يهدي) وحاء (يخصمون) المفتوحين؛ ولم يجز الروم عندهم في نحو (لا ريب، وأن المساجد) وجاز الروم والاختلاس عند النحاة في نحو (أن يضرب)؛ فالروم وفقاً والاختلاس وصلاً وكلاهما في اللفظ واحد". وقال: "فالروم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً. والاختلاس والإخفاء عندهم واحد؛ ولذلك عبّروا بكلٍ منهما عن الآخر كما ذكروا في (أرنا، ونعما، ويهدي، ويخصمون) وربما عبّروا بالإخفاء عن الروم أيضاً كما ذكر بعضهم في (تأمننا) توسعاً⁽¹⁾.

نخلص من قول ابن الجزري أنّ الاختلاس والإخفاء مصطلحان مترادفان، يؤدي كل منهما معنى الآخر. كما أنّ بعض العلماء جمع في المعنى بين الإخفاء والروم. إلا أنّ ابن الجزري نفى اجتماع (الروم والإخفاء) في المعنى عندما قال: "فالروم عند القراء غير الاختلاس وغير الإخفاء أيضاً". فهذا يؤكّد إشكالية في الفهم؛ إذ نلاحظ وجود تناقض في الآراء هنا والله أعلم.

كما ورد هذا المصطلح لدى البناء الدميّاطي (ت 1117هـ) في كتابه (اتحاف فضلاء البشر) في أكثر من موضع حيث قال: "ومنها ﴿فَأَلْقَ إِلَيْهِمْ﴾⁽²⁾ بالنمل فقرأه بالاختلاس قالون وابن ذكروان بخلف عنه وكذا يعقوب... واختلف عن الحلواني عن هشام في الاختلاس والإشباع فتلخص أنّ لقالون وكذا يعقوب الاختلاس فقط... "ومنها (يرضيه لكم) بالزمر فقرأه باختلاس ضمّة الهاء نافع وحفص وحمزة... وكذا ابن جمار الإشباع والوجه الثاني لهشام وأبي بكر الاختلاس والباقون... وكذا يعقوب الاختلاس فقط وافقه الأعمش... ولهشام وأبي بكر الإسكان والاختلاس فقط ولابن ذكروان الاختلاس والإشباع...".

(1) ابن الجزري، النشر: 126/2.

(2) [النمل: 28].

ومنها ﴿أَنْ لَّمْ يَرَهُ﴾⁽¹⁾ بالبلد و ﴿خَيْرًا يَرَهُ﴾⁽²⁾ و ﴿شَرًّا يَرَهُ﴾⁽³⁾ بالزلزلة فأمّا موضع البلد فقرأه بالإسكان هشام من طريق الحلواني ... وأمّا موضعاً الزلزلة فقرأهما بالإسكان هشام... وقرأهما بالاختلاس يعقوب بخلف عنه وابن وردان من طريق ابن هرون...".

ومنها بيده موضعي البقرة ﴿بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ﴾⁽⁴⁾ ﴿وَأَشْرَبُوا مِنْ﴾⁽⁵⁾ منه وموضع المؤمنين ﴿قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ﴾⁽⁶⁾ وموضع يس ﴿الَّذِي بِيَدِهِ﴾⁽⁷⁾ فقرأه رويس باختلاس كسرة الهاء في الأربعة، والباقون بالإشباع ومنها ﴿تُرْزَقَانَةٌ﴾⁽⁸⁾ بيوسف فقرأه باختلاس كسرة الهاء قالون وابن وردان بخلف عنهما والباقون بالإشباع...⁽⁹⁾.

وعرّف البناء، الدميّطي الاختلاس بأنّه: الإتيان بثلاثي الحركة، أو بأكثرها عند بعضهم، وقال آخرون: هو النطق بالحركة بسرعة⁽¹⁰⁾.

وقال عبد اللطيف الخطيب: "ويكون الاختلاس في كل الحركات، ولا يختص بالوقف، والثابت فيه من الحركة أكثر من الذاهب، وقدّر الأهوازي الباقي من الحركة بالثلاثين، وقالوا: لا يضبطه إلا المشافهة. وقال: ويلتبس أمر الاختلاس بإسكان الحرف، وأكثر ما كان هذا في الرواية عن أبي عمرو في نحو: يَنْصُرُكُمْ

(1) [البلد: 7].

(2) [الزلزلة: 7].

(3) [الزلزلة: 8].

(4) [البقرة: 237].

(5) [البقرة: 60].

(6) [المؤمنين: 88].

(7) [يس: 83].

(8) [يوسف: 37].

(9) البناء الدميّطي، الاتحاف: 36.

(10) البناء الدميّطي، الاتحاف: 136، ابن الجزري، النُّشْر: 212/2.

ويُشْعِرُكُمْ، وبارئِكُمْ، ويأْمُرُكُمْ، فقد رويَ عن أبي عمرو إسكان الرَّاءِ، وكذا الهمزة في بارئِكُمْ، وهي لغة بني أسد وتميم وبعض نجد طلباً للتخفيف عند اجتماع ثلاث حركاتٍ تقالٍ من نوعٍ واحدٍ مثل: يأْمُرُكُمْ، أو حركتين من نوعٍ واحدٍ: بارئِكُمْ⁽¹⁾. وروى جماعة عنه الاختلاس وهو الإتيان بثلاثي الحركة. وروى الدوري عن أبي عمرو إتمام الحركة، وهي ضمّة الرَّاءِ كقراءة الباقيين في "يأْمُرُكُمْ" وهي رواية علي بن نصر عنه أيضاً⁽²⁾.

أمّا المحدثون من علماء التجويد فقد اتَّبَعُوا القدماء منهم في الحديث عن مصطلح الاختلاس؛ لكن ليسَ بالدرجة التي كان عليها القدماء من الاهتمام فقد عرفه الحفيان بقوله: "أمّا الاختلاس: فهو إضعافٌ قليل في الصَّوت عند النُّطق بالحركة بحيث يكون الباقي منها أكثر من الذَّاهب ويُعبَّرُ عنه بالإخفاء أيضاً"⁽³⁾.

11.3 الإظهار:

الإظهار لغةً: الظاهر: خلاف الباطن؛ ظهرَ يظهرُ ظهوراً فهو ظاهر وظهير⁽⁴⁾.

الإظهار اصطلاحاً: كان سيبويه (ت 180هـ) أول من أشار إلى هذا المصطلح أثناء دراسته لأحكام النون الساكنة والتنوين إذ قال: "... تكون مع الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء بينة موضعها من الفم. وذلك أن هذه الستة تباعدت عن مخرج النون... وهو قولك: مِنْ أَجْلِ زَيْدٍ، وَمِنْ هُنَا، وَمِنْ خَلْفٍ، وَمِنْ حَاتِمٍ، وَمِنْ عَلَيْكَ، وَمِنْ غَلْبِكَ، وَمُنْخُلٌ. بينة، هذا الأجود الأكثر"⁽⁵⁾.

(1) الخطيب، معجم القراءات: 45/11.

(2) الخطيب، معجم القراءات: 46/11، وانظر: 93/2.

(3) الحفيان، أشهر المصطلحات: 179.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (ظهر): 602/4.

(5) سيبويه، الكتاب: 454/4.

نجد أن سيبويه استخدم لفظ (بينة) للدلالة على الإظهار، كما أنه استخدم في مكان آخر لفظ (البيان) للدلالة على الإظهار أيضاً وذلك أثناء حديثه عن التقاء النون الساكنة مع الميم ومع الواو والياء.

فقال: "وتكون ساكنة مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينة. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق. وذلك قولك: شاة زَنَماءُ وَغَنَمٌ زُنَمٌ، وَقَنَواءُ وَقُنَيَّةٌ، وَكُنَيَّةٌ وَمُنَيَّةٌ. وإنما حملهم على البيان كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف"⁽¹⁾.

فقد استخدم في هذا النص لفظ "بينة" و "البيان" للدلالة على الإظهار كما أن المبرّد (ت 285هـ) أشار إلى هذه الظاهرة أثناء دراسته لأحكام النون الساكنة فقال: "... فإن كان معها حرف من حروف الحلق أمن عليها القلب، فكان مخرجها من الفم لا من الخياشيم لتباعد ما بينهما. وذلك قولك: من هو؟ فتظهر مع القراءتين ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾⁽²⁾ فتبين. وإنما قلت: أجود القراءتين؛ لأن قوما يجيزون إخفاءها مع الخاء والغين خاصة؛ لأنهما أقرب حروف الحلق إلى الفم. فيقولون: منخل، ومنغل. الهاء، وكذلك من حاتم؟ ولا تقول: من حاتم؟ فتخفي، وكذلك من علي؟ واجود وهذا عندي لا يجوز. ولا يكون أبداً مع حروف الحلق إلا الإظهار"⁽³⁾.

واستخدم ابن السراج (ت 316هـ) أثناء دراسته لهذه الظاهرة عبارات سيبويه بنصها، كما أنه استخدم مصطلحات سيبويه نفسها، للدلالة على "الإظهار" مثل لفظ (بينة، فتبين، ابانتها، البيان)⁽⁴⁾ واستخدم ابن يعيش (ت 643هـ) لفظ "البيان" للدلالة على الإظهار أثناء حديثه عن أحكام النون الساكنة فقال: وأمّا الحال الثانية وهو أن تبين ولا تدغم ولا تخفى وذلك مع حروف الحلق الستة "وهي: الهمزة والهاء والعين والحاء والخاء والغين كقولك (من أبوك ومن هلال، ومن عندك ومن

(1) سيبويه، الكتاب: 4/455.

(2) [الملك: 14].

(3) المبرّد، المقتضب: 1/215-216.

(4) ابن السراج، الأصول في النحو: 3/418-419.

حملك، ومن غيرك ومن خلفك) وإِنَّمَا وجب البيان عند هذه الحروف لتباعدها منها⁽¹⁾.

واستخدم الاسترابادي (ت 686هـ) مصطلح "الإظهار" أثناء حديثه عن إدغام المثلين⁽²⁾، وأثناء حديثه عن اللام الساكنة غير المعرفة⁽³⁾، وهكذا نجد علماء العربية القدامى استخدموا أثناء دراستهم لهذه الظاهرة لفظ "بينة" ولفظ "البيان" ولفظ "فتبين"، ولفظ "ابانتها" ولفظ "الإظهار" للدلالة على نطق النون الساكنة والتنوين دون أي تغيير في مخرجهما أو أي صفة من صفاتهما عند التقائهما بأحد أصوات الحلق، وكذلك للدلالة على نطق الميم الساكنة مع بقية أصوات العربية ما عدا الباء. أي أن النون الساكنة والتنوين والميم الساكنة، إذا التقت بهذه الأصوات لا تتغير.

أمَّا علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح "الإظهار" أيضا للدلالة على النون الساكنة والتنوين إذا وقعت قبل أصوات الحلق (الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والخاء)⁽⁴⁾. كما استخدموه للدلالة على الميم الساكنة إذا وقع بعدها بقية أصوات العربية ما عدا الباء⁽⁵⁾. كما أنهم استخدموه للدلالة على المعنى اللغوي وهو "البيان والوضوح"⁽⁶⁾.

فقد ورد مصطلح الإظهار عند السعيدى (ت 410هـ) أثناء توضيحه حال النون الساكنة إذ قال: "إنما ظهرت النون الساكنة عند حروف الحلق لأنها تخرج من

(1) ابن يعيش، شرح المفصل: 144/10-145.

(2) الاسترابادي، شرح الشافية: 240/3.

(3) الاسترابادي، شرح الشافية: 279/3.

(4) القيسي، الرعاية: 262.

(5) القيسي، الرعاية: 232.

(6) القيسي، الرعاية: 157.

ذلق اللسان، وهي بعيدة من الحلق، ولا يكون الإخفاء والإدغام: إلا لمقاربة الحرفين أو تزامهما في المخرج الواحد⁽¹⁾.

واستخدم السعدي (ت 410هـ) أيضاً مصطلح "الإظهار" أثناء حديثه عن الميم الساكنة إذا أردت إظهارها عند الفاء والواو في كتابه (التببيه على اللحن الجلي واللحن الخفي). إذ قال: "ومما يحفظ أيضاً إسكان الميم الساكنة إذا أردت إظهارها عند الفاء والواو في مثل قوله تعالى عند الفاء: ﴿وَيَمْدُهُمْ فِي طَعْنِهِمْ﴾⁽²⁾... وعند الواو نحو قوله: ﴿أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ﴾⁽³⁾... وما أشبه هذه الحروف"⁽⁴⁾.

وقد استخدم مكي (ت 437هـ) مصطلح "الإظهار" في غير موضع من كتابه (الرعاية) وبالمعاني المختلفة التي استخدم فيها فاستخدمه لبيان حال النون الساكنة والتنوين عند لقائهما بأحد أصوات الحلق عندما قال في (باب بيان أحكام النون الساكنة والتنوين): "اعلم أن التنوين الساكنة والتنوين في كلام العرب، وفي القرآن، أحكاماً كثيرة مقيدة. وهما يجريان على ستة أقسام الأول: أنهما يظهران إذا لقيهما حرف من حروف الحلق.."⁽⁵⁾.

واستخدم الداني (ت 444هـ) مصطلح "الإظهار" أيضاً وذلك عندما وضع باباً بعنوان (باب ذكر الإظهار والإدغام للحروف السواكن)⁽⁶⁾. واستخدمه أيضاً أثناء حديثه عن أحوال النون الساكنة والتنوين وذلك عندما قال: "وأجمعوا أيضاً على

(1) السعدي، أبو الحسن علي بن جعفر الرازي، اختلاف القراء في اللام والنون، مخطوط في مكتبة المتحف البريطاني الرقم (4254 مشرقيات): 60-61، نقلاً عن غانم قدوري الحمد، الدراسات الصوتية: 429.

(2) [البقرة: 15].

(3) [الاعراف: 71].

(4) السعدي، التببيه على اللحن الجلي واللحن الخفي، مخطوط في مكتبة وهبي أفندي (ملحق بالمكتبة السلمانية باستانبول) (الرقم 2/40): 45، 54، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 461.

(5) القيسي، الرعاية: 262.

(6) الداني، التيسير: 41.

إظهارهما عند حروف الحلق الستة وهي الهمزة والهاء والحاء العين والحاء والغين⁽¹⁾.

واستخدم القرطبي (ت 461هـ) مصطلح "الإظهار" أثناء حديثه عن إخفاء النون قبل الخاء والغين في لغة بعض العرب، وذلك عندما قال: "فأما الغين والحاء فإنهما أقرب حروف الحلق إلى حروف الفم، فتأثرا بذلك القرب حتى جاز فيهما الإخفاء والإظهار جميعاً. وقد قرئ بهما. فمن أخفى النون عندهما أجراهما مجرى حروف الفم، ومن أظهرها معهما فأكنه اعتبر قربهما من باقي حروف الحلق، فأجرى عليهما حكمها من الإظهار"⁽²⁾. وقد ذكر القرطبي أمثلة للإظهار في كتابه (الموضح)⁽³⁾.

واستخدم ابن البادش (ت 540هـ) مصطلح "الإظهار" أثناء تعليقه على قول من قال بإخفاء الفاء والواو عند الميم، وذلك حيث قال: "فأما الفاء والواو فغير ممكن فيهما الإخفاء إلا بإزالة مخرج الميم من الشفتين، وقد تقدم امتناع ذلك، فإن أرادوا بالإخفاء أن يكون الإظهار رقيقاً غير عنيف فقد اتفقوا على المعنى واختلفوا في تسميته إظهاراً أو إخفاءً، ولا تأثير لذلك. وأما الإدغام المحض فلا وجه له"⁽⁴⁾.

واستخدم العطار (ت 569هـ) مصطلح "الإظهار" عندما قال: "وإظهارها عند الواو أسهل منه عند الفاء، وذلك لأن الميم توافق الواو في المخرج، فأما عند الفاء فيحتاج إلى تكلف لأن الفاء بانحدارها إلى الفم باعدت الميم"⁽⁵⁾.

وورد عند ابن الجزري (ت 833هـ) مصطلح "الإظهار" أثناء بيانه لأحكام النون الساكنة والتنوين وذلك عندما قال: "اعلم أن النون الساكنة والتنوين يظهران

(1) الداني، التيسير: 45.

(2) القرطبي، الموضح: 172.

(3) القرطبي، الموضح: 158-169.

(4) ابن البادش، الإقناع: 181/1-182.

(5) العطار، التمهيد: 155.

عند ستة أحرف من حروف الحلق، وهن: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والحاء، نحو ﴿مِنْ إِلَهِ﴾⁽¹⁾، ﴿يَنْتَوْنَ﴾⁽²⁾، ﴿غُثَاءٌ أَحْوَى﴾⁽³⁾، ﴿مِنْ هَادٍ﴾⁽⁴⁾،

﴿جُرْفٍ هَارٍ﴾⁽⁵⁾، ﴿الْأَنْهَارُ﴾⁽⁶⁾، ﴿مِنْ عِنْدٍ﴾⁽⁷⁾، ﴿أَنْعَمْتَ﴾⁽⁸⁾، ﴿جَنَّةٍ عَالِيَةٍ﴾⁽⁹⁾، ﴿مِنْ حَكِيمٍ﴾⁽¹⁰⁾، ﴿غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾⁽¹¹⁾، ﴿وَأَخْرَجَ﴾⁽¹²⁾، ﴿مِنْ غَفُورٍ﴾⁽¹³⁾، ﴿فَسَيَنْغِضُونَ﴾⁽¹⁴⁾، ﴿مَنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ﴾⁽¹⁵⁾، ﴿مِنْ خَوْفٍ﴾⁽¹⁶⁾، ﴿وَالْمُنْخَنِقَةُ﴾⁽¹⁷⁾، ﴿عَلِيمًا حَبِيرًا﴾⁽¹⁸⁾، والعللة في إظهار ذلك عند هذه الحروف أن النون

(1) [آل عمران: 62].

(2) [الأنعام: 26].

(3) [الأعلى: 5].

(4) [الرعد: 33].

(5) [التوبة: 109].

(6) [البقرة: 25].

(7) [البقرة: 79].

(8) [الفاتحة: 7].

(9) [الحاقة: 22، الغاشية: 10].

(10) [فصلت: 42].

(11) [البقرة: 225].

(12) [الكوثر: 2].

(13) [فصلت: 32].

(14) [الإسراء: 51].

(15) [محمد: 15].

(16) [قريش: 4].

(17) [المائدة: 3].

(18) [النساء: 35].

والغنة بعد مخرجها عن مخارج حروف الحلق، وإنما يقع الإدغام في أكثر الكلام لتقارب المخارج، فإذا تباعدت وجب الإظهار، الذي هو الأصل⁽¹⁾.

نلاحظ أن مصطلح الإظهار شائع بين علماء التجويد للدلالة على حال النون الساكنة والتنوين عند لقائهما أحد أصوات الحلق، وهو إظهارهما وعدم إخفائهما أو قبلهما أو إدغامهما، وكذلك على حال الميم.

أما المحدثون من علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح الإظهار وعرفوه بأنه: إخراج كل حرف من مخرجه من غير غنة في الحرف المظهر، وحروفه ستة: الهمزة، و(الهاء، الطاء) المهملتان و (الحاء، الغين) المعجمتان، الخاء. وجمعه بعضهم في أوائل كلمات نصف بيت مرتباً على ترتيب المخارج فقال: أخي هاك علماً حازه غير خاسر. وتكون هذه الحروف مع النون في كلمة وفي كلمتين ومع التنوين (ولا يكون إلا من كلمتين)، ومثلوا لذلك⁽²⁾.

وسميت هذه الحروف حروف الإظهار لظهور النون الساكنة والتنوين عند تلاقي واحد منها، سواء كانت تلك الحروف في كلمة منفصلة عنها نحو: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾⁽³⁾.

واستخدم محمد المرعشي (ت 1150هـ) مصطلح "الإظهار" عند حديثه عن لقاء الميم الساكنة بالباء، وذلك عندما قال: "ولو تلفظت بإظهار الميم هنا لكان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقهما في الباء لإخفاء الغنة حينئذ ويقوي انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه"⁽⁴⁾.

(1) ابن الجزري، التمهيد: 165-166.

(2) قمحاوي، البرهان: 8، الجريسي، نهاية القول المفيد: 117، صيرة، كتاب ملخص العقد الفريد: 4.

(3) [البقرة: 62].

(4) المرعشي، جهد المقل: 202.

12.3 الإخفاء:

الإخفاء لغةً: أخفيت الشيء: سترته وكتمته. وشيءٌ خفيٌّ: خافٍ، ويجمع على خفايا. وخفيّ عليه الأمر يخفي خفاءً⁽¹⁾.

الإخفاء اصطلاحاً: ورد هذا المصطلح عند سيبويه (ت 180هـ) حيث قال: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم"⁽²⁾. وقال أيضاً لفظ "يخفي" للدلالة على إخفاء النون الساكنة، أثناء حديثه عن مجيء الغين والخاء بعد النون الساكنة، إذ قال: "ألا ترى أنه يقول بعض العرب: مُنْخَلٌ ومُنْغَلٌ فيُخْفِي النون كما يُخْفِيها مع حروف اللسان والفم، لقرب هذا المخرج من اللسان"⁽³⁾.

واستخدم المبرّد (ت 285هـ) مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون الساكنة مع أصوات الفم أيضاً، أثناء حديثه عن إظهار النون الساكنة مع أصوات الحلق، وذلك عندما قال: "إِنْ كَانَ مَعَهَا حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ أَمِنَ عَلَيْهَا الْقَلْبُ، فَكَانَ مَخْرَجَهَا مِنَ الْفَمِ لَا مِنَ الْخِيَّاشِيمِ، لِتَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا. وَذَلِكَ قَوْلُكَ: مَنْ هُوَ؟ فَتَظْهَرُ مَعَ الْهَاءِ وَكَذَلِكَ مِنْ حَاتِمٍ؟، وَلَا تَقُولُ: مَنْ حَاتِمٌ؟ فَتَخْفِي، وَكَذَلِكَ مَنْ عَلِيٌّ؟"⁽⁴⁾.

واستخدم ابن السراج (ت 316هـ) مصطلح "الإخفاء" أيضاً للدلالة على إخفاء النون الساكنة في حروف الفم، وذلك عندما قال: "وَإِنَّمَا أَخْفَيْتِ النُّونَ فِي حُرُوفِ الْفَمِ"⁽⁵⁾. وقال أيضاً: "وتكون النون مع سائر حروف الفم حرفاً خفياً مخرجه من الخياشيم"⁽⁶⁾. واستخدم لفظ "الإخفاء" للدلالة على إخفاء النون في الغين والخاء، في قوله: "ألا ترى أن بعض العرب يقول: مُنْخَلٌ ومُنْغَلٌ، فيخفي النون، كما يخفيها

(1) ابن منظور، لسان العرب، (خفا): 290/14، الرازي، مختار الصحاح، (خفي): 201.

(2) سيبويه، الكتاب: 454/4.

(3) سيبويه، الكتاب: 451/4، ابن السراج، الأصول في النحو: 415/3.

(4) المبرّد، المقتضب: 215/1-216.

(5) ابن السراج، الأصول في النحو: 418/3.

(6) ابن السراج، الأصول في النحو: 417/3.

مع حروف اللسان⁽¹⁾ استخدم ابن السراج في النصوص السابقة لفظ "أخفيت" و "خفيا" و "فيخفي" للدلالة على إخفاء النون.

و استخدم الزمخشري (ت 538هـ) مصطلح "الإخفاء" أثناء حديثه عن أحوال النون الساكنة وجعل من أحوالها "الإخفاء" إذ قال: "والرابعة الإخفاء مع سائر الحروف وهي خمسة عشر حرفاً كقولك من جابر، ومن كفر ومن قتل وما أشبه ذلك"⁽²⁾. و استخدم ابن يعيش (ت 643هـ) لفظ "الإخفاء" أثناء توضيحه لحال إخفاء النون الذي ذكره الزمخشري إذ قال: "وإنما أخفيت عندها لأنها تخرج من حرف الأنف الذي يحدث إلى داخل الفم لا من المنخر، فكان بين النون وحروف الفم اختلاط فلم تقو قوة حروف الفم فتدغم فيها ولم تبعد بعد حروف الحلق فتظهر معها وإنما كانت متوسطة بين القرب والبعد فتوسط أمرها بين الإظهار والإدغام فأخفيت عندها لذلك"⁽³⁾.

و استخدم الاسترأبادي (ت 686هـ) مصطلح "الإخفاء" في أثناء بيانه حال النون الساكنة إذ قال: "... فإذا كانت ساكنة وبعدها غير حرف الحلق فهناك داعيان إلى إخفائها. أحدهما: سكونها، لأن الاعتماد على الحرف الساكن أقل من الاعتماد على الحرف المتحرك. والآخر: كون الحرف الذي لا يحتاج في إخراجها على فضل اعتماد عقيب النون بلا فصل؛ ليجري الاعتمادان على نسق واحد، فأخفيت النون الساكنة قبل غير حروف الحلق"⁽⁴⁾.

نلاحظ أن علماء العربية القدماء استخدموا مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون عند الأصوات التي يقرب مخرجها من مخرج النون، ولم يطلقوه على إخفاء صوت الميم الساكنة عند صوت الباء.

أمّا علماء التجويد والقراءات فقد تابعوا علماء العربية القدماء في استخدام مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون الساكنة عند أصوات الفم، كما أطلقه بعضهم للدلالة

(1) ابن السراج، الأصول في النحو: 415/3.

(2) الزمخشري، المفصل: 400.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 145/10، 147.

(4) الاسترأبادي، شرح الشافية: 272/3.

على إخفاء الميم الساكنة عند صوت الباء⁽¹⁾، وقدموا تفصيلات تتعلق بكيفية أداء النون المخفأة، وبتوضيح مخرجها، فقد ورد هذا المصطلح عند الفراء (ت 207هـ) حيث قال أثناء عرضه قراءات القرآن لقوله تعالى: ﴿فُنَجِّي مَن نَّشَاءُ﴾⁽²⁾:

"القراءة بنونين، والكتاب أتى بنون واحدة وقد قرأ عاصم ﴿فُنَجِّي مَن نَّشَاءُ﴾ فجعلها نوناً، ... وأما الذين قرءوا بنونين فإن النون الثانية، تخفى ولا تخرج من موضع الأولى، فلما خفيت حذفت، ألا ترى أنك لا تقول فننجي بالبيان، فلما خفيت الثانية حذفت واكتفى بالنون الأولى منها"⁽³⁾. وقال في موضع آخر: "وذلك أن النون الأولى متحركة والثانية ساكنة، فلا تظهر الساكنة على اللسان، فلما خفيت الثانية حذفت"⁽⁴⁾.

واستخدم السعيدي (ت 410هـ) لفظ "المخفأة" للدلالة على إخفاء النون الساكنة إذ قال: "إن النون المخفأة لا يكون لها حظ في الفم، وتصير غنة في الخياشيم لا غير"⁽⁵⁾.

وقد استخدم مكي (ت 437هـ) مصطلح الإخفاء حيث قال: "إن النون المخفأة لا يكون لها حظ في الفم وتصير غنة في الخياشيم لا غير..."⁽⁶⁾. وبين حال الصوت المخفي والصوت المدغم، فقال: "والإخفاء: إنما هو أن يخفى الحرف في نفسه لا في غيره، والإدغام: إنما هو أن يدغم الحرف في غيره لا في نفسه، فتقول: خفيت النون عند السين، وأخفيت النون عند السين، ولا تقول: خفيت في السين ولا أخفيتها في السين، وتقول: أدغمت النون في الواو، ولا تقول أدغمتها عند الواو"⁽⁷⁾.

(1) الحمد، الدراسات الصوتية: 462-463.

(2) [يوسف: 110].

(3) الفراء، معاني القرآن: 56/2.

(4) الفراء، معاني القرآن: 210/2.

(5) السعيدي، اختلاف القراء: 60، نقلاً عن غانم قدوري، الدراسات الصوتية: 446.

(6) القيسي، الرعاية: 267.

(7) القيسي، الرعاية: 269.

وقال للدلالة على إخفاء النون الساكنة والتتوين عند أصوات الفم (اللسان):
 "والإخفاء إنما هو أن يخفى الحرف في نفسه لا في غيره"⁽¹⁾. وقال في أثناء حديثه
 عن إخفاء النون والتتوين: "أنهما يخفيان عند باقي الحروف التي لم يتقدم لها ذكر،
 نحو: "من شاء" و "من كان" ... وشبهه"⁽²⁾. واستخدم لفظ "أخفيتها" أثناء بيانه لمخرج
 النون إذ قال: "أن النون الساكنة مخرجها من طرف اللسان بينه وبين ما فوق الثنايا،
 ومعها غنة تخرج من الخياشيم لا غير، فإذا أخفيتها عند ما بعدها صار مخرجه من
 الخياشيم لا غير، فتذهب النون عند الإخفاء وتبقى الغنة من الخياشيم ظاهرة"⁽³⁾.
 واستخدم لفظ "الإخفاء" أيضاً أثناء حديثه عن الميم الساكنة، عند لقائها باءً أو فاءً أو
 واواً، فنفى ظاهرة الإخفاء عن الميم مع هذه الأصوات، عندما قال: "لا بد من بيان
 الميم الساكنة في هذا كله ساكنة من غير أن يحدث فيها شيء من حركة، وإنما ذلك
 خوف الإخفاء والإدغام لقرب مخرج الميم من مخرجهن، لأنهن كلهن يخرجن من
 ما بين الشفتين، غير أن الفاء يخرج من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العلى،
 ولولا اختلاف صفات الباء والميم والواو... لم يختلف السمع بهن، ولكن في السمع
 صنفاً واحداً"⁽⁴⁾. نلاحظ أن مكيّاً قد نفى صفة الإخفاء عن الميم الساكنة التي أثبتتها
 بعض علماء التجويد لها⁽⁵⁾.

وورد هذا المصطلح عند الداني (ت 444هـ) أثناء بيانه لمخرج النون
 والتتوين، إذ قال: "وأما إخفاء النون والتتوين فحقه أن يؤتى بهما لا مظهرين ولا
 مدغمين، فيكون مخرجهما من الخياشيم لا غير، ويبطل عمل اللسان بهما، ويمتنع
 التشديد لامتناع قلبهما"⁽⁶⁾، وقال أيضاً: "والإخفاء حال بين الإظهار والإدغام وهو

(1) القيسي، الرعاية: 269.

(2) القيسي، الرعاية: 267.

(3) القيسي، الرعاية: 267، الكشف: 166/1.

(4) القيسي، الرعاية: 233.

(5) الحمد، الدراسات الصوتية: 463.

(6) الداني، التحديد: 102.

عارٍ من التشديد فاعلمه⁽¹⁾، واستخدم لفظ "أخفياً" أثناء تعليقه ظاهرة إخفاء النون والتتوين عند أصوات الفم إذ قال: "وإنما أخفياً عندهن لأنهما لم يبعدا منهن كبعدهما من حروف الحلق، فيجب الإظهار للتراخي، ولم يقربا منهن كقربهما من حروف (لم يرو) فيجب الإدغام للمزاحمة، فأخفياً فصارا لا مظهرين ولا مدغمين وغنتهما مع ذلك باقية، ومخرجهما من الخيشوم خاصة، ولا عمل للسان فيهما"⁽²⁾.

واستخدم القرطبي (ت 461هـ) مصطلح "الإخفاء" أثناء حديثه عن النون والتتوين حيث قال: "والنون والتتوين تخفيان عند خمسة عشر حرفاً من حروف الفم، وهي: القاف والكاف والجيم والشين والضاد والصاد والسين والزاي والطاء والذال والتاء والظاء والذال والتاء والفاء. ومعنى خفائها اتصال النون بمخارج هذه الحروف واستتارها بها وزوالها عن طرف اللسان، وخروج الصوت من الأنف من غير معالجة بالفم، ولذلك إذا لفظ بها اللفظ وسد أنفه بان الاختلال فيها... فمثال إخفاء النون مع القاف قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ ﴾⁽³⁾، ومع الكاف ﴿ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ ﴾⁽⁴⁾، ومع الجيم ﴿ مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ ﴾⁽⁵⁾، ومع الشين ﴿ وَلَيْنَ شِئْنَا ﴾⁽⁶⁾، ومع الضاد ﴿ وَمَنْ ضَلَّ ﴾⁽⁷⁾، ومع الصاد ﴿ مِنْ صَلَّصَلِ ﴾⁽⁸⁾، ومع السين ﴿ مِنْ سَبِيلِ ﴾⁽⁹⁾، ومع الزاي ﴿ مِنْ زَوَالِ ﴾⁽¹⁰⁾، ومع الطاء ﴿ عَنِ

(1) الداني، التيسير: 45.

(2) الداني، التحديد: 117.

(3) [الأنعام: 93].

(4) [البقرة: 98].

(5) [النمل: 89].

(6) [الاسراء: 86].

(7) [يونس: 108].

(8) [الحجر: 26].

(9) [التوبة: 91].

(10) [إبراهيم: 44].

طَائِفَةٍ ﴿⁽¹⁾﴾، ومع الدال ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ ⁽²⁾، ومع التاء ﴿أَنْ تَبَوَّءَا﴾ ⁽³⁾، ومع
 الظاء ﴿مِنْهُمْ مِّنْ ظَهِيرٍ﴾ ⁽⁴⁾، ومع الذال ﴿مِنْ ذِكْرِي بَلْ لَّمَّا﴾ ⁽⁵⁾، ومع الناء
 ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ ⁽⁶⁾، ومع الفاء ﴿مَنْ فَعَلَ هَذَا﴾ ⁽⁷⁾.

وإنما خفيت النون مع هذه الحروف لأنها حروف الفم، والنون أيضاً لها
 مخرج من الفم، والإخفاء في طلب الخفة به كالإدغام في طلب الخفة به، فلما أمكن
 استعمال الخيشوم وحده في النون ثم استعمال الفم وحده فيما بعده كان أخف عليهم
 من استعمال الفم في إخراج النون ثم عودهم إليه فيما بعدها. وهذا يعني قول
 سيبويه: (كان أخف عليهم ألا يستعملوا ألسنتهم إلا مرة واحدة) ⁽⁸⁾، ولا يقع لبس في
 خروجها من الخيشوم. وساغ ذلك في حروف الفم دون حروف الحلق لقرب مدخل
 الخيشوم ومخرجه من حروف الفم دون حروف الحلق ⁽⁹⁾.

واستخدم ابن الباذش (ت 540هـ) لفظ "الإخفاء" أثناء حديثه عن الميم
 الساكنة إذ نفى عنها ظاهرة الإخفاء، وذلك عندما قال: "قال لي أبي رضي الله
 عنه- : المعول عليه إظهار الميم عند الفاء والواو والباء، ولا يتجه إخفاؤها عندهن
 إلا بأن يزال مخرجها من الشفة، ويبقى مخرجها من الخيشوم، كما يفعل ذلك في
 النون المخفأة. وإنما ذكر سيبويه الإخفاء في النون دون الميم ⁽¹⁰⁾، ولا ينبغي أن

(1) [التوبة: 66].

(2) [فصلت: 49].

(3) [يونس: 87].

(4) [سبأ: 22].

(5) [ص: 8].

(6) [البقرة: 25].

(7) [الأنبياء: 59].

(8) سيبويه، الكتاب: 454/4.

(9) القرطبي، الموضح: 177.

(10) سيبويه، الكتاب: 454/4.

تحمل الميم على النون في هذا ... إلا أن يريد القائلون بالإخفاء انطباق الشفتين على الحرفين انطباقاً واحداً، فذلك ممكن في الباء وحدها في نحو: أكرم بزيد⁽¹⁾.

واستخدم ابن الجزري (ت 833هـ) لفظ "الإخفاء" أثناء توضيحه للإخفاء وحقيقته، في قوله: "وأما الإخفاء فهو عبارة عن إخفاء النون الساكنة والتنوين عند أحرفهما"⁽²⁾، وقال أيضاً أثناء حديثه عن أحكام النون الساكنة والتنوين: "القسم الخامس: إخفاء النون الساكنة والتنوين عند باقي الحروف، وهي خمسة عشر حرفاً"⁽³⁾. هنا استخدمه للدلالة على إخفاء النون الساكنة، واستخدمه في موضع آخر للدلالة على إخفاء الحركة إذ قال: "ويستعمل أيضاً عبارة عن إخفاء الحركة، وهو نقصان تمطيطها"⁽⁴⁾. واستخدمه غيره على إخفاء الميم الساكنة عند الباء والفاء والواو⁽⁵⁾، وكان المرعشي (ت 1150هـ) قد عالج هذا الموضوع إذ قال: "إن معنى إخفاء الميم ليس إعدام ذاتها بالكلية بل إضعافها وستر ذاتها في الجملة بتقليل الاعتماد على مخرجها وهو الشفتان، لأن قوة الحرف وظهور ذاته إنما هو بقوة الاعتماد على مخرجه... وبالجملة فإن الميم والباء يخرجان بانطباق الشفتين، والباء أدخل وأقوى انطباقاً كما سبق في بيان المخارج، فتلفظ بالميم في (أن بُورِك) بغنة ظاهرة وبتقليل انطباق الشفتين جداً، ثم تلفظ بالباء قبل فتح الشفتين بتقوية انطباقهما وتجعل المنطبق من الشفتين في الباء أدخل من المنطبق في الميم.

فزمان انطباقهما في (انبُورِك) أطول من زمان انطباقهما في (أبُورِك)، وزمان انطباقهما في الميم أطول من زمان انطباقهما في الباء لأجل الغنة الظاهرة حينئذ في الميم، إذ الغنة الظاهرة يتوقف تلفظها على امتداد. ولو تلفظت بإظهار الميم هنا كان زمان انطباقهما فيه كزمان انطباقها في الباء لإخفاء الغنة حينئذ، ويقوي انطباقهما في إظهار الميم فوق انطباقهما في إخفائه، لكن دون قوة انطباقهما

(1) ابن البادش، الإقناع: 181/1.

(2) ابن الجَزَري، التمهيد: 168.

(3) ابن الجَزَري، التمهيد: 69.

(4) ابن الجَزَري، التمهيد: 70، ابن يعيش، شرح المفصل: 47/10.

(5) الحمد، الدراسات الصوتية: 464-462.

في الباء، إذ لا غنة في الباء أصلاً، بخلاف الميم الظاهرة فإنها لا تخلو عن أصل الغنة وإن كانت خفية. والغنة تورث للاعتماد ضعفاً⁽¹⁾. نلاحظ أن المرعشي قد استخدم لفظ الإخفاء للدلالة على إخفاء الميم الساكنة.

أما المحدثون من علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح الإخفاء للدلالة على إخفاء النون الساكنة والتنوين مع أحد أصوات الفم (اللسان)، وللدلالة على إخفاء الميم الساكنة مع الباء؛ حيث أطلقوا عليه اسم الإخفاء الشفوي، فنجدهم يعرفون الإخفاء بأنه: "النطق بالصوت بصفة بين الإظهار والإدغام عار عن التشديد مع بقاء الغنة في الصوت الأول"⁽²⁾.

مراتب الإخفاء:

للإخفاء مراتب متفاوتة في القوة، بحسب قرب حروف الإخفاء من النون الساكنة والتنوين وبعدها عنها، فكلما قربت النون الساكنة أو التنوين من حروف الإخفاء كان إخفاؤها أقوى من غيره. وهو على ثلاث مراتب: الأولى وهي أقواها: عند الطاء والذال والتاء. الثانية وهي أوسطها: عند عشرة حروف هي الصاد والذال والتاء والجيم والشين والسين والزاي والفاء والضاد والطاء. الثالثة وهي أدناها: بحيث يكونان قريبين من الإظهار، وذلك عند القاف والكاف⁽³⁾.

13.3 الإقلاب:

الإقلاب لغةً: التحويل⁽⁴⁾.

الإقلاب اصطلاحاً: أطلق بعض القدماء مصطلح "الإقلاب" على ظاهرة تأثر صوت النون بصوت الباء. وقد ورد هذا المصطلح عند سيبويه (ت 180هـ) حيث

(1) المرعشي، جهد المقل: 30-31.

(2) قمحاوي، البرهان: 10-12، صبرة، ملخص العقد الفريد: 6-8.

(3) المرصفي، هداية القاري: 1/173.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (قلب): 1/130.

قال: "وتقلب النون مع الباء ميماً، لأنها من موضع تعتل فيه النون، فأرادوا أن تدغم هُنا إذ كانت الباء من موضع الميم، كما أدغموها فيما قرب من الراء في الموضع ... وذلك قولهم: ممبك يريدون من بك، وشمباء، وعمبر يريدون: شنباء وعنبراً"⁽¹⁾.

وورد عند المبرّد (ت 285هـ) حيث كان مؤيداً لكلام سيبويه السابق من خلال قوله: "وتقلب مع الباء ميماً إذا كانت ساكنة، وذلك عمبر، وشمباء، وممبر: فهي في كل هذا ميم في اللفظ"⁽²⁾. ووافقهما في ذلك ابن السراج (ت 316هـ)⁽³⁾.

أمّا علماء التجويد والقراءات فقد استخدموا هذا المصطلح كمن سبقهم من علماء اللغة حيث ورد هذا المصطلح عند مكي بن أبي طالب (ت 437هـ) عندما قال: "والعلة في إبدال النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء أن الميم مؤاخية للباء، لأنها من مخرجها، ومشاركة لها في الجهر والشدّة. وهي أيضاً مؤاخية للنون في الغنة والجهر. فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها لبعده المخرجين، ولا أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها ميماً لمؤاخاتها النون والباء"⁽⁴⁾. نلاحظ أن مكيّاً قد استخدم لفظ "الإبدال" بمعنى "الإقلاب" للدلالة على ظاهرة قلب النون مع الباء ميماً.

وورد مصطلح "الإقلاب" عند الداني (ت 444هـ) في كتابه (التحديد) حيث قال: "والحال الثالثة أن يقلبا ميماً من غير إدغام، وذلك إذا لقيا الباء، نحو ﴿أَنْ بُورِكَ﴾⁽⁵⁾، و ﴿أُنْبِئَهُمْ﴾⁽⁶⁾، ﴿جُدُّ بِيضٍ﴾⁽⁷⁾، ﴿ظُلْمَتٌ بَعْضُهَا﴾⁽⁸⁾، وما أشبهه.

(1) سيبويه: الكتاب: 453/4.

(2) المبرّد، المقتضب: 216/1.

(3) ابن السراج، الأصول في النحو: 416/3.

(4) القيسي، الرعاية: 266.

(5) [النمل: 8].

(6) [البقرة: 33].

(7) [فاطر: 27].

(8) [النور: 40].

وإنما قلبا ميماً عندها خاصة من أجل مؤاخاة الميم للنون في الغنة ومشاركتها للباء في المخرج فقلبا ميماً من أجل ذلك⁽¹⁾.

واستخدم ابن الباذش (ت 540هـ) مصطلح الإقلاب في كتابه (الإقناع) إذ قال: "وإذا قلبت النون عند الباء ميماً، ويسميه بعض العلماء إبدالاً"⁽²⁾. كما استخدم ابن الباذش مصطلح "الإبدال" بمعنى "الإقلاب" بقوله: "أجمعوا على إبدال النون والتتوين ميماً قبل الباء سواء كانت النون منه كلمة أو كلمتين، أو كان سكونها خلقة أو لجازم نحو ﴿أَنْبِئَهُمْ﴾⁽³⁾، و ﴿أَنْ بُورِكَ﴾⁽⁴⁾، و ﴿وَيُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾⁽⁵⁾، و ﴿صُمُّكُمْ﴾⁽⁶⁾⁽⁷⁾.

واستخدم ابن الجزري (ت 833هـ) هذا المصطلح أثناء حديثه عن أحكام النون الساكنة والتتوين في كتابه (التمهيد) حيث قال: "القسم الرابع: الإقلاب... فإذا أتى بعد النون الساكنة والتتوين باء قلبت ميماً، من غير إدغام، وذلك نحو ﴿أَنْ بُورِكَ﴾⁽⁸⁾، و ﴿أَنْبِئَهُمْ﴾⁽⁹⁾، ﴿جُدَّدُ بَيْضٌ﴾⁽¹⁰⁾، والغنة ظاهرة في هذا القسم.

وعلة ذلك أن الميم مؤاخية للنون في الغنة والجهر، ومشاركة للباء في المخرج، فلما وقعت النون قبل الباء، ولم يمكن إدغامها فيها، لبعد المخرجين، ولا

(1) الداني، التحديد: 117.

(2) ابن الباذش، الإقناع: 257/1.

(3) [البقرة: 33].

(4) [النمل: 8].

(5) [البقرة: 256].

(6) [البقرة: 18].

(7) ابن الباذش، الإقناع: 257/1.

(8) [النمل: 8].

(9) [البقرة: 33].

(10) [فاطر: 27].

أن تكون ظاهرة لشبهها بأخت الباء وهي الميم، أبدلت منها لمؤاخاتها النون والباء⁽¹⁾. إذن النون تصبح ميماً في الموقع الذي تكون فيه متبوعة بصوت الباء. أمّا المحدثون من علماء التجويد فقد استخدموا مصطلح "الإقلاب" للدلالة على هذه الظاهرة إذ قالوا: "المراد بالإقلاب: قلب النون الساكنة والتنوين ميماً عند الباء مع الغنة"⁽²⁾.

14.3 الإعتبارُ:

الاعتبارُ لُغَةً: رد الشيء إلى نظيره بأن يحكم عليه بحكمه، ومنه سمي الأصل الذي ترد إليه النظائر عبرة⁽³⁾.

الاعتبار اصطلاحاً: عبارة عن القصر في بعض القراءات، وذلك أن بعضهم يعتبرُ حرف المد واللّين مع الهمزة، فإن كانا منفصلين لم يزد شيئاً على الصيغة⁽⁴⁾. وهو المد المنفصل وسمي بذلك لأنهم اعتبروا الكلمتين من كلمة، ويقال له أيضاً: مد حرف لحرف، ومد البسط؛ لأنه يبسط بين كلمتين والمد الجائز، من أجل الخلاف في مدّه وقصره⁽⁵⁾، وهو لقب من ألقاب المد المنفصل، ذلك أن من القراء من لا يفرّق بين المتصل والمنفصل في المدّ، ومنهم من يفرّق، فلا يمد حرف المدّ إذا كان الهمز في كلمة أخرى، ويمدّه إن كانا في كلمة واحدة وعلى قول هذا الفريق سُمّي المنفصلُ اعتباراً⁽⁶⁾.

(1) ابن الجزري، التمهيد: 70.

(2) قمحاوي، البرهان: 10، عثمان: حق التلاوة: 103، العقرباوي، المرشد: 44-45.

(3) التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 227/1. علماً بأن هذا المعنى ليس قريباً من المعنى الاصطلاحي.

(4) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 50-51، الحموي، القواعد والإشارات: 43، ابن الجزري، التمهيد: 68.

(5) ابن البادش، الإقناع: 465/1.

(6) ابن الجزري، النشر: 316/1، البناء الدميّاطي، الاتحاف: 38.

والاعتبار هو عبارة عن القصر عند من اعتبرَ حرف المد واللين، فقصره إن انفصل عن الهمز الذي بعده، ومدّه إن اتّصل بها فسمي اعتباراً⁽¹⁾.

15.3 التَّمَكِينُ:

التَّمَكِينُ لُغَةً: هو مقام الرسوخ والاستقرار على الاستقامة⁽²⁾.
التَّمَكِينُ اصطلاحاً: هو عبارة عن الصيغة أيضاً (صيغة حروف المدّ واللين)، وقد يُعبّر به عن المدّ العرضي. يُقال منه: مَكَّن، إذا أريدت الزيادة⁽³⁾.
وقد أُطلقه بعضهم على القصر أيضاً باعتبار كونه أمكن في الحركة، وأطلقه الأكثر على المد الفرعي، وهو أصحُّ استعمالاً، وأشهرُ اصطلاحاً، فيدخل فيه المدّ نحو قوله تعالى: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى: ﴿الَّذِي يُوسِّسُ﴾⁽⁵⁾ ونحوهما⁽⁶⁾.

قال الجريسي (ت 1322هـ) في كتابه (نهاية القول المفيد): "ومعنى التَّمَكِين أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْقَارِئِ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَ الْوَاوَيْنِ أَوْ الْيَاعِينَ بِمَدَّةٍ لَطِيفَةٍ بِمَقْدَارِ الْمَدِّ الطَّبِيعِيِّ، حِذْراً مِنَ الْإِدْغَامِ أَوْ الْإِسْقَاطِ، وَهُوَ مَعْنَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ الْأَهْوَازِيِّ: الْمِثْلَانِ إِذَا اجْتَمَعَا وَكَانَا وَاوَيْنَ قَبْلَ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا ضَمَّةً، أَوْ يَاعِينَ قَبْلَ الْأَوَّلَى مِنْهُمَا كَسْرَةً، فَإِنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُمْ يُمَدَّانِ قَلِيلاً، أَيْ طَبِيعِيّاً وَيُظْهَرَانِ بِلَا تَشْدِيدٍ وَلَا إِفْرَاطٍ"⁽⁷⁾.

(1) الحموي، القواعد والإشارات: 43.

(2) الجرجاني، التعريفات: 74.

(3) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 51، الحموي، القواعد والإشارات: 43، ابن الجزري، التمهيد:

68، الحمد، الدراسات الصوتية: 524.

(4) [يوسف: 71].

(5) [الناس: 5].

(6) الحموي، القواعد والإشارات: 43-44.

(7) الجريسي، نهاية القول المفيد: 112، 146.

16.3 الإشباعُ:

الإشباعُ لغةٌ: في القوافي: حركة الدخيل، وهو الحرف الذي بعد التأسيس ككسرة الصاد في كلمة ناصب، وقيل: الإشباع اختلاف تلك الحركة إذا كان الرّوي مقيداً وقال الأخفش: الإشباع حركة الحرف الذي بين التأسيس والرّوي المطلق⁽¹⁾.
الإشباعُ اصطلاحاً: عبارة عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك، ويُستعمل أيضاً ويرادُ به أداء الحركات كوامل غير منقوصات ولا مُختلّسات⁽²⁾.

وفي ذلك قال سيبويه (ت 180هـ): "فأما الذين يشبعون، فيمططون؛ وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تحكمه لك المشافهة، وذلك قولك: (يَضْرِبُهَا)، و (من مأمَنك)⁽³⁾."

17.3 التسهيلُ:

التسهيلُ لغةٌ: التيسير⁽⁴⁾.

التسهيلُ اصطلاحاً: هو عبارة عن تغيير يَدْخُلُ الهمزة، وهو على أربعة أقسام: بَيْنَ بَيْنٍ، وبدل، وحذف، وتخفيف. فأما بين بَيْنٍ فهو نشوء حرف بين همزة وبين حرف مد⁽⁵⁾. وأما البدل⁽⁶⁾ فهو إقامة الألف والياء والواو مقام الهمزة عوضاً منها، وأما الحذف فهو إعدامها، دون أن يبقى لها صورة⁽⁷⁾.

وأما التخفيف فهو عبارة عن معنى التسهيل. وعبارة عن حذف الصلات من الهاءات، وعبارة عن فك الحرف المشدّد القائم على مثلين، ليكون النطق بحرفٍ

(1) ابن منظور، لسان العرب، (شبع): 205/8.

(2) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 51، ابن الجزري، التمهيد: 68-69، الحمد، الدراسات الصوتية: 524.

(3) سيبويه، الكتاب: 202/4.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (سهل): 417/11.

(5) القيسي، الكشف: 77/1-78، الداني، التيسير: 32، القرطبي، الموضح: 82.

(6) الحموي، القواعد والإشارات: 46.

(7) الحموي، القواعد والإشارات: 46.

واحد من الحرفين، عارٍ من الضَّغَط، عاطلٍ من علامة الشدِّ التي لها صورتان في النَّقْط في صناعة الخطِّ⁽¹⁾.

والتسهيل هو صرف الهمزة عن حدِّها نطقاً، وهو لدى الحموي (ت 791هـ) ثلاثة أضرب⁽²⁾. أوَّلها: بين بين، وهو إيجاد حرف بين همزة، وحرف مدٍّ. وقد قال سيبويه (ت 180هـ) في (الكتاب): "اعلم أنَّ كُلَّ همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنَّكَ تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة، وإذا كانت الهمزة مُنكسرة وقبلها فتحة صارت بين الهمزة، والياء الساكنة، وإذا كانت الهمزة مضمومة، وقبلها فتحة صارت بين الهمزة، والواو الساكنة"⁽³⁾.

والثاني: الحذف رأسيّاً (كسَيَّال). إعدامها دون خَلْفٍ لها.
والثالث: البدل المحض، وهو إبدالها إنْ انضَمَّ ما قبلها واواً (كَيَوَيْد)، أو انكسرَ ياءً (كايِب) أو انفتحَ ألفاً (كياتي).

قال سيبويه (ت 180هـ): "وإذا كانت الهمزة ساكنة، وقبلها فتحة فأردت أنْ تُخَفِّفَ أبدلتَ مكانها ألفاً، وذلك قولك في رأس وبأس وقرأت: راس وباس وقرات، وإن كان ما قبلها مضموماً، فأردت أنْ تُخَفِّفَ أبدلتَ مكانها واواً، وذلك قولك في الجُوْنَة، والبُوْس، والمؤمِن: الجُوْنَة، والبُوْس، المؤمِن. وإن كان قبلها مكسوراً أبدلتَ مكانها ياءً، وذلك الذَّنْبُ والمِثْرَة: ذَيْبٌ ومِيزَة"⁽⁴⁾ وذكر كذلك في الصفحة نفسها أن الهمزة المفتوحة المضموم ما قبلها تُخَفِّفُ بإبدالِها واواً نحو (الجوْن) تقولُ فيها الجُوْن.

قال مكي (ت 437هـ): إنْ ورشاً كان يُبدل من الهمزة الثانية ألفاً وأنْ همزة بين بين أقيس وأحسن له ولغيره، ممن خَفَّفَ الهمزة الثانية، ومع الألف يشبع المد⁽⁵⁾.

(1) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 53، ابن الجزري، التمهيد: 70-71.

(2) الحموي، القواعد والإشارات: 46-47.

(3) سيبويه، الكتاب: 541/3-542. بتصرف يسير، القيسي، الكشف: 77/1.

(4) سيبويه، الكتاب: 543/3-544.

(5) القيسي، التبصرة: 20، 21، الدَّاني، التيسير: 32، ابن الجَزَري، النَّشر: 358/1.

وأما إذا كانت الهمزة الثانية في كلمة مكسورة أو مضمومة، والأولى مفتوحة، فإنها تُجَعَلُ في التخفيف، المكسورة بين الهمزة والياء، والمضمومة بين الهمزة والواو، والمفتوحة بين الهمزة والألف، وذلك نحو: ﴿أَيْذَا﴾ (1) و﴿أَيْلِي﴾ (2) وشبهه. وأما ما كان من كلمتين، على اتفاق الحركة بالكسر أو الضم، فإنه إذا خُفِّتِ الأُولَى جُعِلتَ بينَ بين أيضاً، وبينَ الهمزة والياء نحو: "هؤلاء إن كنتم" والمضمومة بين الهمزة والواو نحو: "أولياء أولئك"، فإذا خُفِّتِ الثانية، فكذلك أيضاً مثل تخفيف الأُولَى، وأما ما كان من كلمتين، باتفاق الحركة بالفتح، فإنه إذا خُفِّتِ الثانية جُعِلتَ بينَ بين، بين الهمزة والألف، وعن ورش أنه يُبَدَلُ من الثانية أَلْفًا، والأوَّلُ أقيس، ومع الألف يمكن إشباع المد (3).

وأما ما كان من كلمتين، باختلاف حركة الهمزة، فإنك إذا خففت الثانية، وقبلها حركة، جعلتها بين بين، إن كانت مضمومة فبين الهمزة والواو نحو: ﴿شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ﴾ (4) إلا أنه يكون قبلها ضمة، فالأخفش يجعلها بين الهمزة والواو. وذكر أبو علي عن الأخفش قوله: "ومع ذلك فإن أبا الحسن قد جوز على قياس أكميك في المنفصل فقال: إلا أن المكسورة منفصلة فتكون على موضعها أنها تقلب إلى جنس حركتها" (5).

18.3 التخفيف:

التخفيف لغة: ضد التثقل، واستخفه خلاف استثقله (6).

(1) [مريم: 66].

(2) [القمر: 25].

(3) القيسي، التبصرة: 19، الداني، التيسير: 32، ابن الجزري، النشر: 358/1-360.

(4) [البقرة: 133].

(5) الفارسي، أبو علي، الحجة في علل القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحليم

نجار وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، (1965م): 272/1، ابن يعيش، شرح المفصل: 113/9.

(6) ابن منظور، لسان العرب، (خفف): 98/9.

التخفيف اصطلاحاً: هو بمعنى التسهيل، ولا يخفى أنّ تخفيف الهمزة أعم من تسهيلها، لأنّه يشمل الإبدال، والحذف، والنقل، والتسهيل⁽¹⁾. ويُستعمل التخفيف عبارة عن حذف صلة الهاء في (عليه)، ونحوها وأشهر من رُوِيَ عَنْهُ وصل هاء الضمير بحرفٍ من القراء السبعة ابن كثير، وقد رُوِيَ ذلك عن غيره في بعض المشدّدات؛ حيثُ وردَ في كتاب (الكشف) لمكي بن أبي طالب (ت 437هـ): "وحجة من أثبت بعدَ الهاءِ واواً إذا كانَ قبلها ساكن غير الياء نحو "منهو، واجتبا هو"، وهو ابن كثير، أنّه أتى بالهاء مع ما هو تقويةٌ لها لخفائها، وهو الواو، فجرى على الأصل في إثبات التقوية بعدها"⁽²⁾. وقد عبّر عن فك المشدّد بالتخفيف.

19.3 التشديد:

التشديد لغةً: خلاف التخفيف⁽³⁾

التشديد اصطلاحاً: هو عبارة عن ضدّ هذا التخفيف الذي صيغ بالفك، فيكونُ النطق بحرفٍ لَزّاً بموضعيه، فاندراج لتضعيف صيغته شديد الفك⁽⁴⁾. وأمّا التثقل فهو عبارة عن رد الصلّات إلى الهاءات⁽⁵⁾.

وقال الحموي (ت 791هـ): "فظهر لي أنّه إنّما سُمِّيَ ثقلاً بالنسبة إلى الهاءات المختلصة، إذ هو أسهل على النطق أي أنّ الاختلاس أسهل في النطق. وقال بعضُ أهل هذا الشأن: التشديد والتثقل واحد"⁽⁶⁾.

(1) الحموي، القواعد والإشارات: 37.

(2) القيسي، الكشف: 43/1.

(3) ابن منظور، لسان العرب، (شدد): 286/3.

(4) انظر: القرطبي، الموضح: 139، ابن الطحّان، مرشد القارئ: 53، ابن الجَزَري، التمهيد: 71.

(5) ابن الطحّان، مرشد القارئ: 53، الحموي، القواعد والإشارات: 47، ابن الجَزَري، التمهيد: 71.

(6) الحموي، القواعد والإشارات: 47.

وأضاف الحموي: "وقطع الجعبري في العقود بالفرق. فالظاهر أن التشديد أخص؛ لأنه حبس محل النطق، وهو مخرج الحرف المنطوق به مُشَدِّدًا. والتثقل: يُطَلَقُ عَلَيْهِ لِثِقَلِهِ عَلَى النَّاطِقِ، وَيُطَلَقُ عَلَى رَدِّ صِلَةِ الْمِيمِ قِيَاسًا عَلَى جُمْهُورِ قُرَاءِ الْحِجَازِ كَابْنِ كَثِيرٍ وَابْنِ جَعْفَرٍ وَابْنِ مَحِيصِنٍ وَنَافِعٍ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُمْ يَصِلُونَ الْمِيمَ فِي نَحْوِ: ﴿أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹⁾. ونحو: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾⁽²⁾. فيقولون في عليهم (عليهم)، وفي رزقناهم (رزقناهموا). ولا ريب أن المتكلم يحس بشيء من الثقل عند إلحاقه لحرف المد بالميم؛ فالمصنّف لم يُبْعِدْ حِينَ أَلْحَقَ صِلَةَ الْمِيمَاتِ بِصِلَةِ الْهَاءَاتِ"⁽³⁾.

فكل تشديد تثقل، ولا العكس. فإن قيل: لا يصح قياس الهاء على الميم في هذا الحكم؛ لأن مرجعها إلى الاختلاس و مرجع الميم إلى السكون بدليل عدم ورود النقل باختلاس ميم الجمع، إنما الخلاف دائر بين الصلّة، والسكون⁽⁴⁾.

قال الحموي (ت 791هـ): "والجوابُ عنه من وجهين: أحدهما قطع النظر عن الأصل؛ والكلام إنما هو في موجب الثقل، وهو حصول الزيادة على الأصل مطلقاً، والجامع بينهما المسوّغ للقياس كون كل منهما أثقل على الناطق مما كان عليه أولاً. إذ المختلس يزيد في الحركة ليتم حرف مد، والمسكن يحرك، ثم يمدُّ الحركة؛ ليصيرها حرفاً؛ ففي كل من الفعلين زيادة كلفة؛ فنقلت حينئذ صِلَةَ الْمِيمِ لوجود الزيادة كما نقلت صِلَةَ الْهَاءِ لوجود الزيادة"⁽⁵⁾.

أمّا الوجه الثاني: على تقدير النظر إلى الأصل المرجوع إليه في الهاء، والميم، فالتعبير بالتثقل عن صِلَةِ الْمِيمِ الْجَمْعِيَّةِ أَوْلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِهِ عَنِ صِلَةِ الْهَاءِ، وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ أَنَّ صِلَةَ الْمِيمِ تَحْتَاجُ إِلَى حَرَكَةٍ أَوْلَى؛ إِذِ الْمِيمُ تَكُونُ سَاكِنَةً فِي الْأَصْلِ،

(1) [الفاحة: 7].

(2) [البقرة: 3].

(3) الحموي، القواعد والإشارات: 48.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 124.

(5) الحموي، القواعد والإشارات: 48.

بَعْدَ حَاصِلِ صُورَةِ الْحَرَكَةِ تَأْتِي بِالصَّلَةِ، وَصَلَةُ الْهَاءِ تَكُونُ الْحَرَكَةُ فِيهَا مَوْجُودَةً قَبْلَ صَلَاتِهَا، فَالصَّلَةُ فِي الْمِيمِ أَثْقَلُ؛ إِذِ النَّاطِقُ يَتَكَلَّفُ أَمْرَيْنِ: أَحَدُهُمَا التَّحْرِيكَ، وَالثَّانِي: صَلَةُ الْحَرَكَةِ؛ وَالنَّاطِقُ بِصَلَةِ الْهَاءِ يَتَكَلَّفُ الصَّلَةَ لَا غَيْرَ لَوْجُودِ الْحَرَكَةِ قَبْلَ.

وَمَا زَادَ التَّكَلُّفُ لَهُ كَانَ أَثْقَلَ، وَمَا كَانَ أَثْقَلَ، فَالتَّعْبِيرُ عَنْهُ بِالثَّقَلِ أَوْلَى مِنَ التَّعْبِيرِ بِهِ عَمَّا دُونَهُ فِي الثَّقَلِ وَأَقْرَبُ حَقِيقَةً⁽¹⁾.

20.3 التَّمِيمُ:

التَّمِيمُ لُغَةً: أَنْ يَنْقُصَ الْأَيْسَارُ فِي الْجُزُورِ فَيَأْخُذُ رَجُلٌ مَا بَقِيَ حَتَّى يَتِمَّ الْأَنْصِبَاءَ⁽²⁾.

التَّمِيمُ اصْطِلَاحًا: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ التَّثْقِيلِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ التَّمِيمَ مُسْتَعْمَلٌ فِي صَلَاتِ الْمِيمَاتِ خَصِيصًا بِهَا⁽³⁾.

21.3 النَّقْلُ:

النَّقْلُ لُغَةً: تَحْوِيلُ الشَّيْءِ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، نَقْلَهُ يَنْقُلُهُ نَقْلًا فَانْتَقَلَ⁽⁴⁾.
النَّقْلُ اصْطِلَاحًا: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ حُكْمِ مُسْتَقْلِلٍ يَنْصَرِفُ عِنْدَ الْحَذْفِ أَحَدُ الضَّرُوبِ الْأَرْبَعَةِ فِي التَّسْهِيلِ، وَهُوَ تَعْطِيلُ الْحَرْفِ الْمُتَقَدِّمِ لِلْهَمْزَةِ مِنْ شَكْلِهِ، وَتَحْلِيلَتِهِ بِشَكْلِ الْهَمْزَةِ فِي نَوْعِيِّ الْأَدَاءِ مِنْ وَقْفِهِ وَوَصْلِهِ⁽⁵⁾.
وَالنَّقْلُ هُوَ الْحَذْفُ الْمَذْكُورُ مِنْ أَضْرَبِ التَّسْهِيلِ سَالِفًا، وَنَظَمَ الْكَاتِبُ عِبَارَتَهُ بِنَقْلِ حَرَكَةِ الْهَمْزَةِ إِلَى الْهَمْزَةِ السَّاكِنَةِ قَبْلَهَا، فَإِنْ كَانَتْ الْهَمْزَةُ مَفْتُوحَةً فَتُحَسِّنُ السَّاكِنُ،

(1) الحموي، القواعد والإشارات: 48-49.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (تمم): 82/12.

(3) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 54، الحموي، القواعد والإشارات: 49، ابن الجَزْرِي، التمهيد:

71.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (نقل): 803/11.

(5) ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 54، أبو شامة، إبراز المعاني: 42، ابن الجَزْرِي، التمهيد: 71.

أو مضمومةً ضمَّ الساكنُ، أو مكسورةً كُسِرَ الساكنُ كالأرضِ و ﴿ أَقَمَنَّ أَسَسَ ﴾⁽¹⁾ والإيمان⁽²⁾.

وتُشيرُ عبارةُ سيبويه (ت 180هـ) في (الكتاب) إلى أنَّ هذا النوعَ من تخفيفِ الهمزِ يَفْعَلُهُ أَهْلُ نَجْدٍ حَيْثُ قَالَ بَعْدَ الْحَدِيثِ عَنِ النُّقْلِ: "وَاعْلَمْ أَنَّ الهمزةَ إِنَّمَا فَعَلَ بِهَا مَنْ لَمْ يُخَفِّفْهَا؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ مَخْرَجِهَا وَلِأَنَّهَا نَبْرَةٌ فِي الصِّدْرِ تَخْرُجُ بِاجْتِهَادٍ، وَهِيَ أَبَعْدُ الْحُرُوفِ مَخْرَجاً، فَتَقَلُّ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ، لِأَنَّهُ كَالْتَهْوُوعِ"⁽³⁾. والمعلومُ أَنَّ الهمزةَ ظاهرةٌ بدوئيةٌ فاشيةٌ في نجدٍ.

وقد أخذَ بهذا النوعَ من التخلُّصِ من الهمزِ ورشٌ راويٌ نافعٌ، قال البناءُ الدمياطيُّ في (الإتحاف): "وَاعْلَمْ أَنَّ وَرْشاً مِنْ طَرِيقِهِ اخْتَصَّ بِنَقْلِ حَرَكَةِ هَمْزَةِ الْقَطْعِ إِلَى الْحُرْفِ السَّاكِنِ الْمُلَاصِقِ لَهَا مِنْ آخِرِ الْكَلِمَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فَيَتَحَرَّكُ السَّاكِنُ بِحَرَكَةِ الهمزةِ وَتَسْقُطُ الهمزةُ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ السَّاكِنُ غَيْرَ حَرْفٍ مَدٍّ سِوَاءِ كَانَتْ تَوِيناً أَوْ لَامَ تَعْرِيفٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ أَصْلِيّاً أَوْ زَائِداً ..."⁽⁴⁾.

22.3 التَّحْقِيقُ:

التَّحْقِيقُ نَعَةٌ: هُوَ الْإِشْبَاعُ، يُقَالُ: صَبَغْتُ الثُّوبَ صَبْغاً تَحْقِيقاً: أَي مَشْبَعاً، وَثُوبٌ مَحْقُوقٌ إِذَا كَانَ مَحْكَمَ النَّسِيجِ⁽⁵⁾.

التَّحْقِيقُ اصْطِلَاحاً: هُوَ عِبَارَةٌ عَنِ ضِدِّ التَّسْهِيلِ، وَهُوَ الْإِتْيَانُ بِالهمزةِ، أَوْ بِالهمزاتِ خَارِجَاتٍ مِنْ مَخَارِجِهِنَّ، مَنْدَفِعَاتٍ عَنْهُنَّ، كَامَلَاتٍ فِي صِفَاتِهِنَّ⁽⁶⁾. وَقَالَ

(1) [التوبة: 109].

(2) الحموي، القواعد والإشارات: 49.

(3) سيبويه، الكتاب: 548/3.

(4) البناء الدمياطي، اتحاف فضلاء البشر: 59.

(5) ابن منظور، لسان العرب، (حقوق): 66/10، التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون: 1/

392.

(6) القرطبي، الموضح: 215-216، ابن الطحَّان، مرشد القارئ: 54، الحموي، القواعد

والإشارات: 49، ابن الجَزْرِي، التمهيد: 71.

ابن الجَزْرِي (ت 833هـ): "والتحقيق هو مصدر من حَققت الشيء تحقيقاً إذ بلغت يقينه، ومعناه: المبالغة في الإتيان بالشيء على حَقّه من غير زيادة فيه ولا نقصانٍ مِنْهُ. إلى أن قال: وهو عندهم عبارة عن إعطاء كل حرف حَقّه من إشباع المدِّ، وتحقيق الهمزة، وإتمام الحركات، واعتماد الإظهار والتشديدات وتوفية الغنّات... (1)".

23.3 الفَغْرُ:

الفَغْرُ لغةً: فَغَرَ فاهُ يَفْغَرُهُ وَيَغْفِرُهُ؛ الأخيرة عن أبي زيد، فَغَرًا وفُغُورًا: فتحه وشحاه؛ وهو واسع فَغَرَ الفم؛ وفَغَرَ الفم نفسه وانْفَغَرَ: انْفَتَحَ (2).
الفَغْرُ اصطلاحاً: هو بالغين المُعْجَمَةِ، وهو بفتح الفاء وإسكان الغين، وهو عبارة قديمةٌ بمعنى الفَتْحِ، قال أبو الأصْبَغ: وهو يَقَعُ في كُتُبِ الأوائلِ مِنْ عُلَمَائِنَا - رضي الله عنهم - وهو عبارةٌ عن التَغْلِيظِ (3).

24.3 الإرسَالُ:

الإرسَالُ لغةً: التوجيه (4).

الإرسَالُ اصطلاحاً: هو عبارةٌ عن تحريك ياءِ الإضافةِ بحركةِ الفَتْحِ أو الألفِ، ويُعبَّرُ عنه بالفتح أيضاً (5). والأوّل أجود؛ لاستغناء المُعبَّرِ بهِ عن التنصيصِ على محلِّ الفَتْحِ؛ إذ التَّعبيرُ بالإرسالِ يُخصِّصُه بياءِ الإضافةِ عُرْفاً (6).

(1) ابن الجَزْرِي، النُّشْر: 205/1.

(2) ابن منظور، لسان العرب، (فَغَرَ): 69/5.

(3) ابن الطَّحَّان، مرشد القارئ: 55، ابن الجَزْرِي، التَّمْهيد: 72.

(4) ابن منظور، لسان العرب، (رسل): 338/11.

(5) ابن الطَّحَّان، مرشد القارئ: 55، ابن الجَزْرِي، التَّمْهيد: 72.

(6) الحموي، القواعد والإشارات: 50.

الخاتمة:

بعد أن تحدثت الباحثة عن مصطلحات الأداء الصوتي عند علماء التَّجويد والقراء بيَّنت معناها اللغوي والاصطلاحي وأصلت لهذه المصطلحات، توصلت إلى النتائج التالية:-

- 1- أنَّ الهدف من دراسة هذه المصطلحات وبيان معناها ودلالاتها هو بيان كيفية أدائها أداءً صحيحاً وليؤديها قارئ القرآن أداءً صحيحاً وسليماً.
- 2- إنَّ مصطلح التَّجويد ومرادفاته ومصطلح القراءات القرآنية من مصطلحات علم التَّجويد والقراءات التي تفرَّد بها علماء التَّجويد والقراءات القرآنية.
- 3- أنَّ علماء اللغة والنحو كانوا أسبق إلى مصطلحات الأداء الصوتي من علماء التَّجويد والقراءات القرآنية وبخاصة ما يتعلق منها بصفات الأصوات.
- 4- فصلَّ علماء التَّجويد والقراءات في مصطلحات التشكيل الصوتي كالوقف والمد والروم والإشمام والاختلاس والتسهيل أكثر من علماء اللغة والنحو.
- 5- أنَّ علم التَّجويد وعلم القراءات القرآنية قد أثرى الدرس الصوتي العربي القديم والحديث بكثير من الآراء والأفكار الصوتية التي ساهمت في تطور الدرس الصوتي العربي.

المراجع

- أبو فراخ، محمد إبراهيم، 1990م، الوجيز في أحكام التَّجويد، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع، بيروت، ط2.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، 1964م، تهذيب اللغة، حقق وقدم له: عبد السلام هارون، راجعه: محمد النجَّار، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة، القاهرة.
- الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن النحوي، 1975م، شرح شافية ابن الحاجب، حققها وضبط غريبها وشرح مبهمها: محمد محيي الدين عبدالحميد ورفاقه، دار الكتب العلميَّة، بيروت-لبنان.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، (د.ت)، أسرار العربية، عني بتحقيقه: محمد بهجت البيطار، دار الآفاق العربية.
- الأندلسي، أبو حيان، 1984م، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق وتعليق: مصطفى أحمد النَّماس، ط1.
- الأنصاري، زكريا بن محمد الشافعي، 1980م، الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزريَّة في علم التَّجويد، تحقيق: نسيب نشاوي، دمشق.
- الأنصاري، زكريا، 1990م، شرح المقدمة الجزريَّة في علم التَّجويد، راجعه: أبو الحسن محي الدين الكردي، علق عليه: محمد غيَّاث صبَّاغ، مؤسسة مناهل العرفان-بيروت، ط2.
- الأنطاكي، محمد، (د.ت)، المحيط في أصوات العربيَّة ونحوها وصرفها، دار الشرق العربي، بيروت، ط3.
- الأنطاكي، محمد، (د.ت)، الوجيز في فقه اللغة، دار الشرق، ط3.
- أنيس، إبراهيم، الأصوات اللغويَّة، 1961م، دار النهضة العربيَّة، مصر، ط3.

ابن الباذش، أبو جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري، 1983، كتاب الإقناع في القراءات السبع، حققه و قدّم له: عبد المجيد قطامش، ط1.

براجشتراسر، 1982م، التطور النحوي للغة العربيّة، أخرجه وصححه وعلق عليه: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، دار الرفاعي بالرياض. البناء الدميّاطي، العلّامة الحبر البحر الفهامة الشيخ أحمد بن محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الغني الشافعي، (د.ت)، اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، رواه وصححه وعلق عليه: علي محمد الضبّاع، دار الندوة الجديدة، بيروت-لبنان.

التهانوي، محمد علي، (د.ت)، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت-لبنان، ط1.

الجاربردي، فخر الدين أحمد بن الحسين بن يوسف أبو المكارم التبريزي، (د.ت)، شرح شافية ابن الحاجب، عالم الكتب، بيروت.

الجرجاني، علي بن محمد، 1992م، كتاب التعريفات، حققه وقدم له ووضع فهرسه: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي-بيروت، ط2.

الجريسي، محمد مكي نصر، 2003م، نهاية القول المفيد في علم تجويد القرآن المجيد، ضبطها وصححها وخرّج آياتها: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، 1933م، غاية النهاية في طبقات القراء، غني بنشره ج. براجشتراسر، مكتبة الخانجي بمصر.

ابن الجزري، محمد بن محمد، 1980م، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان.

ابن الجزري، شمس الدين أبي الخير محمد، 1997م، التمهيد في علم التّجويد، تحقيق: غانم قدوري حمد، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط4.

ابن الجزري، الحافظ أبي الخير محمد بن محمد الدمشقي، (د.ت)، النشر في القراءات العشر، أشرف على تصحيحه ومراجعتها: علي محمد الضبّاع، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

ابن جني، أبي عثمان المازني النحوي البصري، 1954م، المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف، بتحقيق لجنة من الأساتذتين: إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط1.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، 1985م، سر صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط1.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، 1988م، اللمع في العربية، تحقيق: سميح أبو مغلي، دار مجدلاوي للنشر، عمان.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، 2001م، الخصائص، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ط1.

ابن جني، أبي الفتح عثمان، (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر-بيروت، ط2.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر، 1983م، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى بناي الفليلي، ط2، بغداد.

حاجي خليفة، المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بالملأ كاتب الجلبي، 1982م، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر.

حجازي، محمود فهمي، 1989م، مدخل إلى علم اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط2 معدلة.

حسان، تمام، (د.ت)، اللغة العربية مبناها ومعناها، دار الثقافة، المغرب.

حسان، تمام، 1979م، مناهج البحث في اللغة، دار الثقافة.

حسنيين، صلاح الدين صالح، 1984م، دراسات في علم اللغة الوصفي والتاريخي والمقارن، دار العلوم للطباعة والنشر.

الحصري، محمود خليل، 1999م، أحكام قراءة القرآن الكريم، ضبط نصّه وعلق عليه: محمد طلحة بلال منيار، دار البشائر الاسلاميّة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ط4.

الحفيان، أحمد محمود عبد السميع، 2001م، أشهر المصطلحات في الأداء وعلم القراءات، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1.

الحفيان، أحمد محمود عبد السميع الشافعي، (د.ت)، المستنبط الجديد في قواعد التجويد، دار الكتب العلميّة، نقلاً عن الحفيان، أشهر المصطلحات.

الحمد، غانم قدوري، 1986م، الدراسات الصوتيّة عند علماء التّجويد، مطبعة الخلود، بغداد، ط1.

الحمد، غانم قدوري، 2001م، أبحاث في علم التّجويد، دار عمّار للنشر والتوزيع، ط1.

الحموي، القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا، 1986م، القواعد والإشارات في أصول القراءات، تحقيق: عبد الكريم بن محمد الحسن بكّار، دار القلم، دمشق، ط1.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن علي بن أحمد، 1990، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط5.

الخراساني، أحمد بن أبي عمر عبد الله الأندرابي، الإيضاح في القراءات العشر واختيار أبي عبيد وأبي حاتم، مخطوط في جامعة استانبول (رقم 1350هـ) نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتيّة.

الخطيب، عبد اللطيف، (د.ت)، معجم القراءات أصول ومصطلحات وفهارس، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع-دمشق، (د.ط).

الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد الحلبي، 1980م، سر الفصاحة، دار
الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1.

الخولي، محمد علي، (د.ت)، الأصوات اللغوية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، عمان-
الأردن، (د.ط).

الدّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، 1988م، التحديد في الاتقان والتجويد،
دراسة وتحقيق: غانم قدوري حمد، مكتبة دار الأنبار، ط1.

الدّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، (د.ت)، التيسير في القراءات السبع، عُنِي
بتصحيحه: (اوتويرتزل)، دار الكتاب العربي، (د.ط).

الدّاني، أبو عمرو عثمان بن سعيد الأندلسي، كتاب الإدغام الكبير مخطوط في المتحف
البريطاني (الرقم 3067 مشرقيات)، ومنه نسخة مصورة في معهد المخطوطات
العربية بالقاهرة (الرقم 3 قراءات وتجويد)، نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتيّة.
داود، محمد محمد، (د.ت)، العربية وعلم اللغة الحديث، دار غريب، القاهرة، (د.ط).

ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسين الأزدي البصري، (د.ت)، كتاب جمهرة اللغة،
دار صادر، بيروت، ط1.

دعّاس، عزّة عبيد، 1987م، فن التّجويد، مكتبة المنار للنشر والتوزيع، الزرقاء-
الأردن، ط2.

الرازي، محمد بن أبي بكر، 2001م، مختار الصحاح، تحقيق وشرح وضبط: سعيد
محمود عقيل، دار الجيل، بيروت-لبنان، (د.ط).

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق، (د.ت)، كتاب الجمل في النحو، حققة
وقدم له: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، (د.ط).

الزراري، عبد الودود، 1985م، مدخل إلى علم التّجويد، الوكالة العربيّة للتوزيع
والنشر، الأردن-الزرقاء، ط1.

الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، (د.ت)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق:
محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات المكتبة العصرية، صيدا-بيروت، (د.ط).

الزمخشري، أبي القاسم محمود بن عمر، 1990م، **المفصل في علم اللغة**، قدم له
وراجعه وعلق عليه: محمد عز الدين السعيد، دار احياء العلوم، بيروت-
لبنان، ط1.

زوين، علي، 1986م، **منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث**، دار
الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1.

ستيتية، سمير شريف، 2003م، **الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية**،
دار وائل للنشر، عمان-الأردن، ط1.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، 1988م، **الأصول في النحو**،
تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط3.

السعران، محمود، 1999م، **علم اللغة مقدمة للقارئ العربي**، دار الفكر العربي،
القاهرة، ط2.

السعيد، التنبيه على اللحن الجلي واللحن الخفي، مخطوط في مكتبة وهبي أفندي
(ملحق بالمكتبة السليمانية باستانبول) (الرقم 2/40)، نقلاً عن الحمد، الدراسات
الصوتية.

السعيد، أبو الحسن علي بن جعفر الرازي، **اختلاف القراء في اللام والنون**، مخطوط
في مكتبة المتحف البريطاني الرقم (4254 مشرقيات)، نقلاً عن الحمد،
الدراسات الصوتية.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، 1981م، **مفتاح العلوم**،
تحقيق: أكرم عثمان يوسف، دار الرسالة، ط1.

ابن السكيت، **اصلاح المنطق**، (د.ت)، شرح وتحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام
محمد هارون، دار المعارف بمصر، (د.ط).

السمرقندي، محمد بن محمود بن محمد، **روح المرید في شرح العقد الفريد في نظم
التجوید**، مخطوط في مكتبة الأوقاف العامة في الموصل (الرقم 22/2
مخطوطات مدرسة الحجيات)، نقلاً عن الحمد، الدراسات الصوتية.

سيبويه، أبو بشر عمر بن عثمان بن قنبر، 1991م، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، ط1.

السيرافي، أبو سعيد، 1986م، شرح كتاب سيبويه، حققه وقدم له وعلق عليه: رمضان عبد التواب، محمود فهمي حجازي، محمد هاشم عبد الدايم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط.).

السيوطي، جلال الدين، 1980م، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق وشرح: عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلميّة، الكويت، (د.ط.).

ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله، 1983م، رسالة أسباب حدوث الحروف، تحقيق: محمد حسان الطيّان ويحيى مير علم، تقديم ومراجعة: شاكر الفخّام، أحمد راتب النفاخ، ط1، مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق، دمشق-سورية.
أبو شامة المقدسي، عبد الرحمن بن اسماعيل، (د.ت.)، إبراز المعاني من حرز الأمانى، تحقيق وضبط وتقديم: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلميّة، (د.ط.).

شاهين، عبد الصبور، 1987م، أثر القراءات في الأصول والنحو العربي أبو عمرو بن العلاء، مكتبة الخانجي-بالقاهرة، ط1.

شاهين، عبد الصبور، (د.ت.)، في التطور اللغوي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، (د.ط.).

شاهين، عبد الصبور، (د.ت.)، المنهج الصوتي للبنية العربيّة رؤية جديدة في الصرف العربي، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، (د.ط.).

شكري، أحمد خالد، 1996م، قراءة الإمام نافع عن روايتي قالون وورش من طريق الشاطبيّة، دار الفرقان للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

شكري، أحمد خالد ورفاقه، 2004م، المنير في أحكام التّجويد، المطابع المركزيّة، عمان-الأردن، ط5.

شلمي، عبد الفتاح، 1971م، كتاب الإمالة في القراءات واللهجات، مكتبة نهضة مصر-القاهرة، ط2.

صبرة، علي بن أحمد الشافعي مذهباً الغرياني، (د.ت)، كتاب العقد الفريد في فن التجويد، المطبعة الأزهرية المصرية، (د.ط).

الطبلاوي، ناصر الدين (محمد بن سالم)، مرشدة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين، مخطوط، دار صدام للمخطوطات، بغداد (الرقم 5/690)، نقلاً عن الحمد، 2002م، المدخل إلى علم أصوات العربية، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العربي.

ابن الطحّان، أبو الأصبع السماتي الإشبيلي، 1984م، مخارج الحروف وصفاتها، تحقيق: محمد يعقوب تركستاني، ط1.

ابن الطحّان، السماتي، 2002م، مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشير، مؤسسة الرسالة، عمان، ط1.

عبد التواب، رمضان، 1985م، المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2.

عثمان، حسني شيخ، 1981م، حق التلاوة، دار العدوي للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، ط3.

ابن عصفور، الإشبيلي، 1987م، الممتع في التصريف، تحقيق: فخر الدين قبادة، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ط1.

الطار، أبو العلاء الحسن بن أحمد الهمذاني، 2000م، التمهيد في معرفة التجويد، تحقيق: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمان، ط1.

العطية، خليل إبراهيم، 1983م، في البحث الصوتي، منشورات دار الجاحظ للنشر-بغداد، (د.ط).

العطية، خليل إبراهيم، جهود الكوفيين في علم الأصوات، مجلة كلية الآداب في جامعة البصرة، مطبعة دار الحكمة في البصرة، 1991م: عدد 53/22.

العقرباوي، زيدان محمود سلامة، 1991م، المرشد في علم التجويد، دار الفرقان للنشر، عمان، (د.ط).

العقرباوي، زيدان محمود سلامة، 1997م-1998م، أساليب التعليم عند القراء والمقرئين، وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، مديرية التعليم الشرعي، (د.ط.)

عمر، أحمد مختار، 1997م، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب - القاهرة، (د.ط.).
ابن غلبون، أبو الحسن طاهر بن عبد المنعم، 2001م، التذكرة في القراءات، حققه وراجعها وعلّق عليه: سعيد صالح زعيمة، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1.

الفارسي، أبو علي، 1965م، الحجة في علل القراءات، تحقيق: علي النجدي ناصف وعبد الحلیم نجار وعبد الفتاح شبلي، القاهرة، (د.ط.).
ابن فارس، 1991م، أبو الحسين أحمد، معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (د.ت)، معاني القرآن، تحقيق ومراجعة: محمد علي النّجار، الدار المصريّة للتأليف والترجمة، (د.ط.).
الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، (د.ت)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، (د.ط.).

فروخي، أحمد، 1972م، التّجويد الواضح، الجزائر، (د.ط.).
القارئ، ملأً علي بن سلطان محمد المكي، 1948م، المنح الفكرية وشرح المقدمة الجزرية، وبهامشها شرح شيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري على المقدمة الجزرية، لأبي الخير محمد الجزري، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، (د.ط.).

القرطبي، عبد الوهاب، 2000م، الموضح في التّجويد، تحقيق وتقديم: غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمان، ط1.

القسطلاني، شهاب الدين، 1972م، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق وتعليق: عامر السيّد عثمان وعبد الصبور شاهين، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د.ط.).

القضاة، محمد عصام ورفاقه، 1998م، الواضح في أحكام التّجويد، دار النفائس- عمان، ط3.

قمحاوي، محمد الصادق، (د.ت.)، البرهان في تجويد القرآن، دار ابن زيدون، بيروت، ط1.

القوزي، عوض حمد، 1981م، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، كلية الآداب-جامعة الرياض، عمادة شؤون المكتبات-جامعة الرياض، ط1.

القيسي، مكي بن أبي طالب، (د.ت.)، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: محي الدين رمضان، دار المأمون، دمشق، (د.ط.).

القيسي، مكي بن أبي طالب، 1984م، الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة بعلم مراتب الحروف ومخارجها وصفاتها وألقابها وتفسير معانيها وتعليقها وبيان الحركات التي تلزمها، تحقيق: أحمد حسن فرحات، دار عمّار، عمان-الأردن، ط2.

القيسي، مكي بن أبي طالب، 1985م، التبصرة في القراءات، حققه وعلّق عليه: محيي الدين رمضان، منشورات المخطوطات العربيّة، الكويت، ط1.

القيسي، مكي بن أبي طالب، 1987م، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، ط4.

كانتيو، جان، 1966م، دروس في علم أصوات العربيّة، نقله إلى العربيّة: صالح القرمادي بدار المعلمين العليا بتونس، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعيّة، (د.ط.).

المارغني، إبراهيم المارغني، 2003م، النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل
مقرا الإمام نافع، اعتنى به وراجعة: كمال حميده، المكتبة المصرية للطباعة
والنشر، صيدا- بيروت، ط1.

ماريوپاي، 1983م، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، عالم الكتب،
ط2.

المالقي، عبد الواحد بن محمد بن علي بن أبي السداد أبي محمد المالكي، 2003م،
شرح كتاب التيسير للداني في القراءات المسمى الدرّ النثير والعذب النّمير،
تحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوّض، شارك في
تحقيقه: أحمد عيسى المعصرراوي، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1.

المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق
عضيمة، عالم الكتب، بيروت، (د.ط).

المحيسن، محمد محمد محمد سالم، 1969م، المهذب في القراءات العشر وتوجيهها
من طريق طيبة النشر، مكتبة الكليات الأزهرية، (د.ط).

ابن مجاهد، (د.ت)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط2.
المرادي، بدر الدين الحسن بن قاسم المشهور بان أم قاسم، (د.ت)، شرح الواضحة في
تجويد الفاتحة، حققه وعلق عليه: عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت-لبنان،
(د.ط).

المرصفي، عبد الفتاح السيد عجمي، 2001م، هداية القاري إلى تجويد كلام الباري،
دار الفجر الإسلامية-المدينة المنورة، ط1.

المرعشي، محمد بن أبي بكر الملقب بساجقلي زاده، 2001م، جهد المقل، دراسة
وتحقيق: سالم قدوري الحمد، دار عمّار للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

مرعي، عبد القادر، 1993 المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء
علم اللغة المعاصر، منشورات جامعة مؤتة، عمادة البحث العلمي، ط1.

- مصطفى، إبراهيم ورفاقه، 1985م، المعجم الوسيط، أشرف على طبعه: عبد السلام هارون ورفاقه، المكتبة العلميّة، طهران، (د.ط).
- منصور، محمد خالد عبد العزيز، 1999م، الوسيط في علم التّجويد، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ط1.
- ابن منظور، جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي المصري، 2003م، لسان العرب، حققه وعلّق عليه ووضع حواشيه: عامر أحمد حيدر، راجعه: عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1.
- موسى، عبد الرازق بن علي بن إبراهيم، 2003م، الفوائد التّجويدية في شرح المقدمة الجزرية، دار الضياء، ط3.
- نصر، عطية قابل، (د.ت)، غاية المرید في علم التّجويد، دار التقوى للنشر والتوزيع، (د.ط).
- النعيمي، حسام سعيد، (د.ت)، الدراسات اللّهيّة والصوتية عند ابن جني، دار الرشيد للنشر، (د.ط).
- النويري، أبي القاسم محمد بن محمد بن محمد بن علي، 2002م، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تقديم وتحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلميّة، بيروت-لبنان، ط1.
- الهلاوي، محمد عبد العزيز، (د.ت)، كيف تجود القرآن وترتله ترتيلا، مكتبة الاعتصام، (د.ط).
- اليسوعي، الأب هنري فليش، (د.ت)، العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد، تعريب وتحقيق: عبد الصبور شاهين، المطبعة الكاثوليكية-بيروت، (د.ط).
- ابن يعيش، موفق الدين بن علي النحوي، شرح المفصل، دار الكتب، بيروت.

الملحق (أ)
فهرس المصطلحات

فهرس المصطلحات

رقم الصفحة	المصطلح	الرقم
3	الأداء الصوتي	-1
5	علم التّجويد	-2
18	التحقيق	-3
20	الترتيل	-4
22	الحدرد	-5
23	التدوير	-6
24	الترقيص	-7
25	الترعيد	-8
25	التطريب	-9
25	التحزين	-10
26	التحريف	-11
26	القراءات القرآنية	-12
30	الجهر	-13
36	الهمس	-14
39	الشدة	-15
44	الرخاوة	-16
49	التوسط	-17
56	الاستعلاء	-18
61	الاستفال	-19
63	التفخيم	-20
69	الترقيق	-21
71	الإطباق	-22
75	الانفتاح	-23

77	الذلاقة	-24
82	الإصمات	-25
84	القوة والضعف	-26
90	الصفير	-27
96	الانحراف	-28
103	القلقلة	-29
108	التفشي	-30
114	الاستطالة	-31
120	التكرير (التكرار)	-32
124	أصوات الغنة	-33
133	أصوات الرنين	-34
139	الإبدال	-35
149	الإدغام	-36
157	الإمالة	-37
165	الفتح	-38
168	الوقف	-39
178	الروم	-40
183	الإشمام	-41
190	المدّ أو المط أو مطل الحروف	-42
202	القصر	-43
204	الاختلاس	-44
213	الإظهار	-45
220	الإخفاء	-46
227	الإقلاب	-47
230	الاعتبار	-48

231	التمكين	-49
232	الإشباع	-50
232	التسهيل	-51
234	التخفيف	-52
235	التشديد	-53
237	التميم	-54
237	النقل	-55
238	التحقيق	-56
239	الفخر	-57
239	الإرسال	-58

السيرة الذاتية

معلومات شخصية

الاسم : سكينه يوسف محييد الرواشدة
الجنسية : اردنية
تاريخ الميلاد : 1981 /3/31
الجنس : انثى
الحالة الاجتماعية : عزباء
العنوان : الاردن/ الكرك
الهاتف : 0777913554
البريد الالكتروني : atifnay@yahoo.com

الثقافة

- بكالوريوس لغة عربية و آدابها - تاريخ التخرج : 2003/2
- حصلت على اجازة رسالة ماجستير بعنوان : مصطلحات الاداء الصوتي في كتب القراءات القرآنية و كتب التجويد بتاريخ 2007/8 .

الاهتمامات

المطالعة ، و تواصل الحياة الاجتماعية .